کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب کشف الفوائد عربی
مصنف محمد رضا ابن حبیب الله دامغانی
مؤلف
خطی نسخ ۱۴ سطری
چاپی
سال چاپ یا تحریر ۱۲۴۷ - ق عدد اوراق ۲۲۴
جزء کتب نحو شماره
شماره عمومی ۹۸۲۱ شماره قبض
واقف خان بابا مشار تاریخ وقف اردیبهشت ۱۳۴۶
طول ۲۱ عرض ۱۴ گنجه



بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی هو مبدع الاشیاء وموجد الارض والسماء وخالق الخلائق والملاء ومرسل الانبیاء السعداء الرافع لدرجات الاولیاء والصدیقین والشهداء ... کیف له ... خلق الجنة لمن اطاعه والنار لمن عصاه یا رب انت الذی هو خالق الذوات الموجودات العالم بالاسرار الالهیة والمکنونات الناسوتیة کیف لا وانت خالقها ومبدعها ومبتدعها ای رب انت هو الذی خلقت الحیوانات ثم زینتها باللغات التی هی ... لمن دعاک واطاعک ... وجعلت الجنة لعدوک والنار لعدوه ... وانت الذی خلقت النسخة الانسانیة البشریة ثم ... علی جمیع الموجودات السفلیة بالعلم الذی ...

من علی ... ینطق البلغاء باللغی فی البوادی والخباء ... السنة ... العرب ... الرسل النجباء الازکیاء اللهم صل وسلم علیهم ...

... علی البدر الانور ... صاحب ... الحقیقة ...

۲

والصرف منهم بنبیک الامجد الاعظم الاکمل الافضل الاورع الازهد الانجع الاتقی اعنی المشرف بمقام قاب قوسین او ادنی والمخاطب بخطاب ثم دنی فتدلی الذی اشتق اسمه من اسمک ذو الحمید ... المحمود وهو محمد ... فی کتابک المنزل محمد رسول الله صلوا علیه وسلموا تسلیما فصل وسلم علیه حتی اذا بلغت الراقی وعلی آله المنتجبین المنتخبین المستکملین العارفین بمعارج لحق الیقین خصوصا علی سید الاولیاء والمتالهین فخر الاوصیاء ... الاشرف المکین ... البطین البطل ... وزوج الزهراء المعلی بعلیٰ انا مدینة العلم وعلی بابها والمتخلع بخلعة انت منی بمنزلة هارون من موسی المنزل فی شانه هل اتی وهو مصداق ویطعمون الطعام علی حبه مسکینا ویتیما واسیرا ... الحمد لله تعالی حیث شرفنا فعرفنا بالمحامد الذین هم اشرف المحامد علی ما کسانا رداء النعیم

وبعد فیقول الفقیر الحقیر المعترف بالتقصیر ... سمی الامام الثامن ... ابن ... حبیب الله ابن محمد ابن حبیب الله ... حشرهم الله مع موالیهم الابرار ... اللامعات محمد رضا

ولا على اصاغر الطلاب ان اشرف العلوم واكملها هو علم القرآن لانه هو
المستنبط منه جميع العلوم عقليا كان او نقليا وان له مقدمات وكان
المقدم منها يقتضى على ان يذكر المقدمة فان منها علم النحو الموضوع لمعرفة القرآن حيث
كيف لا فان من علم النحو يظهر له غرائب القرآن وعجائبه التى اعرفها من
الفلسفة مع طلاقة لسانه وفيك عنه بكلامه وفصاحة بيانه كانه علم فى
ما سرنا به نعم ان كل من له ادنى مسكة يعلم ان كتاب الموضوعة الموسومة
فى النحو المنتهية على ترتيب الكافية التى شرحها الشراح حتى بلغ الى حد
وشرحها كتاب فى غاية الايجاز مشتمل على الهداية على المعتاد
والاغراض محتويا على التحقيقات المختصرة فى المباني ملوحا الى
كل من ذهب اليه ومشيرا الى الصعاب كانه فيما بين يديك لكن لم يشرح
شرحا يذلل صعابه ويكشف عن وجه المعضلات نقابه وهو فى غاية
البراعة ونهاية النظافة وقد كنت فى المواظبة والمداومة حتى تشبعا
متبعا متتبعا منكشفا حتى بلغت المعضلات فاردت ان اشرحها شرحا
يذلل الصعاب ويكشف عن وجه المخدرات الحجاب وهذا اول

٣

ما صنفته فى عنفوان الشباب امتثالا لامر الذى العمل منه صانه الله
تعالى عن موجبات الهلك والتأسف مستدعيا ساحتها من اخلاق النظر
فيه نظر الانصاف لا على سبيل الحسد والاعتساف وسميته بشرح الهداية
والله الهادى من البداية الى النهاية انه هو الولى وهو حسبى ونعم
الوكيل قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الباء للاستعانة قيل للملابسة
حملا على الاكثر الاغلب والاسم مجرور به والظرف متعلق بمحذوف اى ابتدئ
وقيل ابتدائى فهو ثابت لو كان كذلك يلزم ان يعمل المصدر محذوفا وهو لا
يعمل محذوفا كما صرح به بعض المحققين لانحطاط رتبته عن الفعل واجيب عنه
بانه يغتفر فى الظرف ما لا يغتفر فى غيره والحق ان يقال ان الظرف والجار
يكفيهما رائحة من الفعل ولو كان محذوفا قلنا تأمل والله مجرور باضافة
الاسم اليه وانما اضيف العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل فى الكلام حذف
مضاف تقديره باسم مسمى الله وفيه نظر وقيل غير ذلك والاختلاف
انما نشأ فى ان الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول رأى المعتزلة
والثانى قول الاشعرى توضيح المذهبين يظهر فيما قيل قال والاسم

ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة وان اريد به
ذات الشيء فهو عين المسمى (او عينه) لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقولها هنا بسم اسم مقحم لا على الرام
به اللفظ والاسم مشتق من السمو واصله سمو بالواو لان جمعه اسما كقنو وقنا
وتصغيره سمي وقيل انه مشتق من الوسم والسمة والاول اصح كما صرح به بعضهم (الجوهري صاحب الصحاح)
وكسر الباء لاختصاصها بالحرفية والجر وليكون حركتها من جنس بالحقيقة والابتداء
بالساكن مح والتقدير ابتدئ او اقرأ باسم الله انما لم يقل بالله قيل لان التبرك
والاستعانة بذكر اسم الله وللفرق بين اليمين والتيمن وقيل المراد به
(تقديره) ابتدائي بتسمية الله فوضع الاسم موضع المصدر كما في شكرا امر فعلى هذا يكون
الكلام ابتداء قراءتي او اقرأ مبتدئا بتسمية الله قال احد من الفضلاء هذا
القول احرى بالصواب واعلم انهم قد اختلفوا في لفظ الجلالة بانه هل
هو مشتق ام جامد فنقل عن الخليل كلاما حاصله انه لفظ موضوع غير مشتق
وليس من الواجب ان يكون الالفاظ كلها مشتقا والا لزم الدور
او التسلسل وبطلانهما ظاهر وذهب بعضهم الى انه مشتق ثم اختلف في المشتق
(للتطبيق والتطابق)
منه كما قيل قد اضطربت فلك الاوهام بالتطام تلاطم هذه اللفظة

العرب

المقدسة هل هي عربية لاهها السرها بيسير افعال المفعول من اله بالفتح اذا عبد
وهو المعبود بالحق او من اله بالكسر اذا تحير والعقول فيه حيارى
او هي مصدر لاه ها اذا احتجب وارتفع لاحتجابه عن نظر العيون
وارتفاعه عن نظر الظنون او من ولههم الى الحق اذا فزعت
اليه لان الخلق يالهون اليه في حوائجهم والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة
من رحم كالغضبان من غضب بمعنى الرقة واسما الله انما تؤخذ باعتبار
الغايات لا المبادي الحاصل انهما من الصفات المشبهة لكن بعد النقل
الى فعل بالضم او تنزيل المتعدي منزلة اللازم والتاكيد في الرحمن ازيد
منه في الرحيم لان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني قيل انما كرره للقرب
من التاكيد والقول بعدم كون الرحمن عربيا من انكار البديهيات
وهما نعتان لله قال ابن هشام في المغني ان الرحمن بدل والرحيم نعت له
لا لله انتهى فان قلت المشهور انهما نعتان لله فلو سلم ان الرحمن بدل
فلكن لا نسلم ان الرحيم نعت له قلت اذا سلمت كون الرحمن بدلا ليس
لك منع كون الرحيم نعتا له لان البدل لا يتقدم على النعت اقول فيه نظر

[illegible]

لان البدل يجب ان يكون اعرف واشهر من المبدل منه الا ترى ان الكوفيين
يسمونه بالترجمة والتبيين فلينا مل فلهما اعرابان آخران لكن المشهور والمناسب
اذ فق هو الاول وانما ابتدا باسم الله دون الحمد لان حديث التحميد محمول على الاضافي
وحديث البسملة على الحقيقي ولا تنافي فلذا قدم الله الحمد واس الشكر قيل
الحمد والشكر والمدح مترادفة المعنى واللام فيه للجنس او الاستغراق
وهو مصدر من باب ضرب يضرب ومعناه لغة هو الثناء باللسان على
قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او غيرها واصطلاحا فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم لكونه منعما فعموم دون كونه باللسان ومتعلقه يكون النعمة او غيرها
واللغوية فيما بين الحمدين عموم وخصوص من وجه ونسبته بين الشكر
اللغوي ايضا وبين الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي الترادف وبين
الشكرين عموم وخصوص مطلقا وبين الحمد اللغوي والشكر الاصطلاحي
تباين فان قلت ما وجه عدول المصنف من الفعلية الى الاسمية قلت وجهه
ان الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية فان قلت كما ان
للاسمية وجه كذلك للفعلية وجه وهو دلالتها على البرهان وما يكون

ل

جزء مفهومه البرهان يدل على الحدوث فاذا نظر اليهما قيل الحمد لله
فان قيل باحدهما دون الآخر يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر وهو مستلزم
لكم قلت نعم لكن في الاول وجه غير الوجه وهو كونها موافقة لكتاب الله
عز وجل قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث وهو قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم واجاب عنه بان المراد التعلق ولا يلزم منه
القيام وفيه نظر قلت هذه المسئلة معنونة في كتب الحكمية بان ربط الحادث
بالقديم جايز عقلا ام لا ولا يناسب ذكره المقام وانما قدم الحمد على قوله
لله لان تقديمه اهم لان المقام مقام الحمد كما قال بعض المحققين نعم
ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وهو علم للذات الواجب المستجمع لجميع صفات
الكمال وقول بعضهم انه كلي منحصر في فرد واحد مردود لانه لو كان كذلك
لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل
الكثرة قيل فيما اوردناه نظر سحابة عن مقولة شبهة فكيف وضع
العلم ودلالته فيما نحن فيه التي عن شبهة مدفوع ببلاغ علم ما في وضع العلم
ودلالته ولم لا يكون الواضع هو جل وعلا منوبة بوقفية سيما واصله

الا اله حذفت الهمزة وعوض حرف التعريف ثم جعل علما فالمعنى ان الحمد
اى من كل حامد اينما كان مختص بمن هو كذلك لان اللام للاستحقاق ويحتمل
ان تكون للملك وقيل للتعليل والاول هو الراجح وقوله رب يحتمل ان يكون صفة
لله او يكون مرفوعا على انه خبر لمبتدأ محذوف او يكون منصوبا على المدح وله معان
المالك والصاحب والسيد المطاع والمصلح وقيل هو فى الاصل مصدر من التربية
وهو تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا وقيل هو لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا
كالرجل كرب الدار وقوله العالمين مجرور بالياء لانه صفة فاعلم انهم قد اختلفوا
فيه هل هو جمع او اسم جمع قال بعض المحققين بالاول حقيقة باعتبار كل
ما سمى به قال فى الجمع العالمون جمع لعالم والعالم جمع لا واحد له من لفظه
وهو فى عرف اللغة عبارة عن جماعة من العقلاء وفى المتعارف عبارة
عن جميع المخلوقات وقيل انه اسم لكل صنف من الاصناف واهل كل قرن
من كل صنف يسمى بالعالم لذلك جمع وقيل العالمون لعالم بكل زمان انتهى وقيل
فى قوله جمع لا واحد له نظر وبالثانى ابن مالك حيث قال والتحقيق انه
اسم جمع لا جمع لانه لو كان جمعا لعالم بفتح اللام يلزم ان يكون مدلول المفرد

اوسع

٤

اوسع من مدلول الجمع لان العالمين خاص بالعقلاء بخلاف العالم انتهى
والعالم ما سوى الله تعالى من الخلق وانما سمى العالم بكونه علما على صانعه وافتقاره
الى موجد قديم الدالة وهى فى التفريع والعاقبة اى انتهاء الامور بالخير
للمتقين الخائفين الذين هم الفائزون بمقصدهم عند رجوعهم الى الله
والصلوة لغة الدعاء والمراد هنا الرحمة اعتناء بشأن المصلى عليه قال الجزرى
ان عود الفضيلة علينا ثم ان حذف منه واما عليهم ففيه حذف ولها
استعمالات آخر كما هو المشهور والسلام اى التحية جمع بينهما امتثالا
لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا اى صلى وسلم على محمد وهو علم منقول من حمد
بالتشديد وانما سمى به لكثرة خصاله المحمودة وآله قال الشافعى هم
اقاربه المؤمنون من بنى هاشم وعبد المطلب واما عند الامامية علما
قال بعضهم هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى واختلفوا فى اصلها
قال الجمهور ان الفرق بين الال والاهل ان الاهل ماخوذ من
سيبويه اصله اهل بدليل التصغير الذى يرجع الاشياء الى اصولها وقال
الكسائى اصله اول لظهور اثر المحذوف فى التصغير من قال بالثانى فمعه اهل او
قال بالثانى فهو اول وقوله اجمعين تأكيد معنوى اما بعد هو من الظروف الغايات

كمثل ولها اربع لغات كما سيأتي واختلف في عامله فقيل هو ما لنيابتها
عن الفعل وقيل هو الفعل المقدر واما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني
هي حرف فيه معنى الشرط لا حرف شرط ومجردة عن التفصيل كما نص عليه ابن
هشام في المغني وقيل هو حرف شرط فيه معنى التفصيل والاصل مهما تكن
من شيء بعد الحمد والصلوة فهذا مختصر ملحوظا اي الامور الملحوظة في الذهن
او في الخارج وعلى الاول ان وضع الديباجة قبل التصنيف والثاني ان كان
بعد وقيل قولهم هذا غير سديد لان الالفاظ لا وجود لها في الخارج واجيب
بان المراد هو النقوش لا الالفاظ فلم يرد الاعتراض وقوله في النحو متعلق
بمحذوف اي مستقرا وثابتا على اختلاف الرأيين او معهودا على احتمال ضعيف
وهو في اللغة المعان وعليه قول الشاعر حيث قال نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا
نحو الف من رقيب وجدناهم حصيصا نحو كلب تمنى منك نحوا من زبيب
وفي الاصطلاح فسيأتي ذكرها جمعت فيه اي في هذا المختصر جملا من مهمات النحو
انما قيد بمهمات لان جميعها وغيرها لا يكون مختصرا بل يكون مطولا مع كونه
مختصرا اي جمعها ثم رتبتها على ترتيب الكافية واللام فيها للعهد ومستفاد

امرها وهي لابن الحاجب وهو في اللغة جعل الشيء في مرتبته وفي الاصطلاح
جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى الاخر
بالتقديم والتأخير والتقدير جعلتها حال كونه حاصلة على ترتيب الكافية
مبوبا ومفصلا بعبارة واضحة او هي واضحة وهما حالان من فاعل جعلت
مع ايراد الامثلة وهي ما ينطبق عليه القواعد كقولهم في ايراد مثال الفاعل
قام زيد وضرب زيد عمروا وفيها يتضح المقاصد والمطالب اقصى ما يتوضح
وهذا يكون في جميع ابوابها لا بعض دون اخر من غير تعرض للادلة والعلل
الاولى ما يدل على الحكم والثاني ما يوجب وجود الشيء ويعلمه
علامة كما في التامة واما الناقصة فهي ليست بهذه المثابة وقيل ان التامة
مختصة بالواجب تعالى واما البواقي فبالنسبة فانه لم يتعرض لذلك لئلا
يشوش اي يختل ذهن المبتدي الذي ليس له حظ عن فهم المسائل وهي القوة المدركة
وسميته اي المختصر لغة من الاسم بمعنى العلامة منية الهداية مصدر من باب
هدى يهدي ومعناها الدلالة الموصلة الى المطلوب وقيل هي اراءة
الطريق الموصل الى المطلوب والاول انسب بهذا المقام ملتمسا من كل وجه اذن

الله به الطالبين الذين يرجعون من الله التوفيق وهو منصوب على انه حال
من فاعل سميت ويحتمل ان يكون من فاعل جعلت ولا يخفى عليك ان الاول اقرب
اقرب وقد بينته تقدم معناه على مقدمة من تقدم وهي في اللغة مقدمة الجيش
والعسكر وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشروع بحصول بصيرة المتكلم بها
سواء كان المراد بالكتاب الالفاظ والعبارات ام كان يكون المراد المعاني
والمعنى يعم الاحتمالين بحذف ما ذكره بعضهم وانما وضعوا امام المقصود هذه
ليكون الطالب في طلبه على بصيرة لان من لا يعرف شيئا فكيف يكون طالبا
له وهو ان كان كذلك يكون طالبا للمجهول المطلق وهو ممتنع قاله الدمشقي
فرتبتها بما ذكره يوجب الملك الى خاتمة وثلثة اقسام الاول في الاسم
فلو يخفى عليك الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم صح
لانه اشرف بالنسبة الى الفعل والحرف والثاني في الفعل لانه اشرف
بالنسبة الى الحرف فلم يبق الا القسم الثالث وهو الحرف اى ضعفت هذه المختصر
اما صفتها مستقيا بتوفيق هو تحصيل الاسباب نحو الحكم الجزء والالف واللام
في قوله الملك للعهد وقوله العزيز الحكيم صفتان له او ثان المبتدا محذوف
اما المقدمة ففي المبادي وهو في اللغة الاشياء وفي الاصطلاح ما يتوقف

بلغ المقابل

عليه المسائل لان من لا يعرف تعريف النحو مثلا بان يكون جاهلا عن
احواله لا يمكن ان يبحث عن مسائله ولذا عدت المنطقيون من اجزاء العلوم
وقوله ففي المبادي جواب اما الشرطية التفصيلية والدليل على هذا دخول
الفا التي يجب علينا لحفظ القواعد بتقديمها على المقصود لتوقف المسائل عليها
اى على تلك المبادي وتسهيل للمبتدي وفيها فصول ثلثة هذا من باب
القلب اى ثلثة فصول وهو مخصوص بما على ما سمعته فان قلت ما سبق
ان المميز من الثلاثة الى العشرة مجموع مخفوض باضافة العدد اليه وان
منها الى العشرة على حذف القياس اى في المذكر بالتاء وفي المؤنث بلا تاء
لما سياتي وهنا ليس كذلك قلت هب انه خرج علينا القواعد فلذا اوله بالتجا
والاصل عدم التاويل واعلم ان واضع هذا العلم هو الامام الهمام ابي السبطين
والعاتي بالرحمين اسد الله الغالب ومطلوب كل طالب علي ابن ابي
طالب ووضعه تابيا الى الاسود الكعبي لحفظا منه ولا اختلاف في ان
الواضع هو علي وعلم ابا الاسود وقال الله عليك بالقياس كما قال به جمع من العلما
من المخالف والمؤلف قال الازهري في التصريح وحذف نظائره الرواية

على ان اول من وضع النحو هو ابو الاسود وانه اخذه من علي فقال السيوطي
في تحقيقات الكلمة الثلثة الى غير هذا ما ذكره الامام علي ابن ابي طالب المنكر لهذا
الفن وغيرها من المحققين من العامة والخاصة والكثرة ممن ليس لهم حظ من محبته
عم ويابى الله الا ان يتم نوره ولو كره المشركون ثم اعلم انه يجب لكل طالب علم
من العلوم ان يعلم اولا تعريفه وموضوعه وغايته وفائدته ليكون على بصيرة
في طلبه فلذا اراد المصنف ان يذكر المبادي وما ذكرها ضمنا يكون من اجزائها فصلها
على ثلثة فصول فقال **الفصل الاول** هو ضد الاخر وانما قلنا ذلك لان
الاشياء تعرف باضدادها في تعريف علم النحو فنقدم معناه فنذكر وهو علم وفيه
مذهب انه هل هو القوة المدركة او الالفاظ المدركة او الصور الصحيحة الحاصلة
او حصول الصورة عند العقل قال سيد المحققين يجوز ان يريد بالعلم نفس الا
صول والقواعد كما اريد بالعلم نفس الملكة او نفس الاصول والقواعد
لم يحتج الى تقدير متعلق العلم لكن ان اريد به الادراك فلا بد من تقدير كما في
قوله النحو علم باصول يعرف بها احوال اي الاواخر العارضة التي هي طارية
على اواخر الكلم الثلثة اي الاسم والفعل والحرف من حيث الاعراب وهو لغة

البيان

بيان تعريف الاعراب والبناء

البيان واما في الاصطلاح ففيه خلاف بانه لفظي او معنوي وعلى الاول
فهو اثر ظاهر في اللفظ او مقدر عنه يجلبه العامل في آخر الكلمة وعلى الثاني تغير آخر
الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والبناء هو في اللغة
وضع شيء على شيء يراد به الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة كلزوم الياء في فتح الكسر فهو علم حسن شامل لجميع العلوم ولحرج عنه
المهمل من الفعل فهو علم من حيث ان الحرف مثلا ايضا كذلك لا من
حيث الاعراب والبناء بل من حيث الصحة والاعتلال وانما قيد بالاعراب
الرفع مثلا علم الفاعلية وهي صفة للشيء والصفة تابع والتابع لا يتقدم على
المتبوع فلو قدمه وكذا يعرف به كيفية تركيب بعضها من التاليف هذا
اخذناه بعضها اي الكلمة مع بعض آخر والغرض اي الحاصل منه لئلا يكون
تحصيل عبثا منه اي من العلم صيانة الذهن اي حفظه من الخطاء اللفظي في
كلام العرب وانما قيد به دون اللفظي نفع منه قلنا انما قيد باللفظي
دون المعنوي لان النحويين لا يبحثون منه من حيث المعنى وان قلت
انا وجدناهم كثيرا ما يبحثون فيه من حيث المعنى هذا اذا كان في اعراب كلمة

فائدة العلم

حاذق فرجعون الى المعنى ويبحثون عنه قلت سلمنا انهم يبحثون عنه لكن لا
يكون مقصوداً بالذات بل بواسطة تحقيق اعراب اللفظ هل هو فاعل او مفعول
ولا يظهر هذا الا بالتفكر في المعنى وانما قيد بكلام العرب لان هذا العلم وضع
ليعرف به تراكيب نظم القرآن وهو حسنه فصل في تعريف الكلمة وبيان اقسامها
وبيان انحصارها في الثلثة الكلمة اي الكلمة المعروفة المستعملة في عرف النحاة التي
هي اعم من ان يكون اسماً او فعلاً او حرفاً وبعبارة اخرى معنى الكلمة من حيث هي
كلمة اي ماهية الكلمة فظهر ان الالف واللام فيها للجنس كما ظهر انها يصلح ان
يكون للعهد وعلى الاول هي لتعريف الجنس لا الاستغراق كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى الحمد لله انها لتعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرف كل احد
لا الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهو وهم منهم وههنا سؤال تقريره
هو ان الالف واللام على ما ذكرتم للجنس والتاء فيه للوحدة فما تقول في ذلك
والجواب بتقرير منا فانه يلزم حينئذ اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية
اقول في توضيح كلامه ان الوحدة على اقسام وحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة
الشخص والمنافاة انما يكون بين الجنسي والشخصي لا الجنسي والنوعي كما ذكره

السبان

المجيب انه يقال هذا الجنس واحد وحدة لان الواحد جنس ايضاً فقوله هذا الجنس
واحد وحدة نوعية اي من حيث انه نوع بالنسبة الى جنس اعم ويقال ذلك
الواحد جنس وحدة جنسية اي من حيث انه جنس لما تحته كالحيوان بالنسبة
الى الجسم النامي وهو بالنسبة الى الجسم المطلق في كونهما اضافيا تتمة اذا كانت
الالف واللام للعهد فلا يحتاج الى المذكورات فان قلت الحمل عليه اولى لاحتياج
الاول الى المذكورات والاختصار في الكلام مطلوب قلت نعم سلمنا ان الاول
يحتاج الى التطويل لكن القوم مذهبهم باب التعريف للماهية لا للماهية والكلي
لا الجزئي والحق كما قالوا لانه لو لم يكن كذلك لتعسر ضبط العلوم فافهم فظهر ان
الحمل عليها اولى واحسن وجنس الكلمة قوله لفظ وهو في اللغة الرمي وفي الا
صطلاح هو الصوت المشتمل على مقطع الفم وبعبارة اخرى هو ما يتلفظ به الانسان
وههنا اشكال وهو انكم بالكلمة الماهية فخرج عنه كلمات الله لان اللفظ الصوت
المشتمل على مقطع الفم محال ووجود اللفظ الفم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً قال
الرمي بحسب المعنى وثانياً ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم ولا يقال لفظ الله كما
يقال كلام الله وقوله ولو قال الكلمة قول كما قيل لما ورد هذا الاشكال

العود بالارفق

قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

نسب بعضهم الى علي عليه السلام

فان قلت المراد به ما يتلفظ به الانسان وكلمات الله ايضا كذلك قلت
هذا انما كان بعد تبليغ النبي الى الناس واما قبل وهي كلمة وليس بلفظ وبهذا
ظهر فساد ما قيل ان كلمات الله ما حل عنه فان قلت كلام الله ايضا ما يتلفظ
به الانسان اي هي من جنس كلمات الانسان فيكون ما يتلفظ به الانسان
قلت نعم لكنها من حيث الكلمات الملبسة ما يتلفظ به الانسان واعلم
انه لا محيص من هذا الاشكال الا بان يقال ان كلمات الله قبل الايصال
الى النبي ليست ككلمات الناس في الصفات ولما اراد ان يبلغ اليهم لان
الله تعالى امره الى ذلك صار بعد حين التبليغ معنا مشتملا على مقاطع الفم
لان النبي هو انسان اوحي اليه بشرع ولا يخفى عليك من النظر فيه تدبر
كذا قال بعض الفضلاء
في تحقيق اشتقاق الكلمة قيل هي والكلام قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بسكون اللام ومعناه الجرح ولذا سمي الكلمة كلمة لتاثير معانيها في النفوس
واما الكلم بكسر اللام فقد اختلفوا فيه هل هو اسم جنس او جمع او اسم جمع وعلى
تقدير انه اسم جنس هل هو جنسي او افرادي فقيل انه اسم جنس لا جمع ومنه
عليه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فقيل انه جمع حيث لا يقع الا على ثلثة

فصاعدا

بيان وجه الاشتقاق في الكلمة

فصاعدا والكلم الطيب ما قيل ببعض الكلمة واما كونه اسم جمع فغير مسلم لان
اسم الجمع على ما قالوا ما لا يكون له واحد من لفظه كالقوم والرهط وهي
ليست كذلك والعجب من هذا القائل بكونه قائلا بذلك وتحقيق الحق كما قيل
ان يعرف كل واحد من الاقسام فنقول الجمع هو ما دل على آحاد مقصودة بالمطابقة
فاذا قلت جاء الذين يعني فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد واسم الجمع
هو ما دل على كل واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط واما اسم الجنس
فهو على ضربين افرادي وجمعي فالاول ما وضع للحقيقة التي فيها اعتبار الفرد
وبه يصدق على القليل والكثير كالماء والعسل والثاني ما وضع للحقيقة
ولكن باعتبار وجودها في ضمن اكثر من فردين كما في الكلم فظهر لك انه اسم جنس
جمعي كما قال السيوطي ان الكلم على الصحيح اسم جنس جمعي فان قلت كلام الشيخ
الرضي في بيان الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس صريح بان اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين حيث قال الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس ان اسم
الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس قلت مراده باسم
الجنس في هذا الكلام هو الاول اعني الافرادي ويؤيده قوله في ما قيل هذا

الفرق بين اسم الجنس والجمع واسم الجمع

فقد يكون بعض اسماء الاجناس لا يطلق على الواحد والاثنين كلفظ الكلم واعلم
ان اسماء الاجناس على ثلثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء فهي في المفرد
كرطب ورطبة وعكس ذلك ككماة وكماء وقسم لا يكون بينهما بالتاء وهي في المفرد
كروم ورومي حاتما قال لفظ ولم يقل لفظ لعلكم لعدم الاشتقاق ولكونه احق
بلفظ لحذف النائب وقوله وضع فعل مجهول ما تمام يصيبه بالدلالة بان يتوقف
لفظ وضع للدلالة على المعنى لقيام قرينة الخارجية وهي استلزام الوضع الدلالة
لان اللفظ الموضوع لا يتصور الا سبقوا المعنى لان فهم المعنى موقوف
على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف عليه فتامل لان العلمين متفاوت
بحسب الزمان ولقيام قرينة المقالية وهو قوله لمعنى وهو ما يقصد من اللفظ
واما صيغة كما قال سيد المحققين ههنا انما مفعل كما هو الظاهر من عنى يعني فاما
مخفف عنى بالتشديد واياما كان فهو لا يطلق على الصور الذهنية من حيث
هي هي بل من حيث انه يقصد من اللفظ وفي قولهم وضع لمعنى نوع تسامح لانه
يفهم منه ان كون اللفظ موضوعا لوجود المعنى قلنا تامل فانه دقيق وهي
في قوله مفرد كالاوصاف الثلثة من الاعراب اما الرفع فلكونه صفة للفظ ولفظ

المفرد

المفرد بالاتيان يدل جزؤه على جزء معناه واما نصبه فلكونه حالا من نائب فاعل وضع واما جره
فلكونه صفة للمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه مثل انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
اشار اليه كله مه فانا لا نسلم ان ليس الامر كذلك لان ما يفهم من هذا الكلام
ان المعنى لا يكون في الواقع الا بعد كون اللفظ والوضع بل الامر كذلك وليس
الامر كذلك والحق ان يقال ان فهم المعنى من الالفاظ موقوف على العلم بها لا
وجود المعاني موقوف على وجودها لان وجود المعاني كان قبل وجود الالفاظ
فان الالفاظ علم لها ووجود المسمى قبل وجود العلم فوجود المعاني قبل وجود
الالفاظ فمعنى المفرد مفرد قبل وجودها وكذلك المركب ثم اشتمل على جنس
وفصل فخرج بقوله لفظ الدوال الاربع وبقوله وضع ما ليس بموضوع كديز
وما ليس بموضوع لمعنى مفرد كغلام زيد وبقوله وضع عن الدال بالطبع لانها
الوضع لا يقال ان الدوال الاربع ليست بداخلة حتى يخرجن لان الخروج فرع
الدخول لانا نقول اذا كان بين الشيئين عموما وخصوصا من وجه يخرج با
الاول عن الاخر بعينه عنه وههنا كذلك لوجودها في زيد قائم وافتراقهما

في زيد والدوال واعترض على هذا التعريف بان اثبات الفاظ مشتركة
غير جائز في التعريفات لان اللفظ مشترك بين المفرد والمركب وبانّ
المفردات كان المراد منه حقيقيا لخرج جميع الافعال وبانّ المركبات
ليست بموضوعة وانما قدّم تعريف الكلمة على الكلام لان معرفة الجزء مقدّم
على معرفة الكل وهي اي الكلمة منحصرة على ثلثة اقسام اي ليست غيرها بالدليل
كما سياتي الان والاول منها اسم وقدّمه على اخويه لسموّه عليهما لانهما
يحتاجان اليه وهو لا يحتاج اليهما في تاليف الكلام وهو مشتقّ من السموّ
وهو العلو ووجه التسمية ظاهر والقسم الثاني من الاقسام المذكورة فعل
قدّمه على الحرف لانه اشرف بالنسبة اليه لوقوعه احد ركني الاسناد
وانما سمّي فعلا لانه في اللغة بمعنى الحدث وفي الاصطلاح ما يدل عليه
وعلى الزمان فتسميته ايضا فعلا استعمالا ولكونه من باب تسمية الشيء باسم
جزئه كما قالوا في لا اله الا الله كلمة والقسم الثالث من الاقسام المذكورة
حرف وانما سمّي حرفا لكونه في اللغة بمعنى الطرف فان قلت الواو التي
في قوله اسم وفعل وحرف حرف العطف فتكون لمطلق الجمع كما صرّح به ابن

هشام

هشام في المغني والازهري في التصريح ونجم الائمة في شرح الكافية ابن الحاجب
فالحاصل اذا كان الامر كذلك فيكون نحو ذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه
اسم وفعل وحرف قلت فرق بين التقسيم الشيء الى اجزائه وبين الى جزئياته
فما ذكرت يلزم لو كان التقسيم الى اجزائه لا اذا تقول ان السكنجبين خل
وعسل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو كقولنا الحيوان انسان وفرس
وغنم وغير ذلك وايضا قولهم الواو للجمع يريدون به الجمع في الحكم كما صرّح به
فاضل التفتازاني وسياتي الكلام فيه على وجه لا مزيد عليه وانما قدّم تعريف
الكلمة وتقسيمها على الكلام لانه جزء منه ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء
فمعرفة الجزء مقدّم على معرفة الكل كما حقّق في محله ولما قسّمها على اقسام المذكورة
واحصرها فيها اراد ان يبين وجه الانحصار اما وجه الانحصار فهو سمعي
ونقلي وعقلي اما الاول فلما سمع من مبتكر هذا الفن علي ابن ابي طالب انها
ثلثة واما الثاني فلان استقراء فان علماء هذا الفن كتبوا في اول كتبهم لذلك الى
زماننا هذا فلم يوجد الا هذه الثلثة واما الدليل العقلي الدائر بين النفي
والاثبات فهو الذي اشار اليه المصنف بقوله لانها اي الكلمة اما ان

لا يدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة بمعنى انه يحتاج في افادته
معناه الى الغير فهو الحرف وتذكير الضمير باعتبار الحرف فان قلت هذا الكلام لا
يخلو عن تعقيد وهو ان الضمير مبتدأ وخبره الحرف جزاؤه والجزء يجب ان يحمل على
المبتدأ وهنا ليس عينه لو كان كذلك لزم حمل الشيء على نفسه فهو لا يجوز قلت لا يخفى
عليك ان المبتدأ الماهية من الاجمال والخبر الماهية من التفصيل بدليل افادته هذا لا
لان التغاير في الجملة كاف في الحمل ومعنى نظرها تاما مثل الحرف على تعريفه للفصل
ام يدل ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بحيث لا يحتاج الى الغير لكن بشرط ان
يقترن باحد الازمنة اذ المجموع هو الثلثة التي هي الماضي والحال والاستقبال
فهو الفعل او يدل ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بحيث لا يحتاج الى الغير
ولا يشترط بها ان لم يقترن بها اي باحد الازمنة فهو الاسم فالكلمة جنس
لهذه الثلثة قال الفخر الرازي لا يصح كونها جنسا لها لانها لو كانت جنسا
لكان امتياز كل واحد منها بفصل وجودي مع ان الحرف ليس كذلك والاسم ايضا
لان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال اللهم الا اذا اعني بالجنس مجرد
قدر المشترك بين هذه الثلثة انتهى نقله الازهري في التصريح واعلم ان هذا

فصل

فصل سنفصل في بيان تعريف كل واحد من الاقسام والفا في قوله فحد
للتعريف وهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح ما يكون شاملا لجميع الافراد
اي مدخلا في المحدود ومخرجا لجميع الاغيار منه فتم حد الاسم على نحو ما
تقدم انه اي الاسم كلمة مستقلة تدل على معنى كائن في نفسها حال كونه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اذ لا رابع لها لانا لم نجد غير هذه الثلثة وهي كما نقل
عن فاضل الثاني ولما كان في قوله الازمنة الثلثة ابهام فسره بقوله اعني الماضي
وهو زمان الذي قبل زمانك الحال والحال وهو زمان الذي انت فيه
والاستقبال وهو زمان الذي يأتيك بعد وفي تقديم الحال على الاستقبال
نوع تسامح لان الحال حكمه حكم الوسط والوسط انما يتحقق بعد تحقق الطرفين
فالاسم نحو رجل من اسماء الذات وعلم من اسماء المعاني والصفات وعلامته
التي يعلم بانه اسم لا فعل ولا حرف ان يصح لنا الحديث عنه بان يكون مبتدأ وان يصح
لنا الحديث به اي عنه الاسم كزيد قائم اي كقولك فزيد مبتدأ وهو المحدث عنه و
القائم خبره وهو المحدث به وان يصح الاضافة الحقيقية كما قال الجرجاني في مبحث
الاعراب ومحصوله انه كان الاضافة من خصائص الاسماء كذلك الاضافة

اليه ومثل بقوله كباب داره فان قيل ما تقول في قوله تعالى يوم ينفع الصا
دقين صدقهم قلنا انه باول ما المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم وانما
حصت الاضافة بالاسم دون اخويه لان الغرض منها اما التعريف او التخصيص
كما في الصفات بعينها اذا قصد بها الدوام والثبوت كما قال صاحب الكشاف
والثبوت في قوله تعالى مالك يوم الدين والتخفيف اذا لم يقصد بها ما ذكرنا ولذا
قال البعض من الفضلاء ان المراد بتخفيفها تخفيف لوازمها لفظا ثم تسمى هذه
الاضافة تسمى معنوية ومحضة كما قال ابن مالك في منظومته وتلك محضة ومعنوية
واعلم ان النحاة قد اختلفوا في ان الجر في المضاف اليه بماهو فذهب بعضهم بانه
بحرف الجر المقدر واخر بنفس المضاف وبعضهم الى انه بالنسبة التي تكون بين
المضاف والمضاف اليه وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى ومن العلامات
التي هي خصائص الاسماء دخول لام التعريف والاضافة بيانيه اي لام التي
هي للتعريف وانما قيد بلام التعريف لان الموصول قد يدخل على الفعل كقوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فان قلت
انه ضرورة قلت كان يمكنه ان يقال المرضي كما قال ابن مالك قيل رد قول

ابن مالك

ابن مالك لانه لو قال كما قال الموضح في مختصره اسد من جهة علم تانيث الوصف
افهمك وفي الرد نظر لان الفعل على التقدير بين مسند الى ذكر مونث غير حقيقي
قلنا الجواب دفع ان يحذف والتنا دما فترك الرد واما وجه اختصاصها به
لانها وضعت للتعيين والتعيين انما يكون للاسم لانه يقع مبتدا والمبتدا يجب
ان يكون معينا لان الحكم على المجهول لا فائدة فيه والاسم والحرف لا يقعان
كذلك حيث ليس فليس والصحيح عندهم بما ذكرنا من وجه الاختصاص المطابقة
لانه قال وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها وضعت لتعيين الذات
المدلول عليها مطابقة بنفس الدال والفعل والحرف ليسا كذلك وفيه نظر
لان الام انها وضعت لتعيين الذات فهو جيد لكل معنى سواء كان مطابقيا
او تضمنيا اما ثانيا فاما صحة التخصيص بالمطابقة فانه ليس كذلك
فليحد ولو قال حرف التعريف لكان اصوب لكلام التي هي في قول
حمزية ام من امبر ام صيام في ام سفر لكنها لما كانت بدلا من اللام كما نص عليه
ابن هشام لم يلتفت اليها ولهذا قال لا التحل لانه كان قبل الدخول نكرة شاملا
لجميع افراد الرجولية فلما دخلته تخصصت ومن العلامات دخول الجر والتفايع

اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا

به اولى لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس باسم ظاهر وان كان بالبناء قبل دخول ذلك
عجبت من ان قمت اى من قيامك فاختص الجر بالاسم لان الحركات ثلثة الرفع والنصب
والجر والاولان مشتركان بين الفعل والاسم ظهر مما تقدم انه اصل بالنسبة اليها
فاعطوا الجر لذلك مقابل الاصل بالفرع والمراد بما يليهم جريان كثير من المباحث
الاتى عنه وما قيل فى وجه الاختصاص ان دخول حرف الجر علامة الجر وفى الاسم
والفعل والحرف لا يقبلها لجر عنه فليس بشىء لبطلانه شرطية ومن العلامات دخول
التنوين اى بعض اقسامه فقال نونت الكلمة اى ادخلت النون فيها وفى الا
صطلاح نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد خرج بالاول نون
ضيفن وبالثانى نون انكسر وبالثالث نون منكسر وبالرابع نون التى تلحق
القوافى وبالخامس نون لنسفعا وخرج بقولنا بعض اقسامه تنوين الترنم
مثل الذى يلحق القوافى التى آخرها حرف مد لكونه يدخل فى الفعل ايضا كقوله
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن وفى الحرف كذلك
الاقلال وعاذل منادى مرخم حذف منه حرف النداء اذ الاصل يا عاذلة
كقوله ازف الرحيل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن وسيأتى الكلام
فيه والمطلوب هنا التمكن والتنكير والمقابلة وكالامثلة ومثل [illegible] بعوض بل
العوض والمقابلة

ولها

[illegible]

١٤

اما وجهه فلان التنوين علامة لتمام مدخولها والفعل والحرف لا يتمان الا بالغير
الاختصاص
ومن العلامات التثنية نحو زيدان والجمع نحو زيدون اذ الفعل لا يثنى ولا
يجمع والنعت والتصغير نحو رجيل وجاءنى زيد العالم والتصغير فى اللغة ظ
وفى الاصطلاح ما ضم اوله وفتح ثانيه ولحق فى ثالثه ياء ساكنة كفليس من الثلاثى
قد يبتلى من الرباعى ومن العلامات النداء بضم النون وكسرها والثانى هو
المشهور وهو طلب اقباله ومما ذكرناه من التعريف ظهر وجه الاختصاص بعضها
بوجههم
بالاسم ضمنا فان قيل كما تقول فى قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك ويا سماء اقلعى ظنا
هذا منزلة ذوى الشعور فان كل واحد هذه المذكورات خواص الاسم لا الفعل
والحرف اى لم يجر فى غيره وكالاضافة نحو ثياب زيد فلما كان من العلامات المذكورة
ما هو محتاج الى التفسير اشار بقوله ومعنى الاخبار عنه ان يكون ذلك الاسم
محكوما عليه لكونه فاعلا لفعل نحو ضرب زيد او مفعولا وقع عليه فعل نحو ضربت
زيدا او مبتدأ نحو زيد قائم والترديد لمنع الجمع ويسمى اسما لسموه اى لعلوه
على قسيميه والمراد به المقابل لان الفعل والحرف مقابل له فى التقسيم وقوله لا
لكونه اى يسمى لكون ذلك الاسم وسما على المعنى الذى يفهم ذلك المعنى من لفظ

الذي هو دلك الاسم يدل على من هو قائل بذلك ولما ذكر حد الاسم شرع في
بيان حد الفعل فقال الحد الفعل بالكسر انه على جواز الوجهين كلمة تدل على
الكلمة على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة حال الكون تلك الكلمة مقترنة
بزمان دلك المعنى كضرب ويضرب واضرب فان كل واحد منها كلمة تدل على
معنى في نفسها مقترنة بزمان دلك المعنى الذي هو الحدث لانه واقع لاحق
في زمان من الازمنة واعلم انه كما يكون للاسم علامات يتميز بها عن اخوته كذلك
للفعل علامات يتميز بها عن اخوته ثم بدء المصنف بذكر علامات الفعل فقال و المميز
اي ما به يتميز ويتخصص ان يقع الاسناد به لا عنه بان يكون مسندا او فاعلا في
من ذلك ومنها دخول لفظ قد والمراد به الحرفية لا الاسمية التي هو مرادفة
لحسب ولا التي هي اسم فعل وهي مختصة بالافعال قال ابن هشام انها مختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي
معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله اخاله قد والله اوطأت
عشوة فما نايل المعروف فينا بعيف انتهى واما اختصاص الفعل لانها
موضوع لمعنى التقريب والتوقع وذلك في المضارع ظاهر وقد يقدم واما في

الماضي

الماضي ففيه خلاف لكن الجمهور عليه كقول المؤذن قد قامت الصلوة ومعناه
قد سمع الله قيل عليهم ان الماضي قد مضى والتوقع ما سيقع فكيف التوقع
واجيب بانه كان قبل الاخبار متوقعا ولا يخفى عليك ما فيه من الحزازة ومن
قال انها تفيد التوقع اصلا فقد سهى سهوا بينا لان غاية ما في الباب انها
لا تفيد التوقع في الماضي واما في المضارع فقد عدلنا ان فذلك بقدوم الغايب
تفيد التوقع بلا جدال ولا مرية وقد تبين انه لم يقصد بان لا تفيد التوقع قد التي
تدخل على المضارع بل انها تفيد التوقع واما اثبات الشيء لا يدل على نفي ما عداه وقد
يكون للتقليل في المضارع ومن العلامات دخول سين ودخول سوف واما اختصاصهما
بالفعل لصيغتهما على تأخر الحال الى الاستقبال وفيهما لغات كما هو المشهور ومن العلامات
نحو سو وسف وسي
ملحقات الجزم والفرق بينه وبين السكون ان السكون قد يكون بواسطة ولا
لا يكون بخلاف الجزم ولهذا قال شيخنا النحو لولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن
ان يكون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون الذي يكون نحو لم يضرب ويضرب
بسوف يضرب ولم يضرب ومن العلامات التصريف وهي في اللغة التغيير ولو
قال التحويل لكان اصوب الى الماضي والمضارع سمي به لانه شابه الاسم في الحركات

والسكنات وفي كونه مشتركاً يحتاج الى القرينة كما في الاسم المشترك كالعين والجون
في قوله كعنه يحتمل ان يرجع الى مطلق الفعل وان يرجع الى المضارع كما هو الظاهر او بينا
نحو حرف وكلا منهما خصيصاً من العلامات اتصال التاء البارزة المرفوعة
نحو ضربت وضربنا واتصال تاء التأنيث الساكنة اي المحركة بها فلا تدخل على الاسماء
نحو قائمة ولا على الحرف نحو لات وربت وثمت واختصاص تاء التأنيث الساكنة
بالفعل استدل بعضهم على فعلية نعم وبئس كما في الحديث فبها ونعمت واما الذين
يقولون انهما اسمان فيدخل حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقولهم والله ما هي
بنعم الولد وكقوله على بئس العير ورده الماضون بان الاصل ما هي بولد مقول في
حقه نعم الولد ونعم السير على عير مقول في حقه بئس العير ولا يخفى انهما وعسى وليس
جوامد كما لا يخفى ومن العلامات دخول نون التأكيد اي نون التي هي للتأكيد
وهي مختصة بالافعال واما قوله ارأيت ان جائت به املودا اقائلن احضروا الشهودا
فللضرورة ولوقوع ذلك في الوصف الذي هو شبه الفعل كذا قال ابن هشام
في المغني وكلاهما في التصريح وهي لا تدخل الا على المضارع وصيغ الامر
لو كان ماضياً كقوله فاما ترين ... عليك الا اذا كان في التعجب لانه مثل الماضي

في المغني

في المغني وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا واما الماضي فلا يؤكد بها
وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا ولا يؤكد
بها المضارع الا بشرط اذا كان مستقبلا وهي على قسمين مثقلة متحركة نحو لتضربن
ومخففة ساكنة نحو اضربن فان كل واحد من هذه المذكورات من خواص الفعل
بحيث لا يوجد في غيره ومعنى الاختصاص به ان يكون كلما وجدت وجد الفعل ويسمى
فعل باسم اصله وهو المصدر من باب تسمية الشيء باسم جزئه وهو اي المصدر
فعل للفاعل حقيقة وفعليته الزمان والفاعل بكونه ضمنا وهكذا الحرف انه كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى في غيرها نحو من كان معناها الابتداء
الغاية وما المراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة
اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية وهي تستعمل في الزمان والمكان
وسيأتي تحقيقه في بحث الحروف ان شاء الله تعالى وهي اي لفظة من لا تدل
في نفسها على اي على المعنى الابتدائي كما في الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة اي من ابتداء البصرة الى انتهاء الكوفة قال بعض
المحققين ان معنى الاسم من حيث هو معناه صالح للاتصاف بالكلية والجزئية

كزيد والانسان واما الحرف فان معناها من حيث هو معناها ليس مستقلا
صالحا لان يحكم عليه بشيء وذلك لان معنى من هو ابتداء مخصوص ملحوظا بين
السير والبصرة على وجه يكون هو آلة لملاحظتهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا
قصدا فلا يصلح ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه والفعل
كضرب يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك
ملحوظة على قياس الحرف فهذا المجموع معنى غير مستقل بعض جزئه ماخوذ في مفهوم الفعل
فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به ثم قال وان شئت انكشاف هذه المعاني
عندك بعيدا عن معنى من ثم نظر فيه فلعلك ان تحكم عليه او به فلا اظنك ان تكون في مرية نعتبره
وكذا من لفظ ضرب ثم تأمل فيه فانك تجد انك جعلت الضرب مسندا الى
شيء واما مجموع الضرب والنسبة فما تجده محكوما عليه ولا به هذا حاصل
ما ذكره المحقق وعليك من التفكر في معانيه والتروي والتأمل في مقاصده
فانه كشاف عن حقيقة الامر ولما ذكر لكل من الاسم والفعل علامات بها
يتميز ويتشخص اراد ان يذكر للحرف ايضا فقال وعلامته ان لا يصح الاخبار
عنه ولا به لما تقدم وان لا يقبل شيئا من علامات الاسماء والافعال

لما تقدم

لما تقدم من ان كلا من علامات المذكورة من خواص كل منهما وهي لا توجد في
الغير ولما كان هيهنا محل سؤال وهو انه ما فائدة ووقوع الحرف في الكلام
مع انه لا يصح ان يكون محكوما به ومحكوما عليه ولا يقبل شيئا من العلامات
ولا يقع فاعلا ولا مفعولا مع ان سوق الكلام لما ذكرنا كانه فاجاب بقوله
ولا تغفل فان للحرف في الكلام فوائد كثيرة التي لا توجد فيها كانت الكلام مهملا
لا تحصل فيه وهي كالربط اي احداث الارتباط ما بين الاسمين نحو زيد
في الدار فانها قد ربطت بين الزيد والدار في الظرفية والمظروفية او فيما
بين فعلين سواء كانا متفرقين نحو ان تضرب اضرب على صيغة المجهول او كانا جملة
متفرقة نحو زيد عسى ان يقوم او اسم وفعل كضرب بالخشبة او جملتين نحو
ما جاءني زيد فاكرمته اي اكرامي مربطة بالمجي وغير ذلك المذكورات من الفوائد
التي ذكرها في القسم الثالث من الكتاب مثل المعاني المختلفة مثلا للو خمسة
عشر معان وللباء اثنا عشر معان وغير ذلك ولما بين التسمية لكل من الاسم وجهه
والفعل اراد ان يبين وجه التسمية بكونه حرفا فقال وسمي حرفا لوقوعه اي
الحرف في الكلام طرفا وهذا معناه اللغوي وانما وقع طرفا لانه ليس مقصودا

بالذات على ما حققناه مثل المسند والمسند اليه يعني ان الاسم والفعل المعبر عنهما
بالمسند والمسند اليه يكونان ركنا من الكلام وموضوعا بالذات لوقوع
الاسم موضوعا والفعل محمولا ووقوعا في طرف الوجودي قضايا طرفاها
كذلك الحرف حيث وقع في طرف العدمي فهو مقابل الاسم والفعل حيث يكونان
عمدة وركنا في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كذا ينبغي ان يفهم من هذه العبارة

فصل الثالث في تحقيق معنى الكلام وبيان الفرق بينه وبين الجملة وتحقيق
ما يتألف منه الكلام الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا
كذا قيل يرد عليها انه بناء على ذلك يلزم ان يكون الكلمة ايضا كلاما مع انه اذا
قيل زيد لا يقال انه اتى كلاما قلنا ان التكلم امر عرفي وههنا ارادة اخراج الحروف
بحيث يفهم منه معنى وفي الاصطلاح النحاة لفظ وخرج به ما ليس بلفظ كا
الدوال ولما كان اللفظ اعم من ان يكون كلمة واحدة او اكثر قيدها بقوله الكلمتين
وهذا يشمل الاقسام الستة اسم ومثله وحرف ومثله وفعل ومثله اسم وغيره حرف
وعين وحرف وغيره وفعل وغيره ولم يكن كل منهما كلاما فقيد الكلمتين بقوله با
لاسناد والتام ما دخلت على المقصود ويحتمل ان يكون بمعنى مع ثم فسر الاسناد

الفصل الثالث من الفصول الثلاثة

بقوله والاسناد اي وهو مراد النحويين بقولهم في تعريف الكلام الاسناد
نسبة احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى فخرج بالبيان التسعة عن الاقسام
المذكورة ولما كان للنحويين في تعريف الكلام اختلاف لفظي فبعضهم عرفه باعتبار
المعنى اولا فبعضهم بانه عبارة عن ما اجتمع فيه الاركان اللفظ ولا
والمقصود من التعريفين واحد اراد ان يجمع بينهما وقال يجب بعد ذلك الكلام
المخاطب او السامع فائدة اي المطلوب من سوق نامه وهو عبارة عن ما
يصح السكوت عليها قيل المراد سكوت المتكلم وقيل المخاطب وقيل كليهما و
كلام المعنى الثاني لكن الثالث اولى الحاصل ان مطلوب الاهم من اجزاء الكلام
الفائدة وهي لا توجد الا فيما كان الاسناد فيه فان قيل انه اذا قيل لمن لا يعرف
شيئا غلام زيد يحصل له فائدة وهي التعريف بانه غلام زيد وصرح بعض الائمة
بانه خارج من التعريف قلنا ان هذه الفائدة ليست بما فضلها لان المضاف
والمضاف اليه كالكلمة الواحدة فهما في هذه الحالة كالعلم فصار الكلام في
قوة ان يقال غلام فيحتاج الى انضمام شيء اليه مثل قائم او قاعد وما اشبه
ذلك او نقلت مبتدا او فعلا او شبهه والحاصل ان هذه الفائدة ليست

فائدة تامة فهو خارج عن التعريف هذا خلل في تعريف الكلمة فان قلت انه
ليس داخلا فيها لان الكلمة على ما سبق لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا يفهم منه معنيان
معنى الغلام ومعنى الزيد ويفهم منه انهما متغايران قلت هذا وان كان
يدل على معنيين وهما الغلام والزيد في الخارج لكن معنى الزيدية ليس بمقصود
ههنا بل هو قيد للغلام ونظيره كعبد الله في حال العلمية بناء على ما قاله
المنطقيون ان لفظ المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وعكسه المركب
غاية ما في الباب ان ما نحن فيه ليس بعلم بل كان العلم الحاصل ان كل كلام
كلمة دون العكس فبينهما من النسب عموم وخصوص مطلق واما بين الكلام والكلم
فعموم وخصوص من وجه فنحو زيد قائم ابوه كلام لوجود الفائدة
وكلم لوجود الثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة وليس بكلم لعدم وجود الثلاثة
وان قام زيد كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة ولهذا قد يطلق الكلمة
ويراد بها الكلام نحو قوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت قال
انها كلمة قال صاحب الكشاف ان المراد بالكلمة طائفة من الكلام المنتظم بعضها
مع بعض انتهى ونحو قوله عم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء

ما خلا الله

٢١

بيان الفرق بين الكلام والجملة

ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقولهم كلمة الشهادة لا اله الا الله و
هذا كله من باب تسمية الشيء باسم جزئه ومما يتعلق بهذا المقام الفرق بين الجملة
والكلام فنقول بتوفيق الله الملك العزيز العلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي ٧ الفائدة م
سواء كانت مقصودة بالذات او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ والكلام هو كل
المسند بالقصد فان خبر المبتدأ مثل محمد زيد منطلق ابوه المقصود حكم عليه بان
منطلق مسند فابوه مسند اليه قال ابن هشام ان الجملة عبارة عن الفعل و
الفاعل كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص
انتهى كلامه وقد توهم كثير من الناس ان الجملة والكلام لفظان مترادفان
كالانسان والبشر في كونهما مترادفا وهو ظاهر كلام الجرجاني لانه قال الكلمة
من الاسم والفعل والحرف تسمى كلمة واذا ائتلف منها اثنان وافاد نحو خرج زيد
يسمى كلاما وجملة وظاهر كلام صاحب المفصل لانه قال بعد الفراغ من تعريف
كما نقل عنه ابن هشام في غير موضع م
الكلام ويسمى الجملة والصواب انهما ليسا بمترادفين لان الجملة اعم على
قولهم جملة الشرط وجملة الجزاء وجملة الصلة وكل ذلك ليس بمفيد وان جملة
الصلة مثل الذي قام ابوه الا بلحوق الموصول وكذا الباقي هذا حاصل ما ذكره

بيان صحة تأليف الكلام

فقال المحقق التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهود على ان الجملة اعم من الكلام الذي كلامه فقد طال الكلام في ذلك حتى اخرجوها الى البكة واحسن فعولها بالاسناد عن بعض ما يتركب من اسمين كالتابع ومتبوعه وبعض المركب من فعل واسم نحو ضرب ومن جميع الانواع الاربعة كما تقدم وما حاصل ان الكلام يتألف من اسمين كزيد قائم او من اسم وفعل كزيد قام اما الاول فلكون ما يحتاج الكلام وهو كون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه واما الثاني فهو ايضا كذلك لكون الاسم مسندا اليه والفعل مسندا ومن فعل واسم نحو قام زيد وهذا يرجع الى الثاني فتقل صورة تأليف الكلام ستة لانه اما ان يتألف من اسمين او من فعل واسم او من جملتين او من فعل واسمين او من فعل وثلثة اسماء او من فعل واربعة اسماء ولما عرفته بما عرفته افرد له مثالا ليظهر لك ان الكلم معا في المحدود فقال نحو قام زيد تسمى جملة فعلية اي منسوبة الى الفعل فعلم مما ذكرناه ان الكلام لا يحصل الا من اسمين نحو زيد قائم وتسمى جملة اسمية او من فعل واسم وتسمى جملة فعلية نحو قام زيد ويعدد المثال الاخير يختلفين ولذا يكرا انحا الكلام والكلم

ان الجملة

بيان الفرق بين الجملة

اقسام الجملة

ان الجملة على ثلثة اقسام اسمية وفعلية وظرفية اما الاسمية فهي التي صدرها ما يكون اسما في نفسه حذف فالمنقال او ما في الاسم نحو فعله تعالى ومنهم مواجرتكم فهذا اخذ في اصطلاح القوم اذ الاصل علم التاويل فالجملة الفعلية ما يكون اولها فعل نحو زيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش والكوفيون واما الفعلية فهي التي يكون صدرها فعلا سواء كان تاما او ناقصا او جامدا نحو كان زيد قائما وضرب زيد عمرو او عسى زيد ان يقوم ولحمل على ما ذكرنا وفي الاسمية نحو ازيد قائم ونحو لا رمة لا عربة يتقدم الحروف ويدخل في الفعلية نحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى والفجر وليال عشر والقرآن المصدّر بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وفي الدار زيد عند الزمخشري فسماه ابعا وهو الشرطية وقال ابن هشام والصواب انها داخلة في الفعلية ثم يعلم تقسيم الكلام الى القسمين علة يعقل اذ لا يوجد المسند والمسند اليه في غيرها الا اي الاسمية والفعلية والحال انه لا بد للكلام منهما لما تقدم فذكرها فان قيل ينتقض بالنداء نحو يا زيد لانه مركب من الحرف والفعل

قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو واطلب فلا ينتقض به اقول هذا مستقيم
على راى المصنف وابن هشام وابن الحاجب وشيخنا الرضي وغيرهم من الفحول
واما عند القائلين بان عامل المنادى هو حرف النداء فلا (لا يرد) ثم اشار الى جواب
سؤال حيث قال فان قيل ينتقض ما ذكرت بالنداء اي بحرف النداء مع المنادى
نحو يا زيد حيث تالف الكلام من الحرف والاسم قلنا في جوابه حرف النداء
على ما قال بعض المحققين من النحاة قائم مقام ادعو او اطلب وهو فعل فلا ينتقض
به لان الكلام مؤلف من الفعل والاسم تقديرا ومنهم من منع ذلك حيث
قال ان عامل المنادى هو حرف النداء فاذا فرغنا من المقدمة انما قال المقدمة
دون المقدمات لانه لو قال كذلك لما كان شاملا للمبادى وغيرها بل للمقدمة
وحدها مع ان كلا من المبادى والتعريفات داخلة في المقدمة لا في المقدمة
على ما سبق الاشارة اليه فاذا فرغنا من المقدم الذي فيه بعض من
اجزاء العلوم فلنشرع بالجزم فتكون هذه اللام مكسورة تشبيها باللام الجر
لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء لكن اذا دخلتها الواو والفاء
او ثم جاز تسكينها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقوله في الاقسام

يتعلق

يتعلق بقوله فلنشرع في المقصود الذي هو في الاقسام الثلثة والله الموفق
والمعين فهذه جملة دعائية لا محل لها من الاعراب القسم الاول من الاقسام
المذكورة اجمالا في الاسم وقدمه لشرفه بتقدمه وتقديم تعريفه على تعريفه فذكره
وههنا سؤال مشهور وهو ان قوله في الاسم ظرف والقسم الاول مظروف
وهما متحدان في الخارج مع ان التغاير بين الظرف والمظروف لازم لانه
لو لم يكن كذلك يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ومظروفا ايضا وهذا ثم وقيل
الحيثية ليست بمعتبرة عند التحقيق وجوابه ما اشار اليه بعض من الفضلاء بان
المراد بالاول هو الالفاظ والنقوش ومن الثاني هو المعاني وبالتغاير
بين الظرف والمظروف كما لا يخفى وهو اي الاسم ينقسم بالتقسيم الاولي على قسمين
الاول معرب والثاني مبني بدليل الاستقراء والقصد بذكر احكامه يرجع الى ومبني
الاسم مقيدا بقيد الاعراب والبناء اي يذكر في احكام كل من الاسم المعرب والاسم
المبني لانه ان رجع الضمير الى الاسم وحده يلزم التكرار فتامل وهذا اي ذكر احكام
اسم المعرب واسم المبني يكون فيما بين الباب الاول وهو في اللغة ما يتوصل
به شخص عابا اي حاجب وفي الاصطلاح عبارة عما يكون فيه التقسيمات

مع بعض جزئياته والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ثم فيه اى فى هذا الباب مقدمة
والتنوين يشعر بالوحدة اى مقدمة واحدة وثلث مقاصد الاول فى المرفوعات
والثانى فى المنصوبات والثالث فى المجرورات وخاتمة فى توابع كل منها
اما المقدمة منها التى تقدم معناها وقوله فيها اصحاب الشرط فصول جمع
فصل وهو فى اللغة القطع وفى الاصطلاح وهو واسطة بين الكلامين بحيث
يكون الاول غير الثانى وبالعكس والمراد بالتغاير المتغايرة فى الاحكام لا فى
الموضوع كما هو ظاهر على من له دربة باساليب الكلام فيها مما ذكرناه ان ملبيته
بين الباب وما حصل نظيره **الفصل الاول** من تلك الفصول وتحقيق تعريف
الاسم المعرب اراد بهذا الكلام ان البحث للاسم حال كونه متصلا بصفة الاعراب
لا المطلق لا الاسم للخمسة النكرة وللسبعة وهما اى اسم المعرب لانه فى تحقيق
اقسام الاسم كل اسم ركب تركيبا اسناديا او وصفيا فخرج به المفردات نحو
ضرب ثم يكون مركبا حقيقيا وخرج عنه البحث لعدم التركيب مع غيره والمراد
بالالتزام من ان يكون اسما او فعلا احدها يتخلل فيه نحو زيد وعمرو فالتركيب
لاسم المعرب مع غيره يوجد فى كل منها وهو كون ذلك الغير نحو معنى مصغر

الغائية

العاملية وانك لا تدخل فيه نحو خمسة عشر وبما ذكرناه سقط ما قيل ان التركيب لا يلزم
الاعراب ولفظ التركيب يطلق على معنيين احدها على الجزء كما يقال فى ضرب زيد
ان التركيب مركب من ضرب والثانى انه على المجموع كما يقال فى ضرب زيد ان هذا
مركب من ضرب وزيد والمراد المعنى فى هذا المقام هو الاول كما يفهم من كلامه
فيل عليه ان هذا البس لم يحق لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى
كل واحد من جزئيه ولجزائه فيفهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من اسمين
فصاعدا ولا يخفى عليك ان الجواب عن هذا الاعتراض ما اشرنا اليه فى كلامه
لكن يبحث فى هذا المقام اعتراض اخر على المصنف وهو ان استعمال الالفاظ المشتركة
فى التعاريف مما لا وجه له لكونه قبيح فى التعريف عن كونه معرفا لانه يسمعها
لفظا مشتركا لا يعلم ان المتكلم اى فرد من المعنيين اراده فان قلت انا اذا تعرضنا شيئا
فيكون مشتملا على لفظ مشترك بين معنيين مختلفين افاد السامع ما هو المراد
فهو كون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنيين قلت ما ذكرته يتم باملائه لتلك
اما اولا فلاجماع المنطقيين على ذلك كما هو محقق فى موضعه واما ثانيا فلان ذلك
يفهم منه بنظرنا من ... المقصود فى مثل هذا المقامات الغائية وهى حاصلة

قلنا منع ذلك لان المراد بالفوائد التي اشار اليها ما تكون تامة كما سبق
تحقيقه وانا نا التامل فان المقصود الاصلي في مثل هذه المقامات اجراء الحكم وهو
يلزم التعريف بالشيئين لا بالترديد ولو قال كالمثل المركب لكان اوضح
انسب لان اللام موضوع للاستغراق الافرادي مع انه يلزم ان يكون التعريف
للماهية وبالماهية لانه لو لم يكن كذلك لزم العسر والحرج قلنا ما لا يمكن
ان يجاب عنه مع تكلف قوي عنه ولا صرح بالكناية فقليل كلامه بناء على
ما ذكرنا الاسم المعرب ما يكون الاعراب الحاصل فيه لوجود التركيب الذي
يكون احد اجزائه مثبتا او الثاني مؤثرا فعلم انه لا يلتبس عين الاصل عطف
على قوله ركب من عطف الجملة على الجملة اعني الحرف وفعل الماضي والامر الحاضر
بلا في المضارع وامر الغائب قال البصريون ان المضارع اصل في الاعراب
كالاسم لتوارد المعاني عليه وانما ذكره بعد المعرب لكونه غير مشابه للمبني الاصل
احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم انما يبنى لعدم موجب الاعراب اعني
المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية وغيرهما وهو كالاسماء
المعدودة كاسماء العدد نحو واحد اثنان واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا

ونحو زيد

٢٥

ونحو زيد وعمرو وكالاصوات كخ ودع فتحرم هذه الاسماء المجردة عن السبب اما
ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع وهو التشابه بالحرف
واما اما الفعل ففيه خلاف وخط كلام المصنف يشعر بالجواز فان قلت فعل
المضارع كذلك مشابه للمبني فيجب ان يكون مبنيا مع انه ليس كذلك قلت كما الاصل
ان الاعراب يمنع المانع كذلك البناء يمنع المانع وههنا نحن فيه لشبهه
بالاسم فيما تقدم واعرابه على خلاف الاصل خلافا للبصريين فهذا لا
لا يكون مطلقا بل ان عري من نون التاكيد ونون الاناث واعلم ان التشابه
التي اشار بقوله ولا يشبه على اقسام منها الوضعي وهو ان يكون الاسم في صيغة
كوضع الحرف بان يكون على حرفين او حرف واحد كنا في ضربنا فانه يشبه
نحو بل وقد والثاني كتا في ضربت فانه اشبه في حال الكسر نحو باء الجر
ولامه مع كل اسم لا بخلاف ما اذا كان مع الضمير فانها مفتوحة مع كل ضمير غير ذلك
ولنا ولهذا الاصل مع ياء المتكلم فانها مكسورة وانما فتحت لئلا يلزم الجر لانها
ثلاثة اقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وزاد الكوفيون قسما اخر
وهي اللام العاملة للنصب واما اللام العاملة للجزم فحكمها البناء بالكسر وفتحها

وسكونها بعد الواو والفاء ثم على ما تقدم واما غير العاملة فمنع بناؤها على ما قيل
فلم يذكرها هنا خوفا للتطويل وسنذكرها في محله بعون الله الملك الجليل انشاء الله
تعالى فان قلت ما تقول في باب حاح فلكتها معربان كما ستحققه مع انهما
في الاصل لذي كيد ودم الثاني اصلهما يدي ودمي فقيل لم يبنيا لشبههما
بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم وبلى قلنا هذه الشبهة مهجورة لم يعتبرها
قيل لانه لو كان كذلك يلزم اكثر الاسماء مبنيا اقول هذا الدليل سقيم كما لا يخفى
على ذوق السليم لانه اذا قام الدليل على بناء شيء او اعرابه نحن نحكم بانه معرب
او مبني سواء كان ذلك الشيء كثيرا ام لا واما نحن فنقول علة بنائه شبهه
بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف بل لشيء آخر كما سنذكره وسيأتي المعنوي وهو
ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء كان ذلك الحرف موضوعا ام لا فالاول
كمتى فانه اسم يستعمل شرطا نحو متى تقم اقم وهو حينئذ تشبه باب الشرطية في تأدية
المعنى وقد يكون حرفا بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج وقد يكون اسم مرادف للوسط وقد يكون استفهاما نحو متى نصر الله
ومنها الاستعمال بان يكون الاسم نائبا عن الفعل في العمل كما ان الحروف فيها

كذلك

كذلك بشرط عدم تأثير العامل لدخوله كاسماء الافعال فان قلت المصدر
قد ينوب عن الفعل في العمل نحو ضربا زيدا بالنصب ومع هذا معرب قلنا ان
العامل قد يظهر معه ويعتبر فيه نحو اضرب ضربا مستنبطا بخلاف اسماء الافعال
وان المصدر يعمل عمل فعله بالاجماع بلا حاجة الى تقدير الفعل مع انه خلاف
الاصل وما قيل ان نيابة المصدر عارضية في بعض التراكيب بخلاف اسماء
الافعال فان نيابتها عن الفعل اصلية في المرتجلات ومنزلة منزلة الاصلية
في المنقولات ليس بشيء لانه يفهم من قولهم عند الاطلاق الا النيابة المطلق
سواء كان اصليا ام لا فان قلت اطلاق المطلق ينصرف الى الفرد الكامل منه
كما قال سيد المحققين وبحر الائمة في غير موضع قلت لا نم ان الفرد الكامل في
ما نحن فيه ان يكون اصليا بل هو ما يكون شاملا لجميع الافراد فليتأمل
ومنها الافتقار والاهمال مثل انواع السمعيين واما اطلنا الكلام
في هذا المقام تسهيلا لمن اراد ان يعلم المقصود من غير عجز ويسر ونسأل
الله ان يوفقنا لتمام المرام بجاه محمد واله هم نور الظلام ثم مثل الحكم مثالا
موافقا للتعريف بقوله نحو زيد الذي هو ثابت في قام زيد ولا يسمى النحوي

زيد وجعله معربا هو من الاسماء التي لا تضاف الى المضمر لعدم التركيب الذي
هو شرط في حصول الاعراب ولا تسمى ايضا هؤلاء في قام هؤلاء معربا لوجود
الشبه الافتقاري وتسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية تماما كان
منصرفا ويسمى امكن والا فامكن ووجه كون الاسم اصلا في الاعراب لا في
البناء تقدم فتذكره وتعرف الاشياء باضدادها فتامل وحكمه اي حكم المعرب و
آثاره المترتبة عليه ان يختلف آخره اي آخر اسم المعرب باختلاف العوامل اي
اختلاف العوامل الداخلة عليه سواء كان ذلك الاختلاف اختلافا لفظيا
بان يكون في نفس اللفظ كما نشاهد في دال زيد نحو جاءني زيد فزيد معمول لجاء
فعمل فيه الرفع بناء على الفاعلية ورأيت زيدا فهو ايضا معمول لما قبله فعمل
فيه النصب على المفعولية ومررت بزيد فعمل فيه الجر والدال الذي هو حرف
الاعراب في زيد اختلف بسبب اختلاف العوامل فخرج المبني من هذا التعريف لانه
لا يختلف آخره باختلاف العوامل والتصغير نحو فليس لانه وان كان فيه
التغير لكنه ليس في الآخر بل في الوسط وما به التنازع سواء كان في الفعل
او في المفعول نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا لان الفاعل

محلين

او محل واحد ثم والبلية فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان
قولنا العالم موجد لان الله وجد مجرى قولنا العالم موجد لانه
موجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه وذلك باطل والحاصل انه يرجع الى
ان العالم موجد لنفسه وذلك نفي لمطلق الصانع قاله الفخر الرازي فعليه من التأمل للصانع
في كل من الدلائل المحصلات فائدة تامة واما لحوق الزيادة في هذا الجمع با
الالف والتاء دون غيرها لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث غير حقيقي وكل واحد
من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين فزاد وهما لهذه المناسبة
والثاني من التسعة التي خرجت من الاصل فهو الثالث من اقسام الاعراب
الاسم المتمكن وهو ان يكون الرفع حاصلا بالضمة والنصب حاصلا بالفتحة والجر كليهما
بان يكون حالة الجر ويختص هذا الاعراب المتمكن بغير المنصرف وهو ما فيه والنصب حالة واحدة
علتان من تسع او علة واحدة تقوم مقامهما كاحسن فان فيه الوصف
ووزن الفعل وكعمر فان فيه العلمية والعدل وكفاطمة فان فيه العلمية
والتأنيث وكمساجد ومصابيح فان فيهما الجمعية التي تقوم مقام العلتين
تقول جاءني عمر ورأيت عمر ومررت بعمر بالضمة في حالة الرفع وبالفتحة

في حالة النصب والجر وسيأتي زيادة توضيح لذلك في باب معقود له ان شاء الله
والثالث من الستة والرابع من الاقسام السبعة ان يكون الرفع حاصلا بالواو
والنصب حاصلا بالالف والجر حاصلا بالياء فيختص ذلك الصنف من الاعراب
بالاسماء الستة المعتلة وقوله مفردة ومعانيها حال من الاسماء اى بان لا
يكون مثنى ولا مجموع اذ لو كانت كذلك لاعربت بالحركات والحروف ايضا
* لا جميعها بل بعضها وان يكون مكبرة بان لا يكون مصغرة اذ لو كانت كذلك
لاعربت بالحركات لا بالحروف نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت
بابيك وان يكون مضافة لغير ياء المتكلم لانه لو كانت مضافة اليه لاعربت
بالحركات مقدرة نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي ومن ذلك قول الشاعر
هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم والآخر
ابو موسى فجدك نعم جد وشيخ الحي خالك نعم خال واذا كانت تلك الاسماء
غير مضافة اعربت بالحركات لا بالحروف نحو ان له ابا وقتيا كالاخ
مثال قال الشاعر وخالة ان من لا خالة له كساع الى الهيجا بغير سلاح وقال الله تعالى
ان له ابا شيخا كبيرا وهي اى تلك الاسماء ابوك اخوك وحموك وهي فاب

الرابع

الخامس هنوك وهو ما يستقبح ذكره وقال ابن هشام في شرح القطر هو كناية
عن الفرج خاصة وقيل هو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس و
غيرهما ولهذه الاسماء في كون اعرابها بالحروف شرط آخر وهو ان يكون منقوصا
بان تحذف لام الفعل اذ لو كانت اعربت بالحركات لكن النقص في الهن اكثر
منه من اتمامه قال كذلك من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
والمراد بقوله من الذي يقول يا لفلان ليخرج معه الى القتال في الظلم فاعضوه
اى قولوا له اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى عضه بذكر ابيك الذي
انتسبت اليه عضا ظاهرا ان ينفعك وانما هو ذل يجيبك ولا تكنوا اى لا تذكروا
كنايته الذكر وهو الهن بل اذكروه له صريحا الذي يعني هو له ذلك استهزاء به و
لا يجيبه الى القتال الذي اراده والشاهد ظ وقال ابن هشام في النقص
يضعف في الاب والاخ والحم ومن ذلك قوله بابه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابه ابه فما ظلم وقيل بعضهم ابان ولغات قال القراء بانه جاء على لغة
من قال هذا ابك ثم صرف للاب والاخ نحو جاءني اخك ورأيت اخاك
ومررت باخيك وكذلك علمك من القياس في البواقي نحو جاءني ابوك

اباك ومررت بابيك جائني حماك ورايت حماك ومررت بحماك جائني فوك
ورايت فاك ومررت بفيك جائني ذو مال ورايت ذا مال ومررت بذي مال
فالحاصل ان في هذه الاسماء ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى
صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهما الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه
ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص
والرابع من السبعة والخامس من الاقسام التسعة هو ان يكون الرفع بالالف
والجر بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص هذا القسم من الاعراب بالمثنى وهو
من ثنيت لهند اذا عطفته وفي الاصطلاح على ما قال ابن هشام في التوضيح ما وضع
ليدل على اثنين واغنى عن المتعاطفين فدخل فيه نحو قمران وابوان وحسان
وعمران كما قال الشاعر اخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وقال
الآخر فذي ولكم ابوان وقيل خلافا للزجاج المثنى هو اسم الدال على شيئين
متفقي اللفظ بزيادة الهمزة وخرج بقوله متفقي اللفظ نحو القمران للشمس والقمر
والحق ما قدمناه وعليه المحققون من النحاة ولا نعم كون الاسمين متفقي اللفظ
غير مسلم ويشترط بعضهم ثمانية شروط على ما قيل الاول الافراد الثاني الاعراب

وكوزان

ونحو فان وثان ليست مثناة حقيقة عند الجمهور والثالث عدم التركيب الرابع
التنكير الخامس اتفاق اللفظ السادس اتفاق المعنى السابع عدم الاستغناء
بتثنية غيره والثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وفي
بعض ما قاله نظر ويمكن ان يعتذر عن بعضهم بان اتفاق اللفظ بان يكون في حكم
كلمة واحدة كالزيدان فيكون عن عمد [يعتذر] وظني ان هذا هو ما اراده المصنفين
رد كما قيل ولو سلم ان قيد اتفاق اللفظ مما لا بد منه لخرج العمران منه لانه
غاية ما يقال ان هذا من باب التغليب قلت هذا لا يطلع بالمرام لشدة فيه
ايضا اتفاق اللفظ على وضع ثانوي كما حققه شيخنا الرضي وفاضل التفتازاني
فالحاصل ان المثنى ما يدل على الشيئين اي على شيئين موجودين او معدومين
او يكون احدهما موجودا والآخر لم يوجد لكن كان من شانه ان يوجد كقولنا
لو كان في السماء شمسان لكان كذا فسقط ما قيل انه يلزم ان يكون موجودا او يكون
احدهما ممتنع الوجود كقوله تعالى الهين اثنين هذا هو الكلام في المثنى تفسيره
واما الملحقات فهي كلا وهو مشابه له في المعنى وفي اللفظ ايضا على ما قيل
ولكن فيه نظر وذهب جمهور البصريين الى انه مثنى حقيقة لوجود مفرده

وهو كل الذي يقبل الاستغراق وجريان هذا الاعراب فيه لا يكون مطلقا بل اذا
كان مضافا لا مطلقا بل الى مضمر لا مظهر ولو اضيفا الى مظهر لا يبقيان مع الالف
في الاحوال الثلثة ويعرب بالحركات مقدرة نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان اي ومن الملحقات بالمثنى اثنان
فقس عليه حاله هذا هو اللغة الحجازية والتميمية ثنتان يلحق بهما كلتا والفها
للتأنيث والتاء عوض عن لام الكلمة وثنتان لانهما للمؤنث وهو فرع المذكر
هذا حاصل من احكام المثنى وسنزيده فيما بعد انشاء الله تعالى ثم اورد
مثالا تطبيقا وتوضيحا تقول في حالة الرفع جاءني الرجلان وكلاهما واثنان
بالالف ورأيت الرجلين واثنين وكليهما ومررت بالرجلين واثنين
في حالة الجر والخامس من السبعة المذكورة والسادس من التسعة ان يكون الرفع
بالواو المضموم ما قبلها اي ما قبل الواو لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو قاموا
الاعلون والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رأيت الزيدين و
مررت بالزيدين او تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين
الاخيار وقيل وانما كسر ما قبل ياء الجمع وفتح ما قبل ياء المثنى لوجهين احدهما ان المثنى

الرجع

اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون
المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا
من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكس ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع و
لئلا يبدل اللفظ فيصير نحو الواحد منهما ياء بين فتحة وكسرة ويختص ذلك الصنف
من الاعراب بجمع المذكر السالم وذلك نحو مسلمون وما يلحق به ولذا اتى بالواو
العاطفة التي تقتضي الجمع في الحكم وتدل على المغايرة وذلك نحو اولو وهو اسم جمع بمعنى
صاحب واصحاب وهو معرب كاعراب ذلك الجمع المذكور قال الله تعالى ولا
يأتل اولوا الفضل منكم حيث رفع بالواو لكونه فاعلا للفعل قبله وهو يأتل على ما صرح به بعضهم
واصحابنا والسعة ان يأتوا اولي القربى حيث نصب بالياء لكونه مفعولا وكذلك
قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب وهو ملحق بهذا الجمع في الاعراب
العشرون من جموع الكثرة مع اخواتها وهي سائر العقود الى تسعين تقول جاءني
مسلمون وعشرون وجعل نصب على التمييز من عشرون والوما[ل] وهو مجرور بالاضافة
الله لانه من اسماء الادمية الاصنام وقيل مختصة بالظاهر كقوله تعالى ولو عوقب
وصحبه اللغة انه يدل على معنى الذي هو في نفسه وهو مرتبي لا يتكلم من

فتأمل حالها مع صحبه الاختصاص فنحن نفصحه فيما بعد ان شاء الله تعالى هذا حالة الرفع
واما النصب فنقول اشتريت مسلمين وعشرين عبدا واولي مال وتقول في حالة
الجر مررت بمسلمين وعشرين رجلا واولي مال وقال الله تعالى ان يكن منكم عشرون
صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين
ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما او اطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون
ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والمصنف اقتصر
في ذكر الملحقات على اسم الجمع وجموع الاعداد ولم يذكر باقي الملحقات اما لانتشار
امرها او لعدم الاعتداد بها ولكن نحن نفعل كما فعل به اكثر الاستاذين الذين
من المحققين ان منها عالمون وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا
في تفسير العالم الذي هو جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف خلق العقلاء
وغيرهم وقيل وهو ظاهر الجوهري وذهب ابو عبيدة الى ان اصناف العقلاء فقط وهم
الانس والجن ولا يخفى على من له ذوق سليم وعلم باصول المذهب حقيقة التنبيه
من تقوية ما ذهب اليه ابو عبيدة ولا يحتاج الى البيان لظهوره فساد ما قاله
فافهم ومنها وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير ومنها اهلون قال الله تعالى

شغلتنا

٣١

شغلتنا اموالنا واهلونا ومن اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم وهو في آية
الاول فاعل وفي الثاني مفعول وفي الثالث مجرور ومنها ارضون بفتح الراء كما في الدعاء
سبحان رب السموات السبع ورب الارضين السبع وسكونها شاذ في النثر ومرة
في الشعر كما قال الشاعر لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هذا خطيب صوف
اعوام مفرد سنون بالكسر جمع سنة وبالفتح اسم للعام كذا قيل وهو ظاهر قول
ابن هشام وبابه وهو علما قالوه كل ثلاثي حذف لامه وعوض فيها هاء التانيث
نحو عضة وعضين وهو البهتان كما ورد في الحديث لا تعضية بعضكم واصلها عضهة
بالبيل التصغير وقيل عضو بالبيل جمعها على عضوات وعزة وعزين عشيرة وثبين
جمع ثبة قال الله تعالى كم لبثتم في الارض سنين والذين جعلوا القرآن عضين
وعن اليمين وعن الشمال عزين وجرح نحو ضرور ودم وبالعدم الحرف وللعدم
الترقيص وسدابون ولجوى وصنون فانها حذف هذا الجمع مع علم الترقيص
ومنها عليون قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون
قال صاحب الكشاف وهو اسم الديوان الخير الذي دون فيه كل اعمال الصالحة
من الملائكة والصلحاء من الثقلين فهو اسم مفرد وقيل هو في الاصل جمع على

بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وفتحه فعيل من العلو ولذا سمى
به اعلى الجنة مستدلا عليه بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين وقيل
ايضا انه واحد علي وعلية وهى الغرفة افعل فيها نظر لانه على ما ذكره يكون
جمعا لا الملحق به بمعنى ان عليون هو الاغرفة التى هى في صدر الجنة والعلى
والعلية واحد منها والحق ما ذكره صاحب الكشاف فالاية التى استدل بها
هذا القائل عليه لا له لانه تعالى قال كلا بل عظمتر ان كتاب الابرار آه
فهذا صريح فيما ذكره صاحب الكشاف وافاد شيخنا الذهبى ما حاصله انه اسم
لديوان الخير بدليل قوله تعالى كتاب مرقوم يشهده المقربون فهو تعالى فسره
بذلك ثم قال انه علم منقول من جمع المنسوب الى علية وهى الغرفة ثم قال فان
قلنا انه غير علم لم يجمع علية لكان معناه الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير
والعقل ويكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على
حذف المضاف فان قلت ان مراد القائل من الاستدلال هو ان الله تعالى
استعمل على المعنى المنقول اليه استعمالا قلت لا نسلم انه تعالى اطلقه على
ذلك بقرينة الاية المذكورة ولما بين اعراب المثنى والجموع اراد ان يذكر

احوال

٣٢

احوال نونيهما فقال مخاطبا بخطاب العام واعلم ايها الطالب للتحقيق سقاك الله من وصفى
التدقيق ان نون الواقعة في التثنية تكون مكسورة ابدا اي مع وجود ما يقتضي فتحها
او عدمه ونون الجمع والاضافة بيائية مفتوحة ابدا اما الاول فلا فصل التقاء الساكنين
واما الثاني فلكون الفتحة اخف الحركات لثقل منه فلينا سبيل مما ذكره هو الشائع
الذائع واما غيره فكقول الشاعر اعرف منها الانف والعينانا فيفتح العينان وفي الفعل عينا
نحو افعل انى وقد جاء بالضم بعد الالف نحو قول الشاعر يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تا
لفه العينان بضم النون واما الثاني فقد جاء بالكسر كقول جرير وانكرنا زعانف آخرين
عرفنا جعفرا وبني ابيه والرواية بكسر النون من الجمع وكقول الحكيم وماذا يبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وذلك كله شاذ وهما يسقطان اي النونين عند
الاضافة لما علمت من امتناع جمع النونين معهما من انها ملزمة لكمال المعنى وافضا وكل منهما
يدل على تمام المثنى وهما لا يجتمعان اما الاول فنحو ماذا يد وهذان ابنا بلى اما الثاني
فنحو مسلمو مصر السابع من الاقسام التسعة هو ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير
الفتحة والجر بتقدير الكسرة ويختص ذلك القسم من الاعراب بالاسم المقصور وهو في اللغة المحبوس
يقال امرنا اللحمة على صوبين اذا حبسته وفى الاصطلاح هو ما يكون في آخره

الف يمنع من وجود ظهور الاعراب ويسمى المقصور وذلك كعصا فالاصل عصو قلبت
الواو الفا فصار عصى وايضا يختص ذلك الاعراب بالمضاف الى ياء المتكلم اذا كان المضاف
غير التثنية وجمع المذكر السالم فانهما اذا اضيفا اليها اعرابهما غير ذلك كما تقدم وذلك كغلامي
تقول ان في تطبيق القواعد على الامثلة جاءني العصا وغلامي في حالة الرفع ورأيت
العصا وغلامي في حالة النصب ومررت بالعصا وغلامي في حالة الجر وانما مثل بعصا
دون القاضي لان الرفع والجر مقدران فيه دون النصب فانه بالفتحة ظاهرا ولذا علمت
من القسم الى القسم الثامن من الاقسام التسعة هو ان يكون الرفع بتقدير الضمة والجر بتقدير
الكسرة ويكون النصب بالفتحة لفظا ويختص ذلك القسم من الاعراب بالمنقوص ثم
عرفه بقوله وهو ما اي الاسم الذي آخره حرف من الاول بياء اي الحرف التي تكون
قبلها مكسورة كان ذلك من منقوصا غالبا وذلك كالقاضي فان الاعراب فيه
مقدر لانه مقدرة على ثال الرفع والنصب ليس كذلك وهذا تمام اعتبر في التثنية فقول
فاضبياد ناصبيا في هذا الباب ونظيره وانما سمي ذلك النوع منقوصا لنقصه من الاعراب
لانه بمعنى المنع ايضا ومن قال انه ضد الممدود فليس بشيء لكونه من اقسام المصادر
وهذا منقوصا لنقصانه من الحركة نقول جاءني القاضي ورأيت القاضي ومررت

في المثنا

في المثنا مهموما بفتح الياء ومررت بالقاضي اليوم ذاهبا ومالك مثل ذلك السابع من الا
قسام المذكورة من اصناف اعراب الاسم هو ان يكون بتقدير الواو والنصب والجر بالياء لفظا
مفتوحة بنوع الخافض ويختص ذلك القسم من الاعراب بجمع المذكر حال كونه مضافا ومنه
قوله تعالى وانهم هؤلاء مقطوع مصبحين وملة ابراهيم حنيفا الى ياء المتكلم فان بعضه وحك مطلقه
فيه دون الجهتين وذلك نحو مسلمي نقول جاءني مسلمي مقدرة وكالاولى وكالاصل مسلموي
اجتمعت الواو والياء متماثلتها في اللين وقوله في الكلمة متعلق باجتمعت وانما وصف
الكلمة بقوله الواحدة لانهما لو كانتا في كلمتين لم يجر عليهما الاحكام من القلب المتقدم الذي
لو كانتا في كلمة واحدة جارية عليهما بل من الشرائط ان يكونا في كلمة على اقيل والاولى
المرجع مؤنث باصطلاحي منها اي من الواو والياء اي الواو ساكنة مستعدة للادغام
فقلبت الفا للتفريع الواو التي موجودة فيها شرط الادغام والنقل بياء وهي لخفة منه
لان المراد التخفيف وكذا لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت على ذلك
لان القياس قلب الاول الى الثاني وادغمت الياء والمصدر الادغام بالتشديد
ايضا وهو لغة الاتصال واصطلاحا اللسان بالتكلم بالحرفين دفعة واحدة في الياء
وابدلت الضمة التي هي في الطرف وهو محل التغيير كما هو التابع في علم التصريف بالكسرة
التي هي مناسبة للياء والادغام ما شرعوا من التخفيف لمناسبة الياء الكسرة فثبت الواو

التي هو علامة الرفع معللة في غلامي مسلمي فصار بعد ذلك مسلمي جاءني في حالة النصب والجر فالياء

باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت حقيقة ان مسلمي بفتح الياء ومررت بمسلمي بجر الياء لفظا اذ ليس

فيه حقيقة ومن الابواب التي خرجت من الاصل الامثلة الخمسة التي اشتهرت فيما بين النحاة

وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين مثل في وجه تسميتها الامثلة الخمسة سميت

بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها من كل فعل

كان بمنزلتها فقول فيه نظر لان كونها امثلة يكنى بها عن كل فعل لا يستدعي ان لا تكون افعالا فانه في

الباب هو ان ذلك الافعال معلوم ان كل ما كان على هذا الوزن فهو ايضا كذلك وفي قوله ليست

افعالا باعيانها محل تامل وظني ان الاشتباه ما قال اهل التصريف من ان الفعل اي لفظ من الفاء

والعين واللام ميزان لكل الافعال فلك من كون لفظ الفعل ميزانا للافعال لا يلزم ان لا يكون

يفعلان وتفعلان فعلا مع ان بعضهم يعبر عن بالافعال الخمسة دون الامثلة وبالجملة ان رفعها بثبوت النون

وجزمها ونصبها بحذفها واما الذان يعفون فالواو لام الفعل لا النون حتى يرد النقض ومنها الفعل

المضارع المعتل اللام يعني ان يكون آخره حرفا من حروف العلة كيخشى ويرمي ويدعو والجزم

بها انجزم فلم يرم ولم يدع ثم اختلفوا في علامة اعرابها قال ابن السراج ومن تابعه ان الضمة والفتحة ليست علامة للرفع

والتفصيل هي حذف حرف العلة بنفسه ومذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها واثباتها في بعض الاشعار ضرورة

تحقيق قد عد النحاة الكثير من باب علاوي من المبنيات لملائمته الى المبني وفاقهم المصنف كما فهم ابن الحاجب وشيخنا الشيخ علاء الله مقامه

النحو على اربعة اقسام الاول الذاتي كما اذا وقعت في شيء وجد تغير ذاته بوجود وتغير ذاته منتزعا وقع فيه والثاني الصفاتي كما ان الكرباس اذا لون الصباغ لم يتغير ذاته التي هي الكرباس بل صفته التي هي كونه ابيضا والثالث الزماني كالحبة والرابع المكاني

حيث عد من المعربات وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك

وغلامك وغلامي ومن ابن الحاجب ان الاضافة الى المبني مطلقا ليست الناقلة لها شرط

كالجئي في الظروف المبنية وقد ذهب الى ان المضاف الى ياء المتكلم ليس بمعرب

ولا مبني وقد سمي سهوا بينا واشرنا الى ابطال هذا المذهب فلما فرغ

من تعداد اصناف اسم المعرب واقسامه شرع بتمهيد مقدمة وفصل في بيان

احوال ما لا ينصرف وهو من فحول الابواب وادقها فكان اولى بالتقديم

واحقها وفيه مسائل مشكلة والامثال الغامضة وهو من ابواب المشهورة

ثم قال فصل اي هذا الفصل معقود في تحقيق ما لا ينصرف وبيان قسمي

الاسم المعرب الذي تقدم بعض احواله بطريق الاشارة وبعضه صريحا

على ضربين اي على قسمين اي اولا بالذات وقد جاء بمعنى آخر كقوله تعالى

ضرب الله مثلا وضرب مثلا عبدا مملوكا قسم منصرف يقال صرفت الشيء

اذا غيرته وان كان علما له واختلف في اشتقاقه هل من الصرف وهو

من اللبن وهما بمعنى خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف

وهو الصوت لان الصرف هو التنوين كما قيل الصرف تنوين الشيء مبنيا

او من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل
فمنع تمام منع وضرب انصرف عنه هذا ما ذكره الازهرى فى التصريح ولا يخفى عليك
انه لا يحتاج الى ما ذكره لاستغناء ما قلناه فتدبر وهو اى المنصرف ما اى الاسم
الذى ليس فيه اى فى ذلك الاسم السببان من الاسباب التسعة المذكورة
المشهورة فيما بين النحاة يقال هذا سبب لذاك اى علة موجبة قال نجم الائمة
وفاضل الامة ان المراد بقول النحويين ان الشىء علة لكذا لا يريدون به
انه موجب له بل انه اذا حصل ذلك الشىء ينبغى ان يختار المتكلم ذلك الحكم المناسب
بين ذلك الشىء وذلك الحكم انتهى اقول فيه نظر لانه على ما ذكره يختار
ذلك الحكم دون ذاك يكون رجحانه سببا وعلة كما لا يخفى فان قلت انه مجاز
فى المرجح قلت لا نسلم انه مجاز لانه فى قولهم مطلق او مقيد والمطلق
ينصرف الى الفرد الاكمل منه بل قال بعضهم موضع سببان علتان كابن الحاجب
والمجاز لا بد له من قرينة او علاقة فاين القرينة مع انا لا نفهم
منه الا معناه الاصلى الحقيقى وهو المتبادر من الاطلاق فليتامل تامل
دقيقا فليس كل سبب منها علة تامة بل هو علة ناقصة يعنى انه معدة ومستقلة

والعلة الثانية

٣٥

فالعلة التامة منها فوجد السببان معا فى مادة يعنى مجموع من العلتين
تكون علة تامة كما ان السجدة فى الصلوة تكون لا يحل كل واحد من السجدتين
بل بمعنى وحدها بين السجدتين معا حصل ركن من الاركان وفيما نحن
فيه اذا اجتمع السببان فى مادة معينة معلوم حصل هذا الحكم فان قلت
ان اجتمع واحد سبب واحد قلت نعم ولكن امتها قائما مقام السببين كما سيأتى
مفصلة على وجه لا مزيد عليه وقوله التسعة بالجر بدل لفظ الاسباب لا معنا
كما هو اللازم للتابع ثم مثل له مثالا لتوضيح المتفرقة فقال كزيد فانه ليس فيه
سببان من الاسباب الاثنية فهو اسم منصرف يدخل فيه الجر والتنوين
باقسامه ويكسر ويفتح بخلاف عمر اقول من الاسماء المعربة كلها يسمونها
بالاسم المتمكن اى المتفصل عليه فى باب الاسمية ولذا يقال ان من وجها
ليسا من الاسماء المتمكنة توضيحه ان اقل من وضع الاسم هو ان يكون
على ثلثة احرف لكونه المبنى على المبدأ والمنتهى والوسط فزيد وعمر مشاركان
فى هذه التسمية فكونه كل واحد منها متمكنا لكن الزيد حصل السبق فى العمر
ولذلك يسمونه بالامكن وذاك بغير امكن فقال ويسمى الامكن وفى

بعض النسخ بالامكن وامكن اسم تفضيل بناء من مكن مكانة اذا بلغ الغاية
في التمكن وحكمه اي من جملة احكامه واثاره المترتبة عليه ان يدخله اي الاسم
المنصرف الحركات الثلث مع التنوين سواء كان على سبيل النيابة او نظرا الى
في تطبيق ما ذكر على الامثلة جائني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد مع وجود
الحركات وغير منصرف عطف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما فيه
اي الاسم الذي فيه السبب منها اي من الاسباب المتقدمة التي ذكرها
اجمالا او واحدة منها اي من العلل تقوم مقامهما بحيث يؤثر تأثيرهما
والترديد على سبيل منع الخلو هذا هو الحد بغير المنصرف قال شيخنا الرضي على
ما حد النحاة غير المنصرف يجب ان يقال حرف للفرعية على ما حد المصنف وسمعهم
فيما بعد يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من العلل غير منصرف
وكذا عند من لا يقتضي امره فاما عند غيرها منصرف سواء قلنا ان الكسر سقط
تبعا للتنوين او ان الكسر والتنوين سقطا معا فنحو الاحمر واحمركم عندهم
منصرف ايضا قال الشارح الرضي الاقرب ان الكسر سقط تبعا للتنوين
وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف

ومع اللام

ومع اللام والاضافة والبناء فاراد والنقض في ادل الامر على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر يحذفونه مع صورة
الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يعربون العماد في ضربني وضربني انتهى كلامه
اعلى الله مقامه ولما ذكر شيئا بما عتبار المنصرف من غير المنصرف اجمالا
اراد ان يذكره مفصلا وانما قدمه عليه لكونه مباحثه اخصر فقال وكلا سبب
التسعة التي بها يجعل المنصرف غير منصرف واعلم انه اذا اشبه الاسم الحرف بني
كما تقدم ذكره اجمالا والاسم المعرب اذا اشبه الفعل فيمنع من الصرف والمراد
من الصرف التنوين التمكن كما صرح به بعضهم وكل من الاسماء الذي يمنع
من الصرف شبه الفعل وتوضيح المقام يقتضي التطويل في الكلام وهو ان شبه
الاسم للفعل على ثلثة اوجه الاول ان يكونا متحدين المعنى يعني ان يكون معنى
الاسم هو معنى الفعل وذلك كاسماء الافعال المحضة فيه فان معناها
اسكت واكفف وهو اقواها الثاني ان يكون يشابهه في تركيب
بعض الحروف الاصلية وفي شيء من المعنى كاسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر والصفة المشبهة وهو اوسطها الثالث ان يكون له مشابهة

به غيرها بوجه يفيد مثل كونه فرعا للاصل كما ان الافعال يكون فرعا للاسماء
في الافادة بالاتفاق وفي الاشتقاق على الاقوى والحاصل انه اذا وجد في
الاسم علتان من العلل له فرعيتان لان العدل يكون فرع المعدول والصفة
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة في كلام
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل لسان ان لا يخالطه لسان اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث
او فرع ما يبنى عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لما تقدم في العجمة والفرق
ثم قال الشارح الرضي ان ههنا فروع اخر نحو كون الاسم مصغرا
ومنسوبا وشاذا ونحو ذلك مما لا يحصل ذلك اختيارا منهم بل لعلة مخصصة
وذهب بعضهم الى ان الاسم اذا شابه الفعل في المذكورات يصير مبنيا لما انه
اذا شابه الحرف يكون كذلك والاسباب التسعة هي العدل اي المعروف
بما بين النحاة وهو معنى المعدول كعمر واخر والوصف كاسود وادم والتانيث
كطلحة والمعرفة كزينب والعجمة كابراهيم والجمع كمساجد ومصابيح والتركيب
كبعلبك والالف والنون الزائدتان كعثمان ووزن الفعل كشمر وحكمه اي حكم

غير المنصرف

غير المنصرف هو ان لا يدخله الكسرة والتنوين لما تقدم من انه اذا اجتمع في
الاسم علتان حصل له فرعيتان فيشبه الفعل فيمنع من الاعراب الذي هو مختص
بالاسماء وهو الجر والتنوين والمراد بالتنوين هو تنوين التمكين ويسمى
تنوين الصرف ايضا ومدخوله يكون الاسم المتمكن امكنا وبعدمه غير امكن
وغير هذا التنوين لا يسمى تنوين الصرف لانه قد يوجد في غير المنصرف ايضا
كما سياتي عن قريب وانما قلنا بمدخوله يكون الاسم امكن لانه علامة تمكن
الاسم وابقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف
وايضا هو علامة متحركة بان اقسام الاعراب كلها فيه فظهر مما سبق انه لا يجتمع مع
العلتين ويحتمل ان يكون الالف واللام في قول المصنف للعهد اي التنوين المعروف
واما غيره فهو التنوين الذي يكون للتنكير فانه علامة لكون الشيء منكرا كالتنوين
الذي يدخل في اسماء الافعال وهو علامة لكون صه ومه نكرة وعلى تقدير عدمه
يتعين معرفة واختلف في تنوين الرجل هل هو للتمكن او للتنكير فذهب بعض
الطلبة على ما قيل انه للتنكير وظ قول شارح الرضي انه لم يختر في ذلك منصبا
من المذهبين بل هو قائل بالتفصيل لانه قال ان التنوين في صه ومه للتنكير

وقيل يختص بالصوت وانا لا ارى منافاة بين ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا والتنوين يحصل به التنكير ايضا اذا سميت اسما تكون محضا
للتمكن انتهى وفيه نظر ولكن يشعر كلامه على المختار عنده هو الاول وظاهر قول
ابن هشام ان هذا القسم يختص بالاسماء المبنية المعربة ومنها تنوين المقابلة
وهو اللاحق نحو مسلمات على الاعرف الاشهر وهو مقابلة النون في مسلمين
وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا وهذا ليس بشيء لانه كذلك لم يوجد في الرفع والجر
ثم الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل للتمكن ويرده ثبوته
مع التسمية كعرفات لانه يجامع العلتين وفيه خلاف لكن مذهب الاصح
علم صرفه ومنها تنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي او زائد
او مضاف اليه مفردا او جملة نحو جوار وغواش على الاصح وكجندل فانه عوض من
الفتحة جنادل وكل وبعض نحو وكلا ضربنا فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو
للتمكن وكيومئذ قال الله تعالى وانشقت السماء فهي يومئذ واهية
والاصل فيوم اذ انشقت واهية وقال الاخفش انه للتمكن والكسر اعراب المضاف
اليه ومنها تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق

مبحث العدل

وهو الالف والواو والياء والترنم هو التغني الذي يحصل بحرف الاطلاق
وقال بعض المحققين انه لدفع الترنم اي الترنم حاصل بغيره فاذا جاء بغيره اي حاصل
ان اقسام الاربعة المذكورة تختص بالاسم لا يوجد بغيره لحذف الاصل كما سبق
الاشارة اليه في مثل وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ولها اقسام اخر وسنذكر في
آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ويكون ذلك في موضع الجر اي اذا وقع بعد عامل
يقتضي الجر يكون مفتوحا كما تقول جائني عمر بالضم ورايت عمر ومررت بعمر بالفتح
جرا اي في حالة الجر باب العدل اما العدل وعرفوه بطرق مختلفة فعرفه
ابن الحاجب بانه خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى الاخرى واعترض عليه
بانه لو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو التصرف في الاسم معدول اي مصروف
والعدول الانصراف والخروج وبانه يخرج عنه نحو اخر على تقدير انه معدول
عن الآخر وكذا جمع عند القائلين بانه غير منصرف كابن مالك وبعض من تبعه
فانه معدول عن الجمع وشرطوا المنع صرفه ان يكون معينا وان يكون ظرفا
فلعدم احد الشرطين صرف في قوله تعالى نجيناهم بسحر على ما قيل وكذا يخرج امس
كذلك لانه معدول عن مثل ما عدل هو عنه في كونه معرفا بمعنى الامس لان

حيث الكلمة فهو آخر في سحر وامس واللام يسبب بالجملة فيه اقول في جريه
نظر لان الخروج اعم من الاخراج عند التحقيق وقيل انه اخراج اللفظ عما هو الاصل
ان تكون من الصيغة او التركيب كلمة اخرى حاصلة به ... الاحين لدخول النحو فيه
فيعلم انه من عرفه بذلك وعرفوه بغير ذلك ولكن لما كان في كل منهما
خللا تامل تركه المص والتعريف الصحيح هو ما قاله ابن هشام بانه تحويل الاسم
من حالة الى حالة اخرى مع بقاء المعنى الاصلي وذلك مطابق الذي يقصد به
تعريف ابن الحاجب وغيره ثم عرفه المص بما عرفه ابن الحاجب مع تغيير
ما فقال اما العدل فهو تغيير هو اعم من التحويل ولذا اختاره اللفظ والمراد
به الاسم من صيغة اي من مادة مع هيئة مخصوصة الى صيغة اخرى معلوم
انه اذا عدل الشيء من مكان الى مكان آخر لم يكن فيه على ما يشهد به
الذوق وليس المراد بالصيغة هي المصطلح بها بين اهل التعريف والمراد تغيير
اللفظ هو ان يكون هو هو لكن بتغييرها في الهيئة والصيغة لا في المادة فخرج
نحو ... يد ودم وغيره بعض العلة لانه لم الى صيغة اخرى بالصورة فيتلك
انما فسرتها لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما مر فيها عن الهيئة فقال

صيغ

من صيغة الماضي فالحاصل ان العدل يعني الميل عن الشيء فيما الاصل معدول
عنه والاسم معدول اليه لان المادة قد مرت الى هيئة اخرى عرفها في الاول
وليعلم ان اطلاق العدل على فرديه في احدهما حقيقة اي اطلاق اللفظ فيما يصدق
هو عليه حقيقة وفي الاخر بالعرض وبالتبع لانه ليس لنا اصل وقاعدة
يساعدان الحكم بعدوله عن العامر لخلاف فخو ثلث ومثلث وانما منع من الصرف
لانهم لما اجمعوا على ان كل اسم اعرب باعراب ما لا ينصرف وجب ان يكون
فيه سببان او سبب يقوم مقامهما وما يتراءى فيه من احدهما فجعلوا ذلك علة مثل قولي
غير منصرف مع وجدانه ولما صعق ذلك وجود بعض الاسماء غير منصرف ووجد
فيه العلمية ان العدل ثم تلك ... ان الاصل والقاعدة شاهدا صدق
على ان هذا معدول من ... بانه مانع واحد وعليه احكامه وامثاله
ويعني الاسماء غير منصرف في كلامهم واعربوه باعراب ما لا ينصرف ابتداء مع انه
ليس فيه الا سبب واحد فلم يجد فيه من الاسباب الا واحدا فقد اضطرب
فلك اوهامهم فلم يجدوا طريقا الا ان قالوا انه معدول كعمر مثلا
كذلك وليس لهم بد الا ان يقولوا انه معدول عن العامر فاطلاق

عليه ليس بناء على الحقيقة بل المجاز وبالتبع والى ما ذكرناه اشار بقوله تحقيقا
منصوب على المصدر اى خروج تحقيقى ويحتمل ان يكون حالا من الخروج قال الشارح
الرضى قدس سره العزيز ما حاصله ان المراد بالعدل المحقق ما يتحقق حاله
بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا انتهى او يكون العدل فيه تقديريا كعمر او للمرتبة
لمنع الى المنع وقد علم وجهه فتدبر فلا يجتمع العدل مع وزن الفعل اصلا لان اوزان
العدل كلها مخالفة لاوزان وزن الفعل لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل
او فعلا او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بنى تميم وحذام
وقطام عندهم ايضا وليس شىء منها وزن الفعل هذا ما قاله القائلون بانه لا
تضاد فيما بين العدل ووزن الفعل وقدح القائلين بعدمه بان هذا الدليل
الذى ذكروه ليس بالدليل الحصر بل هو ليس بشىء لانكم من اين حكمتم بان
اوزان العدل هذه دون غيرها وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ثم
قلت انا قد تصفحنا كتب اللغة فلم نجد فيها ما يجتمع فيه العدل ووزن الفعل
قلنا ليس فى كتب اللغة انا اصمت على المكان اذا اعلم اصمت بضمتين وعلى الى

اصمت

اصمت فى حال العلمية فلم يظهر العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير ومعها لانه انما عدل علما فى شعر ابن
مالك فاذ نكره ذلك مثلا يوفق بين العدل والوزن فلا يفرق لان العدل
ان حصل فيه اى فى اصمت لاجل العلمية لكن لا يعلم بذلك قبلها بعضهم
لا يابى اما ذكرنا فلينا مل حيث اطلع على دليل المصنف حيث حكم بعدم اجتماعهما اصلا
ويجتمع العدل مع العلمية كعمر فانه منع من الصرف للعدل التقديرى والعلمية
فهو من العامر وزفر وهو الزافر على سبيل التقدير ويجتمع العدل مع الوصف
مطم وذلك كثلث ومثلث هذان مثالان للعدل المحقق اى كان اصلهما محقق
والدليل على ذلك انه يفهم من معناهما التكرار وذلك لا يوجد فى لفظهما فلا اصل
هو ان يكون اللفظ ايضا مكررا لان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى
فى نحن ورحيم بقال جائنى القوم ثلثة ثلثة اى مفصلة بهذا التفصيل فلما كان
فى معناها التكرار علم ان اصلها فى اللفظ ايضا مكررة وهى ثلثة ثلثة فاهينا
انا وصلنا بان ثلثة وثلثة ثلثة بمعنى واحد وغايته انقسام امر من اجزاء على هذا العدد
المعنى ولفظ المقصود فى غير لفظ العدد مكررة على الاطراد فى كلام العرب نحو قراب

الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا ودخلت العراق بلدا بلدا وكان
القياس في باب العدد التكثير عدلا بالاستقراء والحاقا بالمفرد المنتزع منه بالأعم
الأغلب فلما وجد مسموعا ثلث غير مكرر لفظا علم بان اصله لفظ مكرر وعلم
بان لفظ معنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله هذا العدل صيغة ما ذكره نجم الأئمة
وفاضل الأمة وقد قاس الكوفيون عليها اي ثلث وثلث الى عشار ومعشر
قيل الصواب فيهما بقولك احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع وخماس
ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع الى عشار ومعشر وقيل
الصواب مجيء عشار ومعشر وغيرها قال ابن هشام في التوضيح ما حاصله
ان الوصف والعدل نوعان احدهما موازن فعال ومفعل بضم الفاء الاول
وفتح الفاء والعين في الثاني من الواحد الى الاربعة مسموعة باتفاق وفي
الباقي على الاصح بل في نظيره قول الكوفيين ان القياس على فعال خاصة
من خماسة وقيل في العشرة والخمسة وما بينهما قياسا ونقل الازهري عن البخاري
انه قال في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة ونقله عن ابي عبيدة ثم رد عليهما
بانهما لم يسمعا ما سمع غيرهما قال الشارح الرضي ما حاصله انه يستعمل على وزن

فقال

فعال من خمسة الى عشرة في التسمية نحو خماس وسداس الى العشاري فالحاصل
ان السبب في منع صرفها العدل والوصف اما العدل فظاهر واما الوصف فلان
الاثنينية مثلا وصف للعدد وكذا باقي الاخوات عليك بالتامل فان قيل
الوصف الذي يكون في ثلث ومثلث واخواتهما كذلك يكون في اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع كيف حكموا بتأثيره في الاول دون الثاني هب ان كلا
منهما موجود لكن بين التفاوت في الصفة بالاصالة والعروض فعند الوصف في
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع عارض يحكم بخلافه في ثلث ومثلث فان قلت
ما السبب في انه الوصف فيه عارض من غير ثلث ومثلث قلت ان الوصف
في قولهم مررت بنسوة اربع عارض توضيح المقام ان هذا العدد يعني ثلث ونحوها
لم يوضع الا وصفا فلا يستعمل الا مع اعتبار الوصفية فيه فليس المراد بعروض
الوصف فيه مطلقا بل من حيث انه وصف للنسوة وسيأتي لك زيادة
توضيح في بحث الوصف انشاء الله تعالى ونقل المحقق الرضي عن ابن السراج ما
حاصله ان في المذكورات اعني ثلث ومثلث واخواتهما عدلان لفظي ومعنوي
لان مثلث معدول عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا مرة واحدة الى

معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي **اقول** فيه نظر لانهم قد
صرحوا بان الاصل فيها ما كان مكررا الحذف ما قاله وعدل عنه اي مثنى عدل
مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة الى معنى
اثنين اثنين ثم عن لفظ اثنين الى مثنى وصاحب شرح المقدمات قاصدا بانا
لا نسلم انه كان للاصل كذا وكذا وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه
العدل والتعريف كما في عمر لانه لا تدخله اللام وانما جرى على النكرة محمول على
البدل انتهى وقد رد قولهم الرضي بانه لا دليل لهم على دعوى مدعاهم بلا دليل
بلا دليل لهم على دعوى مدعاهم **اقول** قد صرح ابن هشام في التوضيح وصدقه
الازهري بانها تقع حالا وصرح الرضي ايضا بانها تقع حالا ونعوتا ولو كان
الحال كالحال لكان الحق ان لا يقع حالا لكان الحقي على المعارف ونقل عن الفراء
انها معارف بنية الالف واللام وغير ما فيه **فايدة** تتعلق بالنكرات
من حيث المحل في الاعراب فهي انما تقع الا نعوتا قال الله تعالى اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع وهي نعوت لاجنحة قال صاحب الكشاف انها
صفات لاجنحة وانما لم تنصرف لتكررها العدل فيها وانها احوال نحو قوله تعالى

فانكحوا

فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع لانهن حال من النساء
على ما قيل ومذهب صاحب الكشاف انها حالات مما طاب لانه قال انها معدولة
عن اعداد مكررة وهي نكرات يعرفن بلام التعريف تقول فلان ينكح المثنى و
الثلاث والرباع ومحلهن النصب على الحال مما طاب تقديره فانكحوا الطيبات
لكم معدودات هذا العدد ثنتين ثنتين وثلاثا ثلاثا واربعا اربعا ولهذا
هو قولهم صلوة الليل مثنى مثنى والثاني تاكيد وتكرير للعدل ويجمع العدل
مع الوصف كما في قولهم مررت بنسوة اخر وهو جمع اخرى التي هي مؤنث
آخر الذي هو اسم تفضيل لان اصله اءخر بهمزتين فابدلت الفا وشبهها
التعريف نحو آخر اخوان اخر عن مثل الفضل الافضل لان الافضلون
وصرح به ابن هشام في التوضيح ونقل الازهري انه قال في الحواشي كلاما
سلمات الصواب انه ليس من صيغ افعل التفضيل لعدم دلالته على المشاركة
بل هو شبيه به من جهات ثلثة الاولى الوصف والثانية الزيادة والثالثة
انه لا يفهم معناه الا بانضمام كان للتفضيل ايضا كذلك ولذا اجرى عليه
احكامه ومعنى آخر في الاصل اشد تأخرا فكان الاصل معنى جاءني زيد ورجل

آخر اشد تأخيراً ثم نقل الى معنى غير فصار معناه رجل غير زيد والحاصل ان
اسم التفضيل قياسه ان يكون في حال التجرد من اللام والاضافة مفرداً مذكراً
ولو كان جارياً على المثنى والمجموع نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو
هند احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة آخر وبرجال
آخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة ولكنهم خرقوا هذه القاعدة فقالوا في المؤنث
اخرى وفي جمع المكسر المؤنث اخر بضم الهمزة وفي الجمع آخرون وفي المثنى آخران
قال الله احديهما الاخرى فعدة من ايام اخر وآخرون اعترفوا فآخران
يقومان فان قلت كيف خص النحويون آخر في المذكر دون ما عداه قلت
وجهه ان اخرى في المؤنث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما
آخرون وآخران فمعربان بالحروف واما اخر بالفتح فلعدم العدل فيه وجه
المنع الوصف والوزن والحاصل انه لما خرج اخر وفروعه عن معنى التفضيل
استعمل من دون لوازم افعل التفضيل اعني اللام والاضافة ومن وحيث
لم يستعمل كذلك علم انه معدول عن احدها واختلفوا في تعيينه فقيل انه معدول عن اللام
مستدلاً عليه بانه لو كان معدولاً عن من للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن

افعل

٤٣

افعل العدد جوازاً مطابقته لمن هو له بل يجب اجراؤه على ما سبقت اليه الا
شارة وبانه لو كان بالاضافة يلزم ان يكون مبنياً لان المضاف اليه
يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سادٍّ مسد المضاف اليه
وهو التنوين فلم يبق الا ان يكون مع اللام والمعارضة بما ذهب اليه
الخليل من ان جمع واخواته معرفات بتقدير الاضافة غير صالح لان الاصل
علم التقدير ومنع ابو علي من كون آخر معدولاً عن اللام لانه لو كان كذلك
لوجب كونه معرفة كامس وسحر وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله
تعالى ايام اخر واجيب عنه ايضاً بانه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى
اي عدل عن التعريف الى التنكير ولا نسلم وجوب عدم تخالف المعدول
والمعدول عنه وذهب ابن جني الى انه معدول عن من وبه فلفظه في جميع الا
حوال فاخرى في قولك بنسوة آخر معدول عن آخر من والحق ما قاله الرضي
لانه قائل بالتفصيل حيث قال الحق على ان لا يدعى كون آخر وفضلى
معدولين عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقول معدولة
عما كان حقها ان لا يستعمل الا بها في الاصل اعني احد الثلاثة مطلقاً قابل ٥

ان كانت اخرى بمعنى آخرة بكسر الخاء نحو قالت اخراهم جمعا آخر معدولة
عن بعد وقيل فعلت مذكرها آخر بالكسر **تتمة** لا يستعمل اخريات الا مع
الاضافة كما هو جوهرها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اى الجماعات المتأخرة
وكذلك اواخر في الجمع الا انه وفاضل الامة شيخنا الرضي الاسترابادي ره
ثم مثل مثال لمخالفة فيه فهو جمع وهو غير منصرف للعدل والوصف على
قول والتعريف على قول الاخر واكثرهم على انه معدول عن جمع لانه جمع
جمعا وقياس جمع فعلا افعل فعل كحمراء وحمر ونقل عن ابي علي انه قال ليس
قياس كل فعلا ان يجمع على فعل بل قياس فعلا مؤنثا افعل المجموع على فعل
ايضا والجمع مجموع على الجمعون لا جمع ولهذا ان جمعاها اسم لا صفة وقياس
جمع فعلا اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات
فجمع معدول عن جمعها ورد بانه لو كان كذلك كما قال لكان الجمع ايضا
اسما فجمعها على الجمعون شاذا اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم و الوصف
واحتج ابن هشام مذهب ابي علي في انه معدول عن فعلاوات صحراوات
حيث قال ابن قياس فعلا اذا كان اسما كصحرا ان يجمع على فعلاوات وفعلى هذا

الاخفش

الاخفش والفارسي انها معدولة عن فعل بالسكون والحاصل ان في عدله
من اصل هو مقيس عليه ثم الاختلاف فيه وانما هو في الاصل قال الرضي الاولى
انه في الاصل افعل التفضيل ومعنى قولنا قرأت الكتاب اجمع اي اتم جمعا
ثم انمحى معنى التفضيل فهو في اللفظ معدول عن افعل اسم الثلاثة كما في آخر بعينه
اما السبب الثاني ففيه اختلاف ايضا بل هو التعريف ثم اختلفوا في انه اصلي
كالاعلام او لا والثاني مذهب الخليل حيث قال انه تعريف اضافي لان
الاصل في جاءني القوم اجمعهم اجمعهم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقيل هذا قول سيبويه
ونقل عن ابي سليمان السعدي انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة
لما تبعته وانكر بعضهم جمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده
ابن مالك في شرح الكافية بانها ليست بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي
فالاول مخصوص بمخصوص بعض لا يصلح لغيره والثاني يعين الاجناس
لا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك وفيه نظر **تبصرة** ومن المعدولات
باب حذام وقطام في لغة بني تميم فانهم يمنعون صرفه واما العلة فقيل العدل
والعلمية وقيل العدل والتأنيث المعنوي وقيل يرجح الاول لان الغالب في

الاعلام ان تكون منقولة قبل الثاني لانهم لا يدعون العدل في نحو طوى المراد
بباب حذام ما يكون على وزن فعال فان نحو فعال علما للمؤنث بالراء كسفار
مبنية على الكسر الا قليلا منهم فيقولون ان فيها الوزن والعدل المقدر
وذلك يحصل للكسر اللازم بسبب البناء واما الحجازيون فيبنونه على الكسر مطلقا
مستدلا بمشابهته بنزال عدلا ووزنا فلم يكتفوا في المشابهة بالوزن
لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام قال الشارح الرضي اما باب حذام ففيها
على مقدار ايضا عند النحاة لكنها مبنية وفعال على اربعة اقسام اسم فعل
كنزال وعلم مصدر كفجار وصفة للمؤنث كفساق وعلم لاعيان المؤنثة كحذام
وقطام قال صاحب المتوسط ان نحو حضار ووبار مبني وليس فيه الا
سببان وهو العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه
العدل لحصول موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره راء فقدر في غيره لاطراد
الباب وفيه نظر لانه لا يحتاج منه الى تقدير العدل ولعل الذي قد حصل
نسخه من كتاب الكافية مقروءة على مصنفه فلم يكن فيها لفظ قطام حسان
فاسقطها عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها

المفصل

المفصل والمصنف لما اطلع على هذه المفاسد لم يدرجها في كتابه وفي تحرير ذلك
الباب احوال امس لا تتمشى في الاختلاف توضيح المقام يقتضي التطويل في
الكلام وترتيبه لئلا يتشوش فهم من هو مبتدئ في الافهام ونسأل التوفيق
في تمام المرام انه مشتمل على بحث وسطام واضح ولكن ممن يضع الكلام فنقول
ان امس يمنع من الصرف عند بعضهم بشروط اربعة الاول ان يراد به اليوم
الذي قبل يومك والثاني ان لا يكون مضافا والثالث ان لا يقع ظرفا
والرابع ان لا يكون معرفا بالالف واللام واذا اجتمع هذه الشروط فيمنع من
الصرف مطلقا ومعدول عن الامس قال الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا
عجائزا مثل السعالي خمسا : ياكلن ما في رحلهن همسا : لا ترك الله لهن ضرسا :
وقد توهم بعضهم ان فتحة انها هي التي للبناء بل هي للجر ابدالا بالعطف على المعلن
العارف باصول القواعد ومن زعم ان امس في البيت فعل ماض وفاعله
مستتر فيه عائد على المصدر والمفهوم من فعل سهى سهوا كبيرا واما بعضهم فيمنعون
في حالة الرفع لا مطلقا نظرا الذهبي واما الحجازيون فيبنونه على الكسر مطلقا
قال الشاعر اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس وهو هنا على معنى

مكسور كما ترى قال ابن هشام في التوضيح امس اذا اردت به يوما من الايام
او وقته بالاضافة او بالاداة فهو معرب اجماعا واذا استعمل ظرفا ومجردا
من ال والاضافة لبني الحجاز لتضمنه معنى الحرف وليعلم انه بني تميم وفاق العدل
واحد منها وهو سحر يمنع من الصرف بثلثة شروط الاول ان يستعمل ظرفا
والثاني ان يراد به سحر يوم معين والثالث ان يكون مجردا من ال والاضافة
ففيه العدل والتعريف فهو معدول عن السحر ونقل ابن هشام عن صدر الافاضل
فاضل تلميذ زمخشري صاحب ضرام السقط انه قال هو مبني على الفتح لتضمنه
معنى اللام كامس ورده الذهبي بان يعلو لحرف النطق بل الذكر بهما
مع ما فيها الخ الا اذا كان سحر يوم معين تعين ان يكون به الصرف لعلم وجود
احد السببين وهو العدل كقوله تعالى نجيناهم بسحر هذا آخر ما اوردناه في
مبحث العدل ولكن كان على المصنف ان يذكره بعض ما لم يذكره مطول التلويح باب
الوصف
العادل القسم الثاني من الاسباب التي تمنع الاسم عن حالته الاصلية وهي تسعة
الوصف
والصفة اعم من الوصف النعت كاسباني واما الوصف فاما هو هي الشرطية
التفضيلية اي بعد معرفتك العدل واحكامه فاعلم ان الوصف واحكامه

بحث الوصف

[illegible]

[illegible]

٣٤

فلا يجتمع الوصف مع العلمية اصلا قيل لا نسلم ذلك لان العام والعلم من
افراد الخاص ولا يجتمع العام والخاص وهذا ظاهر فان قلت هذا منقوض
باسود وارقم قلت سلمنا ان فيه الوصف والعلمية ولكن لا نسلم ان هذه
العلمية التي لا يجتمع معها الوصف لان المراد بعدم اجتماعها في اصل الوضع
فلذا قيل ومشروطه اي شرط تاثيره في منع الصرف ان يكون ذلك الوصف وصفا
في الاصل اي في اصل الوضع ولذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع قال
الشارح الرضي وانا الى الآن لم يتبين لي دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتبر معتد به في منع الصرف واما اربع فنقول لم يجوزوا ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء فانه تقلبها لقولهم اربعة
لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بداخلة على
اربع لانه اربعة للمذكر جاء بعد المؤنث والمذكر في الوضع قبل المؤنث ومختلف
بعيل وبعلة بشيء وان دققوا فيه النظر لا نزاد احيانا لا يعتد بالوزن
الاصلي في فعل لكونه قد عرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث
فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قد عرض على حاله يخرج بها عن شرط

عنها الوزن وهي لنقصانه بالهاء ولما كان المصنف ذاهبا على اثر ابن الحاجب ادرج
هذه المذكورات في كتابه كما ادرجها في كتابه ثم قال واسود للحية السوداء
وارقم للحية التي فيها سواد وبياض غير منصرف والفاء للتفريع يعني بعد تمهيد
ذلك بان المعتبر هو الوصف الاصلي لا العارض اسود وارقم غير منصرف لوجود
ما مهدناه قال ابن هشام انهما غير منصرف مع انهما اسمان لانهما وضعا صفتا
ثم لم يلتفت الى ما طرأ لهما من الاسمية ويلحق بهما باب ادهم وابطح وفعل الا
هو عن ابن جني كل ما لولا خوف التطويل لذكرناه وهما غير منصرف وان صارا
اسمين للحية وذلك لاصالتهما في الوصفية ولما مهدناه ايضا اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع منصرف لعدم الاصالة في الوصفية فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلما اجري على النسوة التي من قبيل المعدود دات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى
وصفي عرضي له لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر هو الاصلي لاصالته
دون العرضي لعرضيته فتدبر

باب التانيث

القسم الثالث من الاقسام
التي تمنع الاسم عن حالة الاصلية التانيث وهو على قسمين تانيث بالالف

بحث التانيث

وتانيث بالتا

٤١

وتانيث بالالف بالتاء وما هو بالالف مختص التانيث بل بشرط الرفع الالف
وضعا ولذا قام مقام السببين والمراد بالتاء هي الزائدة في اخر الاسم مفتوحا
ما قبلها فخرج نحو اخت وبنت والتانيث بالتاء على مذهبين احدهما ان تكون
التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا او مؤنثا فلا يؤثر من
دون العلمية بدليل قولهم امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث
بالتاء والخلل لم يجيء الا من التانيث لان شرط الوصف موجود قال الشيخ
الرضي ان العلمية حيث كانت في كلمة من كلمات العربية ترفعها مصونة عن
النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة للكلمة لا
تحذف الا في الترخيم كما يحذف حرف الاصلي واما اذا كانت في غير الكلم العربية
فربما تصرف العرب فيها كما في جبرئيل جاء سطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال
وارسطو وسطاطاليس ولتعلم ان المراد بالتاء الزيادة التي تدخل بعد الوضع
العلمي اي بان تكون في اصل الوضع معربة ثم تطرأ عليه فصارت سبب العلمية
لانه [illegible] واما استقصاء ذلك ففي تحقيق الخاطر ولنشرع في شرح كلام المصنف بعون
الله الملك القادر فقال اما التانيث اي بعد معرفتك العدل والوصف

وأحكامها وأقسامها فاعلم أولا أن التأنيث إن كان أي التأنيث الحاصل
في اللفظ الذي صار بسببه مؤنثا مطلقا حاصلا بالتاء المذكورة صفة
فشرطه أي شرط المؤنث أو شرط تأثيره فيه هو أن يكون اسم المؤنث لا التاء
على ما توهم من تغفل عن ملاك الأعيان كما هو الظاهر أو المطلق المسمى وتوضيح كلامه
أن التأنيث بمجرد وجوده لا يجدي نفعا إذ لو كان بمجرد وجوده مؤثرا
كان كل المؤنثات غير منصرفة لكنها كذلك فالتالي باطل والمقدم مثله لأن
رفعه يستلزم رفع المقدم وبيان الملازمة ظاهر بل لا بد أن يكون مع شرط وهو علمية اسم
المؤنث ليصير التأنيث لازما وقيل لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الإمكان ولأن الانفكاك غير جيد مع أن وضعها ثانوي ووضعات ابن الحاجب
أوفى بهذا المعنى وكل ما كان هذان موجودان فيه يمتنع من الانصراف وذلك
كطلحة قيل إنما لم ينصرف لوجود العلمية في معناه ولم يعتد بالتأنيث في لفظه
لأن التاء فيه تغولت الفصيلي وصحراء أما الثاني من القرينين هو أن تكون
التاء مقدرة سواء كان حقيقيا كهند وزينب أو لا كحلب ومصر وذلك لأن التاء
مقدرة إلا مع العلمية أيضا وذلك لأن المقدرة عندهم أضعف من الظاهر وشرط

العلمية مع كونه

العلمية مع كونه أقوى فكيف مع الأضعف ولتعلم أن الألف لا تقدر كالتاء
لأنها للزومها لا تخفى حتى تقدر والفرق بين التأنيثين هو أن العلمية تصير التاء
الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكن الأوسط كشاة علما
لأن العلامة ظاهرة وأما التاء المقدرة فضعيف فإن سد مسدها في اللفظ
حرف آخر اشتد وجوبا وإلا فضعيف الخلاف فما يسد مسده الحرف الأخير في الزائد
على الثلاثة لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يراد ثالثة فإن قلت
ما تقول في نحو ثبة وشاة قلنا أن الأصل فيهما كان زائدا على الثلاثة فحذف لامهما
واستدلوا على سد الحرف الرابع مسدها بنحو عقرب لأنك إذا صغرته تقول فيها
عقيرب لا عقيربة بخلاف قدر وقديرة وإلى ما ذكرنا أشار المصنف بقوله وكذلك
أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه إلا أنها في اللفظي شرط لوجوب
تأثيره وفي غيره لجوازه بل هو جزء الشرط لا تمامه التأنيث المعنوي هو مبتدأ
موجز كزينب فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية مع شرط الثاني وهو الزيادة
على الثلاثة ولما كان بمجرد وجود العلمية غير كاف في المعنى ولم يسقط أثر فضلها
بقوله ثم التأنيث المعنوي إن كان ثلاثيا وكان ساكن الأوسط حالكونه

عن العجمي نحو بحرقة هذا هو الجزاء وقوله مع وجود السببين متعلق بقوله
يجب وذلك كهند فانه صرف نظرا الى انتفاء شرط التانيث اعني احد امور الثلثة
ولا يجب لخفته وصرف لوجود السببين فهو من حيث عدم احد الامور
منصرف ومن حيث وجودهما غير منصرف والا اي وان لم يكن احد هذه الامور
الثلثة يجب منعه اما فقدان الاول فلانه اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف
سواء سميت مذكرا ام مؤنثا وذلك لتنزيل تاء مقدرة وهما سادا مسدها
فهو بمنزلة حمزة فيما في تقديره وذلك اذا كان زايدا على الثلثة كسعاد فانه
نزل الحرف الرابع منه منزلة هاء التانيث واما فقدان الثاني فلانه اذا كان
متحرك الاوسط وسميت مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر فجميع
النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام حركة الاوسط مقام الحرف
الرابع القائم مقام التاء واذا ما سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي وقد
اختلف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته
بسقر وكتاب سميته بقدم وانما قيدنا بان التذكير في الوضع الثاني على ما
وضعت تانيثه في الوضع الاول على هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير

فان قلت

٤٩

فان قلت هذا اي منعه لم يقيد ممنوع كيف لا وقد سمي بعلين
باذربيجان واعينه قلت قد صرح الشارح الرضي بانا سلمنا التسمية اي بانهما
يمتنع ولكن كان ذلك بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد السادس
مسده شيء ولا نسلم انه كان قبلها اما اذا كان زايدا او ساكن الوسط فلانه
اما ان يكون عينه عجميا او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا فهو كما قلناه
انفا بعينه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره ففيه خلاف فالزجاج وسيبويه
والمبرد جوزوا اما منعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوصفين اللغوي والعلمي
فظهر منه امر التانيث واما غيرهم فقد جوز بين الصرف وتركه لفوات السادس
مسد حرف التانيث وما يسد مسد السادس واذا سميت به مؤنثا حقيقيا
فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي في ساكن الاوسط
لكن مع سقوطها لا يعفو عن التقوية والشارح الرضي قد ذكر المذكورات
في كتابه وقال بعد ذكرها انه ظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر
غير حقيقي او حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر حركة الاوسط
ولا العجمة وانت خبير بان كلام المصنف دائر بين المعنيين وكذا عبارة ابن الحاجب..

فقد تبرهن ذلك الكلام بما ذكرناه هاهنا حتى تظهر لك ما في كلام من
الخلل لانه غير واف لبيان المرام وايضا كان عليه ان يذكر بعض الشروط
التي ذكرها غيره فلو حيطوا التلويح لانه قال ان هذا يجب عليه وايراده وهو
غير مرضي لاهمال عدم رضينا عنه لانا نقول هذا اذا كان مختلفا فيه ولم
يلتحق الاجماع لانا لم نجد كلاما يعتد به الا وقد ذكرها صاحبه وظاهر كلام الرضي
يدل على ان لا مخالف معتد به ولكن نحن نفصل في ذكرها فلما كان الاحتفاظ
مطلوبا اعلم ان من الشروط هو ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان
سميا باسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لما في قبل التسمية وكذا بعض
وطالوق للاصل ومنها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا مجازيا
الحقا فبل عند فان جموع المكسر حال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا
انصرف لان تانيثها لجل تاويلها بجماعة وانه غير لازم ومنها ان لا ينقلب
استعماله في تسمية المذكر به وتحقيق ذلك ان الاسماء استعمال المؤنث السماعية كذراع
مشتمل على انه يعتبر اعرب لغة اما ان يتساوى في استعماله المذكر والمؤنث
ثم اذا سمي بها مذكرا يصرف بغير الصرف واما ان يكون استعمالها في المذكر غالبا

فلا يكون

فلا يجوز الا الصرف واما ما هو في المؤنث اكثر فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر
وجاز فيه الصرف ايضا او لا يستعمل الا مؤنثا فليس فيها بعد تسمية المذكر بها
الا منع الصرف اما ان عكست الامر بان سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيا او لا
فان كان الاسم ثلاثيا محرك الاوسط كجمل او رائد الجعفر فلا كلام في منع
صرفها لظهور امر التانيث بالطرآن مع سد مسد السادس وان كان ساكن
الاوسط كزيد فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعون الصرف محتجا كاه وجود
وعيسى بن عمر الجرمي يجعلونه مثل هند ويجوزون صرفه على ضعف نظرا الى
اصله واذا علمت ذلك فاستمع كلام المصنف حيث قال مثال الرفيه العلمية والتانيث
بقوله والا يجب منعه كزينب علم الاعيان المؤنثة وسقر لجهنم وماه وجود
بضم الجيم علمين لبلدين فهذا الاحكام في التانيث بالتاء مطلقا واما التانيث
بالالف المقصورة التي تنقل الاسم عن حالته الاصلية وتقوم مقام السببين
كحبلى للحاملة والممدودة كحمراء تمنع من الصرف البتة من غير شرط اذا قطع
بل لا يستعمل الا معمولا مطلقا ام مستغرقا عن اصناف باب الجمع ولو وجد السبب
يجب ان يكون مفقودا فكيف الحال والحال بقوله الالف بكل شقيه

قائم مقام السببين الاول هو نفس التانيث والثاني هو لزومه اي لزوم
ذلك اللفظ وسيجي بحث ذلك على وجه لا مزيد عليه ومعنى قوله لازمه اي اللزوم
التانيث الحاصل من الالف للكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تا التانيث
فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وخزانة
فاذا وجدت في اسم يجعله مانعا ولا يحتاج الى سبب غير نفسه هذا تمام انتهى
باب المعرفة
لنا في باب التانيث من لا ينصرف اما هو التفصيلية المعرفة اي هذا باب المعرفة
التي تجعل الاسم المنصرف غير منصرف والمراد بالمعرفة التعريف لانه سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة وجواب اما قوله فلا تعتبر في منع الصرف منه
اي من الاسم المعرفة لان الكلام فيه الا العلمية اي هذا النوع من جنس التعريف
لا مطلقا او منسوبة الى العلم والنسبة باعتبارها دون غيره من المعارف لان المبهمات
والمضمرات مبنيات وكذا ما في غيره ولا معولها فاما ما دخله اللام والمضاف
فلا يكون فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر
تبعا واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف منه فكيف يتغير الكسر وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا وعلى انه هذان يجعلان غير المنصرف منصرفا

كما

كما سيتلى عليك فما يفهم من عبارة ابن الحاجب في الكافية امكان منع صرفهما
كما قرره الشارح الرضي ظلم يثبت الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا
والعلمية شرطها دون العكس كما فعله بعضهم لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له وعن احواله والثاني ان يجتمع مع غير الوصف وذلك
لما قدمناه فنذكره ثم اما بعد معرفتك باحكام المعرفة فنعرف العجمة اي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب بان يكون علما في لغة العجمية قبل استعمال العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان واراد المضاف بليتهما بقوله فشرطها اي العجمة
ان تكون علما لا مطلقا بل في العجمية اي في زمان العجمة كذا قيل وليس هذا الشرط
بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية وهذا اعم من الاول
لشموله نحو ابراهيم واسمعيل وقالون فانه الجيد بلسان الروم يسمى نافع به لجودة
قراءته لخلف عن الاول واما فائدة الشرط ذلك لان العجمة في العجمي يقتضي ان لا يتصرف
فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف
كلامهم فاذا وقعت معا دهي منافية للام والاضافة فاستعمالها جاز ان يمنع
منها مانعا فيهما ايضا اعني التنوين رعاية للعجمة حين امكن منع الكسر والتنوين

باب العجمة

فيبقى الاسم بعد ذلك قابلا لتصرفاتهم فلتقبل الاعراب وبناء النسب وغير
وحذف بعض الحروف وقلبها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرابايكان
واما اذا لم يقع الاعجمي فيه الا مع العلمية مثل اللجم والاضافة انه لا مانع من مثل
التنوين مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند فيصيرها الكلمة العربية فنقع
ان كان مع غير العجمة سبب اخر كرجس وسقم واما لم يكن حرف كلجام علما ثم اراد ان
يذكر شرط الثاني وقد ذكرها بطريق الترديد فقال امه زايدا على ثلثة احرف
كابراهيم مثاله لو كان ثلاثيا ضعف فيه فرضيته اللفظ العجمية على اصل بنى عليه الكلام
العربية ولم تقو قوة العجمة او ثلاثيا متحرك الاوسط لان قيام حركة الوسط مقام
حرف الرابع يعني ان الشرط الثاني لاحد هذين الامرين فظ كلامهم مع تفرع
بعضهم وجوب وجود الشرط مع احد الامرين ونقل عن اكثر النحاة وسيبويه ان
تحرك الاوسط لا تاثير له فيها فنحو ملك عندهم منصرف كنوح ولوط وقد
اتبعهم فاضل الرضي في كتابه حيث قال وهو الحق ولعل يعني مذهب سيبويه معللا
بان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اشترط هنا ما بقيام الساد مسد الرابع
التانيث واما العجمة فلا على من يعتبر سببيتها وفيه نظر لما ذكرنا

اتفاقا

اتفاقا لانا لا نسلم ان العجمة لا تعلل مثلها على ما سنذكره ومذهب الزمخشري
الى ان الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه مع ترجيح الصرف
ورد بانا لم نسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في شيء من الكلام قال الرضي ولعل
غرة منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد فيحمل عنان
ثانيها النسبي على مذهبين اما بكونه شرطا للزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي
واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول لانه لو كانت
في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح
وذلك على صحة كشتواسم فلعله من امثال اذان مثل قلم باذربيجان فلجام منصرف
لعدم العلمية ونوح منصرف لسكون الاوسط اعجمية بعد تمهيد المقدمات
تنبيه تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان
اسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي
او رباعي وهي ستة الميم والراء والباء والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل
والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف
نحو منجنيق وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه هذا

آخر الكلام فيها باب الجمع هو من الاسباب التي كانت في المنع واحد منها
والمراد به الموازن لفعالل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا
غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظه او مقدر على اول حرفين بعد الالف وليس
حرف بين الميم وغيرها من الحروف اما الجمع اي الذي هو من المعدودات
في اول التعريف فشرطه في تأثيره في منع الصرف وقيامه مقام السببين ان يكون
حاصلا على صيغة منتهى الجموع اي غايته وزن جموع التكسير لانه يجمع الاسم
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع
كلب على اكلب وجمعه على اكالب وكذلك انعام واناعم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير
لامكان جمعه جمع السلامة نحو صواحبات وان يكون غير قابل للتاء مطلقا و
انما شرط ذلك لصيرورة نحو ملائكة من التاء يقرب اللفظ على وزن المفرد
فيضعف فيه جمعيته ولا تقوم مقام السببين كذا قيل وفيه نظر لان من يقربه
الشبه لا يلحق كسراني ثابت وقولهم غير قابل للتاء تسامح كما لا يخفى وهو اي
ضابطه هذا الجمع ان تكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وان يكون بعد الالف الجمع
حرفان متحركان بحيث ادغم احدهما في الآخر وذلك كمساجد ومساجد ودواب.

في دواب وبعضهم مثل بدوات ومداري بتقليبه دواب ومداري ولعله
اعتبر كسر المقدر فيها او الملفوظ في نحو مساجد لكل من المثالين فائدة غير في
الآخر بخلاف ما فعله المص فانه للتوضيح وعلى هذا ينتقض تعريفه بوجود قاب
في بادي النظر نعم كان عليه ان يقيد تعريفه بالانتقض وهو موجود في
مثله فان قلت وجود ما بوجوده لا ينتقض التعريف في المثال حلاديحة التغير
قلت مثل هذا غير معقول في التعاريف كما حقق في موضعه والتعريف الصالح ما
قدمناه واما ما بعد الالف ليس مقصورا على ما ذكره لهذا عطف قوله او ثلثة
بلفظة اما التي تفيد الترديد على سبيل منع الخلو بكون اوسطها ساكن غير منوي
به وبما بعده الانفصال من زيادة قوله غير قابل للتاء لا يحتاج الى البيان
وذلك كمصابيح ومتى كان الجمع بهذه الصيغة المذكورة منع من الصرف
فانما مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد قال بدر الدين ابن مالك
انه متى كان كذلك كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية
وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية والدليل على خروج الاستقراء لانك لا تجد
مفردا بهذه الصيغة الا واوله مضموم او الالف عوض كسلماني او ما بل الا

ساكن كعيال او مفتوح كبراكا او مضموم كتلادل او عارض الكسر كيوان
او ثاني الثلاثي محركة كطوهية او هو والثالث عارضان للتنسب منوي بهما
الانفصال وظاهر ان لا يسبق الالف في الوجود كوبابي لسبب الى وباد
بخلاف نحو كراسي وحواري في خرتي وكرسي وليساغا بضين وسيغني ذلك
الازهري هذا الخلاف ما سلكه شيخ الابن الحاجب فان قيل ما تقول في
نحو ثمان ورباع صيغة منتهى الجموع قلنا نعم كذلك لكن هذه الصيغة شرط السبب
والمؤثر هو المشروط مع الشرط فجعل الشاعر بحذف ثماني معلقا بكلما حقها:
يعلم صرفه شاذ نادر واذا كان الامر كما قلنا فضيا قلة من الصائل من المستقبل
وهو المراد وقرانه منصرف وذلك لقبولها التاء التي قلنا بعدمه
في نادر الجمع وليس المنافاة بين عبارة المصنف عن قابل التاء وقبولها التاء
وقول بعضهم الهاء لان المراد بالهاء ايضا التاء والتعبير بها مبنيا و ما يؤول
اليه في حالة الوقف فاخراج نحو عبادة وقنفرة بالمصنف ظاهر في غيره ما قلنا
من المراد ما يفهم من كلامه بعد تدقيق النظر فخرج نحو مدائن والقول
بان الياء في الحكم مستاهلة بالتاء مكابرة محضة واعلم انهم قد يشبهون الفاعل

ومفاعيل

ومفاعيل على قسمين في باب الجمع ثم اجري كل من القسمين حكما ثم شفا من
الصرف والمصنف لم يتعرض القسم المعتل المنقوص مع انه مما يجب عليه المسالة
كما فعل ابن الحاجب والاقتصار سوغ في اصل المدعى ونحن نتصدى بذكره
فاعلم ان الاكثر على ان المنقوص من هذا الجمع كجوار في اللفظ كقاض رفعا
وجرا وفتحا على قلة في حالة الجر بالياء كقول الفرزدق: فلو كان عبد الله مولى
هجوته: ولكن عبد الله مولى مواليا ولا خلاف في النصب انه كجواري وانه
غير منصرف قال الله تعالى سيروا فيها ليالي واما الخلاف ففي انه في الحالتين
ايضا ام لا فمذهب الزجاج في نحو قوله تعالى والفجر وليال ومن فوقهم غواش
ان التنوين للصرف وذلك لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه
قوي وهو الاستثقال الظاهر ومنع الصرف ضعيف بحيث وهو انا لا نسلم ان
سبب الاعلال اقوى من سببه لان السبب الواحد لما كان غير قوي اعتبر معه
سبب اخر لمنع من الصرف والا لو كان الاول كما كان لا يكفي المنع منع
الصرف مطلقا والثاني باطل والمقدم مثله والمبرد الى ان التنوين عوض
من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم

حواري تحذف منها الحركة للاستثقال ثم جاء بالتنوين بعد حذفها الحركة للتخفيف الثقل

فحذف اليا للساكنين وذهب الخليل وسيبويه الى ان التنوين عوضا من اليا ونقل

عن بعضهم تفسير القولين بما يوجب ذكره الملال لعدم الفائدة فلا نرى ايراده

الوارد وعن السيرافي بان قول سيبويه اعلم جواري بالتنوين حال الاعلال

مقدم لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين ثم قد جعل بعد الاعلال صيغة الجمع

مقدرا لان المحذوف كالثابت للاعلال فحذف تنوين الصرف ثم جاء عوضا

رجوع اليا وزوال الساكنين نحو غير المنصرف المستثقل لفظا ومعنى فعوض

التنوين من اليا وذهب الاخفش الى ان اليا لما حذفت بقي الاسم في اللفظ

كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد

بان المحذوف في قوة الموجود لتعلم ان المحذوف شيئا ايضا فيه خلاف

فسيبويه يعتقد وعيسى ابن عمر يصرفه قال الرضي والاولى قول سيبويه لانك

لا تصرف نحو يعد ويضع علما باب وقد اختلفوا في سراويل قال الاكثرون

على انه غير منصرف ثم اختلفوا هؤلاء في سببه فعند سيبويه وابو علي اسم اعجمي

حمل على موازنه من العربي والجرمي على عدم النظير وقيل انه منقول عن جمع

سروالة

سروانه سمي به مفرد الجمع واختلف في سماع سروانه فنقل الازهري

عن ابي العباس انها مسموعة وقيل لم يسمع وعند الاول عاذكره الاخفش

وحكاه الحريري في المقامات وقال المبرد انه عربي جمع سروالة وهي قطعة

خرقة وفيه نظر ونقل عن سيبويه بصرفه ايضا لكنه غير معتبر قال ابن الحاجب

ما حاصله ان صرفه لا يكون ما في عدم صرفه من الفعل والقال تنبيه

ظاهر كلام بعضهم يدل على منافات الجمع بين هذا الجمع والعلمية كانه جعلها

منها في الوصف والعلمية واجيب عن الاول بانهما ليستا متضادتين بصحة

اعتبار الجمعية معهما كما اذا سمي جماعة من الرجال بكرام قال الرضي والاولى

عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية ونقل عن ابن الحاجب

دليلا ثم رد عليه احسن رد وهو ان الجمع ايضا قائم مقام السببين

كان الف التانيث كذلك الاول الجمعية نفسها والثاني امتناع ان

يجمع مرة اخرى جمع التكسير فقيد بذلك لامكان ان يجمع جمع السلامة فكانه

جمع مرتين هذا مذهبه في سببيته واما غيره ما قلناه فقد ذكر باب التركيب

التركيب وهو ضم شيء مع شيء يجب ان يشتهر في بادي النظر انه كلمة واحدة

مذهب التركيب

وهو اتمّ من التأليف لما فرغ من الجمع شرع فيه فقال اما التركيب
اى الذى عدّه النحاة من الاسباب لمنع الصرف فهيئة المعنى بالعلمية وفيه منه
اللفظ فشرطه فى تأثيره فى منع الصرف ان يكون مركبا وعلما انما كان شرط
التركيب العلمية لان الكلمتين معا تحصلان فى وضع العلم فيؤمن حذف احدهما
لانها تؤمن من النقصان ولولاها لكان قابلا للانفكاك والزوال
ولما كان المراد بعض اقسامه ربطها الجزء بقوله بلا اسناد ولا اضافة
اى يكون التركيب للمقصد فانه اذا هلين والمراد منه التركيب المزجى كبعلبك
لان الاول اسم صنم او من الالقاب العامة فيما بين الرجال والثانى اسم
صنعه ثم جعلا تركيبا مزجيا ومضادا علمين لبلد كحضرموت ومعد يكرب
او لم يجزئه الى الثانى فنعم بجزء الاول بعد الثانى ثم ان كان فى الجزء الثانى
ما يمنع صرفه كرام اى من منع منه والا فهو منصرف كحضرموت وان فى آخر جزء هرمز
الاول ما يبعد كيعد يكرب فيقدّر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة
فلا دخل فى التركيب قال ابن مالك وانما قيد بذلك لانه لو كان بالمد ها
وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية فكان عليه ان يقول ولا معها.

ع ل

جزءه الاخير ليخرج نحو خمسة عشر علما فكل نحو بادبد وايضا ان لا يكون
الثانى ما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الصحيح
مراعاة البناء وقد يبنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر كما فى ما تقدم بعبد الله
وسيأتى لذلك مزيد دقة وكثرة بحث فى باب المبنيات ان شاء الله وان كان
السقط شرطا لم يعتد الله سعرف للاضافة جزء الاول الى الثانى وشاب
قرناها حطابا الى الحيوان المعهود مصرف سبتى وحكمه الحكاية على ما كان عليه
قبل التسمية به قال الشاعر: كذبتم وبيت الله لا تنكحونها : بنى شاب
قرناها تصر وتحلب : وقال الاخر : نبئت اخوالى بنى يزيد : ظلما علينا لهم
فديد : فلولا ضمير المادح يزيد بل بجزء ذلك للاسناد لانه اسند الى المشتبه
الجزء الاول وهو الزيادة التى ادرجناه هنا من حيث المناسبة
والتفهيم والا فله موضع خاص سيأتى ان شاء الله تعالى باب الالف
والنون المزيدتين وهما انما يؤثران لمشابهتهما الف التأنيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبعوانها اسقط عن التأنيث
ولما مشابهة آخر بها قال المبرد ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل

فلبها الياء في ضعافي في ضعاف ردّ بانه لا مناسبة بين النون والهمزة حتى
يكون كذلك واما المثل فالقياس صغادي كمرامي قال اما الالف
والنون الزائدتان انما قيدهما بهما اذ لو كانتا اصليتين لم يمنعا كالتوحين
على قول لاشتراطها في المنع من الصرف ان كانتا في الاسم باب المسمى من الاعيان
الخارجية او ان يكون علما الشيء مما عن دخول التاء وذلك كعمران وعثمان فشرطه
لان اصلهما عمر وعثم ثم زيدتا عليهما فمنعا من الصرف واختلفوا بانهما هل وقعتا
مقام السببين ام لا فالاكثرون الى الاحتياج الى سبب آخر لنقصان المشبه
عن المشبه به وذلك اما العلمية او غيرها وذهب بعضهم الى انهما كالالف فانه لعلمية
على شرط الالف والنون وقد يقع الاول كحلاسن الفضل فسعدان اسم
مفرد نبت اما الاصالة النون او لعدم الشرط وان كانتا في صفة اي ما لا
يقوم بنفسه بل يحتاج الى الموصوف فشرطه في التانيث ان لا يكون مؤنثه
فعلانة ليبقى مشابهتها الالف للتانيث ولهذا صرف عريان لان مؤنثه عريانة
واما قول الشاعر كم ذدن بليتهم من عرفة ومن علم كانه لامع عريان مسلوبة
ممنوع الصرف ضرورة وعبان بعضهم هكذا فشرطه وجود فعلى ويقع الاول

بان وجود

بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه انتفاء التاء والحاصل ان
ثمرة الخلاف في رحمن فمن قال بانتفاء فعلانة منعه من الصرف ومن شرط
وجود فعلى صرفه لانه صفة خاص لله تعالى لا يطلق على غيره منكرا كان او
مؤنثا فلا يكون له فعلى فبعضهم صرفه لانه الاصل وبعضهم منعه لانه الغالب
في فعلانه وما كان مؤنثه فعلى يمنع من الصرف كسكران باتفاق كل من الفريقين
لوجود الشرطين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة واذا انفرد هذا فقد ما لا يمنع
منصرف لانتفاء الشرط على المذهبين لوجود ندمانة وانتفاء فعلى مثل هذا
اذا كان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة **تنبيه** في بعض الالفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون
مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تصرف كحسان وحبان
وشيطان ودهقان واختلف في ابان علما فمن جعله من ابي فوزنه فعلان ومن
جعله من اب فوزنه افعل وحكم البدل حكم المبدل منه فيدخل هو اصيلال في الباب
باب وزن الفعل الذي بوجوده يمنع الاسم عن حالته الاصلية والاضافة
يفيد التخصيص اي لا الاسم لان ضل مختص بالفعل لم يات في الاسماء الا معجما

هذا باب وزن الفعل

نحو شلّم وليس الكلام فيه اذ يكون منقولاً منه كثير للعرب وانما وزن الفعل
فشرطه اهل العربية إمّا ان يختص بالفعل كشمّر في اللغة العربية وهو من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علماً للفرس وضُرِب بالبناء للمفعول اذا جعل علماً
لشخص يمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل وبالبناء للفاعل غير مختص بالفعل
فلم يذهب الى منع صرفه الا بعضهم ولا يوجد ذلك في الاسم ولا يخفى عليك
ان هذا الكلام فائدة لا يحتاج اليه لانه تعيينه من الاختصاص وان لم يختص
الوزن به فيجب ان يكون في اوله اي الاسم حروف المضارع يعني نايت
ومراده ما عبّر بعضهم بقولهم الوزن الذي الفعل اولى به لكونه غالباً فيه
ولا يدخله التاء اي تاء التأنيث كاحمد واثمد واصبع وابلم ويشكر وتغلب
فمن جنس هذا اعجمي كاسبرق فانه اذا سمي بها كان ممنوعاً من الصرف
وانما اشترط فيه زيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الا
فعال المضارعة دون الاسماء اذ لا فعل بغير الاول مضارع ولا يخلو
المضارع من الزيادة في اوله واما غير المضارعة كنعم فضابت هذه لا تقولها
في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصاً بالفعل لخروج الوزن

وان كان مشتركاً كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل
ولان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى يفعل صرف وان كان
فيه الوزن لقبول تاء التأنيث لقولهم ناقة يعملة هذا ما ذكرناه كان
على وجه التخصيص ولذلك لم يذكره على وجه الشمول واراد المصنف ان يذكره ولكن
نحو يعمل قبل ايراد كلامه تسهيلاً لتفهيمه ان انواع العلمية الاسباب المذكورة
على ثلثة اقسام لانها اما ان تكون سبباً او شرطاً او سبباً وشرطاً وهو في
موضعين على الخلاف الاول باب مساجد فانها سبب فيه عند ابي علي
والجرمي وسبب الثاني اما شبه العجمة او عدم النظير على اختلاف والثاني كل
عدل كان يقبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى والاخفش وابو علي واكثر النحاة
يصرفونه لو زال الوصف والجرمي وابن بابشاذ يمنعونه اعتباراً للعدل
الاصلي مع العلمية والثاني انّ كونها شرطاً لا غير في موضع واحد وهو الالف
والنون فانها شرط عند بعضهم وسبب عند الجزولي والثالث انها ان تكون
شرطاً وسبباً معاً في اربعة مواضع اتفاقاً المؤنث بالتاء معنى والعجمي و
المركب وذي الالف والنون المقصورة والعلمية غير المؤثرة على مرتبت

اما ان يجامع ولا تؤثر وذلك اذا كان مع الف التأنيث نحو حمراء ولا
يجامع وذلك مع الوصف على مذهب المص وابن الحاجب كما سبقت اليه الاشارة
واذا مهّدنا المقدّمات فلنشرع في شرح كلام المص فقال مخاطبا بخطاب العام
اعلم ايها الطالب للتحقيق سلك الله تعالى بي وبك في طريق التوفيق ان كل
ما اى الاسم الذى منع وجود العلمية خمسة اشياء وهو اى ما اشترط فيه ذلك
المؤنث بالتاء والمعنوى والعجمة والتركيب والاسم الذى فيه الالف والنون
الزائدتان لو فرضنا اجتماعها في اسم نحو فلانة شرعنا بزوال العلمية لانها فيها
سبب وشرط معا او لم يشترط فيه ذلك ولكن يجتمع مع سبب واحد وصار
السببين لمنع الصرف فقط وهو ثلثة اشياء العدل ووزن الفعل وشبه
العجمة اى علم النظر على حذف المنكر اذا التنوين نكرة انصرف اما
القسم الاول من القسمين فلبقاء الاسم بلا سبب لزوال المشروط عند
فقدان الشرط واما في القسم الثاني فلبقائه على سبب واحد تقول جاءني
طلحة وطلحة اخر بالتنوين وقام عمر وعمر اخر وقام احمد واحمد اخر بالتنوين
التنوين لوجود ما قلناه لا يخفى عليك انه قد اضطرب كلامهم في هذا المقام

ليشترط علميته

وتحقيق

وتحقيق فيه النظر يطول الكلام ولا يناسب مقصودنا ايراده وهو من زوال
الاقدام بيان تحقيق في انه يجوز صرف ما لا ينصرف لامر داع اليه وهو
على امور احدها ما ذكرناه والثاني الضرورة اى اذا اضطر الشاعر في نسج
اوقافيه يجيز له كما في قول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلي وكقولها صبت على مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا الثالث التصغير المزيل لاحد السببين كحميد وعمير اما تصغير
الوزن فواضح واما زوال العدل قال ابن هشام فلحكمهم في عمر بانه
معدول ومعدول الصيغة والتصغير يزيد شيئا تاما فيه اذا لم يكن معا
له فالحكم بعدمه بعيد والجيب بانه في العدل التحقيقي لا التقديري لانهم
انما ادركوه بحفظ قاعدتهم الرابع ارادة التناسب كقراءة نافع والكسائي
سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا واجاز الكوفيون والاخفش
والفارسي للمضطر ان يمنع صرف المنصرف تشبيها للاصول بالفروع وصحح
بقول الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس
غدور ونقل عن ثعلب اجازة ذلك في الكلام مطلقا ونقل بعض المتأخرين

بين ما فيه العلمية وغيره فاجاز صرف العلمية وصرفه مع غيرها واتى ببعض

من نازع بانه لم يسمع الشى العلم ثم اعلم انهم قد اختلفوا فى منع غير المنصرف الكسر

فى انه لاجل تبعيته الحذف لمنع الصرف ام قد ذهب الاول الى ان الكسر

حذف مع اللام والاضافة لم يحذف التنوين معها لمنع الصرف بل حذف

لانه لا يجتمع معهما اذ التنوين دليل تمام الاسم وهما دليلا نقصانه وقد سبقت اشارة

اليه فتدبر وجعل ما اى الاسم الذى لا ينصرف اذا اضيف الى اسم اخر او دخله

اللام دخله الكسرة فى حال الجر لانهما من خواص الاسم فيقوى جانب الاسمية

ويضعف جانب الفعل فكانه لا سبب فيه قال ابن الحاجب ومن شيء عليه ما

كون الاسم فاعلا او مفعولا او مضافا اليه بحرف الجر ظاهرا او مقدرا انفا

من الاسم ولا يعود الكسر وذلك نحو مررت باحمدكم وبالاحمد بجر فى المثالين

هذا اخر الكلام فى ما لا ينصرف ونسأل الله التوفيق على اتمام المرام رجاء

منه فانه الباسط من غير تشطط الاحوال انه ولى لمن والاه وعدو لمن

عاداه ولما كان نحو بيان احوال الاسم جعلها مرتبة فى مقدمة وثلثة مقاصد

ولما تم امر المقدمة شرع فى بيان المقاصد فقال المقصد فهو اما

مصدر

مصدر ميمى او اسم مكان الاول من المقاصد التى سبقت الاشارة

اليه فى المرفوعات والظرف لغو لمساد كونه مستقرا احتاج الى التامل

قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام

والمنصوب فضلة اصل الاسماء المرفوعة اى العارضة لها الرفع ليكون

على مرفوع بانه فاعل مثلا هى اى العارضة له ثمانية اقسام بدليل

الاستقراء الاول الفاعل والثانى المفعول ما لم يسم فاعله اعنى النائب والثالث والرابع

المبتدأ والخبر والخامس خبر ان واخواتها وهى ان ولكن ولعل وليت

والسادس اسم كان واخواتها صار واصبح وامسى واضحى وظل وبات

وغيرها والسابع اسم ما ولا المشبهتان بليس والثامن خبر لا التى

لنفى الجنس فصل الفاعل اى المعهود او نفسه قدم على سائر المرفوعات

لانه الاصل منها عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل

الجمل ولانه عامل اقوى وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما

هو الاصل فى المسند اليه ولانه يحكم عليه بكل حكم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم

عليه الا بالمشتق وهو لغة من اوجد الفعل وفى اصطلاح النحاة كل اسم

سواء كان صريحا او مؤولا نحو يكفهم انا انزلنا ويجب ان يقال ان لفظ كل
ما ليس في محله لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد على ما مر غير مرة كما
قبله اى ذلك الاسم يخرج نحو زيد قام لانه خرج مبتدأ والضمير هو الفاعل اصل
متصرفا كان او جامدا او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل ولم يقل معناه ليشمل الظرف
والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير لكون الرفع عنده الفعل واسم الفاعل
اسند اليه اسنادا اصليا يخرج لما لم يسم اليه كالمفعول والمسند اليه
عن الفعل وشبهه نحو خز ثوبك ومذهب مالك والاسناد على معنى
اى الفعل قائم به يرجع الى الاسم يخرج المفعول ما لم يسم فاعله بناء على
مذهبه وعلى مذهب الزمخشري وعبد القاهر انه فاعل اصطلاحا فلا ينتقض
هذا التعريف بمات زيد كما ينتقض به قولهم الفاعل ما وقع عنه الفعل
ودفعه بحرط الفساد لا واقع عليه وتوضيح لقوله على جهة ان معناه
الفعل هو ان يكون على صيغة المعلوم او ما في حكمها كاسم الفاعل وهذا مستفاد
مما ذكره وذلك كزيد وابوه في نحو قام زيد وزيد ضارب ابوه ونعم الفتى

وبئس الر ٥٢

وبئس المرأة وما ضرب عمرو في المنفي واعلم ان للفاعل احكاما احدها الرفع لانه
عمدة اذ لا يستغني الكلام الذي ذكره واختلف في رافعه فقال سيبويه هو المسند
وقال خلف الاحمر هو الاسناد وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى نحو خرق
الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وجعل بعضهم ذلك قياسا مطردا وقد يجر باضافة
المصدر نحو ولولا دفع الله الناس وبمن والباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا
من بشير وكفى بالله شهيدا وثانيها وقوعه بعد المسند فلو وجد ما ظاهره
خلاف وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وهو اما مبتدأ في نحو زيد قام واما فاعل
لفعل محذوف في نحو وان احد من المشركين استجارك ويجوز الامران في
نحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه ونقل عن الكوفيين جواز تقديم الفاعل
متمسكا بقول الشاعر ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن ام حديدا برفع
مشيها واجيب بانه ضرورة وثالثها انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد
له من محكوم عليه واراد المصنف ان يذكر هذا بقوله وكل فعل متصرف
مثبت او منفي لا بد له من فاعل مرفوع مظهرا كان ذلك الفاعل بان نطق به
كذهب زيد او يكون مضمرا مستترا راجعا الى المذكور المتقدم كزيد ذهب

او الى ما دل عليه الفعل كالحديث لا يزني الزاني حين وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن اى لا يشرب الشارب او الى ما دل عليه المقام نحو
كلا اذا بلغت التراقي اى الروح واذا كان الفعل متعديا من الفاعل كان لذلك
الفعل مفعول به ايضا ليحصل ويؤثر منصوبا ايضا كما ان الفاعل كذلك وسيأتي
وجه تخصيص الرفع بذلك والنصب بهذا نحو ضرب زيد عمرا وامثاله لا انما لا
يحتاج اليه لعدم التعدي نحو حسن زيد وشجع عمرو وسيأتي بباب احوال المفا
عيل على حصر لا مزيد عليه ورابعها ان فعله يوحد مع المثنى وجمعه كما يوحد مع
مفرده فان كان الفاعل مظهرا في الكلام وحد الفعل ابدا اى سوى كان مع
المفرد ام لا نحو ضرب زيد وضرب الزيدان وضرب الزيدون بلا تفاوت
فيه فلو لم يكن كذلك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل فاعل
ضمير مقدم فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وان كان الفاعل مضمرا
وحد الفعل على الاصل للفاعل الواحد نحو ضرب زيد وثنى للمثنى وجمع للجمع
نحو الزيدان ضربا والزيدون ضربوا وخامسها انه ان كان مؤنثا انث فعله
بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في المضارع ويجب التانيث

في مسئلتين

في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقيا والمراد المتصل
ان لم يكن فصله وان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وهو اى المؤنث الحقيقي ما
يوجد بازائه مذكر من الحيوان كان النسا مقابلة للرجال انث الفعل ابدا
لا يجوز تركه فان قيل انا قد وجدنا في الكلام الفصيح نحو نعم المرأة وبئس
المرأة الجنس فمعنيه معنى الجماعة وهي مؤنث حقيقي كما سيأتي وقولهم قال فلانة
شاذ نادر لا يلتفت اليه فضلا عن القياس وذلك اذا لم يفصل بينه اى الفعل
وبين الفاعل نحو قامت هند داخلا في المنفى لا النفي وان فصلت بينه
وبين الفاعل بما سيأتي فلك الخيار في التذكير والتانيث وذلك في مسئلتين
احدهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقول جرير لقد ولد
الاخيطل ام سوء حيث فصل بينهما بالمفعول يجوز لك ولدت كما يجوز ولد
وقولهم حضر القاضي اليوم امرأة ونحو ضرب اليوم هندا فان شئت قلت
ضربت اليوم هند والتانيث المجازي كما سيأتي وذلك مطرد الا اذا كان الفاصل
الا الاستثنائية فالتانيث خاص بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذام
في حربنا الا بنات العم وجوزه ابن مالك في غيره على قلة وكذلك الحكم

في ظاهر المؤنث غير الحقيقي اي ما لم يوجد بازائه مذكر من الحيوان نحو طلع
الشمس بتذكيره وان شئت قلت طلعت الشمس ومنه اسم الجنس واسم الجمع قوله
تعالى كذبت قوم نوح وقولهم اورقت الشجر وقال النسوة هذا الحكم جار اذا
كان الفعل مقدما على الفاعل واما اذا كان مؤخرا عنه فانه يجب نحو الشمس طلعت
والمسئلة الثانية من وجوب التانيث فيما اذا كان الفاعل ضمير المؤنث
غير الحقيقي نحو ضرح يجب التانيث نحو اذا الشمس كورت لان الفعل الذي هو
التكوير قد اسند الى المستكن فيه اي اذا اظلمت وقيل لفت يقال كورت
العمامة على راسي كورها كورا وكورتها تكويرا فانما وجب تانيث الفعل
في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام
ابوها فلو انفصل الضمير جاز التذكير والتانيث نحو ما قام الا هي والشمس
طلعت وجمع التكسير هو ما تغير بناء مفرده كالمؤنث غير الحقيقي في جواز
الوجهين نقول قام الرجال وقامت الرجال وقيل انما لم يجب التانيث مع
المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فضعفت العناية والثاني
ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه حمل المذكر على المؤنث وجاءتني كتاب بلد

ارجح

اي صيغة يناسبها هو ان الاصل في الفاعل انه يتقدم على المفعول لكونه
كالجزء منه ولذا جاز ضرب غلامه زيد لعود الضمير على ما تقدم رتبة وقد جوز
الاخفش وابن جني ضرب غلامه زيدا اي اتصال الضمير المفعول بالفاعل لشدة
اقتضائه له كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقد جوز التاويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله
الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وانشا بانه مردود
وكذلك قوله يقول الى الواشون ليلى قصيرة فليت ذراعا عرض ليلى وطولها
ويجب تقديم الفاعل على المفعول في موضعين احدهما اذا كانا مقصورين لان الاعراب
لا يظهر في المقصور حتى يعلم كل واحد منهما فنا شدى حكما بان الاول فاعل الا
خوف اللبس لان هو الاول لا نحو ضرب عيسى هذا ما قاله المتاخرون وخا (موسى)
لفهم ابن الحاج في المقرب محتجا بان العرب تجوز واضعف عمرو وعمر على عمر وبان
الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان
لوقت الحاجة جائز عقلا بالاتفاق وبان الزجاج نقل انه لا خلاف في انه يجوز
في نحو ما زال الا كذا كون ذلك اسمها ... والعكس الثاني

اذا اعني المفعول بالفاعل نحو اما ضرب زيد عمرا بالاتفاق لانه لو لم يلزم انقلب المعنى
لا بمعنى قولنا هذا المحصل ضرب يزيد عمرا وصح جواز ان يكون مفردا بالآخر
اضيف الى ضمير متصل بمسند اليه بقول الشاعر شعر فطال اتي الآخاء فاعوده ولم يسل عن
ليلى بمال ولا اهل وبقول المجنون العامري تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وبقول زهير بن سلمى وهل ينبت الخطي الا وشيجه
ومنهم من نفى مثابتها القول بتقدم المحصور على النائب وهو النحل قبل وله ومثل
المرفوع في الابيات ليس فاعلا في مرتبة الاصل لانه ملتزم تقديم فهو مرفوع
قبل التقديم لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك فيجوزون نحو ووهب سليمان داود
بتقديم الاصل على الجزء ومنع قولك خاف عمرا الحرب ومدح النعم عبد العزيز جاء
الخلافة اذ كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب تقديم المفعول
على الفاعل مع كونهما مقصورين او غير مقصورين ان لم يخف اللبس بان كان
قرينة لفظية كانت كاعراب الكلم في تابع احدهما نحو ضرب عيسى موسى الظريف
او انفصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى واستخلف المرتضى المصطفى ضرب عمرا زيد ويجب تأخيره عنه اذا اتصل

به ضمير المفعول

به ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او حصر بعد الا او انما نحو انما يخشى الله من عباده
العلماء وجه وجوب التأخير ما قد مر فتذكره وانكر الكسائي ذلك محتجا بقوله
بسنتهم علقوا بالبنا يجازيهم وهل يعذب الا الله بالنار ويجب تقديم المفعول على الفعل (الا الله ع)
والفاعل جوازا نحو فريقا هدى وفريقا تقتلون ووجوبا في مسئلتين احدهما
ان يكون مما له الصدر نحو فاي آيات الله تنكرون واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والثانية
فيما اذا كان عاملا بعد الفاء وليس له منصوب غيره ومقدم عليها نحو وربك فكبر
واما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيها لاحد امرين ان الفاء اما الملحق
او المقدرة فيفصل بينها المفعول كذا مثل فالمعارضة بما بعدها لا يعمل فيما قبلها
ملحوظ بانه كذلك اذا كان في مرتبة الاعلى وذلك ليس كذلك الحكم السابع جواز
حذف فعله وانما يجب حذف الفعل حيث كانت قرينة لفظية كانت او معنوية
حالية كانت او مقالية لئلا يحذف شيء الا اذا كانت ادلة منها والحكم قد
يكون جائزا ان اجيب به نحو بلى زيدا في جواب من قال ما قام احدا واستفهام نحو
نعم زيدا في جواب هل جاءك احد ومن هذا قوله تعالى ولئن سألتهم من
خلقهم ليقولن الله وكذلك قوله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فقوله

ضاربين مثل ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اى سيبكيه رجال

ويبكيه والخلف بين ناس فقالا الجرمي وابن جني وغيرهما والجمهور حيث قالوا الابيات

والمرفوع في الثانية والبيت جزء مبتدأ محذوف اى المبكى له رجال والباكي ضارع فقط.

فيما ذكره فعليه فعل مستلزم للفعل الواقع كقول الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة

حصين عبيطات السدائف والخمر وحلت له الخمر لاستلزام احلت قولنا حلت او

فسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك وهذا مما يجب كما في الثانية وحرف

يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن والذي علم ثبت

وتحقق قال الشيخ الرضي اعلى الله مقامه في وجه الوجوب لان الغرض بالثاني

بهذا الكلام تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج الى تفسيره لكن الغرض الابهام المحوج الى التفسير انما

لا يحصل التفسير مع الاظهار لا ابهام وانما لم يحكموا بان احد مبتدأ لاستقرار اختصاص

حرف الشرط بالفعلية والاخفش جوز كون الاسمية بشرط كون الخبر فعلا ومثله

مثل المثال للاستفهام المحقق دون المقدر مثل قولك زيد في جواب من قال من ضرب.

وكذا يجوز حذف الفعل والفاعل معا كنعم الذي هو من حروف الايجاب في جواب

من قال اقام زيد مستفهما اى نعم قام زيد لانه على التحقيق لاثبات ما بعد الاستفهام

لا للتصديق

لا للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر منت قال ابن عباس في قوله الست

بربكم لو قالوا نعم لكان كفرا تنبيهات الاول اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا

حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل كما هو الاصل كضربته واذا كان غير المتصل احدهما

فان كان مفعولا وجب وصله بالفعل وتاخيره للفاعل كضربني زيد لانه لو قدم

الفاعل حال الانفصال وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله والتالي

باطل فالمقدم مثله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب وصله بالفعل

وتاخير المفعول الظاهر عنه وقد يتقدم المفعول والفاعل معا كقولنا زيدا

ضربت وعمرا اكرمت الثاني انه اذا كان السؤال جملة فعلية كان نعم ايضا

واذا كان اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية وهذا هو السر في حذف الفاعل

والفعل معا في نحو نعم ان نعم حرف لا يفيد معناه الا في انضمام غيره اليه

كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الحاصل في المستقل ولا بد من تقدير الكلام

المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدق لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا

جملة فعلية فتقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان اسمية يقدر كذلك وحذف الجملتين

بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال ويجوز لا يجب وقد يحذف الفاعل

تعظيما فاعله اولا كما في ضرب زيد اذا امر به الامير لا صفعان وحط زيد بالنسبة
اليه او تحقيرا كما في ضرب الامير اذا امر به السارق ولما كان الحذف عن جانب
الاسم قرينة ادعائية تقوم مقام المحذوف قال يقام مقام المحذوف فالمفعول
مطلقا مقامه اي الفاعل وذلك اذا كان الفعل مجهولا نحو ضرب زيد حيث
لم يعلم منه الفاعل مع العلم بعينه فهذا هو القسم الثاني من المرفوعات

فصل اي هذا فصل معقود لبيان مفعول ما لم يسم فاعله لعلة موجبة له
وعبر عنه ابن مالك بباب النائب مشتملا لانه يشامل المفعول وغيره كا
لظرف والجار والمجرور ولصدق الاول على المنصوب في قولك اعطي زيد
درهما مع انه ليس بمراد اقول فيه نظر من وجهين اما اولا فلان لفظ
المفعول في قولهم غير مقصود بالحد تا يصلح لذلك بل هو اعم من ان يكونه مفعولا
مصطلحا ام لا كالجار والمجرور اعني ما يصلح ان يكون مفعولا لذلك الفعل
مطلقا واما ثانيا فلان صدق الاول على المنصوب غير مضر لانه داخل
في الحد ويجوز ان يقال اعطي درهم لكن الزيد في المعنى فاعل الاخذ فلم يجز ابانته
والفاعل نحو تحقيق فتامل قال ابو حيان ان هذا من مخترعاته ولم ار غيره

كذلك والحاصل انك اذا اردت اثبات الفرق للفعلين بانه مضروب
دون الضارب تصير الفعل مبنيا للمفعول مخلف الفاعل فتلبس لباسه على المفعول
من الرفع وامتناع تقدمه على الفعل وعملية في الكلام لا يستحقانه وللاتصال
فنائب الفعل الثانية وهو مفعول خلف فاعله لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي
كان لا يتعلق بذكره غرض وقصد نحو قوله تعالى واذا قيل لكم تفسحوا في المجالس
اذ ليس المراد فاعل مخصوص او الجهل به واقيم ذلك مقامه بشرط تغيير فعل الى فعل
واعلم انه ينوب عنه المفعول به والجار والمجرور نحو لما سقط في ايديهم والمصدر
نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والظرف مطلقا نحو صيم رمضان ونحو جلس
امام الامير وقيل يمتنع نيابة عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن ولا يجوز
قيام مفعوله مقامه لان النائب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل ولا المفعول معه لان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كجزء الفعل فلا بد لكل فعل منه وكذا التمييز والمستثنى واما الحال وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلتها في الكلام تبعدها عن ذلك واما المفعول المطلق
ينوب بشرط ان يكون ملفوظا وان لا يكون لمجرد التاكيد نحو ضرب ضربا شديدا

ثم ذهب بعضهم بان قيام المفعول به مقامه واجب اذا كان في الكلام وان لم يكن

فالجميع سواء وبعضهم الى انه اولى لا واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا

نزل عليه القران بالنصب وبقوله تعالى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وبعضهم

الجار والمجرور وبعضهم الظرف وبعضهم المفعول المطلق قال المحقق العلامة

نجم الائمة الاستراباذي ان الاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم

واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة ثم اعلم انه اذا تعدى

الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة

على قول وجائزة على قول قال ابن هشام ان الصواب جوازه ان لم يلبس هذا

في باب علمت وكذلك باب كسا اى الثاني نحو اعطيت زيدا عمروا فممتنع اتفاقا

وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما فجائزة نيابته قال ابن الحاجب ان الاول

في باب اعطيت اولى وعلل الرضي بان فيه معنى الفاعلية دون الثاني فهو اخذ

والدرهم ماخوذ وكذا في كسوت زيدا جبة فلما كان المفعول به اولى واكثر

ورودا في الكلام مثل به ليصح على كل مذهب نحو ضرب زيد فحذف الفاعل واقيم

الزيد مقامه وناب عنه وحكمه اي جميع احكامه في توحيد فاعله وفعله اذا

كان مظهرا

كان مظهرا فتلتبس جميعا اذا كان مضمرا فتذكيره وتانيثه اذا كان مذكرا ومؤنثا

على ما عرفت حكم الفعل وحكمه في الفاعل انفا والنحويون في هذا الباب اطنبوا على

ما عرفت حكم الفعل وحكمه في الفاعل انفا والنحويون في هذا الباب اطنبوا على

ما عرفت حكم... فصل القسم الثالث والرابع

من المرفوعات المبتدا والخبر ولما كان المبتدا مشتركا بين ماهيتين ولا يمكن

جمعهما في حد لانه يجب ان يكون جميع اجزاء المحدود فاد اختلف الشيئان في الماهية لم يجمعا في حد وافرد ما هو الاكثر وقدم ولا يجز مثاله في الماهية جمعهما في حد

واحد اسمان حقيقة او حكما مسقط الاعراض والنقص بقوله خلاف سوا عليهم انذرتهم

ام لم تنذرهم لا يؤمنون فجعله تشبيها بالمصدر حذف منه ما اريد مجردان عن العوامل

اي كما على غيره

اللفظية حقيقة او حكما اوليس فيه الغرض نحو بحسبك درهم هذا اصح على مذهبه

فانه وان كان فيه العامل وهو البالكد زايد فوجوده كعدمه

كما سعرف وخرج بقيد اللفظية ما ليس كذلك كالاسم في باب كان وان والمفعول

فان الاسما في ... مجردا عن العوامل

الاول في باب ظن واسم ما ولا المشبهات بليس فالمراد بالعوامل اللفظية

النواسخ احدهما اي احد الاسمين يكون مسندا اليه خبرا به الاسماء التي لم يكن

مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر المبتدا الثاني وسمي ذلك المبتدا والثاني

مسندا به والخبر به من المبتدا وسمي الجز الذي به يتم الفائدة وان قيل في تعريفه

حاصل الدفع انه يغني قوله نعم سواء عليهم الانذار وعدمه ان عدم الانذار وعدمه سواء عليهم المغني انه عرفه الا قاله ابن هشام في المغني انه عرفه ... الشرح ان تكون بحيث ابن بغير ما قبلها وما بعدها بالمصدر لا في هذه الاية لدخول همزة التسوية ...

نظرا لانه يشتمل على يضرب في زيد يضرب مع انه مسند به قلنا نعم لكنه في بيان مرفوعات
الاسم لا الفعل وذلك نحو زيد قائم فان الزيد اسم مجرد عن العوامل اللفظية ومسند
اليه والخبر ايضا على راي المصنف مسند واختلف في العامل فيهما فقيل ان العامل في المبتدأ
الابتداء وفي الخبر نفس المبتدأ وقيل نقلا عن الكسائي والفراء انهما يترافعان وقيل لا
كون كل واحد منهما عمدة تقوم بالاخر قال بعضهم المبتدأ مرتفع باسناد الخبر اليه وبعض
الكوفيين بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا فذهب المصنف
الى ان العامل فيهما معنوي وهو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل لغرض
باب التجريد ام هل التجريد من باب العوامل في كلام العرب على ما ثبت في
قيل هذا ماخوذ من كلام الرضي ره وهو قائد ذلك في غير موضع
الحقيقة لا مؤثرات والعلم المخصوص اعني علم الشيء المعين يصح ان يكون علامة
لشيء مخصوص وفسره في حل الاسم فاقل الكلام هو [illegible] حاصل
ان مذهب ان رفعهما بالابتداء [illegible] اقوى للعوامل وهو الفعل لا يعمل
فالبسر اقوى اولى بان لا يعمل ذلك [illegible] المبرد ان العامل في الابتداء وهما
معا وقال ان للخبر واصل المبتدأ ان يكون مقدما لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده
قبل الحكم [illegible] ايضا ان يكون قبل ذكر الحكم واما تقديم الحكم في [illegible]

فلكونه

فلكونه في المحكوم عليه ومرتبته العامل قبل مرتبته فلذلك تجانبني داره زيد وليس
عود الضمير على ما تاخر لفظا ومرتبة بل لفظا فقط فظهر ان الاصل في الخبر التاخير وقد
واجب في اربع مسائل احدها ان يخاف الالتباس بالمبتدأ كما اذا كانا معرفتين او نكرتين
نحو زيد اخوك افضل منك افضل منى والثانية ان يخاف الالتباس بالفاعل نحو زيد قام
والثالثة ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما انت نذير وقوله فيا رب هل الا بك
النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فقد ضرورة الرابعة ان يكون المبتدأ
مستحقا للتصدير بنفسه نحو ما احسن زيدا ونحو الذي ياتيني فله درهم فان المبتدأ
هنا مشبه باسم الشرط لكونه سببا لما بعده فهذا هو الاصل فيها وخالف الاصل فقدم
الخبر فذلك واجب في اربع مسائل ايضا الاولى عما كان [illegible] ملتبسا نحو في الدار رجل
وعندك مال [illegible] الالتباس بالصفة [illegible]
فاصل [illegible] قوله تعالى اجل مسمى عنده [illegible] النكرة قد وصفت [illegible]
الثانية ان يكون المبتدأ مصحوبا [illegible] والثالثة ان يكون
لازم التصدير [illegible] الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر
نحو قوله تعالى على قلوب اقفالها لان الخبر على الصحيح هو المتعلق [illegible]

وكذلك اصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون عليه ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
والمحكوم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة ذلك الشيء ولقائل ان يقول هذه العلة
مطردة فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف والتخصيص وقد يرد بان الفاعل
يختص بالحكم المتقدم عليه وفيه نظر لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان قبل الحكم
غير مختص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته فلذا يلزم من حدوث التخصيص بعد
جريان الحكم ان يكون مجهولا مطلقا والمراد بان هذا النحو من التخصيص حصل بعد الحكم
ان يرجع الوجوه
المصنوع ويتضح ذلك فى قولنا مات زيد العالم وجاءنى عمرو الجاهل لان العلم بالصفة
قبل ذكر الموصوف واجب والا يلزم تعريف الشيء بالمجهول او بما يساويه وليس الكلام
فى الصفات المنكشفة والموضحة على انا نقول لا نسلم انه ليس فى الفاعل التعريف
مطلقا وانهم لم يشترطوه ربما يتوهم كانه نحو شيء آخر ولم يشترطوه والحاصل ان المراد
من هذا القيل والقال الذى تشحن به الكتب النحوية والبيان الاستحسانات
جزئية
اللفظية من الحذف والذكر والتعريف والتخصيص والاسناد والتقديم
والتأخير وغير ذلك حصول الفائدة انفعها عند اطلاق اللفظ والمقصود الاصلى
الحصول الفائدة
هو الفائدة فاخبر عن اى شيء شئت مفيدا وان لم يكن كذلك فلا تخبر بذلك مطلقا
غير مفيد

ولما اراد ان المبتدا

ولما اراد ان المبتدأ كان على الاكثر الاعرف معرفة مواضع قليلة نادرة
للتعجب يحكم بوجوبه معرفة قال الشارح الرضى يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير
من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه والثانى المبتدأ الذى هو فاعل
فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب والثالث المبتدأ الذى خبره ظرف ادعاها نحو عبد الرابع
كلمات الاستفهام نحو من عندك او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار
الخامس ما بعد جاء او الحال نحو ما ادنك وشخص يرميك والسادس بعد اما نحو اما
غلام فليس عندك السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى
واصل الخبر ان يكون نكرة واكثر افرادا من المبتدأ بحيث يكون المبتدأ فردا
لعدم الفائدة فى الاخبار بالمعرفة كذا قيل وفيه نظر لانه وجب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه
والحكم على الشيء انما يستدعى العلم به بوجه ما وقد صرح البيانيون ان المسند قد يكون
معرفا لافادة السامع حكما معلوما الى السامع ولما ذكر الاصل اراد ان يذكر
خلافه يعنى ان النكرة اذا وصفت بوصف تخصص جاز ان تقع مبتدأ نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حيث خصص العبد بقوله مؤمن لانه

اعم من المؤمن والكافر وكذا يجوز الابتداء بها اذا تخصصت بوجه آخر غير الوصف
كما اذا كانت بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امرأة لان التخصيص حاصل
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار وانما يسأل عن تعيينه وقيل مبتدأ في الدار خبره
هذا دليل المصنف ومن اقتفى اثره ورد بانه لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فيه
اي ذهب الى ما ذهب اليه
لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عنده بل انما يطلب الاختصاص
في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكره وايضا لو كان المجوز للتنكير في المثال معرفة
المتكلم على وجه المذكور للزم امتناع ارجل في الدار لعدم لفظة ام الدالة على حصول
الخبر عند المتكلم وعلم شيء آخر ايضا وما احد خير منك لما ثبت ان النكرة في سياق
اي في كلام الواقع في سياقه
النفي يفيد العموم فقولك احد خير من الناس بحيث لم يبق منهم احد فرد ما فقد
في افراد المنفي بمعنى ان النفي يشمل كل فرد فرد هذا هو الفرق بين نفي العموم وعموم النفي
التخصيص ان يحتمل البعض من الجملة شيئا الناس كسائر امثاله وانت اذا قلت
ما احد خير منك فالمقصود منه هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص
بعض الافراد بل العموم فكيف ذلك والخصوص والعموم ضدان
لا يجتمعان في شيء واحد
قيل بل الحق ان يقال انه حان وذلك لان تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد كما هو شأن المتضادين
لو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين

المحكوم عليه

المحكوم عليه اما اذا ابقيت او حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد تعين المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صام نجا لحصول الفائدة فيها بسبب
الحاصل من العموم ونحو قولهم شر اهر ذا ناب لانه لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه اي ما اهر ذا ناب الا شر وجد ما تقدم فكذا
ولتعلم ان المصوت للكلب بصوت المعتاد قد يكون خيرا اذا كان مجيء حبيب
وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو وغير المعتاد يتشأم به فيكون شرا لا خيرا
المهر فيكون الا شرا اذ ظهور الخير الطالب لا يوجد فعلى الاول يتجه القصر بالنسبة
الى الخير معناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يتجه القصر على فرد او فردين
لنبوه عن موارد استعماله لان هذا الكلام لا يستعمل بهذا القصد الى ان المهر شر واحد
لا شران فيجعل تنكيره للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير
فيكون تخصيصا نوعيا لا جنسيا هذا ما افاده بعض الافاضل ونحو قولنا في الدار
رجل حيث تخصص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار يعلم انه نكرة بعده موصوفة
فهو في قوة التخصيص والجواب انه لو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء
باي نكرة كانت سواء تقدم او تأخر لان المخصص في الصورتين حاصل ونحو قولهم

سلمنا علته لخفض نسبة الى المسلم لان اصله سلمت سلما فاسند ما المنصوب منسوب
الى المتكلم فاذا بعد معينا باقيا على ما كان عليه في حال النصب واعترض بان هذا غير
مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى سلمت على لك لان الويل الهلاك فالاولى
ان يقال تنكيره لرعاية اصله ولا تخصص فيه اذ هو بالنظر الى المخاطب متاخر
اجر نظم الحكم وللتبادر الى ما هو المراد هنا ما قالوه وعدد وعلية التشا
لان التي يجب ذكره المبتدا مع فضلة الحصار وقد اضطربت اقوالهم في
هذا المقام ولكن لا يخفى ان اجودها ما نقلناه عن ابن الدهان وعليه المحققين
وانها قوم مثلا قال الحلبي المفضل الاليس ما نقل عن ابن الدهان لا
ما ذكروه من التخصيصات التي تجر الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
نحو كوكب انقض ثم تختلف رجل قائم الا ان يكون من المحكيات وكانا
اي المبتدا والخبر معرفتين فاجعل ايهما شئت مبتدا والآخر خبرا
وذلك نحو الله الهنا وآدم ابونا ومحمد نبينا والتعريف للعلمية والاضافة
بخلاف قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد للقرينة المعنوية على التعيين وقد يكون الخبر جملة اسمية

وهي التي كان صدرها اسم نحو زيد ابوه قائم او تكون الجملة فعلية وهي التي كان
صدرها فعل نحو زيد قام ابوه وليس الاعتبار بما يتقدم الفعل من نحو زيد في
المثال لان المعتبر ما هو صدر في الاصل فما يحرف واسماء الشرط والاستفهام
كما سيأتي او تكون الجملة شرطية نحو زيد ان جاءني فاكرمه والاولى ان تكون ظرفية
وهي المصدرة بظرف او الجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار وعرف
وقد لخبر من المبتدا بالجار والمجرور والظرف فلا يستعمل في اجابة الجملة
ايضا حتى انه بعضهم سماها به وكل منهما متعلق بجملة عند الاكثر من النحويين
البصريين وهو استقر لانه اذا قيل زيد في الدار يكون جملة بخلاف ما اذا قدر
منه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه يصرح مفردا واحتج
البصريون بان الظرف لا بد له من عامل والمقدر عامل في الظرف والاصل
في العمل هو الفعل فالاصل اولى والكوفيون بان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
واختلف في عامل الظرف فالكوفيون انتصابه على المخالفة نحو زيد عندك
والمراد بها ان لا يصح اطلاق الخبر على المبتدا فقال زيد عندك فيكون غيره
معنى واما البصريون فقال العامل بدل من محذوف متعلق يتعلق به وقال الكسائي

الرضي ينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى ما لا يخلو منه
فعل نحو كائن وحاصل وواجد وثابت ولا يجوز ان يكون خاصا كآكل وشارب
وضارب وناصر لعدم الدليل عليه ولا يجوز اظهاره ولتعلم انه يخبر بالزمان عن
اسماء المعانى اذا كان الحدث مستمرا نحو الصوم اليوم والسفر غدا ولا يخبر به
عن اسماء الذوات واما نحو الورد فى ايار واليوم خمر والليلة الهلال فمؤول
مثل قولك زيد فى الدار تقديره زيد استقر فى الدار فائدة قد اختلفوا
فى ان الخبر فى الظرف ما هو فقيل نفس الظرف وحده وقيل مع متعلقه وهو جزء
من الخبر واختاره الرضي وقال ابن هشام ان الخبر فى الحقيقة متعلقه وان كان
الخبر جملة لابد من ضمير ثابت قائم فى الجملة الخبرية ليعود الى المبتدا تفصيله ان الخبر
اما مفرد او جملة فالاول اما جامد فلا ضمير فيه نحو هذا زيد واما مشتق ففيه
ضمير مستكن نحو زيد قائم ويظهر اذا اجرى الوصف على غير من هو له سواء
اللبس نحو غلام زيد ضاربه هو او لم يلبس نحو غلام هند ضاربته هى واما
جملة فلذلك يحتاج الى الرابطة وهى اما نفس المبتدا فى المعنى نحو هو الله ونطقى
حسبى الله واسم الاشارة نحو ذلك خير فى ولباس التقوى او تكرير المبتدا

بلفظه

٧٣

بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة او يشتمل على اسم اعم منه نحو زيد نعم الرجل وان كان المطلق
من الرابط الضمير ذكره بقوله وقد يحذف وذلك لان الجملة فى نفسها اصل واذا جعلت
جزءا احتاجت الى رابطة فتعطيها ربطا كالهاء فى ما مر من قولنا ان جاءنى فاكرمه
وغيره تنبيه قد تقع الجملة الطلبية والقسمية خبرا خلافا لثعلب وابن الانبارى ويجوز
حذفه اى حذف الضمير قياسا وسماعا فالقياس فى موضع وهو ان يكون الضمير
مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول
نحو البر الكر بستين درهما فالاول مبتدا والثانى ايضا والثالث خبر الثانى
وهما خبر الاول فان كان المبتدا الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن
منوان بدرهم اى منه والسماع فى غير ذلك وقد يتقدم الخبر على المبتدا اذا كان
ظرفا للتوسع فى كلامهم نحو فى الدار زيد ويجوز للمبتدا الواحد اخبار كثيرة
متعددة خلافا لابن عصفور بادعاء تقدير هو للثانى وذلك بان يكون لفظا
ومعنى نحو زيد عالم عاقل فاضل بخلاف الرمان حلو حامض حيث يمتنع العطف
ويتوسط المبتدا بينها باب يجوز حذف ما علم من المبتدا والخبر وقد يجب اما
الاول فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها والتقدير فعمله لنفسه

واسأنزعليها فاما الثاني فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله
الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت
بعبدك المسكين او اخبر عنه بمصدر جيء به عوضا من التلفظ بفعله نحو
سمعا وطاعة اي امري او مخصوص نعم وبئس ومنه قولهم في ذمتي لافعلن
كذا اي ميثاق وحذف الخبر جوازا نحو خرجت فاذا الاسد واما حذفه وجوبا
ففي اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد
لاكرمتك اي موجود فلو كان مقيدا وجب ذكره ان فقد دليله كما في الحديث
خطابا لعائشة لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك
مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان ان وجد الدليل
نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو دال عليه فيجوز حذفها
وذكرها الثاني ان يكون المبتداء صريحا في القسم نحو لعمرك لافعلن اي قسمي
ومثله قوله وادى بعينها العراك شهلة فقلت كرام الطير شهل عيونها الثالثة
الذي بعد الواو المعية نحو كل رجل وضيعته اي مقرونان الرابع ان
يكون المبتداء مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ

الوكر

المنكور نحو زيد منذ قائما لان العرب لا يوصف بالقيام ولا يقال الزيدون
قائم ولما فرغ من القسم الاول من المبتدا مع الخبر شرع في القسم الثاني منه فقال
مخاطبا بخطاب العام واعلم انهم اي النحويين يسمون الحرف من المبتدا الذي ليس له
لقسم مسند اليه كذلك وهو صفة وقعت بعد حرف النفي نحو ما قائم زيد فقائم مبتداء
وزيد فاعل سد مسد الخبر او وقعت بعد حرف الاستفهام نحو اقائم زيد وقول
الشاعر اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
وجعل الاخفش كونها مبتدا من غير ان يتقدمها شيء ويشترط ان ترفع تلك الصفة
اسما ظاهرا بعدها نحو اقائم الزيدان في المفرد وما قائم الزيدون في الجمع والمطلق
بالاسم الظاهر مذهب المصنف وابن الحاجب والزمخشري ورد بقوله خليلي ما
واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع حيث واف الذي هو المبتدا عمل
في انتما الرفع وفيه نظر لان المراد بالظاهر ضد الاستتار لا مطلقا نحو اقائمان
الزيدان بان يكون مبتداء والزيدان خبره لان اقوى العوامل الفعل ولا يعمل
بمعنى ما هو مشبه به ولك ان جعل مقدم لحرف الاستفهام والثاني مبتداء
مؤخر على مذهب لا يخفى ان للمبتدا احكاما كثيرة ولكنا نقتصر على ما اقتصر به المصنف

وانشرنا الى اكثرها ضمنا فلا نطول **فصل** ومن المرفوعات خبر ان واخواتها
اى اشباهها وهى انّ وهى للتوكيد التيسير ونفى الشك ونفى الانكار وكانّ
للتشبيه المؤكد ولكنّ للاستدراك وليت للتمنى ولعلّ وهو للتوقع وسيأتى بحث
مضب
انشاء الله تعالى احوالها وهذه الحروف المشبهة بالفعل تدخل على المبتدا والخبر
المبتدا بالاتفاق وتسمى اسم ان وتشبه المفعول وترفع الخبر وتسمى خبر ان وتشبه
الفاعل هذا هو مذهب البصريين وحجتهم مشابهتها بباب كان وذهب الكوفيون
الى انها لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع استصحابا والاول هو الراجح
فخبر ان هو المسند الى شئ بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر كان وخبر المبتدأ
وخبر لاء التبرئة وغيرها اسقط اعتراض ما قيل ان الحد ليس بمانع نحو ان
زيدا قائم وحكمه اى حكم خبر ان فى كونه مفردا او جملة ومحتاجة الى العائد او معرفة
او نكرة كحكم خبر المبتدأ فلو وقع فى الكلام استثناء كما يفعل غيره عوضا من فعله
لا يجوز لان اصوليك لان المستفاد منه انه كذلك فى جميع احكامه هكذا وحكمه
كحكم خبر المبتدأ الذى نقلها اى هذه الاخبار على اسمها اى الحروف لان
خبر المبتدأ لا يتقدم عليه وذلك لان هذه الحروف حرفيات للفعل فى العمل

فلابدان يكون

٧٤

فلابد ان يكون عملها فرعيا ايضا وهو ان يتقدم المنصوب على المرفوع بخلاف
الاصلى وقد الفاعل خبر المبتداء فى غيرها اذ كر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا
متضمنا لما له صدر الكلام فلا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا نحو ان
فى الدار زيدا وقوله تعالى انّ الينا ايابهم لجواز التوسع فى الظرف ما لا يتوسع
فى غيره قيل لا يتقدم مطلقا وعليه قول الشاعر فى بانحاله وتسقط احواله وقد لكيهم
عزته لئيا نا من احبابه ان ولم يجز له احد من النحويين تقديمها وسيأتى بيان الكلام
فى الحروف فى القسم الثالث من اقسام الكتاب انشاء الله تعالى من بيان
افرادها وتركيبها ووجه مشابهتها بالفعل على وجه لا مزيد عليه واستعن الله
واستعين انه جز بفعل **فصل** ومن المرفوعات اسم كان واخواتها
وهى صار واصبح امسى اضحى ظل بات وراض وعاد وغدا وقد لحق هذه الادب
من الملحقات بصار وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وهذه
الافعال الناقصة يعنى انها لم تكتف باسمائها تكون تامة من غير احتياج الى المنصوب
ولذلك لزم على الحدث والزمان ولو لم كذلك يسمى ناقصة هذا ما قالوه
اقول ان الانسب فى تسمية الاول تامة والثانى ناقصة هو انك ان اردت

الاخبار بوجود شيء وبانه موجود فقط استعملت كان مثل تقول كان
ولا تحتاج الى شيء آخر واما اذا اردت الاخبار بوجود شيء مع حال من
احواله تحتاج الى شيء آخر وتقول كان زيد قائما ولا يخفى عليك ما فيه من
اللطافة فهذه الافعال تدخل على المبتدا والخبر على حكمها في الاصل لانها
افعال وحقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل وذلك للحروف
لكنهم توسعوا في الكلام فاجروا بعض الافعال مجرى الحروف فذلك كان
واخواتها فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسم كان وتنصب الخبر تشبيها
بالمفعول ويسمى خبر كان فاسم كان هو المسند اليه بشيء بعد دخولها كخبرها لما اسم خبر
تقدم في محله نحو كان زيد قائما اي وجد في تلك الحالة ويجوز للكوفيين
لانه دوسوى بين ليس بتقديم اخبارها على اسمائها نحو قوله تعالى وكان
حقا علينا نصر المؤمنين وكان قائما زيد الا ان يمنع مانع كحصر الخبر نحو وما
كان صلوتهم عند البيت الا مكاء وعلى نفس الافعال ايضا من العشرة
الا ما قل نحو قوله تعالى انفسهم كانوا يظلمون واياكم كانوا يعبدون وقائما
كان زيد فلا يجوز ذلك اي التقديم فيما كان اوله ما وهي الافعال التي بعد

الاخيرة

الاخير هذا مذهب الفراء وهو مردود بقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته
على السن خيرا لا يزال يزيد لدليل المتمسك به ان ما من دون ان المصدرية
وعليه اعتماد المصنف وجعل ابن كيسان المنع بعيد قال لان نفيها ايجاب واما
ما دام فقبل الاتفاق لان ما حرف المصدري لا يتقدم عليه وفي تقديم
خبر ليس عليها خلاف فذهب جمهور البصريين جعلوا تقديمه عليها وحجتهم القياس
على عسى وجزم لا يتقدم اتفاقا والجامع الجمود وحجة المجوزين قوله
تعالى يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقديم المعمول لا يصح الا عند صحة تقدم
العامل واجيب بانه ظرف فاعلم يجوز بالاتفاق ان الى هذه الافعال معمول
خبرها ظرفا او جارا ومجرورا نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا فان
لم يكن احدهما فجمهور البصريين منعه مطلقا والكوفيون يجوزون مطلقا
وتختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين كونها بلفظ الماضي
وكونها بين شيئين ليسا جارا ومجرورا نحو ما كان احسن زيدا ومنها
انها تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وذلك بعد ان ولو الشرطيتين كقولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول

ودفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف ويجوز برفع الاول ونصب الثاني
على ان يكون جزآ الثاني مفعولا لفعل محذوف اي ان كان في عملهم جزاء فيجزون
جزآ فنصبهما اي ان كان في عملهم جزا فيجزون جزا وبرفعهما اي ان في عملهم
خير فجزاءهم خير والثاني منها جواز حذف النون مضارعها بشرط كونه
مجزوما بالسكون نحو ولم اك بغيا وهذا القدر كاف لاتمام المقصود في
هذا المقام فيما في الكلام في هذه الافعال يجي في القسم الثاني من الاقسام
فصل اي هذا فصل معقود لبيان احد ما يكون من المرفوعات وهو
اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المفرد اما ما فاعملها الحجازيون في قوله
تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واما العمل في الجزئين او في احدهما احداث
ما يتبعه شروط العمل ان لا يقترن اسمها بان الزائدة الثاني عدم نقض
نفيه بالا نحو وما محمد الا رسول الله واما قول الشاعر وما الدهر الا منجنونا
باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب مفعول المطلق اي الا يدور
دوران منجنون والثالث ان لا يتقدم الخبر كما في قولهم ما مسيء من اعتب لعا
للفرا والرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها الا في قوله فما الوا انفسها

الثادل

المادل عن مني وما كل من وافى مني انا عارف الاداد لكان ظنا واما لا فاعملها
عمل ليس قليل جدا قال الرضي عم الائمة والظاهر ان لا يعمل عمل ليس مطلقا ويوجد
في كلامهم جزاء منصوبا الخبرها ولو سلم فشرط بشرط المقدم الا الاول وان يكون
معموليها نكرتين ولذا ترى ان ابن مالك قال في منظومته في النكرات اعملت كليس
لا وامّا قول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر والغالب
في خبرها ان يكون محذوفا واما اذا دخلت عليه التاء فصار ايضا خلاف فقد بعضهم
مطلقا واما المشهور فشرطان تكون معموليها اسمي زمان ويحذف احدهما والغالب
المرفوع نحو ولات حين مناص هو المسند اليه بعد دخولها لما تفرع به عن اسم لا نحو
ما يتبعها ما ولا رجل افضل منك ويختص لا بالنكرة ويدخل ما بالنكرة والمعرفة
كما سمعت فصل ومن المرفوعات خبر لا التي لنفي الجنس وسمي ايضا لا التبرئة العاملة
عمل ان ولا التبرئة ومن خبرها من حروف النفي وشرطها ان تكون نافية للجنس وان
لا يدخل عليها جار وان يكون نكرة لانها تدل على تقدير من وهي للاستغراق مختصة
بالنكرات على ما صرحوا به وان يكون خبرها كذلك ووجه مشابهتها لان انها للمبالغة
في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات فذلك من باب حمل النقيض
على النقيض وان صدر الكلام ولهذا حمل كل منهما على الجملة الاسمية واما الفرق

الا مظهرا واسم ان اعم وان اسمها لا تكون ح

ولان اسمها لا تكون الا النكرة بخلاف ان واسمها لا ينون بخلافه وهو المسند بعد
دخولها نحو لا غلام رجل ظريف وان كان اسمها مفردا يبنى على الفتح نحو لا رجل
قائم ولا يجب البناء على اليا ان كان مثنى او مجموعا مثله كقوله تعز فلا الفتى با لعمش
متعا ولكن لهذا المون تابع وقوله تحير الناس لا تبسن تحيل على البنا
مضمن معنى من بدليل ظهورها فى قوله لا من سبيل الى هند وقيل لتركيب الاسم
مع الحرف واما المضاف ومشبهه فيعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا
علما ممقوت ورفع خبرها ان لم يكن اسمها معربا اتفاقا فاما اذا كان مبنيا ففيه
خلاف قال سيبويه انه رفعه بالابتدا الاصلى وقيل بها والاول ارجح هذا هو الكلام
فى المرفوعات المقصد الثانى من المقاصد الثلثة فى المنصوبات ههنا سؤال مشهور
وهو انه ليس المراد بالمقصد الثانى الا المنصوبات والمنصوبات ليست الا المقصد الثانى
فاين التغاير بين الظرف والمظروف مع انه واجب للزوم ان يكون الشى ظرفا لنفسه وهو
محال واجيب بان المراد فى الاول الالفاظ والمفهوم وبالثانى المعانى وهى
جمع المرفوع لا المرفوعة الاسماء المنصوبة التى تكون فى كلام العرب اثنى عشر نوعا
بالاستقراء وعلامة النصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء كما تقدم
وقد قسم النحاة المنصوبات على قسمين اصلى فى النصب وهو المفاعيل الخمسة المفعول

الظرف و ح

المطلق

المطلق ومفعول به وفيه ومعه وله وملحق به كالحال والتمييز والمستثنى وخبر كان واخواتها
واسم ان واخواتها والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل خفيف فاعطى
الخفيف للثقيل ليتعادلا ولان النصب خفيف والمفاعيل لكثرتها ثقيل فاعطى الخفيف
للثقيل ليتعادلا فصل الاول من المنصوبات فى المفعول المطلق وقدم على سائر
المفاعيل لانه المفعول الحقيقى الذى اوجده فاعل الفعل المذكور ولاجل قيام الفعل
بالفاعل صار فاعلا لان ضاربية زيد فى قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول
هذا المصدر واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك
يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه والمفعول
له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا انه ليس لقيام هذا المفعول
به الا ترى ان كون المتكلم تاديا فى قولك تادبت ليس لاجل قيام الطبع بل
لاجل الزيادة وانما سمى مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا بحرف جر كالمفعول به وفيه
ومثل هذه التسمية للتقريب والا غيرهم لا يسمى مفعولا الا المفعول به ويقول
فى غيره مشبه بالمفعول هو اى المفعول المطلق مصدر وهو الحدث الجارى على الفعل

وليس علاجا ولا مبدؤه بيهم فيخرج منه اسم المصدر نحو غسلا في قولك اغتسل غسلا
لانه ليس بمصدر لعدم جريانه على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري
عليه الاغتسال والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه
واسم المصدر مدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر فتأمل فيه
اسم لانه يكون مصدرا هو الاغلب الاشهر الاعرف بمعنى الفعل المذكور قبله فيخرج
ما عدا المحدود من الحال وغيره ويذكر اي ذلك المصدر للتأكيد اي لتأكيد
مصدر الذي هو كائن في الفعل وجزء من غير زيادة للكلام تسميته تأكيدا للفعل
توسعا فالعامل فيه اما مصدر مثله نحو فان جزاءكم جزاء موفورا او فعل نحو وكلم
الله موسى تكليما وكقولك ضربت ضربا فذلك المصدر الذي هو في الفعل والمصدر المؤكد
لا يثنى ولا يجمع بل باتفاق فيه لانه اسم جنس ... ويشمل القليل والكثير
او يذكر لبيان النوع ونعني به المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما
ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى وكالجلسة والركبة لان الفعلة
للمصدر المختص بصفة من الصفات فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يوصف
بصفة نحو جلست جلسة حسنة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو
جلست جلوسا حسنا وضربت ضرب الامير وذلك فانه يثنى ويجمع بناء

الوحد

الوحدة نحو جلست جلسة في المفرد او جلستين او جلسات في التثنية والجمع هذا
على مذهب من جوزه واحتج المجيز بقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف
للاطلاق او يذكر لبيان العدد ونعني به ما يدل على عدد المرات مثلا كان اي
فهو اما مصدر موضوع له نحو جلست جلسة او جلستين او جلسات او موصوف
بما يدل عليه نحو ضربت ضربا كثيرا واما غير صريح ميز بالعدد نحو قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة وذلك يثنى ويجمع بالاتفاق وقد يكون المصدر من غير لفظ
الفعل المذكور وذلك على اقسام الاول ان ما يدل على المصدر بان يكون مرادفا
له نحو قعدت جلوسا او من صفة له كسرت احسن السير اي سيرا احسن السير
السير او من اشارة اليه كضربته ذلك الضرب او من مشاركة له اي المصدر
المحذوف في مادته نحو والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا فنباتا
عن انباتا وتبتيلا عن تبتلا او من دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى
فان الاول نوع من القعود والثاني نوع من الرجوع والاصل قعد قعود
القرفصاء ورجع الرجع القهقرى او من كل نحو فلا تميلوا كل الميل اي لا تميلوا
ميلا كل الميل او بعض كضربته بعض الضرب والحاصل ان نائب عن المصدر نوعان
نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالثابت عن المؤكد المرادف والمشاركة

له فى المادة والنائب عن المبين الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة
وكل منهما بعض وقد يحذف فعله اى فعل المصدر الناصب له لقيام قرينة حالية
كانت او مقالية لوجوب وجودها عند الحذف وليعلم ان حذف عامل النوعين
اعنى النوعى والعددى لا خلاف فيه واما التاكيدى ففيه خلاف قال ابن
مالك حذف فعل ممتنع لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه
والحذف مناف لذلك ورد بان التقوية انما يكون فى ذكره لا دائما وبان الحذف
قد ورد نحو سقيا ورعيا واجيب بان المصدر نائب مناب العامل وفعله جوازا
منصب على المصدر اى حذفا جائزا كقولك للقادم من السفر خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم والخير مصدر لما تراه اعتبارا بقبله او بعده لانه اسم تفضيل و
كقولك حجا مبرورا لمن قال الحليس بلى جلوسا طويلا او جلستين و وجوبا اى حذفا
واجبا سماعا وذلك نوعان ما لا فعل له نحو بله الاكف فيقدر عامل من معناه
اى اترك وما له فعل وهو نوعان واقع فى الطلب دعاء نحو سقيا ورعيا
امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا وضرب الرقاب ونوع واقع فى الخبر وذلك
وخمس مسائل احدها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها
كقولهم عند تذكر نعمة حمدا وشكرا اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا

وحمدت

وحمدت الله حمدا وشكرته شكرا وقياسا فى مواضع متعددة منها ان يكون
المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين وان كان مجازا
كقوله فانما هى اقبال وادبار وانت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وانت سيرا
والحذف فى الاول للتكرار وفى الثانى الحصر القائم مقام التاكيد وفى الثالث
شدة طلب الفعل للاستفهام وتلك قائم مقام التكرير ايضا قال بعض الفضلاء
كلاما حاصله ان وجوب الحذف ان المقصود من مثل الامثال كون الشيء موصوفا
بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فبينهما تنافٍ ومنها ان
يكون المصدر مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هى نص فى
معناه نحو له على الف عرفا فالاعتراف نفس الذى تضمنته الجملة المتقدمة و
الثانى وهو المؤكد لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره نحو زيد قائم
حقا وهو ابنى حقا واعلم ان المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فى الحقيقة والا فليس بمؤكد
لان قولك هذا ابنى حقا واحتمال بين مصيره المصدر نصا فى احدهما وهو الصدق
وانما يسمى تاكيدا لغيره مع انه لنفسه لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم
المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وتذبذب فى ذهنه كلتيهما لولهما

الكنت باللفظ النص في معناه لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص الغير المحتمل كذا افاده الفاضل الرضي قيل معنى تأكيدا لغيره اى لدفع غيره قيل لانه يجعل ما بعده نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمتأثر المؤثر غير المتأثر ووجه وجوب الحذف لكونه الجملة كالنائبة عن الناصب واما على قول من قال ان الجملة عاملة فيه فليس من هذا الباب ومنها ان يكون فعله علاجيا لنسبتها الى جملة مشتملة على اسم بمعناه اى بمعنى المصدر وعلى صاحبه كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء الثكلى والمصدر الثاني يعمل علاجي واقع بعد جملة وهى له صوت فتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ومنها ان يكون تفصيلا لعاقبة جملة قبله نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى اما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء ومنها ما وقع مثنى نحو سعديك ولبيك هذا هو الكلام في المفعول المطلق **فصل** القسم الثاني من المنصوبات المفعول به قدم على غيره لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من غيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصورة اسم فاعل كذلك يقع على المفعول به

بصوغه

٨٠

بصوغه على صورة اسم مفعول هو اسم اى علم ما وقع حقيقة او حكما نحو او جب ضربا وما ضربت زيدا عليه الفعل الذي صدر عن الفاعل المعرف المذكور قبل المراد بوقوع الفعل اليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا انه واقع عليه بخلاف مررت بزيد والمراد بفعل الفاعل اسناده اليه حقيقة او حكما فخرج منه زيد في ضرب زيد مسا للمفعول به الفعل عند البصريين او شبهه وقال الفراء الفعل والفاعل وقيل هو الفاعل ورجح الفاضل الرضي تعليل الاخريين بناء على ان النصب علامة الفضلة لا المعمولية وقيل كونه مفعولا نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم على الفعل القوة الفعل في العمل الا ان يكون مؤكدا بالنون وذلك يكون جائزا في مثل الله اعبد ووجه الجيب انتى واجبا كما اذا تضمن الاستفهام او الشرط وذلك الى الفاعل سواء الا المفعول معه لا عاداه اصل الواو وهو العطف على الفاعل كما تقدم في بحث الفاعل نحو ضرب عمرا زيد وقد يحذف فعله اى فعل المفعول به وذلك لقيام قرينة لفظية او حالية او مقالية جوازا

نحو زيدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية
ونحو مكة للمتوجه اي تريد ويحذف وجوبا في اربعة مواضع الاول من تلك المواضع
سماعي مقصور على السماع لعدم ضابط يعرف به بثبوت علة وجوب الحذف و
العلة في السماعيات كثرة الاستعمال نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ مع نفسه والواو
بمعنى مع او للعطف وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد فالاذعان بان الله واحد هذا منقول عن سيبويه وقال
الكسائي انتهوا يكن خيرا لكم وضعيف واهلا وسهلا اي اتيت مكانا اهلا
هولاء احباب وانست مكانا سهلا عليك دعا والبواقي من الاربعة
قياسي لحصول اساس يمكن ان يقاس عليه ويتجاوز من امثلة يحذف الاول
الثاني من تلك المواضع التحذير وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وفي
اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق تحذيرا اي للتحذير او لحذر ذلك المعمول
محذرا مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول ويكون بثلثة اشياء باياك وبما
ناب عنها نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد الاسد وفي تسمية
هذه تحذيرا تسامح لانها الة التحذير فهو اما معنوي وكل محذر معمول

محذرا ومعنى مما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف
او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله لتنبه لما كثر التحذير بلفظ اياك وجعلوه
بدلا من اللفظ بالفعل والزموا معه اضماره وكذا المحذر منه مكررا يجعل
لبعد ان التكرير بقوة وجود العامل يعني انه عوض منه كما ان مثل ذلك
غير مرة فيحمل على الاول نحو اياك والاسد فالمحذر ح اما ظاهرا مضافا الى
المخاطب لتعذر او مضمرا لا يجيء الا مخاطبا فقولهم اياي وان يحذف
احدكم الارنب وكذا قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب
شاذ واما الثاني وهو المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد
الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي
وجاز قوم اظهار الفعل في هذا القسم قبل ان ذكر المحذر بلفظ اياك فاظهار الفعل
لا يجوز وان ذكر بغير لفظ اياك فيجب الحذف ان عطفت او كررت وفي غير ذلك
يجوز الاظهار كقوله خل الطريق لمن يبني المنار بها فاسمع لما قال المصنف
المثال نحو اياك والاسد واختلف في ما بعد الواو وقيل معطوف على اياك
اي احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك والعرض

عليه ابن عصفور بان المعطوف محذوف منه والمعطوف عليه المحذوف والعطف
يقتضي المشاركة واجيب بانهما كافيين في جهة واحدة وحسن انتساب اياك الى
عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذا المعنى اياك بعد وبعد
الاسد واختلف في المحذوف فقيل احذر وقيل بعد ومذهب المص انه اتق
اي اتق نفسك من الاسد واعترض عليه بان تقديره اتق في ذلك غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فالوجه ان يقدر نحو بعد او ذكر
المحذوف منه مكررا يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول عطفا على حذف المقدر فيكون
من وضع المظهر موضع المضمر وان يكون مصدرا بحذف مضاف اي هو ذكر
معمول وعنه نحو الطريق الطريق اي اتق من الطريق لان السالك
لا يصل الى مطلوبه ان سلك فيه الثالث من المواضع التي يجب حذف
العامل ما اي مفعول اضمر عامله اي فقد على شريطة التفسير الشرط والشريطة
بمعنى واحد والاضافة بيانية اي بناء على شرطها هو التفسير عن المحذوف
ولذا وجب حذفه اي احترازا من الجمع بين المفسر والمفسر وذلك مستقيم
على قول من قال كذلك قال الفراء ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب لفظ

المتأخر

المتأخر وهو اي كل اسم بعده فعل او شبهه فرغ لتحقيق انه اشتغل ذلك
الفعل اي بعرض عن ذلك الاسم المتقدم بضميره اي اشتغاله بسبب اكتفائه
بالضمير في العمل بحيث لو سلط لجرد بفتح ذلك عليه هو اي لحال فيه او ما
سببه بالترادف او اللزوم لنصبه جواب لو وذلك نحو زيدا ضربته وان زيدا
منصوب بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور بعده وهو
وتحذيره حرفت به فانه حرفت بعد تفسيره بالبناء بالمرادف نحو زيدا مررت به واعلم
ان في الاسم السابق خمسة اوجه وجوب النصب ووجوبه واجب الرفع ورجحه
ومستويهما والاخر كمجيء النصب بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض نحو
هلا زيدا اكرمته وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته وادوات
الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه والاشتغال بعد هذين النوعين لا يكون
الا في الشعر بخلاف ان واذا ويرجح النصب في ستة مسائل احدها ان يكون
الفعل طلبا وهو الامر والدعاء نحو زيدا اضربه اللهم عبدك ارحمه ووجه الترجيح ان
الطلب انما يكون في الفعل فكان حمل الكلام عليه اولى حذرا من الرفع الاخبار
بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب والثانية ان يكون

الفعل مقرونا باللام او لا الطلبين نحو عمرا ليضربه بكر وخالد لا تهنه

ولا يخفى تشابه المسألتين الثالثة ان يكون الاسم بعد شيء الغالب ان

يليه فعل كهمزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه اذا فطلت فالمختار الرفع

مثل اخوات الهمزة كالهمزة في ذلك والنفي بما ولا وان نحو ما زيدا رأيته

لتشابه حرف النفي حرف الاستفهام ويقبل في مذهب سيبويه اختيار الرفع

في الاسم بعدها الرابعة ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل

غير مبني على اسم قبله كقام زيد وعمرا اكرمته ونحو الانعام خلقها لكم بعد قوله

خلق الانسان من نطفة وصحة الترجيح ان المتكلم به عاطف جملة فعلية على مثلها

والرافع عاطف جملة اسمية على الفعلية وتشاكل الجملتين اولى الخامسة ان يتوهم

في الرفع ان الفعل صفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر اذا رفع كل احتمل ان يكون

خلقناه خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرها

ام شرها فيكون خبرا كما هو مذهب الاشعري واحتمل ان يكون صفة وبقدر

خبرا والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر

فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى فانه لم يتوهم في النصب لان الصفة لا تعمل

في الموصوف ومن ثم وجب الرفع لها ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لما

قبله نحو وكل شيء فعلوه في الزبر لان تقليد تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب معنى المراد

فليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر وانما المعنى كل شيء مفعول لهم ثابت

في الزبر فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل صفة له وفي الزبر خبر كل السادسة

ان يكون الاسم جوابا لاستفهام كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت

او من ضربت فرفعه يترجح بنصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب ليطابق

الجواب السؤال في الجملة الفعلية واما واجب الرفع فليس من هذا الباب لعدم صدق

حد عليه كما لا يخفى واما مرجح بان يكون مبتدأ كما اذا لم تكن فعلية ترجح او تكون

فكانت اسمية مثل ولان الاصل عدم التقدير واما ما يستوي فيه كلا

فنحو زيد قام وعمرا اكرمته او وعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب

على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين يعني انها جملة في

ضمنها جملة مبنية على مبتدأ بها فانها اسمية الصدر وفعلية العجز فان

راعيت صدرها رفعت عمرا عاطفا جملة اسمية على مثلها وان راعيت

عجزها نصبته عاطفا جملة فعلية على مثلها والناطر هو الفاء فقد من اجل

انه رجح الرفع بان الواو كالفاني حصول الرفع هذا هو الخلاصة مما ذكر في

هذا الباب وقد تركنا الابحاث والايرادات والاجوبة الكافية فصلاً

للاختصار ولذا قال المصنف ولهذا الباب اي باب ما اضمر عامله مرفوع كثرة

لا يحتمل الرسالة الرابع من المواضع المنادى بفتح الدال اي الذي يطلب

منه ان يقبل عليك بوجهه وعرفه ابن الحاجب بالمطلوب اقباله بحرف

حيث قال المنادى هو المطلوب اقباله

نائب مناب ادعو المطلوب اقباله لفظ المذهب لانه المنجح عليه المطلوب

هذا تعريف لابن الحاجب

اقباله هذا الكلام معنوي واللفظي هو ما قال المصنف وهو اي المنادى اسم

ملحق بحرف من حروف النداء يا المد وكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعا

بحرف الاتي فان قيل ان هذا الحد غير جامع لدخول المندوب وليس بمنادى

قلت لا نسلم انه ليس بمنادى بل هو هو كما صرح به الزمخشري وهو الظاهر من

كلام سيبويه قال الرضي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا

فكانك قلت له تعال فانا مشتاق اليك وما ذكر ابن الحاجب ان حد الله

في شرح الكافية

لم يحد المنادى لا شاملاً لطرد او عكساً في غاية السقوط بل الظهور لانه

عنده ما دخله يا واخواتها واختلف في ناصب المنادى قال سيبويه انه الفعل

المقدّر وجوباً حذف فالا دائماً لكثرة الاستعمال وقيل ناصبه حرف النداء

لسدّه مسدّ الفعل قال نجم الائمة ليس هذا بالبعيد لانه يمال امالة الفعل

وعلى هذا لا يكون من هذا الباب والحاصل ان المفعول به لازم للذكر على

المذهبين قيل ان حرف النداء عوض من الفعل وقيل انها اسماء الافعال

واعترض بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة

من ادوات النداء قيل انما خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز

ولا يخفى ما فيه من ضعف فتدبر

في اداته ما لا يجوز في غيرها وحرف خمسة احرف يا وهي اعمها لاستعمالها في ٢ النداء

كل نداء ولتفرده باسم الله تعالى وباب الاستغاثة تكون للبعيد نحو

للقريب

يا عبد الله وكذلك ايا وهيا والهمزة مقصورة كانت او ممدودة

اذا كان بعيداً منك

واي مقصورة كانت او ممدودة للبعيد وعلى هذا تكون احرف النداء

ثمانية لا خمسة ظاهراً نحو يا عبد الله خصها بالذكر لانها ام الباب وحرف

النداء قائم مقام ادعو واطلب اي ليس هو العامل بنفسه كما قيل وقد يحذف

حرف النداء جوازاً سواء كان المنادى مفرداً نحو يوسف اعرض عن

هذا اي يا يوسف او مضافاً نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان او مضافاً

نحو ان ادوا الىّ عباد الله ويمتنع في ثماني مسائل المندوب نحو يا عمراه والمستغاث
نحو يالله والمنادى البعيد لان المراد فيهما اطالة الصوت والحذف ينافي
ذلك واسم الجنس الغير المعين نحو يا رجلا خذ بيدي والمضمر وان كان نداؤه
شاذا نحو يا اياك واسم الله تعالى اذا لم يعوض واسم الاشارة واسم الجنس
المعين فهذا هو الكلام في حروف النداء ثم اراد ان يبين اعراب المنادى فقال
مخاطبا لطالب العلم واعلم ايدك الله تعالى ان للمنادى اى ما يدخل
عليه حرف النداء على سبعة اقسام فان كان مفردا اى لا يكون مضافا
ولا شبيها به معرفة سواء كان التعريف سابقا على النداء نحو زيد في يا زيد
او عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال ولذا عدّ من المعارف
بعضهم فلا يخلو منه المركب والمثنى والمجموع وما كان مبنيا قبل النداء يبنى
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية على ما تقدم من المشابهة الموجبة للبناء والجار والمجرور متعلق بقوله
على علامة الرفع ظرف لغو كالضمة ونحوها كالالف والواو ويعني يبنى على
اعراب وحركة كان قبل ذلك ان كان معربا بها اتماما لذلك ولم يقل

يبنى

يبنى على الضم لما يكون فيه من الشمول نحو يا زيدان بحذف الثاني نحو يا زيد
يا رجل شان ما هو مبني على الضمة اولهما قبل النداء والثاني معرفة بعد
النداء فنحو قوله ولو كنت يا مجنون مضنى من الهوى لبت كما بات السليم
المسهد ويا زيدان ويا رجلان مثالان لمبني على الالف ويخفض اي يجر المنا
دى بلام المستغاث وهي مفتوحة ولام المفرد على ثلثة اقسام عاملة
للجر وعاملة للجزم وغير عاملة فالعاملة للجر مكسورة مع كل نحو لزيد ولعمرو
مع المستغاث المباشر ليا نحو يالله مفتوحة هي داخلة في المنادى اذا
استغيث او تعجب منه نحو يا للماء وانما اختيرت من بين الحروف هذه
لمناسبة معناها لمعناه لانها للتخصيص والمستغاث مخصوص من
بين امثاله بالدعاء وانما فتحت اللام مع المستغاث لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم بكسر اللام اى يا قوم للمظلوم
ولان المستغاث يوقع موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه الا المتكلم كما
سيجيء في الحروف واذا عطف على المستغاث بغير يا كسرت لام المعطوف
اى المستغاث له للفرق الحاصل بينهما بالعطف وان عطفت مع يا

ويا زيدون ويا رجلون مثالان لمبني على الواو م

ولا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد وللعمرو واللام الثانى تتعلق

بما تعلق به الاول لان معنى قولنا يا لله للمسلمين انتصر الله بالدعاء لاجل

المؤمنين وقد تستعمل للتعجب اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة

على المنادى المتعجب منه نحو يا للعجب لا تقبلك واما اعرب المنادى بعد دخول اللام ٢ المهتدم

لان علة بنائه ما ذكرناه ولام الجر من خواص الاسم فبدخولها ضعف الشابهة

فاعرب على ما هو الاصل ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح بالحاق الفها ايضا

نحو يا زيداه لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا يجتمع مع اللام لانها طالبة للجر

فتلك الفتح فتنافيان هذا احد الاقسام والثانى ما يجب نصبه اذا اضطر الشاعر

الى تنوينه وهو المنادى المستحق للضم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس

عليك يا مطر السلام والثالث من اقسام المنادى ما ينصب وجوبا ان

كان مضافا مطلقا اى سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا ونحو

يا عبد الله او غير محضة نحو يا حسن الوجه او كان مشابها للمضاف وهو كل

اسم لا يتم معناه الا بانضمام شئ من تمام معناه نحو يا طالعا جبلا فجبلا

منصوب على المفعولية بطالعا ونحو يا رفيقا بالعباد ويا حسنا وجهه ومنه

يا ثلاثة

يا ثلاثة وثلاثين علما او كانت نكرة غير معينة اى غير المقصودة نحو قول

الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وكقول

الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا فانه

لم يقصد واحدا معينا وان كان نكرة فهو داخل فى القسم الاول بيانه لا يجوز

نداء ما فيه الالف واللام لاجتماع اداتى التعريف الا فى اربع صور احدها اسم الله

اجماعا تقول يا الله باثبات الالفين وحذفهما وبحذف الثانية فقط

والاكثر ان يحذف حرف النداء ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم

وقد جوز الكوفيون الجمع بينهما مستدلا بان الاصل يا الله امنا بخير والميم بعض امنا

بخير وبانه حذف غير قياس وقد الثم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل

عدم التكرار الثانية الجمل المحكية نحو يا المنطلق اذا سمى بذلك الثالثة

اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة الرابعة الضرورة كقوله يا الملك

... فى الشعر ايضا ومذهب المصنف انه لا يجوز الجمع فى الشعر الا اذا فصل

باى مع الهاء قال وان كان معرفا بال قيل يا ايها الرجل او باسم الاشارة

نحو يا هذا الرجل برفع الرجل لانه المقصود بالنداء وان قلت بانه صفة

ففيه الوجهان الرفع والنصب كما سنشاء الله ويا ايها المرء ايضا كذلك
تنبيه فيه تحقيق لبيان توابع المنادى اللتي تركه المتن قصدا للاختصار
فنقول توابع المنادى المبني واقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة
لمحل المنادى وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او
توكيدا والثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال نحو يا زيد صاحب عمرو
ويا زيدا يا عبد الله ويا تميم كلهم ولو روعيت لفظه ترفع الثاني ما يجب
رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي ونعت اسم الاشارة كما سبقت
اليه الاشارة والثالث ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان احدهما النعت
المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه والنوع الثاني ما كان مفردا
من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال نحو يا زيد الحسن
بالرفع والنصب ويا غلام بشر كذلك ويا تميم اجمعون واجمعين ايضا الخلاف وفي
في ما ذكر في هذا القسم الآن اختلاف في المختار وغيره ولولا خوف التطويل
لذكرناه والرابع ما هو كالمنادى المستقل يعطى ما يعطيه وهو البدل
والمعطوف المجرد من ال وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف

كالنائب

كالنائب عن العامل تقول يا زيد بشر بالضم ويا زيد وبشر ايضا تبصرة
اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات يا غلامي باثبات
الياء يا غلام بحذف الياء وابقاء الكسرة وضم الحرف الاخير كما قيل يا ام لا تغلي
وبفتح الياء نحو يا عبادي الذين وبقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا نحو يا غلاما
وبحذف الالف وبقاء الفتحة نحو يا غلام واما اذا كان المنادى الاب والام
جاز فيه اللغات مع اربعة اخرى الاولى تعويض التاء التانيث من الياء
وتكسرها والثانية ابدالها تاء مفتوحة والثالثة تاء مضمومة والرابعة
يا ابتا بالتاء والياء وهذه لغة قبيحة ولا يجوز تعويض تاء التانيث
عنه ياء المتكلم الا في النداء تنبيه في ذكر اسماء لازمة النداء اي لا تستعمل
الا منادى منها فل وفلة بمعنى رجل وامرأة قيل الاصل منهما فلان وفلانة
فحذف منه الالف والنون وهذا القول اقرب ومنها لؤمان
اي كثير الخبث ومنها نومان اي كثير النوم ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام
كفساق ومنه احكام المنادى المرخم فانما ذكرته دون غيره لكثرة وقوعه
لك ترخيم المنادى وهو في اللغة التسهيل يقال صوت رخيم اي سهل لين

وفي الاصطلاح حذف في آخره اي آخر المنادى للتخفيف والحذف التخفيفي
هو ما يكون له موجب ويشترط ترخيم المنادى حينئذ اربعة منها علميته وهي
ان لا يكون مضافاً ولا مضارعاً وان لا يكون مستغاثاً ولا يكون مندوباً
ولا يكون جملة ويشترط الاخر شيء وهو احد الامرين كونه علماً وكونه بتاء
التانيث ونقل عن الكوفيين ترخيم ذي الاضافة والمحذوف للترخيم
اما حرف واحد كما تقول في يا مالك يا مال او حرفين كما تقول في يا منصور
يا منص وفي عثمان يا عثم ويجوز في آخر المرخم الضم والحركة الاصلية
مثل الكتان بنسوية المحذوف ولا يغير ما بقي كما تقول في يا حارث
يا حار بالكسرة الاصلية ويجوز ان لا ينوى فيجعل الباقي كانه آخر
الاسم كما تقول يا حار بالضم فائدة يجوز ترخيم غير المنادى بثلثة شرط
احدها ان يكون ذلك في الضرورة الثاني ان يصلح الاسم للندا
الثالث ان يكون اما زايداً على الثلثة او مختوماً بتاء التانيث اما
الاول فكقوله لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف ابن مال الليلة
الجوع والخصر واعلم ان يا من حرف النداء اي موضوعة لان ينادي

ونز

وقد يستعمل على خلاف وضعه في المندوب ايضاً ان قلنا انه ليس بمنادى
وهو المتفجع عليه والمتوجع منه بيا او وا وتختص بباب الندبة وجاز
بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ويلحق في الوقف زيادة هاء يقال يا
زيداه ووا زيداه قال الشاعر فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن
عبرات ما لهن فناء وحكمه حكم المنادى ووا زيداه تختص بالمندوب
ويا مشترك بين النداء والمندوب هذا هو الكلام في المفعول به لا يخفى
عليك ان للنحويين باب متعلق بباب التحذير وهو حذو ويسمى بباب
الاغراء وباب متعلق بباب النداء ويسمى بباب الاختصاص ونحن نذكر
كل منهما على سبيل الاجمال اما الاول فهو تنبيه المخاطب على امر محذور ليتحرز
وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا ولا
يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار كقولك المروءة والنجدة بنصبهما
بتقدير الزم وكقول الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى
الهيجا بغير سلاح وقال الصلوة جامعة اي احضر ولو صرح بالعامل
لجاز لعدم العطف والتكرار واما الثاني المسمى بباب الاختصاص

المنصوب عليه اسم معمول لاخص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب
المنادى فان كان الاسم ايها وايتها استعمل فيه كما يستعملان في المنادى
مبنيان لفظا ومنصوبان محلا وموصوفان باسم ذي اللام الرفع على بابهما نحو اما انا فافعل
كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة اي اخص وان كان غيرهما
نصب نحو نحن العرب وقولهم انا معاشر الانبياء لا نورث اي اخص العرب
واخص الانبياء والفرق بينه وبين المنادى ان المنصوب للاختصاص
ليس معه حرف نداء وانه لا يقع في اول الكلام وان يكون باللام قياسا نحو
نحن العرب وغير ذلك فصل ومن المنصوبات المفعول فيه اللام يرجع
الى الالف واللام اي الذي يفعل فيه فعل قدمه على ما بعده لان احتياج الفعل
الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وهو اسم ما وقع
الفعل اي الحدث لا الاصطلاحي المذكور في ضمن فعل المذكور لا الاصطلاحي
فيه من جعله ما وقع الفعل المذكور عن قولك يوم الجمعة يوم مبارك من
الزمان والمكان بيان لما الموصولة اشارة الى قسمي المفعول فيه ويمهد
لبيان حكم كل منهما فيسمى ظرفا عند البصريين دون الكوفيين وظرف

الزمان

الزمان على قسمين مبهم واختلف في تفسيره فقيل هو النكرة وقيل هو ما
افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات والصحيح ما قاله المصنف
وهو ما لا يكون له حد معين كدهر وحين فانه لا انتهاء لهما ومحدود وهو ما
يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة وكلاهما اي كلا القسمين منصوب
بتقدير في اذ ذكره يوجب الجر يعني شرط وجود النصب في ذلك تقدير في نحو
صمت دهرا في المبهم وسافرت شهرا في المحدود اي في دهر وفي شهر وقيل
انما ينصب الفعل جميع انواعه لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة والمحدود منها محمول عليه وظرف الزمان كذلك مبهم نقلا عن
ابي البقاء انه قال الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم
مسماه الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تحول من تلك الجهة فيصير ما كان
خلفك في جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان
والوجه الثاني ان هذه الجهات لا يكون لها امد معلوم الا ترى ان خلفك اسم
لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت فهو منصوب ايضا كذلك

اي يقدر بفي حال على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك
وامامك لانهما امر اعتباري اذ لان امام زيد شك ثابتا ولجميع ما يقابل
وجهه وكذلك الخلف وغيرها والمحدود وهو ما لا يكون مبهما منفيا باسمه بقدر بفي
بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار وفي السوق وفي المسجد تنبيه
قد ينصب الظرف نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها بان
كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كاليوم
تقول اليوم يوم مبارك واعجبني اليوم واحببت يوم قدومك وسرت
نصف اليوم وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا
كقط وعوض وما لا يخرج عنها الا بدخول الجار عليه ومن خاصة نحو قبل وبعد
فيحكم عليهن بعدم التصرف مع دخول من عليهن انه لم يخرجن عن الظرفية
الى الحالة شبيهة بها لان الظرف والجار والمجرور اخوان حتى ان بعضهم
سماهما باسم واحد وهو الظرف فصل ومن المنصوبات المفعول له
وهو اسم ما لاجله اي لسبب وجوده يقع المذكور قبله فخرج نحو تاديبا
لمن قال لم ضربت زيدا لان المقدر كالمذكور وينصب بتقدير اللام اي يكون

ذلك شرطا

ذلك شرط النصب نحو ضربته تاديبا اي للتاديب اي علة ضربي له التاديب
وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن فلما جمع ما اشترطوه فيه من كونه
مصدرا فلا يجوز جئتك للسمن لان النصب يشعر بالعلية والذات
لا تكون علة للافعال وكونه قلبيا كالرغبة فلا يجوز جئتك قراءة للعلم
وكونه علة عرضا كان كقعدت عن الحرب جبنا واتحاده بالمعلل وقتا
واتحاده به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ففاعل
الجعل والحذر واحد وهذه الشروط شرط النصب لا لتحقق ماهيته ومتى
فقد شرط منها وجب جره بحرف التعليل وهو اللام وفي ومن والباء
وعند الزجاج هو مصدر بتقدير ادبته تاديبا فيكون مفعولا مطلقا من مذهب
ان تسمية النحاة مفعولا له وهو المفعول المطلق مبالغة لما ادى من
كون مضمون عامل المفعول له مفصلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فالتاديب
مجمل في الضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويمكن ان يقال
الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا فكون مضمون العامل هو المعمول

وهذا الاطراد في جميع انواع مفعول له فان المفعول ليس ببيان لجنس

فلا يقال العفو جنس الاحسان وقال الحرمي انه نصب نصب المصادر التي

تكون حالاً فيلزم تنكيره فصل ومن المنصوبات المفعول معه وهو ما

يذكر بعد الواو حرج نحو جئت مع زيد بمعنى مع حرج نحو جاء زيد وعمرو

قبله او بعده لمصاحبة معمول فعل اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة

معمول فعل سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو استوى الماء والخشبة او مفعولاً

نحو كفاك وزيداً درهم جاء البرد والجباب وجئت انا وزيداً واعلم ان

للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات وجوب العطف نحو كل رجل وضيعته

لعدم تقدم الجملة ومجاورة فان كان الفعل لفظاً وجاز العطف اي لم

يجب بخصوصه الوجهان العطف والنصب على المفعولية نحو جئت انا

وزيداً بالنصب على المفعولية وزيد بالرفع على العطف وذلك هو الاولى

لانه الاصل وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب هذا هو الحالة

الثالثة نحو جئت وزيداً لان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة

لا تأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امراً

معنوياً

تعيين العطف

معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين الرفع على العامل

المعنوي مع جواز امر آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو وان علم العطف

بل يمتنع تعين النصب نحو ما لك وزيداً وما شانك وعمراً فانه يمتنع

العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز السؤال

عن شانه الا من شان احدهما لان المعنى ما تصنع وما تلابسه والحالة

الخامسة امتناعهما معاً كقوله علفتها تبناً وماءً بارداً اما العطف

فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف واما المفعول

معه فلانتفاء المعية لان الماء لا يصاحب التبن في العلف واعلم ان جمهور

النحاة على ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي

بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونه اخف واصل هذا الواو

وان العطف فيه معنى الجمع فناسب معنى المعية وقال الكوفيون هو

منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً اي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها فبطل

بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو وقال

الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابست

معنوياً

الجلباب وقد ناب الاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر انه منصوب

بنفس الواو وقال الاخفش بنصبه نصب الظرف ومذهب هو انه منصوب

بما تقدم من فعل وشبهه نحو ضربت والنيل هذا هو المفاعيل الخمسة المشهورة

وزاد بعضهم مفعولا سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه

لان المعنى من قومه ونسبه الجوهري اي المستثنى مفعولا دونه فصل

لما فرغ من بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها الحال الفها منقلبة عن

واو لقولهم في جمعها احوال وحويلة وهي من التحول اي التنقل وهو

فيها التذكير والتانيث يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به او كليهما

معا فبذلك الهيئة يخرج الذات كالتمييز وما اضافها الى الفاعل او المفعول يخرج

ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخو عابني

زيد راكبا في بيان هيئة الفاعل ضربت زيدا راكبا في بيان هيئة المفعول

لقيت زيدا راكبين في بيان كليهما وقد يكون الفاعل معنويا نحو زيد

قائما في الدار لان معناه استقر في الدار قائما وكذلك المفعول نحو

هذا زيد قائما فان معناه اشير اليه قائما لان مفعول زيد ليس باعتبار

لفظ ذلك الكلام وملفوظه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين

من لفظ هذا وعلى هذا قوله تعالى هذا بعلي شيخا وذهب جمهور النحويين

الى جواز كون الحال متعددة متوافقة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان

حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤوما مدحورا

ومنع بعضهم ذلك في المتضادة وغيرها مطلقا والعامل في الحال اي المجلبة

لنصب فعل او شبهه لفظا اي ملفوظا كائنا في اثناء الكلام نحو ضربت

زيدا راكبا وزيد ذاهب راكبا ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو

من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة والمصدر او معنى بان لا

يكون في لفظ الكلام بل الكلام دال عليه لدلالته في هذا المقام كما مر معا

ما يستنبط منه معنى الفعل وشبهه نحو زيد في الدار قائما مثال للفعل

المعنوي ان قلنا ان المقدر فعل كاذهب الجمهور اي استقر ولشبه الفعل

ان قلنا انه اسم الفاعل وللحال اوصاف الاول ان تكون نفس صاحبها

في المعنى اي يكون وجود لنفس الحال عين وجود لغيره وهو ذي

الحال نحو جاء زيد ضاحكا اي الذي جاء زيد هو ضاحكا والثاني ان تكون الحال

نكرة لا معرفة لئلا يتوهم كونها نعتا اذ لو كانت منصوبا ولان النكرة اصل

فلان النكرة اصل والمقصود بالحال يفيد الحدث الملكوت الى صاحبها

يحصل بها ولانه في المقصر فانه قد وردت بلفظ المعرفة اولت بالنكرة

كقولهم ادخلوا الاول فالاول اي مترتبين وجاء وحده فوحدا وكقولهم جاء الجماء الغفير اي جميعا وارسلها

العراك اي معتركة وقد وقع الحال معرفة لانه محكوم عليه بالحال وهو المحكوم

به ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا كما سبق مع ما فيه

غالبا اي ليس شرطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع مواده بل في غالب

مواده كما دلت في الامثلة المذكورة من كون الحال نكرة وقد وقع الحال

معرفة بان يكون مخصوصا بوصف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا او باضافة نحو في اربعة ايام سواء او مسبوقا بنفي

نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او نهي او استفهام نكرة

هذا اذا كانت مخصصة فان كان وقع الحال مخصصة يجب تقديم الحال عليه

على ذي الحال نحو في الدار جالسا رجل وللكاتب حال من رجل قدم عليه لئلا

يلبس

يلبس في حالة النصب في مثل قولك رايت رجلا راكبا والثالث ان

تكون منتقلة لا ثابتة على ما هو الاصل وذلك غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا

ويقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة مثلها

نحو زيد ابوك عطوفا الثانية ان يدل على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفا

يديها اطول من رجليها فالحال هو اطول والعامل هو خلق وهو يدل على

تجدد المخلوق الثالث ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط الرابع

من الاوصاف ان يكون مشتقا لا جامدة على ما هو الاغلب مثل هذا

وهل هي وجد ما ظاهره جامد يؤول بالمشتق والاصل في الحال ان يكون

مفردا وقد يكون جملة خبرية محتملة لا انشائية لان مقصود المجيء بالحال

تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية

سواء كانت طلبية او ايقاعية تابي عن ذلك ولان الحال بمنزلة الخبر عن

ذي الحال والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء مثل هذا شرط

اجماعي والشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال كالسين

لتناقض الحال والاستقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع عامله

بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال الشرط الثالث
ان تكون الجملة مرتبطة بالواو او الضمير او كليهما معا فاذا كانت الجملة اسمية
جاز فيها الاكتفاء بالواو نحو جاءني زيد وعمرو راكب وفيه والضمير نحو جاءني
زيد فهو راكب وكقوله يقولون ليلى بالعراق مريضة فمالك لا تضنى
وانت طبيب الا اذا كانت الحال المؤكدة فانه لا يؤتى فيه الا بالضمير
نحو هو الحق لا شك فيه هذا احد ما يمتنع فيه الواو واما الجملة الفعلية
فهي اما ماض او مضارع وكل منهما اما مثبت او منفي فهذه اربعة اقسام
اما الماضي المثبت فيها او باحدهما ولا بد فيه من قد لتدل بها على قرب
زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ظاهرة نحو جاءني زيد وقد
ركب غلامه او مقدرة نحو جاؤكم حصرت صدورهم وكذلك الماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه واما المضارع المثبت فبالضمير وحده لمشابهته
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع او يركب غلامه حيث
اكتفى بالضمير وحده وكذا الماضي المنفي والمضارع المنفي بغير لا وما قال ابن
هشام في دخول الواو والضمير نحو جاءني ولم يتكلم غلامه وقيل يجب الواو في

موضعين

موضعين احدهما ان يفقد الضمير والثاني قبل قد في المضارع المثبت نحو لم
تؤذونني وقد تعلمون هذا مروي عن ابن مالك ومثل ما كان العامل
في الحال معنى اي من حيث المعنى لا اللفظ الفعل نحو هذا زيد قائما فان
معناه انبه او اشير وقد يحذف العامل اي عامل الحال جوازا او وجوبا
فكل منها لا يكون الا لقرينة سواء كانت حالية او مقالية اما الاول
كقولك لشاق مسافر راشدا اي ترجع سالما غانما والدليل مقالي كان
يقع في جواب نفي نحو بلى قادرين اي نجمعها او جواب شرط نحو فان خفتم
فرجالا او ركبانا اي فصلوا رجالا او ركبانا واما الحذف وجوبا ففي اربع صور احدها
السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل والثانية الحال المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه والثالثة هي التي تبين بها ازدياد
في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما كقولك تصدق بدينار فصاعدا
واشتريه بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليها
عطفت عاملا محذوفا وهي جملة من عطف الاخبار على الانشاء والاصل
تصدق بدينار فذهب المتصدق صاعدا واشتريه بدينار فانحط المشتري

به سافلا قال ابو البقاء يجوز هنا من آخر العطف الا الفا الواو نعبه، ما ذكر
لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس اي اتوجد قائما هل الذي ذكرنا مذهب السيرافي
وعليه ابن هشام والازهري قال الشارح الرضي مذهب سيبويه هو الحق وهو
ان انتصابها على المصدرية كما في قولها عيارة وقيا اخرى وفي اقائما وقد
قعد الناس والقصد قائم مقام المصدر اي اتقوم قياما وقال ايضا الاولى ان
يقال ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر فصل وعن
المنصوبات التمييز وهو لغة تخليص شئ عن شئ يقال ميزته اذا خلصت شيئا من شئ
وفرقت بين المتشابهين ومنه اطلق الاسم المميز التمييز مجاز من اطلاق المصدر
على اسم الفاعل وفي الاصطلاح اسم نكرة اخرجت به عن المشبه بالمفعول نحو زيد حسن
وجهه لعلم نكره بذكر تلك النكرة بعد مقدار واخرج به عن مثل بعل في جاءني رجل
ولما كان لفظ المقدار مبهما بينه وجعله بقوله من عدد اختلفوا في ان الاعداد
داخل في المقادير ام لا فذهب المصنف والشارح الرضي وغيرهما الى انها منها لانه
قال والمقدار ما يقدر به الشئ اي يعرف به قدره ويبين والمقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا كالاعداد فدخل

الازهري عن المحققين ان الاعداد ليست من جملة المقادير لان المراد با
المقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس
كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار
عشرون والحاصل ان العدد على القسمين صريح وكناية الاول كاحد عشر رجلا
والثاني كم الاستفهامية او مقدر بعد كيل وهو ما يعرف قدره المكيل كالقفيز
والاردب والكر او وزن اي ما يعرف قدر الموزون كطسوج والدانق
والدينار والمن والرطل او مذكر بعد مساحة اي الممسوح كالذراع وكفاية
واحد وقد يميز او غير ذلك مما فيه ابهام نحو خاتم حديدا وباب ساجا النوع كالمقياس
التمييز ذلك الابهام الكائن في الاسم المتقدم عليه او عن النسبة تسهيلا لا فائدة
واعلم ان ما يرفع ابهامه على قسمين اما ان يرفع الابهام عن الذات من غير
وصف او من الوصف النسبة اما الاول اما ان يكون متعددا وغيره
والاول اما ان يكون جنسا متشابه الاجزاء اولا والجنس اما ان يقصد
به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه من
تاء الوحدة نحو عشرون تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون

ثمرة فالاوّل لبيان عدد الانواع والثاني فالثاني لبيان عدد الاحاد
فلا يجوز ان يفصل الامرين فتقول عشرون ضربين اى ان لكل عشرة انواع
تقول عشرون ضربا يعنى اختلاف انواع الاحاد لان الاعداد التى تميزها
المنصوب ولا تجمع كما يجى فى بابه وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده
نحو عشرون رجلا والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثنى
او اورد المثنى والجمع ان حصرت الجمع والافراد نحو عندى مثله تمرا او تمرين
او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع والافراد وجب نحو مثله تمرا وان
لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا او مثنى او مجموع كقولك مثله رجلا او رجلين
او رجالا هذا ما افاده الفاضل الرضى وعبارة المتن لا تخلو عن اشكال لفظى
وان كان المطلب فى غاية الاستيفاء وقد يقال فيها النظر قالوا المراد بالجنس
ما يقع لفظ الواحد المجرد من تاء الوحدة منه على القليل والكثير نحو تمر وضرب
نحو عندى عشرون رجلا وقفيزان برا ومنوان سمنا التثنية منا بالتخفيف
وهو الة الوزن على ما قيل يعرف بها مقادير الموزونات ومن بالتشديد
تثنية منان ورطبان قطنا وعلى التمرة مثلها زبدا وما فى السماء قدر راحة

سحابا هذه الامثلة هى الثابتة التى ترفع الابهام عن الذات لا عن النسبة وحكم
التميز النصب لانه من الفضلات والناصب فى ذلك هو الاسم المتقدم عليه وانما اختلف
فى عمله لان الرطل يشبه باسم الفاعل كعشرين درهما فالشبه ضاربين زيدا و
رطل زيتا شبيه بضارب عمرو والاسمية مطلب المعنوى ووجود ما به التمام
وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان
الفعل اصل لاسم الفاعل لانه لا يعمل الا معتمدا بخلاف الفعل وهو اصل للصفة
المشبهة لانه يعمل فى السببى وفى الاجنبى بخلافها وهى اصل لافعل من لانها
ترفع الظاهر بخلافه الا فى مسئلة الكحل كما سياتى وهو اصل المقادير لانه يحمل
التمييز بخلافها فقد وجه هذا القول بان حمل الشيء على ما هو الاشبه اولى واما
الثانى اى ما يرفع الابهام عن نسبة فى جملة او شبه جملة وهو اسم الفاعل واسم
المفعول وافعل التفضيل والصفة والمصدر فناصبه هو المسند سواء كان
فعلا حقيقة او حكما وقد يكون اى التميز الرافع للابهام عن الذات المذكورة
من غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فيكون مقتضيا

التمييز وكذلك سواد ذهبا وعنبه اي في نحو حديد ومذهب الخفض عند الاكثر
من النحاة نحو خاتم حديد بحصول الغرض مع التخفيف بحذف التنوين المقصود
في طلب التمييز وقد يقع التمييز بعد جملة او شبهها لرفع الابهام عن نسبتها هذا هو
القسم الثاني من التمييز وذلك التمييز اما ان يكون نفس ما انتصب عنه الاسم
الذي اقيم مقام التمييز نحو كفى بزيد رجلا فرجل هو زيد لا غير واما ان لا يكون
كذلك بل يكون صفة نحو طاب زيد علما فانه لا يصح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه
بل يكون متعلقا له نحو طاب زيد ابا فالذات المقدرة هو شيء اي طاب شيء
زيد علما وقس على ذلك **تتمة** يجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على
معناها فجاز اظهارها الا في ثلثة مسائل تمييز العدد وتمييز المحول عن المفعول
كغرست الارض شجرا وما كان فاعلا في المعنى نحو طاب زيد نفسا **فصل**
لا يتقدم التمييز على عامله بالاتفاق اذا كان اسما تاما جامدا وفعلا جامدا
فلا يقال درهما عشرون لان العامل ح اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرنا انه في خامس مرتبة واما اذا كان فعلا متصرفا
ففيه خلاف فجوز المازني والمبرد والكسائي التقديم لقوة العامل وضعف

الآتي



الباقون مثلا لانه في الاصل فاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل قال الرضي
العلة ليست بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا مانع من ذلك الاصل كمفعول
ما لم يسم فاعله **فصل** ومن المنصوبات الملحقة بالمفاعيل المستثنى المعروف
ما بين النحاة واعلم ان في قولنا جاءني القوم الا زيدا ثلثة اشياء المستثنى وهو
المخرج عما قبله كالا زيدا من القوم والمستثنى منه اي الذي اخرج ذلك منه كالقوم
والاستثناء وهو امر معنوي دائر بينهما وهو اخراج ما بالا واخواتها عما قبله
ولما كان معرفة الاول كافية للمرام عرفهما في ضمن شرح سفر بمفرده ومنها
فقال اللفظ مشابه للالفاظ كلها مذكور بعد الا واخواتها
متصل مخرج لما لا يكون كذلك وبشرط الفايدة وانما قلنا ذلك ليخرج نحو جاءني
ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد نقل ذلك عن الشاطبي
هذا التعريف تعريف لفظي وقسمه ابن الحاجب اولا الى قسمين ثم عرف كل
منهما قال انما قلت كذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي
الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة
او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يجتمعان ولا يلتبسان في جميع اجزائها

والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج انتهى كلامه
ورد عليه المحشي بانا لا نسلم عدم امكان اجتماعهما في جملة واحدة بل يمكن بان
تقول لهو المذكور بعد الا الخ نعم للقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية ايضا
فلان لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بانا لا نسلم ان كون المتصل
مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا ثم تفضل كون
المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرائطه لا من تمام ماهيته ثم
اراد ان يذكر فائدة المرتبة عليها الاخراج فكانه قال ثمرة هذه
ليعلم انه لا ينسب اليه اي الى المستثنى ما ينسب اي الذي ينسب الى ما قبلها
فهو المستثنى منه وهو على قسمين متصل وهو ما اي الاسم الذي اخرج
من المتعدد لفظا او تقديرا منه بالا متعلق بقوله اخرج اي المخرج
منه هو الا واخواتها اما الاول نحو جاءني القوم الا زيدا واما الثاني
نحو ما جاءني الا زيد على كلام التقليد فانه يخرج من متعدد كان قبل ما قبلها
له فاعلم ... افاده هذا هو السر في تسمية كونه متصلا على ما لا يخفى

او منقطع

او منقطع وهو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد من جنسه لعدم
دخوله اي هذا القسم من المستثنى في المستثنى منه اي لا يكون من جنسه بل يكون
مفاده له نحو جاءني القوم الا حمارا وجاءني القوم الا حمارا فيكون منها احكاما
خاصة به كما سيذكر ان شاء الله تعالى ثم قد اختلفوا في عامل النصب في المستثنى
على ثمانية اقوال قيل انتصاب المستثنى بالفعل المتقدم عليه واليه ذهب
... قال ابن هشام ورده بعضهم بقول القوم اخوتك الا زيدا وقيل
هو بواسطة الا لانه شيء متعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول واليه ذهب السيرافي والفارسي
وابن البادش وقال المبرد والزجاج ان العامل فيه نفس الا وحدها
لقيام معنى الاستثناء به والعامل لما يستقيم التي اي المعنى المقتضي قال ابن
هشام استثناء به على الاصح والكسائي بان بفتح الهمزة وتشديد النون
محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم قال بعض الائمة هذا الذي ينبغي
لانه يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير
المفرد وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف نون الثانية

من ان وادغمت الالف فى لام لا فاذا انفصل الاسم فانه واذا اتبع ما قبلها
فلانه العامل فيه وقيل تمام الكلام كما انتصب عشرين درهما وقيل هو منصوب
باستثنى كما ان المنادى بانادى وقيل العامل فيه الا الفرد هذا كله فى المستثنى
المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه منصب بما قبل الا وبعضهم الى ان
الناصب هو الا بنفسها بتقدير لكن وخبرها فى الاغلب محذوف نحو قولك
جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ وقال الكوفيون الا فى الاستثناء
المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وعند
بعض النحويين رحمه الله الاول واذا ظهر لك ان فيه عامل بالاتفاق
والاختلاف فنقول فاعلم ان اعراب المستثنى على اقسام فان كان بعد
الا فى كلام موجب بفتح الجيم وهو ما لا يكون فى اوله نفى ولا نهى ولا استفهام
لم يقيد بعضهم بالجيم وهو الحق لعدم دلالة حروف الاستفهام على نفى
الايجاب او منقطع عطف على قوله موجب اى المستثنى المنقطع اذا كان بعد
الا مستابك ايضا لما يكون فى كلام موجب او يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو ما جاءنى الا اخاك احد كقوله وما لى الا آل احمد شيعة وما لى
الا

الا مذهب الحق مذهب او كان بعد عدا وخلا فى الاكثر اى النصب فيها انما
هو فى الاكثر الاستعمالات او كان المستثنى بعد ما عدا وما خلا وليس ولا
يكون كان منصوبا هذا جواب الشرط اى ان كان المستثنى كما ذكر من الصورات
الخمسة فالكل كان منصوبا وما يجب علينا هنا تفصيل كل ما ذكره المصنف
فنقول اما الاول اذا كان المستثنى فى كلام الموجب يجب ان ينصب فلان التفريغ
لا يجوز فيه كما سيأتى ولا البدل لان البدل لا يجوز فى نحو جاءنى القوم الا زيدا
لانك لو ابدلت كان المبدل منه فى حكم السقوط فيؤدى الى التفريغ فى الايجاب
فلم يبق الا النصب فعليك بالحفظ ما قلناه مستقيما ما سرد عليك واما الثانى
اى كونه منقطعا فاهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود
فى كلامهم الفصيح ولانه بعيد عن المتكلم بعقله وفطانته واما بنو تميم
فقسموه الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم
الا حمارا فهم يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله كذلك فهم ههنا
يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اى من رحمه الله وانا قرأته معصوم واما الاستثناء

مفعّل وفيه نظر واما الثالث اى وجوب النصب فيما اذا انقدّم ما من
شانه التاخير فلانه ان كان فى الموجب فعرفت حكمه وان كان فى غيره فقد
بطل البدل لانه لا ينقدّم على المبدل لانه من التوابع فلم يبق الا النصب
على الاستثناء واما الرابع اى وجوب النصب بعد عدا وخلا قال السيرافي
لم اعلم احدا ذكر الجرّ بعد عدا الا الاخفش ولم اعلم فى جواز الجرّ بخلا خلاف
الا انّ النصب بها الاكثر فاما خلا فهو فى الاصل لازم يتعدّى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمّن معنى جاوز فيتعدّى بنفسه
كقولهم افعل كذا وخلاك ذم فالتزموا هذا التضمين فى هذا الباب ليكون
ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار
فاعله وفاعل عدا وهو ضمير يرجع اما الى المصدر الفعل المقدّم او الى اسم
الفاعل منه والتقدير جائنى القوم عدا وخلا بعضهم او الجائى منهم ولمّا
لم يظهر معهما فاعل ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى الباب واما الخامس
فلان ما مصدرية وهى تدخل على الافعال غالبا وليس بعدها اسمين
فتعيّن الفعلية فتعيّن كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف فى

اى وقت

اى وقت خلوّهم زيدا واما السادس اى وجوب النصب بعد ليس
ولا يكون فلانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب
الاستثناء وهو ضمير يرجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور وهما فى التركيب فى محل
النصب على الحالية ولم يستعملا فى موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك
وان كان المستثنى بعد الا فى كلام غير موجب ومعنى غير موجب ان كان الاستثناء متصلا والمستثنى
منه مذكور نحو يجوز فيه الوجهان النصب بالا والبدل مما قبلها وهو المستثنى منه
نحو ما جائنى احد الا زيدا بالنصب وزيد بالرفع على انه بدل من احد وكقوله نعم
فاشهر منه الا قليل على انه بدل من الواو وبدل البعض من الكل عند البصريين
وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف فى باب
الاستثناء خاصة ونقل عن ثعلب نحو ذلك من المذهبين فقال على البصريين
كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى والبدل لا بد ان يكون على وفق
المبدل منه وعلى الكوفيين انها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ما قام الا
زيد وليس شىء من حروف العطف يباشر العوامل واجيب عن الاول بان
بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للاول فى المعنى الا ترى انك تقول رايت

القوم بعضهم فيكون حولك اهلك وانت القوم مجازا ثم تبيّنت بعد ذلك من بعث
منهم واجاب ابن هشام عن الثاني في المغني بانه ليس نائبها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد اسهى قبل الا مع اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه المشاكلة
بينهما **فائدة** واذا تعذر البدل عن اللفظ المانع ابدل عن الموضع نحو لا اله
الا الله ونحو ما جائني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وتعذر البدل
في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد
الموجب اما الاول فلانها موضوعة لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد
المجرور بها سواء باشرت المجرور كما جائني من رجل او تابعه المباشرها
نحو ما جائني من رجل ولا امرءة والا الثنية بعدها غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب
ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا الثاني لانها وضعت
لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها والا الثنية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا والثالث بعد لا التبرئة وجرها
نحو لا اله الا الله ولا رجل شيء الاشي لان لا لا تعمل هنا الا اذا كان لا محل نفيها
والا تبطل النفي فكيف يعمل مع عدم السبب فرع الخ لانه حمل على محل اسم لا

ويلحق

ويلحق بالقياس في البواقي وان كان المستثنى مفرغا بان يكون بعد الا
في كلام غير موجب والمستثنى منه غير ملفوظ كان اعرابه بحسب العوامل ويعود
الا يكون كعدمها سمي بذلك لان ما قبل الا لا يفرغ لطلب ما بعدها فلم يشغل
بالعمل في غيره فيعرف ما اقتضى العامل تقول ما جائني الا زيد برفع زيد وما
رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد بنصبه في الاول وجره في الثاني وان كان
المستثنى بعد غير وسوى ففيه اربع لغات فتح السين مع المد وكسرها مع القصر
وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر ومعنى سوى اي سوى
وتجي بمعنى القصد فيقع مع الكسر على ما قيل وحاشا وفيها الحاشى وحاش وحشى
عند الاكثر من النحويين وهم السيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني
والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا
وقليلا فعلا متعديا والكوفيون الى انه فعل دائما كان مجرورا اي اذا كان
الامر كذلك كان كذلك نحو جائني القوم غير زيد وسوى زيد وحاشا زيد لتعلم
ان هذا الحكم بجميع اقسام السوى لا واحدا منه **واعلم** ان اعراب غير كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل الذي قد مضى تقول في كلام الموجب جائني القوم غير زيد

سيجيء هنا في المفصل وجاءني القوم غير حمار بالنصب ايضا وما جاءني احد غير
زيد بالوجهين وما رأيت غير زيد الا في المفرغ وما مررت بغير زيد وما جاءني
غير زيد بالجر نحو ما جاءني غير زيد احد وذلك لانه لما انجر المستثنى بالاضافة
استقل الاعراب الذي كان في الا وهلم هنا في اعراب سوى المستثنى فانه لم يكن قال الزجاجي
انه بمعنى غير معنى واعرابا وقال سيبويه والجمهور هو ظرف المكان بمعنى وسط غير
متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك وقيل يستعمل ظرفا غالبا
وبغير ظرف قليلا واعلم ان لفظ غير موضوع للصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخلت بوجه
غير الوجه الذي خرجت به والاول هو الاصل وحملها ان ما هيئة
المستثنى كما ذكرنا من المغايرة لما قبلها نفيا كان او اثباتا فلما اجتمعت ما بعد الا
وما بعدها ادات الاستثناء في معنى واحد حملنا احدهما على الاخر فهذا العكس واراد
المصنف ان يذكره هنا بقوله فلا يستعمل الا استثناء وهو خلاف وضعها كما ان لفظه
الا موضوعة للاستثناء وقد يستعمل في الصفة وهو خلاف وضعها كما في قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله فلا يجب في الا هذه الاتيان

لكون

١٠٣

تكون للاستثناء من جهة المعنى او اللفظ اذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله
لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك
المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له
فلا يصح الاستثناء منه لو قلت جاءني رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا فان قيل انها اي
الا بمعنى غير جمع منكر غير محصور هو آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في آلهة فلم يتحقق شرط الاستثناء وزعم المبرد انها هنا للاستثناء وكذا قوله
تعالى لا اله الا الله تمت حمل الا على غير في غير جمع المنكر ضعيف لا يعمل
لقائليه معتد به هذا آخر الكلام في باب المستثنى فصل ومن المنصوبات
الملحق بالمفاعيل خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها حكمه حكم خبر المبتدا وجميع ما كان
في الاصل كذلك وقوله بعد دخولها اخرج خبرها قبل دخولها نحو كان زيد قائما وحكمه اي حكم
خبر كان كحكم خبر المبتدا من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة وتقديمه على المسند اليه
وتأخره عنه وما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا واشتماله على الضمير
اذا كان جملة او مشتقا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا الا
انه يجوز هنا تقديمه اي تقديم خبر كان على اسمها مع كونه معرفة بخلاف ثمه كما

تقدم من انه لا يجوز تقديم خبر المبتدا اذا كانا معرفتين حذرا من التباس
واما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين لان تخالف اعرابهما دافع للبس
ويكفي ظهور الاعراب في احدهما نحو كان زيد هذا نحو كان القائم زيد فقدم خبر
الذي هو القائم المعرف باللام على اسم كان المعرف ايضا واما اذا انتفى الا
عراب في اسم كان وخبرها جميعا فلا حذرا من تلبيسه هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا فيجب فيما مثله اي عامل خبر كان في مثل الناس مجزيون باعمالهم
كما تقدم شرح ذلك ويجب الحذف في نحو اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت لئلا يجمع بين العوض والمعوض وكذا قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا ثم حذف كان وابدل منه ما وجوبا
الحذف ثم ادغمت النون في الميم وبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به
فجعل منفصلا فصار اما انت هذا اصله ثم صار ما قاله بعد القيل والقال وتحقيق
حركات نابعة منها انه لا يجوز كون الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد
قائم لدلالة كان عليه فيضيع الماضي في خبره لغوا واما نحو يكون زيد يقوم
فلا يجوز الا مع قد وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات واخوات

بعضهم

بعضهم وقوع اخبارها ماضيا مجردة عن قد لعدم السماع واما باقي الامور ففي
في بحث الافعال ان شاء الله تعالى فصل ومن المنصوبات المشبهة بالمفاعيل
اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها فدخل فيه ما دخل في ذلك وخرج بقوله بعد دخولها
نحو زيد قائم وباقي الكلام في بحث الحروف ان شاء الله تعالى فصل
ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو يعمل عمل ان كما قال اسم لا التبرئة
كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المنكرة ليس منصوبا بل بعضه مبني
نحو لا رجل هو المسند اليه بعد دخولها يلحقها مثل اوله في لا غلام رجل
قائم هو القيد يعطيها اسما ولما كان منصوبها اسم مشروطا بشروط ثلاثة الاول
ان تكون يليها اي لا المسند اليه لفظا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة الثاني
كونه مضافا نحو لا غلام رجل في الدار الثالث كونه مشابها به اي بالمضاف
وهو ما يكون ما بعده من تمام معناه وهذه الاحوال مرادفة والعامل فيها
المسند في حال التمييز المجرور نحو لا عشرين درهما في الكيس وهو الصورة
هذا مثال لما يكون مشبها بالمضاف وان كان ما بعد لا اي اسمها الذي يلي
عليه سياق الكلام معرفا اي ما لا يكون مضافا ولا يشبه به فيلحقه المبني

والمجموع وقوله يبني على الفتح جواب ان الشرط اي اذا كان كذلك كان كذلك
نحو لا رجل في الدار وهذه الفتحة عند الزجاج والسيرافي اعرابية وحذف فا
للمبرد والاخفش وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت مع ما عملت فيه
بمنزلة اسم واحد كذا قيل وفيه نظر لان التركيب بين لا والمنفي ليس باشد
منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين
من الثاني في الموضعين وقال المبرد في تفسير قول سيبويه ان لا تعمل فيما
بعدها فتنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه
التنوين للبناء كما في خمسة عشر وانما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار بل امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم
لكن لا انفا بل هو الظاهر وانما بني على ما ينصب به ليكون على حركة استحقتها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
منافية للبناء ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الا
عراب وان كان ما بعد لا معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه

اي بين ذلك الاسم

اي بين ذلك الاسم وبين لا كان مرفوعا لما تقدم ان لا التبرئة انما تعمل
لمشابهتها لان ووجه المشابهة هو انها للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس
وان للمبالغة في الاثبات فشابهت ان وحملت عليها وهذه المشابهة ضعيفة
لانها شبيهة بها وهو مشابه للفعل ولذا لم يعمل في المعارف لان وجه المشابهة
وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس
المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذلك في المفصول وكما لم يجز
العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب له تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ويجب تكرير
لا في المواضع الثلثة اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واستحسانا كما في
النكرة المحضة وذلك مع الاسم الظاهر الذي يجيء بعد اسم لا تقول لا رجل
في الدار ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امرأة واعلم انه الشان
يجوز لك في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ
الاول فتحهما اي فتح الاسمين لا حول ولا قوة على ان يكون لا في الموضعين

للتبرئة تبنى اسمها كما لو انفردت ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر عملها
جزأ لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا والثاني رفعهما معا
بالابتداء على انه يجب الغاء لا لضعفها عليها فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء ولا الثانية زائدة وأما الغاء الاولى فمثل لانه جواب
لقولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيها مطابقة للسؤال والثالث
فتح الاول على ان تكون لا لنفي الجنس ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية
زائدة لتأكيد نفي الاول وهو معطوف على الاول منصوب حملا على لفظه
والرابعة فتح الاول على ان تكون لا لنفي الجنس ورفع الثاني على ان تكون
لا زائدة وكان الاسم معطوفا على محل الاول مرفوعا وعند سيبويه يجوز
ان تقدر لها خبرا واحدا لا حول ولا قوة موجود وعند غيره لا بد لكل واحد
من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدائية ولفظ لا في اخر فمثل يجب ان لا يجعل
ولا
لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن ملغاة من العمل والخامس رفع الاول
على ان تكون بمعنى ليس على ما قيل وفيه نظر وفتح الثاني على ان تكون
لا لنفي الجنس هذا هو الاوجه الخمسة وبقي ما قاله تنبيه اذا دخلت

الهمزة

١٠٥

الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام قال بعضهم لا اعرف احدا يقول الحق الالف الاستفهام ادات
النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ
او للتمني او للعرض مثل هذا الخالف لما قاله سيبويه وهو ان لا في الاستفهام
العرض
تعمل في ما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ولم يذكر سيبويه انه حال التي
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي وابن الحاجب وقد وهم
الاندلسي بان هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
كان ولو حرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها [illegible]
نكرة وانما ان نعت لا اذا ولي اسم المبني وكان مفردا يكون مبنيا لكونه
في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به ولكون
النفي واصلا فيه ولعرفه بلا التي هي سبب البنا اذ ليس الفاصل الا
واحدا فيكون هذا كذلك اربعة شروط كونه نعت المبني لا المعرب
وكونه نعتا اولا لا الثاني وكونه غير مفصول فلا يبنى الوصف في نحو لا
غلام فيها ظريف وكونه مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه لكونه مضاف

وقد يحذف الاسم اى اسم لا لظهوره حالية كانت او مقالية وكذا يحذف

الاسم وحده الخبر كما يحذف الخبر الاسم وحده الاسم لئلا يكون اجحافا

وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيدا اسما والخبر محذوف

اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا

فالاسم محذوف اى لا احد كزيد وكذلك نحو قولهم لا عليك اى لا باس عليك

فصل ومن المنصوبات الملحقة بالمفاعيل خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي

والدخول على جملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما نحو ما زيد قائما

ولا رجل حاضرا واختلف النحاة في انهما يعملان في الجزئين او في احدهما

قال الكوفيون عملت في الاول ونصب الثاني باسقاط الباء منه واما

الاول فعلى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فاهملوها ولا يجعلون الخبر

لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما

فقد علمت ان الحجازيين لا يعملونهما مطلقا بل بشروط قد ذكرناها منها

ان لا ينتقض النفي بالا ولهذا قال المص واذا وقع الخبر اى خبرهما وكلاهما بعد

الا الموضوعة للنقض نحو ما زيد الا قائما حيث انتقض النفي بالا اد

يقع



بطل العمل على الاسم حفظا للفرق في الطرفين نحو ما قائم زيد او تقدمت

ان بعدهما لانها لا اسناد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين فنافية

عند الكوفيين نحو ما ان زيد قائم بطل العمل وجاب ان اى اذا كان كذلك كان

كذلك هذا الذي ذكرناه لغة اهل الحجاز الذين جاء بلغتهم التنزيل واما بنو تميم

فلا يعملونهما اصلا قال الشاعر نطقا عن لسان بني تميم وهو قوله ومهفف

الهف بالكسر السحاب الرقيق ليس فيه ماء والهفة الزرع الذي نوحر خصا

والهف جنس من السمك والهفاف والهفاف البراق يقال قميص هفاف

وهفهاف اى رقيق وشفاف وامرأة مهفهفة اى ضامرة البطن ومهفهف

كانها ما حيث فيه وكان كالبدر بالساطع والبيت اللامع قلت له انما لك

البدر في وقت مشبه واقامته كالسرو والمنسب الى قتلي فانى لا اطيق النظر

الى وجهك الذي كالبدر وقامتك التي كالسرو ومن الانتساب

النسبي وما هم وهذا التشبيه هو التشبيه المركب فاجاب بقوله ذلك له ما

قتل الحب العاشق المفتون حرام على المعشوق الفاتن وهذا امر المصون

الى قلت لمن كان كالبدر في وقت من الاوقات وكان قد قال من الاحوال

وقت ما مضى ولا يحل لكم

وصلى الله على سيدنا محمد

ان اظهر منكم من اى طائفة من طوائف الورى ضرر

فانا ناظر اليه ان انت اردت مثلي فاتّسل بهذه التمّات فاجاب بليس مثل
العاشق على المعشوق ما يدّم عند العقلاء وذلك شايع ذايع بيفع جرام اي
حابت الرهاين كذلك هذا هو الكلام في المقصد الثاني المقصد الثالث
من المقاصد الثلثة في باب الاسم في المجرورات قد عرفت المغايرة بين الظرف
والمظروف اسماء المجرورات اي كلما يدخل عليه الجر اسم واحد خلافا للمرفو
عات والمنصوبات فان لكل نوع منها اسم واحد كالمبتداء والمفعول المطلق
وغيرهما فانما قال اسماء المجرورات لان كل مجرور من حيث انه مجرور بهذا
دون ذلك له اسم واحد وهو المضاف اليه سمي مضافا اي هذا هو الاسم
المجرور فقط وقد تقدم ان علم المضاف اليه ثلثة اشياء الفتح الكسر والياء
ثم اراد ان يعرّفه بقوله وهو اي المضاف اليه كل اسم حقيقة او حكما فدخل
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه وان لم يكن اسما حقيقة لكنه اسم
حكما اي ينفع الصادقين على ما مرّ غير مرّة نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام
زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر اي يكون انتساب ذلك
بواسطة حرف الجر الذي موضوع لذلك كما سيأتي انشاء الله لفظا اي

اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد يعبر عن هذا التركيب
في الاصطلاح بجر وهو في اللغة المصالحة وفي الاصطلاح اجماع قوم على شيء
بحيث لو اطلق واحسن علم ما اصطلحوا به مثلا ان للنحويين اصطلحوا ان
الترخيم هو حذف الاخر من المنادى فمن سمع الترخيم انتقل ذهنه اليه بلا
شبهة فالجار والمجرور في قوله بانه جار ومجرور متعلق بقوله يعبر
بيان له اي يعبر مثل ذلك بذلك فلا يلزم التغيير ان يكون ما عبر به في
المعبر ايضا فلا باس عليه قوله او يكون ذلك الحرف الجار ملفوظا
اي مقدرا في الكلام وقوله لفظا وتقديرا منصوبان على الحال من الحرف
وهو وان كان نكرة لكن قد تخصص بالاضافة والعامل معنى واسطة
اي متصل بالحرف ظاهرا او مقدرا قيل يجب ان يقال ان هذا التعريف
غير مانع لدخول نحو صمت يوم الجمعة فيه لان حرف الجر مقدر فيه بالاتفاق
ولا تأثير له فيندفع ذلك لو قال بعد قوله تقديرا مرادا فيكون حالا
بعد حال اذ ليس الحرف فيه بمراد اقول فيه نظر من وجهين الاول
قوله لا تأثير له قلنا هب انه لا تأثير له ظاهرا ولكن عدم تأثيره مطلق

ممنوع والثاني قوله ليس بمراد قلنا يلزم من كونه غير مراد ان لا يكون مقدراً
لان كل مقدر مراد فالاولى لم يكن مقدراً بل محذوفاً مع انك قلت انه
مقدر ولا يخفى عليك ان مدعاه حق وعليك بحمل النظر في الامثلة بان يقال
لفظاً او تقديراً مع بقاء الاثر فيحمل واعترض ايضاً بان المضاف اليه با
ضافة اللفظية خارج عن هذا الحد فلا يكون جامعاً اذ ليس للوجه في قولنا
زيد حسن الوجه مضافاً اليه بتقدير حرف الجر بل هو هذا وما يتعلق
في هذا المقام تحقيق العامل في المضاف اليه واعلم انه في عامل المضاف اليه
ما ضافة المعنوية خلاف في انه مجرور باللام او من او بنفس المضاف مثل
باب الاول نظراً الى ان معنى الحرف في الاصل الاضافة بين الفعل والمضاف
اليه فمعنى غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا
الحرف فهو العامل وقيل بالثاني وقال لان حرف الجر شرعية ملحوظ و
المضاف معيد معناه ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
فمعنى كون الثاني مضاف اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
اقول يمكن الجمع بين الكلامين بما فائدة في ذكره والحق ان العامل منه

الثاني

هو الثاني نفسه وقيل بعضهم ان العامل معنى الاضافة ليس بشيء
وفي اللفظية اشكال لانه في المعنوية ثلاثة مذاهب كل متمسك بشيء واما
في هنا ان قلنا ان الحرف لا حرف فيه مقدراً وان قلنا انه الاضافة
معنى ففي محل هذا اشكل وهو جر الفاعل والمفعول والحال وان قلنا
انه المضاف الاسم في هذا الباب لا يعمل الا لنيابة كما نقل عن ابي علي
ونقل عن الزمخشري ان الاضافة مقتضية للجر والفاعل للرفع والمفعول
للنصب اصل لو كان لدل على طبق ذلك دليل عرفنا به وعليه النقل لكان
جلياً اذ الاشكال هناك من الاشكالات وذلك نحو غلام زيد اي غلام
لزيد وتعبير عنه في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه انما الغرض ذلك
ليعلم او لا الاصطلاح واصطلاحنا ثانياً لما نشأ من المذاهب ثم اعلم أ
في قوله ويجب تجريد المضاف عن التنوين سواء كان ظاهراً او مقدراً
وما يقوم مقامه اي مقام التنوين من نوني التثنية والجمع وذلك لان
التنوين وما في حكمه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلا يجمع بينهما ولان المقصود من اتصال الكلمتين لاكتساب الاول من الثاني

التعريف والتخصيص وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث كما في اقام
الصلوة وذلك اذا امن اللبس نحو جاءني غلام زيد وغلام عمرو ومسلمو
وعشرو عمرو وتبت يدا ابي لهب وهذان ابنا زيد واما نحو شياطين
الجن والانس فهو خارج لانها لا تشبه النون فيما ذكرناه لانها تليها
علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة عرفا
فتكون بعد النون واعلم ان الاضافة على ضربين بالاتفاق معنوية
وذلك لانها الاصل اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا وتخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي الحاصل منه عائد الى اللفظ
وهو التخفيف اما المعنوية وتسمى المحضة ايضا فهي ان يكون المضاف
غير صفة والمراد بها اسم الفاعل ونحوه وان تكون غير مضافة الى معمولها
فاعلا كان او مفعولا اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو
غلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون مضافا الى معمولها نحو مصارع مصر
والله خالق السموات لان اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي وهي اي
اضافة المعنوية بحكم الاستقراء ثلثة اقسام اما ان يكون بمعنى اللام و

هو الاكثر

هو الاكثر لانه الاصل نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنسا له
ولا ظرفا فتعين اللام او يكون بمعنى من البيانية اذا كان المضاف اليه جنسا
للاخبار عنه نحو خاتم فضة الا ترى ان المضاف بعض جنس المضاف اليه
ويصلح الاخبار به مثل هذا الخاتم فضة او بمعنى في على قلة اذا كان الثاني
ظرفا للاول نحو صلوة الليل ويا صاحبي السجن والغالبة المتنبه على هذه
الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف ان اضيف الى معرفة كما مر
من الامثلة وتخصيصه ان اضيف الى نكرة اقول الاضافة على ثلثة انواع
نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة وتخصيصه به
ان كان نكرة كغلام امرأة والمراد من التخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف
وهذا النوع هو الغالب ونوع يفيد التخصيص دون التعريف هذا اذا كان
المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل الا مثل اذا اريد مطلق المماثلة
والمغايرة ونوع لا يفيد شيئا منهما وهو اللفظية وشرط الاضافة المعنوية
في تلك الافادة تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
لام حذف لام وعلما نكر وذلك لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة

م

لكان طالبا للادنى مع حصول الاعلى ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا
للحاصل قال نجم الائمة لا يبعد اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات
لقصد تنكيرها وسلخ تعيينها اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين
اختلفا انتهى ونقل عن الكوفيين اضافة المعرف باللام نحو الثلثة الاف
ثواب والخمسة الدراهم وضعيف من جهتي قياسا واستعمالا اما الاول
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما الثاني فلنقلهم عن فصحاء العرب تنبيه
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث التانيث ان صح الاستغناء
في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه كقولهم قطعت بعض اصابعه
وبالعكس كقولهم انارة العقل مكسوف بتل وقد يكتسب البنا ايضا واما الا
ضافة اللفظية فهي ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وهو على
ضربين متفق عليه بانها لفظية وهو اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله
واسم المفعول المضاف الى معموله ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب
والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول
لفظا ومختلف فيه على انه لفظي او معنوي وهو ثلثة اشياء اضافة ما

ظاهره انه موصوف مضاف الى صفة وبالعكس وافعل التفضيل والتم
من عبارة المصنف انها لفظية كما هو الحق والمصدر وفيه خلاف الصفة وان واما ما
اضافة الى معمولها محضة لنقصان مشابهتها للفعل مطلقا اعني لما كانت الصفة
اقوى شبها بالفعل كانت اولى بالعمل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فان
ثم كانت فيها لفظية وفي ذلك محضة ومعنوية فهي اي الاضافة اللفظية
في تقدير الانفصال وان كان في اللفظ ليس كذلك لان قولنا ضارب زيد
وحسن الوجه بتقدير ضارب هو زيدا والحسن هو الوجه فالضمير فاصل ولو
مقدرا بخلاف غلام زيد مثلا فلذا يقال لها محضة اي خالصة من تقدير
الانفصال ويقال لغير محضة وغايتها اي المقصود من ذلك تخفيف في اللفظ فقط
وهو اسم فعل بمعنى يكفي وله معان اخر كما سياتي يعني لا يفيد الاضافة
الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا من ان مشابهتها للفعل قوية فكان
اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي فهو في اسمي الفاعل و
المفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف
التنوين او النون واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى غيره

والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه بحذف التنوين والجر واستتار في
الصفة نحو المضاف وحده كقائم غلامه وفي المضاف اليه كالقائم الغلام
والحسن الوجه **تبصرة** تختص الاضافة اللفظية بجواز دخول ال على المضاف
في خمس مسائل وذلك اذا كانت في المضاف اليه اما اضيف اليه كا
الضارب راس الجاني او يكون مضافا الى ما فيه ال نحو مررت بالرجل
الضارب غلامه او يكون المضاف مثنى نحو الضاربا زيدا او جمع المذكر السالم
نحو الضاربو زيد ولا يجتمع مع التنوين والنون لانهما للانفصال الجمع بين
المتناقضين ولا يضاف اسم الى ما اتحد به معنى فلا يضاف الموصوف
الى صفته وبالعكس وان ورد مثل ذلك يؤول بالمسمى نحو سعيد كرز فيريد با
الاول المسمى وبالثاني الاسم اي مسمى هذا وقولهم صلوة الاولى ومسجد
الجامع اي الساعة والمكان **واعلم** ان الجر للشان اذا اضيف الاسم
الصحيح وهو ما لا يكون آخره حرف علة او اسما يجري الصحيح وهو ما يكون
آخره واو او ياء ما قبلها ساكنة كدلو وظبي وسمي بجريه مجراه اعرابه بالحركات

الثلث

الثلث كالصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره لمناسبة الياء واسكنت الياء نحو وفتحها
والخلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان لانه اصل كل مبني كغلامي
في الاول وقد لحق الثاني وان كان آخر الاسم ياء مكسورة ما قبلها
وذلك في المنقوص والمثنى والجمع السالم والمقصور ادغمت الباء في
الياء وفتحت ياء المتكلم لئلا يلتقي الساكنان وللخفة نحو قولي والقاضي
ورائي على وفق ما قلناه وان كان آخره واوا مضموما ما قبلها نقلبها
ياء لانهما اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وقلبت
الضمة كسرة وادغمت الياء في الياء الان كما ادغمت في ذلك لاجتماع المثلين
نحو لجائي مسلمي في الاصل مسلموي على ما سبق ويقول في الاسماء الستة
واخي وحمي وهني وفمي بابقاء ميم المعوض في يد وبنا الميم عند قوم
برد لام الفعل استشهادا بقوله والى بالسدف الجانبان ورد ذلك
ابن الحاجب وقد يضاف الى مضمر اصلا مثل انه وضع وصلة لا
يتوصل الى الوصف باسماء الاجناس والضمائر باسم الجنس فقوله انا
يعرف ذو الفضل من الناس ذووه بالحركات الثلث وقيل فتح الفا

مثالنا اسد ونعم استاذ اذا كما في الف الفقاس الاستعمال
واما نطقت هذه الاسماء بالاضافة فلت

افصح وقد لا يقطع عن الاضافة اصلاً قال الشارح الرضي لانه ليس مقصوداً
لذاته وانما هو وصلة الى جعل الاسماء الاجناس صفة لا يخفى عليك ان
في هذا القول كثرة لا يجامع هذا كله اي المذكورات من اول الباب الى هنا
يستفيد حرف الجر واما ما يذكر فيه حرف الجر لفظا اسبابيك و القسم الثالث
التم هذا هو الكلام في المقاصد الثلثة والخاتمة منها في التوابع واعلم
ان التي مرت عليك ذكرها من الاسماء المعربة كان اعرابها بالاصالة بان
دخلتها العوامل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقد الاسم
اعرابه بتبعية ما قبله ويسمى التابع لانه يتبع ما قبله في الاعراب وهذا معناه
اللغوي واما الاصطلاحي وهو اي التابع كل ثان اي متأخر فيشمل الحدود
وجزء المبتدا مما اصله كذلك معرب باعراب سابقه اي مع اعراب
سابقه يخرج الحال الخبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت والحال عن المنصوب
والتمييز ويخرجها قوله من جهة واحدة مخصصة مثل جاءني زيد العالم واعترض
على هذا التعريف بان لفظ كل ما الست في محله على ما سبق غير مرة واعلم ان
في عوامل التوابع اختلاف اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيه ثلثة

اقوال

اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع والاخفش انه معنوي
وبعضهم انه في الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني
والفارسي على انه في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه
وابن الحاجب والمص انه هو العامل في المبدل منه واما عطف النسق
قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة والفارسي انه
مقدر من جنس الاول وبعضهم انه حرف العطف التوابع وهو جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية فحينئذ امتنا مه فيل دليل الحصر ان التابع
اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون
على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ
مخصوصة اولا الاول التاكيد والثاني اما ان يدل المستتبع اولا الاول النعت
والثاني عطف البيان وهو النعت والعطف بالحرف والتاكيد البدل
وعطف البيان ثم جعلت لكل فصل فقال فصل اي هذا فصل معقود لبيان
احد التوابع وهو النعت مثل يرادفه الصفة والوصف وفيه نظر قدمه
على ساير التوابع لكون استعماله اكثر ووروداً في الكلام تابع يشمل

النعت

التوابع كلها معقولة يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه الا البدل
نحو جاءني رجل عالم او يدل على معنى في متعلق متبوعه فيخرج به البدل نحو
جاءني رجل عالم ابوه فالعالم دال على معنى في متعلق متبوعه وهو ابوه و
يسمى الصفة ايضا كما يسمى نعتا والقسم الاول اي النعت بحال الموصوف انما
يتبع متبوعه تابعه في عشرة اشياء اي يوجد في كل تركيب اربعة منها
لامتناع جمع بعضها بعضا كالتعريف والتنكير مثلا وهي الاعراب الثلاث
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل ولا يجوز تخالفهما في الاعراب ولا في التعريف والتنكير
لان التعريف يقتضي كون الشيء المعين معلوما عليه بحسب تعيينه والتنكير
يقتضي كون المعين غير معلوم عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي
والاثبات وهو محال نقل ذلك عن فخر الدين الرازي نحو جاءني رجل
عالم ورجلان عالمان ورجال علماء رايت العالم مررت بالعالمين
وزيد ون العالمون وجاءتني امرأة عالمة وامرأتان عالمتان ونساء

عالمات

عالمات ورايت رجلا عالما الى آخرها فعليك باستخراج الامثلة القسم
الثاني وهو النعت بحال متعلق الموصوف يتبع متبوعه في خمسة الاول
اي الوصف يتبع الموصوف في اشياء من جملة الخمسة الاول فقط دون
الخمسة الثانية وهي الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير فهو هنا
كالفعل يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا ظاهرا
افرد النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا لم يفصل
طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
فاعله مؤنثا حقيقيا او حقيقيا منفصلا او مذكرا ومؤنثا جوازا وانت مثل لو
نظرت حق النظر لوجدت الاول ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله
كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير لحقه الالف والواو والنون وتؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبنسوة ضاربات فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في
هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتغيير وعدمها فلما

كان الاول بتبعه فى الامور العشرة فكان لخرجه مشابهة للفعل فى
الحسنة الواقع عن هذا التغيير الكفن منه اعم عليه بالتغيير بخلاف الوصف
الثانى فانه لما حكم عليه بها فى الحسنة الاول لم يكشف منه بالحكم بعلم التغيير
فانه غير مطلوب بل يبين حال الظاهر علم يتقنا له بكونه كالفعل بالنسبة الى
ظاهر بعده ليبين حاله عند علم التغيير كذا مثل ومنشاه من المحقق الرضى
اعنى الاعراب الثلث والتعريف والتنكير وذلك نحو قوله تعالى والقرية
الظالم لان الظالم صفته ودعت على من هى له فهو بحال متعلق الموصوف [illegible]
هو الاهل والامر المعنى وحيث طابق الموصوف فى الاعراب والتعريف
فان قلت ان القسم الثانى ايضا هو كالاول لان معنى قولنا رايت زيدا
حسنا غلامه زيد موصوف بقولك افاد ذلك ما افاد قولنا جائنى زيد
العالم فرق بينهما فان قولنا جائنى زيد العالم انه صفة موجودة
قائمة بزيد نفسه لا بما يتعلق به من الغلمان واما فى قولنا رايت زيدا
حسنا غلامه فالحسن صفة موجودة قائمة بالغلام فالزيد موصوف
بكون الغلام على ما له مع كونه ذا حسن فالموصوف والصفة الحقيقى

هو الغلام

هو الغلام والحسن ثم اراد ان يذكر فايدة اتيان النعت فقال فائدة النعت
اى السبب من اتيانه فى تلو الاسم بحيث لا يتقدم على المتبوع لان التابع من
حيث هو تابع لا يتقدم على المتبوع تخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت
نكرتين نحو جائنى رجل عالم ورجل عالم ابوه وتوضيحه ان كانا معرفتين نحو
جائنى زيد العالم واختلف فى معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع
الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجرى مجرى بيان
المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع
فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال فى
المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات وقد يكون للثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان المنعوت معلوما عند المخاطب
سواء كان مما اشتهر بذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لا نحو جائنى زيد العالم الفاضل وقد يكون للذم فهو مثل فى
المدح نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وجائنى زيد العالم الفاسق
الخبيث وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطالبين والعاصين

او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة
قليلة كانت او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين وقد يكون للتا
كيد وذلك اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو قوله
تعالى نفخة واحدة والهين اثنين لان الوحدة تفهم من التا فالكلمة بها و
ان كان ذلك المعنى للتصريح في المتبوع مشمولا واحاطة فالتابع بالتاكيد اشبه نحو
الرجلين كلاهما واعلم انهم قد اختلفوا فيه في الجامد منه والاشتقاق فمنهم
من ذهب الى انه لا يكون الا مشتقا او مؤولا به وذلك في الجامد لا دلالة
لها بوضعها على معان منسوبة الى غيرها وقيل ان معنى النعت ان يكون تابعا
يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا فلا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما الاكثر هو المشتق توهم كثير من النحاة ان
الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق به كما في اسم الاشارة واسماء النسب كرجل
تميمي وهندي بجبل ومشتق والحق ما قاله هذا القائل بناء على ما عرفت في بحث
المبتدا والخبر وان كان في ذلك مخالفا للمذهب المشهور اعلم ان النكرة لا
المعرفة توصف بالجملة الخبرية فالجملة في حد نفسها لا تكون نكرة ولا معرفة لان

التعريف

التعريف والتنكير من عوارض الذات ومن حيث مناسبتها للنكرة جاز توصيفها
بها دون المعرفة والتعريف على ما قاله الفاضل التفتازاني جعل الذات
مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية وبذلك يظهر لك ان ما قيل انها نكرات
لانها احكام وهي لا تكون الا كذلك في غاية السقوط لان معنى التنكير ليس كون
الشيء مجهولا بل يقتضي ما ذكرناه من نقيض التعريف وانما قيد بالخبرية
لانك انما تجيء بالصفة ليعرف المخاطب الموصوف المبهم وما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكرك الموصوف من اتصافه بمضمون الصفة والنعت بها ثلاثة شروط
شرط في المنعوت كونه نكرة لفظا نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله او معنى وهو الاسم المعرف باللام الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني لان المراد به واحد معين وشرطها
في الجملة احدها ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظا به
نحو مررت برجل ابوه قائم امثال الاول واني للمنه هذا شرط بالمثال الاول ما
لا يجزي او مقدرا كقوله ان يقتلوا فانت فتلك لم يكن ثارا عليك
معتب [illegible] والشرط الثاني كونها خبرية محتملة للصدق والكذب هو النعت

فالحقيقة كقوله حتى اذا جن الظلام واختلط جاء وعيد هل رايت الذئب قط
وتقدير القول قياس مطرد في كل ما يكون كذلك وقد يتعدد النعوت لواحد
بغير واو واذا اتحد معناه استغنى عن العطف نحو جاءني رجل فاضل عالم واذا لم
يتحد فالتفريق بالعطف نحو مررت برجال شاعر وكاتب وعاقل وكريم ويجوز
قطعه عن الصفة وجعلها خبر المبتدا محذوف نحو الحمد لله اهل الحمد برفع
الاهل ويجوز حذف المنعوت ان علم نحو مررت بجاهل راكب صاهلا و
ذلك اذا كان النعت صالحا لمباشرة العامل وايضا يجوز حذف النعت ان
كان كذلك كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صالحة والضمير
لا يوصف لان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل وهو محال واما
الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو كالاصل
في وصف المعارف واما لم يوصف الغائب لحمله على اخويه لكونه من جنسهما
ولا يوصف به لان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا
ولا اخص منه ولا مساوي له ايضا حتى يقع صفة له فصل الثاني

من التوابع

من التوابع العطف بالحروف تابع حين يشتمل التوابع كلها بنسبة اليه اى
بالمعطوف ما نسب الى متبوعه وكلاهما مقصودان بتلك النسبة فخرج الوصف
وعطف البيان والتاكيد والبدل اما الثلاثة الاولى فلان المقصود فيها
هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف
البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتجى بالتاكيد لبيان ان المنسوب اليه فعلا
هو المنسوب اليه لا غيره لم يصح غلطا ولا مجازا وخرج الثاني بقوله
كلاهما مقصودان لان المبدل منه في حكم السقوط على ما يجي ويسمى ذلك عطف
النسق بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا اذا اتيت به
متتابعا وسماه سيبويه باب الشركة وشرطه ان يكون بينه اى بين المعطوف
وبين متبوعه احد حروف العطف وهي عشرة سياتي ذكرها في بحث الحروف
وانما جعل شرطها ولم يجعله جزءا من الحد وهو الاولى لانه لا يرد عليه مثل
قولك مررت بغضنفر اى اسد وهو وارد عليه ومثال الذي يصدق
عليه الحد والشرط نحو قام زيد وعمرو وحفص بالواو ولانها اما الباب
وهي لمطلق الجمع بين المتعاطفين اى من غير دلالة على ترتيب ومعية

فقيل للجمع المطلق وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوها
بالذكر وسيأتي زيادة تحقيق لذلك انشاء الله والعطف اما ان يكون على
الظاهر كالمثال المذكور واما ان يكون على الضمير وهو متصل ومنفصل وكل منهما
مرفوع ومنصوب والاول قد يكون مجرورا فالضمير المتصل المنصوب والمنفصل
ومنصوبه بلا شرط واما اذا عطف على ضمير مرفوع متصل وجب تاكيده بضمير منفصل
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل و
الفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض
حروف كلمة تاكيدا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل
في الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا العطف المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل و
هو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن
كالجزء وكذا اذا كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء

معنى

معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت
وضربت انا نحو ضربت انا وزيد ولا يجوز ذلك الا اذا فصل سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعدها كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هنا اباؤنا ولا فاصل للتاكيد النفي
ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل نحو قوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
واذا عطف على الضمير المجرور يجب اعادة الجار في المعطوف نحو مررت
بك وبزيد لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وكذا الحال في الظاهر وذهب والعلماء
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه بمعنى ان كل حكم يجب للمعطوف عليه
بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا فاذا
كان الاول صفة او خبرا او حالا او صلة فالثاني ايضا كذلك
ويكون ذا ضمير اذا كان المعطوف كذلك والعطف بطريق المطابقة

على غير بابه والمجوزة العطف فيه اى فى جواز العطف انه حيث يجوز ان يقام
المعطوف فى مقام المعطوف عليه على فرض عدم سبقه ما يمنع العطف عليه وحيث
لا يجوز قيام المعطوف مقامه ولا يجوز العطف لذلك والعطف على معمولى عاملين
مختلفين اى غير متحدين يخرج نحو ضرب زيد فان الثانى تأكيد جائز عند الجمهور
من النحاة لا مطلقا بل اذا كان المعطوف عليه كما نقل عن الاخفش مجرورا
متقدما على المرفوع والمنصوب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى
الدار زيدا والحجرة عمروا اما عدم جوازه الا ان للعطف حرف ضعيف
لا ينوب عن عاملين واما فى المثال قال من جوزه وهو الاخفش
ان المانع من العطف انما هو الفصل بين العاطف الذى كالجار وبين
المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع
بايلاء المجرور للعاطف قال ابن هشام فى المغنى والحق جواز مثل ذلك
واتفقوا على عدم جواز عكس المفروض للفصل بين النائب الجار والمجرور
وفى هذه المسئلة مذهبان اخران وهما اى المذهبان الاول منهما
يجوز العطف مطلقا من غير تفصيل هذا الفراء كما ه الفارسى وابن الحاجب.

وهو واحد من علماء النحو وصاحب تفسير معالم التنزيل والا يجوز العطف مطلقا
عند سيبويه لما قلنا من ضعف حرف العطف وهو امام النحو واسمه عمرو وسيبويه
لقبه وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قيل كانت امه ترقصه بذلك
فى صغره وقيل للطافته وكنيته ابو بشر وهو صاحب الكتاب واما عطف المعمولين
متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد ولا بأس به [illegible] يجوز
عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الماضى على المضارع وبالعكس
وعطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا وتقديم المعطوف على المعطوف
عليه اذا كان بالواو والفاء وثم ولا نحو ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل وحذف معطوف عليه بالواو والفاء دام المتصل
نحو فبك واهلا جوابا لمن قال مرحبا بك وافنضرب عنكم الذكر صفحا ام
من هو قانت آناء الليل وحذف المعطوف مع عاطفها للدليل جواز نحو ضرب
بعصاك الحجر فانفجرت وقولهم راكب الناقة طليحان فيحفاظ بعيكم طريقى
ام غيره فصل الثانى من التوابع التأكيد والتأكيد لفظى منه ايضا مثل
لم يفرد احدهما يفرق فجعل اصلا ولكن الواو اكثر تابع يدل على تقرير

المتبوع معناه ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتاً في المتبوع ويكون
لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً كما كان معنى في نفسه ثابتاً في زيد وهذا انما يكون
فيما ينسب اليه اي الى المتبوع من كونه منسوباً او منسوباً اليه فيثبت عنده
ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره و
فايدته اما للدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه الغلط بالمتكلم او
لدفع المتكلم ظن السامع تجوّزه في ذكر المنسوب او المنسوب اليه او في
اصل النسبة وهذا هو الغرض من وضعه او يدل على شمول الحكم اي التأكيد
موضوع ليدل على الثاني وعلى شمول الحكم على جميع افراد المتبوع ودفع ظن
السامع تجوّزنا الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده وذلك
نحو قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون اي اسجد جماعة دون كل فرد من افراد
الملائكة بدليل صحة الاستثناء والتأكيد على ضربين لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ وهو في اصطلاح النحاة تكرير اللفظ بعينه فعلاً
كان او اسماً او حرفاً نحو جاء جاء زيد وقام قام زيد وان كان المؤكد جملة
فالاكثر اقترانها بالعاطف مثل ثم خاصة نحو جائني زيد وجائني زيد

زيد قام

زيد قام وزيد قام وانّ وانّ زيد قيل الاحسن الفصل بينهما نحو انّ في
الدار زيداً قائم او معنوي فهو بالفاظ معدودة محصورة وهي
سبعة الفاظ نفسه وعينه يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات للواحد
والمثنى والمجموع مذكراً او مؤنثاً باختلاف الصيغة افراداً وتثنية وجمعاً
وباختلاف الضمير العايد الى المتبوع لان اختلافهما لا يكون الا به على ما سبق
نحو جائني زيد نفسه والزيدان انفسهما على الافصح على ما قال الحاجب الجمع
جمع قلة قال الرضي هذا هو الاولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما
على ما سيأتي في باب المثنى او نفساهما على غير الافصح وحكى ذلك ابن
كيسان عن بعض العرب وعبر العدول كراهة اجتماع تثنيتين والتثنية
جمع في المعنى كذا قيل والزيدون انفسهم كذلك عينه واعينهما واعينهم
وجائتني هند نفسها والهندان انفسهما او اعينهما او نفساهما او عينها
والهندات انفسهن واعينهن وكلا وكلتا للمثنى خاصة لا يؤكد بهما
في غيره نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاهما والغرض
من تأكيدها رفع احتمال تقدير مضاف وكل وجميع وعامة ما لكنه قيل

مشتق من حول لكتع اى تام وابتع من البتع وطول العنق وابصع من بصع
العرق اذا سال قليلا ولا معنى لهذه الثلاث لحسن بين لعز المتين مفردا
كان او جمعا بالجملة في الضمير العليا المتبوع المؤكد على لفظه كل تقول اشتريت
العبد كله وجاءني القوم كلهم اشتريت الجارية كلها جاءت النساء كلهن
وبالجملة في الصيغة نفسها في للتوابع وهو اجمع اكتع ابصع ابتع تقول اشتريت
العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون واشتريت الامة كلها جمعا كتعا بتعا بصعا وقامت النساء كلهن
جمع كتع بتع بصع واذا اردت تاكيد ضمير المرفوع المتصل يجب تاكيد الضمير
بالمنفصل كقولك ضربت انت نفسك تقدم شرح ذلك في باب العطف
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا بحيث يصح افتراقها
حسا كالقوم والرجال فان لم افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض
او حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد تقول اشتريت العبد كله فالعبد
يفترق بعض اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالبيع والشرى
بخلاف بعض الافعال كالمجيء والذهاب والاكرام ولا تقول اكرمت

العبد

العبد كله اذ هو مما لا يفترق اجزاؤه ولو مثل بما قلناه لكان اصوب
فائدة اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ هو لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل
او عن الشمول او رفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء اولى من ذلك
مثل نقل عن ابن مالك اجازته مطلقا ان افاد وهذا هو الحق واعلم
ان اكتع واخواته بمعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة لاجمع بمعنى لا يستعمل هذه
هذه الكلمات بتغيرك بالاصالة اذ ليس لها معنى ههنا فذكرها بدونه
اي دون اجمع ضعف لعدم ظهور دلالتها على الجمعية ولا يجوز تقديمها
على اجمع ولا ذكرها بدونه فانك اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته اما الاول
فلان الاحاطة صفة للنفس واما الثاني فلان النفس موضوع لما
يميزها عن غيرها ولفظ العين مستعار واما الثالث فلكونه جامدا واتباع
المشتق الجامد اولى واما الرابع فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة واما
تقديم اكتع فلكونه اظهر في افادة الجمع فصل الرابع من التوابع البدل
هذه التسمية للبصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين وهو تابع

يشمل التوابع كلها بنسبة اليه ما نسب الى متبوعه وهو المقصود بالنسبة
دونه اى لا يكون النسبة مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع فخرج بما قيد منه النعت والتوكيد
وعطف البيان وبه العطف والمعطوف بل مقصودا ابتداء ايضا فلا
ينتقض الحد وهذا معنى قولهم البدل في حكم تكرير العامل والمبدل في حكم
حكم السقوط والطرح واقسام البدل اربعة لانه لا يخلو اما مدلول الثاني
من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل الكل والثاني اما ان
الثاني فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما انه يكون
فيه الفعل مسندا والمبدل مشتملا على الثاني بوجه ما او لا والاول بدل
الاشتمال والثاني الغلط الاول من الاربعة بدل الكل من الكل وهو
ما كان مدلوله اى معناه بعين مدلول المتبوع ويجب موافقته له في الافراد
والتثنية والجمع والتانيث والتذكير فهما يثنى ببلحوت والذباب
احوالك والدنيا ... ويسمى بدل المطابق ايضا مستدلا بقوله
تعالى الى صراط العزيز الحميد فيمن قرا بالجر فانك ما ابن الله بدل من

العزيز

العزيز بدل مطابق ولا انفصال فيه بدل الكل من كل وانت خبير بان هذا
ينافى لا طائل تحته وهذا القسم من الابدال لا يحتاج الى ضمير لانه نفس
المبدل منه والقسم الثاني بدل البعض من الكل وهو كان مدلوله بعض المتبوع
قليلا كان او مساويا او اكثر ولا بد فيه من اتصال ضمير يرجع الى المبدل
نحو ضربت زيدا راسه واكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه واما عكس ذلك
اى بدل الكل من البعض فقد قال المحقق الشريف فلا يتوهم عكس ذلك قسما
خامسا يسمى بدل الكل من البعض ويمثل له بقوله رحم الله اعظما دفنو
ها بسجستان طلحة الطلحات ويمنعون ذلك الى العمر فلكل اذا جعل العمر جزء
من الملك وانت تعلم ان ذلك اثبات باب بما يحتمل غيره والثالث بدل
الاشتمال وهو ما كان مدلوله متعلق بمدلول المتبوع اى ملتبس به بحيث
يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا وامره في التعميم كامر
بدل البعض في ذلك كسلب زيد ثوبه واعجبني عمرو علمه والرابع بدل
الغلط وهو ما يذكر بعد الغلط وانما قال ذلك دفعا لتوهم ان البدل
غلط بنفسه وليس الامر كذلك وهو على ثلثة اقسام غلط صريح محقق

كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى جمل ثم تداركته
فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم
تداركته بذكر ما هو المقصود نحو جاءني زيد جعفر ورأيت رجلا حمارا فهذان
لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في الكلام
فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدا وهو ان تذكر المبدل
منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر وان كنت
تعمد التذكر الذي تغلط نفسك فترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا
قولك بدر شمس واعلم ايدك الله تعالى ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة
قد يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين فيحصل ستة عشر صورة فهو ان كان
نكرة مبدلة من معرفة يجب نعته لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
وليس هذا على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل على ما قاله الرضي ونقل عن ابي
علي انه قال يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى

اسم الوادي

اسم الوادي فان لم يفد الثاني الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير
وهذا فايدة فيه واستحسن الفاضل الرضي وهو الحق على ما عرفت في غير موضع
وذلك كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة بحيث وصف بدل الذي هو الناصية
بالكاذبة ولا يجب ذلك اي الوصف في العكس بان لا يكون من الاول
معرفة والثاني نكرة ولا في المتجانسين بان يكون كلاهما معرفة او نكرة
بدل الكل من الكل والبعض من البعض ولا بدل الكل من البعض وبدل الكل الا من
الغائب بحضور بدلا وكذلك الفعل من الفعل والجملة من الجملة مثل الا في
بدل الكل فصل الخامس من التوابع العطف البيان والاضافة بيانية
بتقييد الاختصاص اي عطف الذي هو للبيان وهو في الاصل مصدر
عطف الشيء اي ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو
في الاصطلاح تابع شامل لجميع التوابع غير صفة اخرج من الصفة بوضع
متبوعه احترز به عن الا البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا
يلزم ان يكون اوضح من المتبوع وهو اشهر اسمي شيء نحو قام ابو حفص
عمر وقام ابو عبد الله عمر فان ابو حفص وابو عبد الله كنيتان

لعمر بن الخطاب وعمر عطف بيان لهما وقد يلتبس عطف البيان بالبدل لان الكوفيين يخصّون عطف البيان بالمعارف ولجيب بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبيّن غير الاخص فالحاصل انهم اختلفوا في الفرق بينه وبين البدل قال بعضهم لا فرق بينهما اصلا وبينهما من النسب التساوي اي كلما صدق عليه يصدق هذا ما ذهب اليه فاضل الرضي لانه قال بعد ذكر كل من المذهبين فتعين هذا المذهب وبطلان استشهادهم بالبيت الثاني هذا الذي ذكرت الذي تقدى علي وفرق بعضهم بينهما بعلم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا مانعا بان البدل في حكم تكرير العامل وبان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان والاحسن ما قال ابن مالك لانه قال ان عطف البيان صالح للبدلية ويصدق عليه انه بدل الا في مسئلتين الاولى نحو يا زيد الحارث لانه لا يجوز ان يكون الحارث بدلا لان ما كان في محل الاصل اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان الجمع بين حرفي التعريف على ما سبق في باب النداء وظاهر ان هذا انما يكون لفظا لا معنى فان المعرف

[illegible]

مشتمل على كل التقديرين والمسئلة الثانية ما يكون تابعا في قول الشاعر وهو المراد الا بسلق انا ابن التارك البكري بشر وقوله عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعل الظرف عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه هذا آخر قسم المعربات من الاسماء ونستدعي من الله ان يوفقنا في تمام المرام انه ولي التوفيق وجزيل التحقيق الباب الثاني من البابين في الاسم المبني اي في احوال الاسم المبني وبيان احكامه واقسامه هو ما اي الاسم الذي وقع غير مركب لان بناء الاسم اما ان يكون لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب مع غيره كالاسماء المعدودة مثل الف با تا ومثل واحد واثنان وثلاثة وكلفظ زيد وعمرو وبكر وحده فانه مبني بالفعل على السكون معرب بالقوة بمعنى انه قابل لجريان الاعراب عليها اذا دخل العوامل ايضا لو جعلت المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع كونه مشابه مبني الاصل اي ملحقا مشابهة الاصل وهو فعل الماضي والامر والحرف ثم بيّن معنى التشابه والعلامة بقوله بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجا الى قرينة

مثل لا منيز لكان جائز السقوط وح يلزم اضافة التارك المحلي باللام الى البشر الغير المحلي باللام فلا يكون بدلا

والمراد بالمعرفة لسبب هي المطلقة كاسماء الاشارات فانها في الاحتياج
الى مشار اليه وغيرهما كالموصولات في الاحتياج الى الصلة وهذا هو الشبه
الافتقاري او يكون اقل على ثلثة احرف اي على وضع الحرف الاصلي من كونه
على حرف او حرفين كما في العطف وفي وكلا ننقض بنحو يد ودم وهذا هو
الوضعي او تضمن معنى الحرف لا لفظه نحو متى وهنا ومن عللك واحد عشر
الى تسعة عشر وهذا القسم من الاسم لا يصير بسبب العوامل معربا اصلا لوجود
المانع لان الشيء يصير موجودا اذا كان جميع الموانع مفقودا والمقتضيات
موجودة اي معنا وحكمه اي حكم المبني هو واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره لكونه معربا بل باختلاف العوامل المقتضية للاختلاف اذ قد يختلف
آخره لا لاختلاف نحو من الرجل ومن امرءة ومن زيد وحركاتها اي حركات
المبني تسمى ضما وفتحا وسكونه كسرا تسمى وقفا على اصطلاح البصريين واما
الكوفيون فيذكرون حركات المبني في المعرب وبالعكس ولا يفرقون بينهما
بخلاف البصريين ومن المذكورات من اول الباب الى هنا ما قدمناه في
صدر الكتاب لانه اول الامر ولذا اختصرناه فتذكر تفهم انتم وهو ثمان وهي

الى الاسم المبني

اي الاسم المبني ثمانية انواع المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال و
الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف لان جميعها المبنية
على ما سابق حصر جميع المبنيات جملة ثم يطلب الحال مفصل منها لان البناء في اصل
الاسماء لا الاعراب وانه كذلك مطلب مع ذلك علتان تعرفهما احدهما للبناء على الحركة
لان الاصل السكون لانه ضد الاعراب والاخرى الحركة المعينات اضربت عنه دون
ذلك ونبه على ثمانية فصول لكل فصل فقال **فصل** اي فصل الاول من
الفصول في المضمر ويعبر بعضهم بالكناية والمكني كل اسم وضع ليدل على متكلم او مخاطب
او غائب يخرج نحو من اسم زيد وزيد ضرب فقولك لزيد يا زيد افعل وقولك
لزيد الغائب لانه ليس موضوعا للمتكلم والمخاطب والغائب فان اسماء الظاهرة
موضوع للغيبة مطلقا باشيا وتقدم ذكره واعلم ان المقصود من وضع المضمرات
دفع الالتباس فان انا وانت لا يحتملان الا المعنيين وكذا ضمير الغائب نحو
فان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد ما بابه ضربت وفي المتصل يحصل
مع دفع الالتباس الاختصار ولو كررت لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما
توهم انه غير الاول تقدم ذكره لفظا اراد به ما يكون المتقدم ملفوظا محققا

نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او معنى وهو ما يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى وذلك اما ان يكون قبل الضمير لفظا متضمنا للمفسر بان يرجع
ملحوظا لذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما
ان يكون سياق الكلام دالا على المفسر التزاما كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما
اى حكما لا من حيث اللفظ والمعنى وذلك في ضمير الشان والقصة لانه انما
جاء به من غير تقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد
الى الحديث المعهود وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع
معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما
منكرا لا يعرف المراد به حتى تاتي بتفسيره بعده وهذا خلاف وضعه وهو
اى المضمر على ضربين متصل بعامله الذي قبله وهو ما لا يستعمل وحده في الكلام
اى ليس استقلال بنفسه حتى يقع واحدا في الكلام ليفيد وهذا هو الاصل وضعا و
وهو على ثلثة اقسام اما مرفوع وهو ضربت الى ضربنا لان المتكلم هو الاصل
ومنصوب نحو ضربني الى ضربهن مثال ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك

ضربه

ل ١٣

ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن هذا هو القسم المتصل بالفعل وقد
يتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكن انه الى انهن ومجرور نحو غلامي
مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف فقال غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن ومنفصل اى قسم منفصل وهو ما يستعمل
وحده في الكلام لا يحتاج الى الاتصال بعامله ويفيد معناه كساير الاسماء
وهو اى غير المتصل ايضا اما مرفوع نحو انا الى هن ومنصوب نحو اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن الى اياهن فلذلك اى ما تقدم
من تقسيم الضماير جعله خمسة انواع يحصل منها ستون ضميرا عليك باستخراج
الامثلة ها هي هنا فصل باب في اختلاف الواقع بين الضماير انا
لفظ للمتكلم مطلقا وقد تبدل الهمزة هاء نحو هنا وقد علم وقد تسكن نونه
والضمير عند البصريين همزة والنون مفتوحة والالف يوتى بها لبيان النون في
الوقف لبيان الفتح ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة
وتسقط في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه وتعاقبه هاء
السكت له ويقال دليل على انها زائدة وكونه لبيان الحركة واما نحن فللمتكلم

مع غيره مثل انا في المرفوع المنفصل في فصل حسبه للمثنى والمجموع واما انت وفروعها
فالضمير عند البصريين ان واصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين و
المتكلم فأتيد وبالمتكلم ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من جوهر الكلمة
وبعضهم انه الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها ادعموها بانه ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين واما اياه وما
يتفرع منه فقد اختلفوا فيه اختلافا فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الضمير هو ايا لكن عند سيبويه ما يتصل به حرف يدل على المرجوع اليه
اي على حسبه وعندهم انه من اي نوع [illegible] اسما اضيف اليها كقولهم واما
الشواب وقال الزجاج والسيرافي انه اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك
بمعنى نفسك [illegible] هذا هو المراد في باب التحذير كما سبق وهذا هو المعنى
المتفق عليه وذهب بعضهم الى انها اسماء بكمالها وبعض الكوفيين وابن كيسان
ان الضماير هي اللواحق واياها ما قال الشارح الرضي ليس هذا القول بعيدا من
الصواب واما هو وهي فالهاء والياء من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع
واعلم ان الضمير المرفوع المنفصل يكون مستترا اي مستكنا ومحذوفا في مواضع ولا

يستتر

يستتر من المضمرات الا المرفوع لانه فاعل وهو كجزء الفعل والمنصوب والمجرور
فضلة لانهما مفعولان منها اي من تلك المواضع في الماضي للغائب والغائبة
كضرب وضربت اي هو وهي ومنها في المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مع الغير او وحده
نحو اضرب اي انا ونضرب اي نحن وللمخاطب كتضرب اي انت وللغائب والغائبة
كيضرب اي هو وتضرب اي هي ومنها في اسم الفاعل والمفعول مطلقا سواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا كضارب اي هو ومضروب اي هو وانا والزيدان ضا
ربان والزيدون ضاربون [illegible] لك استعمال الضمير المنفصل مطلقا الا عند
تعذر المتصل لان الضمائر المتصل المستتر اصل لانها اخصر ثم المتصل البارز ثم
المنفصل فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك في مواضع الاول اذا تقدم
على عامله وهو منصوب نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك
اياك ضربت ومعنا اياه لمن قال من اضرب وذلك في الموضعين لان
ضمير المنفصل كالجزء واذا كان كذلك فكيف يكون كالجزء الثالث اذا فصل
من عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها اذا وقع بعد الا
وذلك نحو ما ضربك الا انا ومنها ما يكون العامل معنويا نحو انا زيد ومنها

ما يكون العامل حرفاً نحو ما أنت إلا قائم لأنه لا ينفصل بالحرف ومنها أن يكون
تابعاً تأكيداً نحو اسكن أنت وزوجك أو مبدلاً أو معطوفاً عليه ومنها أن يلي إلا
نحو ما جاءني إلا أنت أو زيد ومنها أن يكون ثاني مفعولي علمت أو أعطيت فإن
في جميع ذلك يتعذر الاتصال **واعلم** أن لهم أي للنحويين ضميراً غائباً يقع قبل جملة
أو مفرد مؤول بالجملة كما أجازه الفراء ولما في هذا الضمير إبهاماً ما وعدما مر الشأن
المرجوع إليه يحتاج إلى مفسر ويفسره المذكور بعده من الجملة قيل لا بد أن
يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال مثلاً هو الذباب يطير ويسمى
ضمير الشأن في المذكر رعاية للمطابقة ويسمى ضمير القصة في المؤنث والكوفيون
يسمونه بالضمير المجهول لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً نحو قل هو
الله أحد أي الشأن كذلك والرابطة نفس المبتدأ والخبر ونحو هي هند مليحة أي القصة
كذلك ويكون هذا الضمير متصلاً ومنفصلاً بارزاً ومستتراً على حسب العوامل و
يتوسط بين المبتدأ والخبر ولو قال يتوسط بين المبتدأ والخبر مرفوع لكان
أولى واختلف في أن هذه الواسطة ضمير أولاً والأكثرون على أنه ضمير
يكون ذلك الضمير منفصلاً مطابقاً للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير و

التأنيث

١٣٣

التأنيث والغيبة والتكلم والخطاب فيحصل العلم بأن ما كان الخبر نعتاً لأن
الفصل إنما يحتاج إليه فيهما أو كان الخبر أفعل من كذا لأنه لحاقه بالمعرفة ومشابهته
بها من حيث أن ما يقتصر حرف تعريفها أفعل التفضيل معنى أغنى عن ويسمى
فصلاً في اصطلاح البصريين إنما سمي به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً و
الكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده وقوله لأنه للفصل بين الخبر
والصفة ما قاله المتأخرون فكونه فصلاً أعم من أن يكون قبل العوامل و
بعدها نحو زيد هو القائم فكان زيد هو القائم وقيل هو أفضل من عمرو قال الله
تعالى كنت أنت الرقيب **فصل** الثاني من المبنيات أسماء الإشارة ما وضع
أي أسماء وضع كل واحد منها ليدل تلك الأسماء على مشار إليه بإشارة حسية با
الجوارح والأعضاء لأن هذا هو المتبادر فيظهر بطلان ما قيل أن الغائب
أيضاً كذلك ولا يكون منها ما يستعمل إشارة أو إشارة ومنزل منزلة
ما لا يستعمل نحو ذلك الخبر وذلكم الله ربي وإنما بنيت لتضمنها معنى الحرف
وهو الإشارة لأنها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها أن يوضع
لها حرف يدل عليها فلم يوضع فقيل الموضع بعضها موضع الحرف نحو ذا فإنه ثم

أسماء الإشارة

حملت البواقي وهي أي أسماء الإشارة خمسة ألفاظ وضعت لستة معان
معان ذا قيل أصله ذبي ثم حذفت اللام اعتباطا أي من غير علة ثم قلبت العين
ألفا للعلة وقيل أصله ذوي والحاصل أن الفراء أصلي عند البصريين لا زائد
خلافا للكوفيين وهو للمذكر المفرد وللمثناة ذان بحذف الألف لالتقاء
الساكنين في المذكر في حالة الرفع وذين في حالتي النصب والجر وللمؤنث
المفرد عشرة ألفاظ خمسة مبدوءة بالتاء وخمسة مبدوءة بالذال ذي وذه
وذهي وذه بالإسكان وذات وتي وتهي وته وته بالإسكان وتا
بضم التاء من ذات وللمثناة أي المثنى المفرد المؤنث في حالة الرفع تان وفي
حالة النصب تين وهذان هذين تسلمان مؤول إما على حذف اسم إن أو
كونها بمعنى نعم أو كونه على لغة خاصة وعلل عن ذلك وفي كون المثنى معرب
أو مبني خلاف والأصح الأشهر أنه معرب ولجمعهما أي المذكر والمؤنث
أولاء بالمد والقصر عاقلا كان المشار إليه أم لا كقوله ذم المنازل بعد منزلة
اللوى ... والعيش بعد أولئك الأيام ولا أكثر مجيء للعقلاء وقد تبدل
همزته هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الأخيرة وقد يلحق بأوائلها هاء

وضعت للتنبيه

وضعت للتنبيه لأن تعريفها في أصل الوضع بما يقترن إليها من إشارة المتكلم باليد
أو بغيرها إلى المشار إليه فجيء في أوائلها بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه
كهذا وهؤلاء وقد تتصل بأواخرها حرف الخطاب وهو الكاف ولكنها في أنه اسم
أو حرف قيل بالأول كما هو مذهب البصريين لامتناع وقوع الظاهر موقعها فلو كان اسما
لم يمنع وإنما تتصل بها تنبيها على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث وهي أي حرف الخطاب خمسة ألفاظ ك للمفرد كما لك بالكسر كن
وذلك أي بعد اتصال الكاف خمسة وعشرون صورة الحاصل من ضرب خمسة
التي هي الحرف في خمسة التي هي أسماء الإشارة فهي ذاك إلى ذاكن في المفرد
وذانك إلى ذانكن إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك
البواقي يعني تاك إلى تاكن وتيك إلى تيكن وتانيك إلى تانيكن وأولاك
إلى أولاكن ويجوز لك دخول اللام قبل هذه الحروف تأكيدا للبعد
إلا في التثنية والجمع وفيما سبقه هاء التنبيه فلا يقال ذانلك ولا هذالك
تنبيه لا يخفى أن ذلك يصح أن يشار به للكل غائبا كان أو معنى
محكيا عنه أو لا نحو يعني باسم الإشارة تقول جاءني رجل فقلت لذلك الرجل

وتضاد بوجه ما بليغا فهما الى ذلك كذا افاده فاضل الرضي والتفتازاني

واعلم ان ذا للقريب وذلك للقريب للبعيد وذاك للمتوسط ان ذكر المتوسط لان تحققه موقوف على تحقق الطرفين وتلك وتانك وذانك بالتشديد واولالك موافق لذلك في افادة البعد وتاك وذانك وتانك مخففين واولاء بغير لام للمتوسط واعلم انه قد يشار الى المكان القريب بهنا او بهنا بكما هاهنا قاعدون وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط وهناك للمتوسط وهنا لك للبعيد وثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون قيل هو الافصح وهنا بكسر الهاء للبعيد ايضا وقد يراد بهناك وهنالك الزمان نحو هنالك الولاية لله الحق

بحث الموصول

فصل الثالث من المبنيات الموصول وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان حرف يؤول مع صلته بالمصدر من غير احتياج الى عائد وهو ستة احرف ان المفتوحة والمشددة وان بسكون النون وما المصدرية وكي المصدرية ولو المصدرية والذي على وجه حكى عن الفارسي

يكفهم

يكفهم انا انزلنا اي انزالنا وقد مثل عليه السواقي من المثال وقسم للثاني اسم تحتاج لا يصح ان يكون جزءا تاما من جملة والمراد بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل لا فضلة وعائد اي لا يتم الا موجود صلة وعائد يعود الى الموصول وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكن المراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد وقوله عائد احتراز عما يجب اضافته الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس بموصول والموصول الحرفي لا يحتاج الى عائد ولا يشترط كون الجملة خبرية بعد اي تكون الصلة بعد ذكر الموصول وهي جملة خبرية او ما في معناها وهي الجملة للصدق والكذب في نفسها قيل لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية ولان الموصولات قد وضعت على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له فان قيل ان الجمل نكرات فكيف يعرف الموصول قلنا اولا لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم فالمعرف في الحقيقة هو الخاص الموصول

والصلة كما سنفصح ذلك في قولنا بجمل طويل وكما تقدم في باب عطف البيان
وجمل الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها واختلف
في تعريف الموصول هل هو بنفسه او بعد جريان الصلة عليه فذهب بعضهم
الى انه بنفس الموصول وبعضهم الى انه بالصلة والحق انهما معا اي اذا اجتمع
الموصول والصلة حصل التعريف ولا بد للمتكلم من ذكر عائد منها اي من الصلة
لان يعود ذلك العائد الى الموصول المتقدم لان ما تضمنته الصلة من الحكم
متعلق الموصول لانه اما محكوم عليه بها ومنسوب او محكوم به او منسوب فلا
بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه
وذلك النائب هو الضمير العائد الى الموصول ولو لم يذكر الموصول في
الصلة لبقي الحكم اجنبيا لان الجمل مستقلة بانفسها وقد يكون العائد ظا
هرا على قلة نحو جاءني زيد الذي ضرب زيد كذا قيل ولا يخفى عليك
ان اطلاق العائد على الزيد ليس الا التسامح والاولى ان يقال الرابطة
فالحاصل ان الرابطة في الجملة لا بد منه اذا كان قبله اسم موصول
مثل الذي مثلا وخصص بالذكر لكثرة دورانه في الكلام الثابت فقولنا

في الجملة

في الجملة الاسمية جاءني الذي ابوه قائم او مستترا في الفعلية نحو جاءني الذي
قام ابوه واعلم ان الموصولات على ثلثة اقسام ما يختص بالمذكر نحو الذي لانه في وضعه ص
يستعمل للمذكر المفرد العاقل او غيره وفي التثنية التي كذلك وفي الجمع واصله في
وضعه لتم الرابطة وقال الكوفيون الذال الساكنة ومما يختص للمؤنث
المفرد منه فهو التي بقلب الذال تاء على ما قيل وفي يائهما وجهان الاثبات
والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما مشددة فتكون
اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي
قبلها اما مكسورا كما كان واما ساكنا فهذه خمس لغات فيهما ويستعمل اللذان
واللتان لتثنيتهما اي للمذكر والمؤنث بحذف اليائين ويجوز تشديد النون
وفي اعرابهما وبنائهما اختلاف قيل والاولى اعرابهما عند المتأخرين فيعربان
بالالف في حالة الرفع نحو جاءني اللذان فاما واللتان فانثا فيعربان
بالياء المفتوح ما قبلها في حالة النصب والجر نحو رأيت اللذين فاما واللتين
فانثا ومررت باللذين فاما واللتين فانثا وقد جاء اللذا واللتا
في الاحوال الثلثة في غير الافصح والالى على وزن العلى مكتوب بغير واو

كما نقل عن ابن هشام والاشهر كونه مقصوراً نحو قوله وبنت بني عمي الذي
يعذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد تحذف كقوله ابى الله للشم الالاء
كانهم سيوف جلاد القين يوم صقالها والذين بالياء مطلقاً في الاحوال الثلثة
لكونه مبنياً العلم جريانه على سنن جموع المكنة وقد جاء اللذون نحو قوله نحن
اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فهما مختص بجمع المذكر العاقل
على الاكثر ولغيره قليلاً كقوله تهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان
وريق واللاتي واللواتي واللوائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء المكسورة فقط لجمع المؤنث اي وضعت واستعملت كلها
لجمع المؤنث وقد يجي اللاء بمعنى اللذين كقوله فما اباؤنا بأمن منه علينا
اللاء قد مهدوا الحجورا بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها وقد يقع الالى
في محل اللاتي كقوله محا حبها حب الالى كن قبلها فحلت مكانا لم يكن حل من
قبل بدليل ما تقدم هذا هو الموصولات المختصة واما المشتركة وهو
ستة اسماء الاول كلمة ما التي بمعنى الذي وهي في اصل وضعها لما
يعقل نحو ما عندكم ينفد وقد يستعمل فيما يعقل ايضا نحو سبح لله ما في

السموات والارض

السموات والارض فانكحوا ما طاب لكم من النساء والثانية كلمة من
هذا المركب على اربعة اقسام كما سيأتي في الحروف وليس المراد هنا الا المو
صولة فهو موضوعة في الاصل للعالم العاقل نحو ومن عنده علم من الكتاب
ومن هو قانت اناء الليل واطراف النهار ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
هم الفاسقون من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وغير ذلك وقد يكون لغيره
اذا نزل منزلته كقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد
هويت اطير او اذا جمع غير العاقل بانه تكون عامة نحو كمن لا يخلق فانه
شامل للعاقل وغيره او اذا اقترن غير العاقل به في عموم فصل بمن الموصولة
نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل وما قيل يحتمل عندي
ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها اي فمنهم نوع يمشي على بطنه فهو في
غاية السقوط مع ان الاصل عدم التقدير والثالثة اي الباقية للعاقل
وغيره والرابعة الباقية اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وهو اسم
موصول خلافا لثعلب بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني ورده المحققون

بقوله اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل لانه تميز الموصولة لا
تبنى على الضم فثبت المدعى ويقول في المؤنث ايه وفي التثنية ايان وايتان
وفي الجمع ايون وايات ومن لا يعبد ذو الطائية التي بمعنى الذي
فالاكثر ان لا تصرف بل الجائي ذو فعل وذو فعلة وذو فعلوا في لغة
بني تميم كقوله وهو سنان ابن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت حيث لم يقل ذو طويت ولست بعيرها ايضا
واللام للتعليل وقوله بئري كلام اضافي مبتداء وقوله ذو حفرت خبره
اي بئري التي حفرت والتي طويت والعائد منهما محذوف اي حفرتها وطويتها
طويت البئر اي بنيتها بالحجارة وفيه اربع لغات احدها واشهرها ما قدمناه
والثانية حكاه الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه وجمعه وذات بضم التاء
لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة وهي ايضا مثل الثانية الا انه
يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان
وهي نفي بينها تعرب ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا لها
موصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات للطائية وحكاها شيخنا

الرضي

الرضي اعلى الله مقامه في كتاب شرح الكافية تبصرة اذا وقعت بعد ما الا
ستفهامية فذا الاشارة او من الاستفهامية يجوز البصريون كونها موصولة
اذا لم يكن ذا بدا مسبوقا بذلك فلا تكون للاشارة كقوله الا تسالان المرء
ماذا يحاول انحب فيقضي ام ضلال وباطل واما الكوفيون فيجوزون كون ذا
وجميع اسماء الاشارة موصولة مطلقا مستدلا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون
وبقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق فاعلم
الما معرفت بان اسم الاشارة في المستشهد به باقية على اصلها وهنا الذي
الذي هو محذوف الاصل فرع خالف الاخفش وابن السراج النحاة
في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما بمعنى الذي فلا بد ان يكون في
صلتها ضميرا راجعا اليه وما كناية عن المصدر بنحو قوله تعالى بما رحبت
وذوق ما غنم وكقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي ؛ وكان ذهابهن
له ذهابا اي بالذهب الذي ذهبه والغنم الذي غنمه وذهاب الذي
اذهبه الليالي ورد بانه لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع وكان الاصل عدم
فانظر الرضي وابن هشام وغيرهما
الاضمار ولم يسمع ما قمته ومما قعدته مع ان الاصل في العائد ان يكون

مذكوراً فسيأتي لذلك في بحث زيادة توضيح انشاء الله تعالى
من كلا بعضه الالف واللام واختلفوا في اللام الداخلة على اسم الفاعل
والمفعول هل هو اسم او حرف قال المازني حرف كالداخلة في اسماء الاجنا
نحو الرجل والزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواتها وبعضهم الى
انها اسم بدليل عود الضمير عليه في نحو قولك افلح المتقي ربه والمرور به زيد واجاب
عنه المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر وفيه نظر واعمال الاسم العامل
على المفعول معها اذا كانا بمعنى الماضي واستحسان خلو الصفة معها عن
الموصول اذا قلت قلت المحسن والفاضل انها على تقدير كونها موصولة لا
يكون صلته الا اسم الفاعل والمفعول نحو جاءني الضارب زيداً والمضروب
عمرو اي الذي ضرب زيداً وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة لنقصان
شابهتها بالفعل وكذا لم توصل بالمصدر وقيل انه توصل بالمضارع في الشعر
فقد نقلت الى الاسمية في التراضي كما حكى الفرا التسامع نعم واذ قد
علمت ان الموصول لابد له من عايد الى الربط فاعلم الآن انه يحذف
حذف العايد المذكور من اللفظ دون القصد لما قلنا ه لا مطلقا بل

ان كان العايد

ان كان العايد معمولاً الا عايد الالف واللام لما تقدم والعايد
يخلو اما ان يكون منصوباً او مجروراً او مرفوعاً والاول يحذف بشرطين
ان لا يكون منفصلاً بعد الا وكونه متصلاً بالفعل نحو الذي ضربت زيداً و
الثاني يشترط فيه ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو الذي انا ضارب
زيد اي ضاربه واما الثالث فهو كونه جزءاً مرفوعاً لم يحذف لانه
عمدة في الكلام فاعلا او مبتدأ في الصلة عايدان لا يجوز حذف احدهما نحو
الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي في علم
فهم عليه دليل واذا كان الموصول او موصوفه جزءاً عن متكلم جاز ان
يكون العايد اليه غائباً وهو الاكثر لان الاسماء الظاهرة كلها غيب على ما
صرح به الرضي والتفتازاني في كتابه الموسوم بالمطول في بحث المسند اليه
في باب الالتفات نحو انا الذي قال كذا وكقوله انا الذي سمتني امي
حيدره اكيلكم بالسيف كيل السندره وكذا اذا كان الموصول او
موصوفه مخاطباً نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر واعلم ايدك
الله تعالى قد ذكرنا حكم الذي في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع

واقسامه اربعة الموصولة نحو ايهم افضل والاستفهامية نحو ايهم اخوك
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
ثم اعلم ان اياً في المذكر واية في المؤنث معربة من بين اخواتها
الموصولات وهي معربة الا اذا حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد
وانما تبنى في هذه الحالة لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الحاصل
عن الصلة فهو مقتضية الصلة قيل هذه العلة موجودة في حالة التامة
فيلزم عليها بناؤها فيها مع انها ليست كذلك وجوابه ان هذه العلة
موجودة فيها لكن حذف المضاف اليه على ضربين اما ان يحذف مع انه
مقصود معنوي او لم يكن كذلك فظاهر ان قسم الاول اشد احتياجا
من القسم الثاني لانه في حكم الطرح كان لم يكن فيصير المضاف اسما
مستقلا هذا هو الاقتضاء في كونه معربا وكونه مبنيا فيتضح لك ما في
هذا المقام بدقيق النظر وعلى الفهم نسبتها لها بالعنايات وان شئت زيادة
توضيح وتحقيق فاسمع لما يتلى عليك مما صدر من بعض الافاضل قال

بان

بان اي موصولة لحالة نزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا والتقدير
لننزعن الذي هو اشد قال سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين
لانهم يرون ان اياً الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية قال
الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم
انها معربة اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت
من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم
قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء انها في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد
خبر ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين
يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس الجملة وعلقت الفعل عن العمل وقال الكسائي
والاخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستانفة وذلك على
قولهما في جواز زيادة من في الايجاب وفي اقوالهم نظر انتهى كلام
ذلك الفاضل والكلام في باقي اقسامه سياتي في بحث الحروف ان شاء الله
فصل واعلم
نعم انه ما يتعلق بهذا المقام الاشارة الى باب الاخبار بالذي
وان لم يكن ذا المعنى مقصودهم من ذلك تمرين المتعلم فيما تعلمه وامتحانه

ويسمّى بعضهم باب السّبك وهو باب واسع وضعوه للتدريب في الاحكام
النحوية وطريقه ان تجعل الموصول على اوّل الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه
واقعًا على معنى ذلك الاسم ثم تعوّض عن ذلك الاسم ضميرًا مكانه على وفق
الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير
عائدًا على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضًا مطابقًا له ثم تصيّر ذلك
الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرًا عن الموصول وما في الجملة صلة
الموصول بيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد
منطلق بالذي تقول الذي هو منطلق زيد وقس عليه وانما اختصرنا
الكلام لئلا تطول **فصل النوع الرابع** من المبنيات التي سبقت احالة اسماء
الافعال اي اسماء وضعت لالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث
او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال خلاف وجه بنائها مشابهتها
للافعال او لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل وتختلف با
ختلاف الافعال الخلاف في اعرابها قيل والصحيح ان كلا منها اسم لفعل
فانه لا موضع لها من الاعراب مطلقا بسبب الاختلاف كون جميعها

مخالفة

مخالفة لصيغ الافعال فانها لا تتصرّف تصرّفها واسماء الافعال منقولة
امّا عن المصادر وعن الظروف كما هو كذا في بعضها كرويد وبله واما ان
يكون مصدرًا كهيهات فانه كقوقات فتثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة
اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتًا او
عن الظروف والجار والمجرور وهي كل اسم يكون بمعنى الامر والماضي
اللذان هما من اقسام مبني الاصل كقولهم افّ تضجّر واوّه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجّرت وتوجّعت كرويد زيدًا اي امهل وهو في الاصل
تصغير رود بمعنى الوقت علّق الى المفعول به مصدرًا فاسم فعل
لتضمّنه الامهال وحصله بمعناه وله ثلاث استعمالات المصدر نحو
رويد زيد بالاضافة وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو سيروا
رويدًا ومنه قوله تعالى امهلهم رويدًا اعني المصدر وصفة المصدر
الثالث ان ينقل المصدر الى اسم لكثرة الاستعمال بابدال تقدير الفعل
مثل تحقيق رويد زيدًا بالنصب هذا بمعنى الامر وما يكون بمعنى الماضي
نحو هيهات زيدًا اي بعد وفي تاء ها الحركات الثلث وتبدل

هاء الا وهي همزة فقد ينون وقد يسكن في الوصل ايضا اجراء له في الوصل
مجراه في الوقف وقد تحذف الالف منهما وانها فعل الحق بها كاف
الخطاب نحو هاءك وقد ينون ايضا انها فعل اصلها هيئ فخفف الها
هو الاكثر الاعرف وان كان اسم على وزن فعال بمعنى الامر اي فهو اسم
فعل بمعنى الامر فهو فعال بمعنى الامر من الثلاثي قياسا اي قياسي
لا سماعي وذلك كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وقال المبرد فعال
امرا من الثلاثي سماعي فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد مطلقا قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي لكثرته وعند الاخفش فعال من الرباعي قياس
هذا هو القسم الاول من اقسام فعال فيكون للمبالغة وملحوق به اي
فعال بمعنى الامر فعال الذي كونه مصدرا معرفة قال الرضي لم يقم لي
الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وما قال النحاة انه من اعلام
المعاني كسبحان والمصدر المعرفة كفجار الذي يكون بمعنى الفجور على ما قيل
في قوله اذا قسمنا خطتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار انه معرفة لقرينة
فيلته فهو برة اي صفة عطف على قوله مصدرا المؤنث ولم يجي للمذكر

ليهما

١٣٤

وجميعها يشمل من دون ذكر موصوف فهذه على ضربين اما لازمة للنداء
سماعا نحو يا فساق بمعنى يا فاسق ويا لكاع بمعنى يا لكعة وهو لؤم البخيلة
واما غير لازمة للنداء كاسامة وقطام ونحو ذلك او علما للاعيان
الشخصية وجميع الفاظها يكون مؤنثا فان كان المسمى مذكرا اعلم انها
ذا الصاف ببعضه مثل لحناف ولقطام علم المراة وقثام علم
للضبع وكبهان ويلاذ علم لسنة معينة وكذا حضار علم لكوكب وظفار
لمدينة فظهر مما قررناه ان فعال على ستة اقسام والمقصود هنا
هو القسم الاول وهذه الثلاثة الاخيرة ليست من الاسماء الافعال
وانما المصنف في ذكرها بعد ما ذكرت هذه الثلاثة ههنا للمناسبة
هذه الثلاثة بفعال بمعنى الامر وفي سبب البناء وفيها اختلاف مثل السبا
تنبيه يطلق اسم الفعل على مسماه في التقدير واللازم يقول فيها في
نحو كما يقول بعيد ويه وايها تا النصب كما يقول ايه وايها بالنصب
واعلم ان التنوين الداخل لبعض هذه الاسماء عند الجمهور للتنكير و
هذا التنكير راجع الى المصدر الذي ذكر الاسم قبل صريحه اسم فعل كما

لمعناه قيل هذا هو الفارق بين معاديها ونكرتها فمن قال ان شيء
وجعل للتنكير فقد سهى سهوا بينا فرع لا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه
بمعنى لا تفعل واف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانت كذلك
معربات لكنها مبنيات فصل الخامس من المبنيات الاصوات كل اسم والدليل
عليه وجود التنوين فيها فلا اعتراض بان تعريف الكلمة غير صادق عليها
ليس بشيء وجزء فعله اسم قوله حكى به اي بذلك الاسم صوت وهو على ثلثة
اقسام الاول حكاية صوت صادر عن الحيوانات كغاق فانه صوت الغراب
والثاني اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها ولذا قال
وصوت به البهائم من البهيمة كنخ لاناخة البعير اي اذا طلب ذلك منها
وثالثها اصوات خارجة عن فم الانسان وهذا على قسمين غير موضوع
وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف وكاح لذي السعال
واما صادر عنه مع ارادة نحو طاق حكاية الضرب اي اذا اشار الانسان
ان يحكي بقول طاق ومثال طق حكاية وقع الحجارة اي وقوع الحجارة
بعضها على بعض وهذه الاصوات الكلمات كالنسناس من الناس

صوتها

صوتها في صوتها وما هيئتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة لمعنى كالكلمات
وانما سمي ما ذكر وما لم يذكر منها كونه مثل اصواتا وان كان غيرها من الكلم
اسماء من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة
لا كلمات دالة على معان فما يصوت للبهائم كانت غير كثيرة من الحروف
لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كاف وتف وهذا سبب لبنائها
ولكون مقتضى بعضها وضع الحروف واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
مع جعلها اسما قاله الرضي ونقله الازهري في التفريع فصل السادس
من المبنيات المركب المشهورة فيما بين النحاة كل اسم مركب من كلمتين
لا يحتاج المعرفة الى ما تقدم وقوله اسم لانه في بحث الاسم وانما قال من
كلمتين ليشمل هذه المركب من اسمين او من فعلين او من حرفين او من
اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف فيكون هذا البحث ليس منهما
اي بين الكلمتين نسبة قبل العلمية والمراد بها نسبة مفهومة من نحو هيئة
تركيب احدى الكلمتين وغايته هذا القيد خروج نحو عبد الله وتأبط شرا
ويخرج على ما حققه المصنف نحو خمسة عشر مع انه من افراد المحدود فان تضمن

جزء الثاني حرفا اي حرف العطف او غيره يجب بناؤهما على الفتح اما الاول
لكونه محتاجا الى الثاني واما الثاني لتضمنه حرف العطف وعلى الفتح
للخفة كاحد عشر الى تسعة عشر لان الاصل احد وعشر وكذا في خامس
عشر يجب بناء هذه الاعداد الا اثنى عشر وقيل نقلا عن جمهور النحاة
ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه وقيل انه مبنى كسائر
اخواته ووجهه عندهم كونه كالمضاف في سقوط النون والسبب في بناء الثاني
ولذا قال فانها معرب وان لم يتضمن الثاني ذلك الحرف ففيه لغات
افصحها اي افصح اللغات بناء الاول على الفتح للتوسط المانع من الاعراب
وكذلك الافصح اعراب الثاني حال كونه غير منصرف كبعلبك وحضرموت
ومعديكرب تفصيل واعلم ان العلم المركب على ضربين لانه اما ان يكون
مركبا للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين لانه اما ان يكون
في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر
بقاء الجزء الاخير على بنائه استصحابا ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف
واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني وان لم يكن

فالاخير

في الاخير سبب البناء قبل التركيب كبعلبك ومعديكرب وحضرموت فالاولى
بناء جزء الاول لما ذكرناه واعرابه مستحقا للاعراب منع الصرف فان كان وجب
ابقاؤه على ذلك الاعراب للتعين وكذا الجزء الاول وان لم يكن كذلك فلا
يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق الاعراب مع التركيب او لا فان كان
فهو في التوابع بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية وان لم يكن
للجزء الثاني قبل العلمية مطلق الاعراب فلا عبرة فالحكاية لا غير نحو المسمى
بما قام وقد قام فصل السابع من المبنيات الكنايات جمع الكناية
وهي لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين او لشناعة
المعبر عنه او للاختصار او للغاية وهذا معنى قوله انما وضعت لتدل
على عدد مبهم وهي كم وكذا اي المراد بقولنا في باب المبنيات الكنايات
هذين لا مطلقها لان بعضها معرب كفلان وفلانة وكذا من وما
وهو محتاج الشرط والاستفهام ايضا منها فان قلت لم لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف قلت ان المشهور بين النحاة قد خصص الاصطلاح بها

منهما ومن السابق واما كان السابق ايضا مثلهما اوقع ضعف ليدل على
حديث اي خبر مبهم وهي كيت وذيت يقال فلان كيت وكيت وكان من
الامر ذيت وذيت وهما مخففان كيه وذيه بحذف لام الكلمة وابدال التا
منهما كما في بنت وسبب البنا في كم الخبرية الوضع او مشابهتها باختها الكم
فيها متضمنة لمعنى الحرف وفي كذا لان الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل
عليها كاف التشبيه وبقي ذا على اصلها واما في كيت وذيت فلكونهما واقعة
موقع الجملة التي من حيث هي لا تستحق الاعراب والبنا لان البنا هو
الاصل في الكلمات واعلم ان كم على قسمين استفهامية وما بعدها
منصوب مفرد حملا على مرتبة الوسطى من العدد وسيجي العلة في باب
العدد لان خير الامور اوسطها وهي كذلك وفاقا للفراء والزجاج وابن
السراج حيث جوزوا جره بحرف جر في التميز وجهان كونه منصوبا
على التميز وهو الكثير ومجرورا بالحرف الجر نحو كم رجلا عندك وبكم درهم
اشتريت وما بعدها مجرور باضافتها اليه خلافا للفرا مفرد تشبيها
لها بالعدد الكثير نحو كم مال انفقت في الله تعالى او مجموع نحو كم رجال لقيتهم

مميزه م

وانما جاز

وانما جاز كونه جمعا دون العدد الكثير لكونه مبنيا على الكثرة بما يلائمها
ومعناها للتكثير لان معنا كم رجل لقيته اي كثير وينفصل من عينها التي هي
كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل لقيته وكم من مال انفقت وقد
يحذف مميزها اي مميز كم الاستفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة دالة
على المحذوف نحو كم مالك اي كم دينار مالك لان هذا هو الفهم من السؤال
وكم ضربت اي كم رجلا ضربت اي كم مرة ضربت واعلم ان في الموجهين
يختص بالنكرات اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التميز واما الخبرية
فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فابهم المعدود ايضا ليكون
ادل على ابهام عدده اذ غالبا يعرف العدد بمعرفة المعدود قال الشارح
الهندي ره ويقع كم منصوبا اذا كان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق ضميره يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل
في التميز الراجع اليه بالذات اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك
التميز كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك
الفعل نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت مفعولا به اي كم في هذين المثالين

منصوب لكونه مفعولا به وكم ضربة ضربت منصوب لكونه مصدرا وكم
يوم سرت وكم يوما صمت لكونها ظرفا ومفعولا فيه وكان عليه ان يقول
فعلا مشتبها ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ويقع مجرورا
ايضا اذا كان قبلها حرف الجر او مضافا نحو بكم رجل مررت وعلى كم رجل حكمت
وغلام كم رجل ضربت ومال كم رجل سلبت وانما جاز تقدمهما عليها مع انه
لها صدر الكلام لانهما اى حرف الجار عن مجروره ممتنع فيجعل الجار مع مجروره
كالكلمة الواحدة المستحقة للتصدير ويقع مرفوعا اذا لم يكن شيء من الامرين
اى الفعل والجار وهى مبتدأ اذا لم يكن المميز ظرفا كما صرح به صاحب المتوسط
نحو كم رجلا اخوك وكم رجل عندنا ويكون خبرا اذا كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
وكم شهرا صومك وانما قدمه لكونه ظرفا استشهاد ومن قول الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى فيمن كم تكثير
اى عجبه **تنبيه** لا يخفى ان التمييز بين كان في خمسة امور الاسمية والا
مبانية ولا افتقارها الى البنا ولزوم التصدير ويفترقان في خمسة امور احتمال
الصدق والكذب في الخبرية دون الاستفهامية وجواز كون تمييزها مفردا

الجوا

ومجموعا بخلافه وحذفه في الكوفيين وتمييزها واجب الخفض بخلافه والمتكلم بها
لا يستدعي جوابا لانه مخبر بخلافها لانه مستخبر وان الاسم المبدل من الخبرية
لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال كم مالك اعشرون
ام ثلاثون **فرع** في كذا وكذا ذهب بعضهم الى انه مركب وبعضهم الى انه اسم
برأسه وهو الحق **فصل الثامن** من المبنيات الظروف المبنية اى التى سبق
ذكرها الحال مقيدا بالمبنية لانه في صدد ذكر المبنيات لانها على ضربين
معرب كانقلام بعض احواله احالا ومبني وهو على اقسام منها اى بعض
الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بان يحذف المضاف
اليه من اللفظ دون النية كقبل وبعد وتحت وفوق وتحت وامام
وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو
فهذا هو المسموعة منها ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اى من قبل كل شيء ومن بعد
كل شيء كذا قيل نقلا من كشف الاسرار على ان يكون المراد بهما ابتداء
وانتهاء وقال البيضاوي في تفسيره والفراء في معالم التنزيل اى من

مبحث الظروف

قبل دولة الترك على الفارس ومن بعدها ومن قبل عليهم ومن بعد معلوم بينهم
وعلى التقديرين ثم حذف المضاف اليه من اللفظ فبنى وتسمى هذه الظروف
غايات لان الغاية بمعنى الانتهاء ولما حذف المضاف اليه الذى
كان آخر الكلام صار غاية الكلام هذا اى كونها مبنيا اذا كان الحذف
وهو المضاف اليه منويا ثبوت معناه والا اى وان لم يكن نية المضاف
كانت هذه الظروف معربة فى ثلثة احوال احدها ان تكون مضافة فتعرب
مبنيا على الظرفية والثانية ان تحذف المضاف اليه ناويا ثبوت لفظه
فتعرب بلا تنوين كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت
مولى عليه العواطف الثالثة ان تقطع عن الاضافة وكان نسيا منسيا فتعرب
ايضا مع تنوين كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
وعلى هذا اى على هذه الحالة قرى فى الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين
ومنها اى بعض الظروف حيث وجاء فيها تثليث الفاء فانها تبنى لشبهها
بالغايات لملازمتها الاضافة الى الجمل والواجبة الاضافة الى الجمل
واجبة البناء لانها مضافة فى المعنى الى المصدر الذى تضمنته الجملة وان

كان

كان فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغا
يات المحذوف ما اضيفت اليه وفعلها ان تضاف الى جملة كاجلس حيث زيد جالس
اى مكان جلوس زيد اوحيث زيد جالس مثلا والفعلية لكون اضافتها اليها
اكثر قيل نقلا عن بعض سيبويه انه شرط فى الاسمية ان لا يكون الخبر فيها
فعلا وقال الله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون وحيث فى هذه
الاية على قراءة من قرء من حيث بالكسر يحتمل ان يكون مبنيا وان يكون
معربا على ما نقل عن بعض العرب وهى للمكان اتفاقا قالوا وقد ترد للزمان
قيل والغالب كونها فى محل النصب على الظرفية او خفض بمن وقد تقع
مفعولا به وعليه حمل الفارسى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته
والناصب يعلم لا اعلم وقد تضاف الى المفرد قيل نقلا عن ابى الفتح انه
قال فى كتاب التمام من اضافتها الى المفرد اه انتهى كقول الشاعر
اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا اى مكان
سهيل وحيث هنا بمعنى مكان فيروى بفتح الثاء وخفض سهيل وحيث
بالضم وسهيل بالرفع اى موجود فحذف الخبر وقوله طالعا مفعول ثان

لنجي او حال من سهيل والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا با
السهيل حالكونه طالعا وجوز ان يكون حيث في البيت بايا على الظرفية
وحذف مفعولا نرى لنسيانا كانه قيل اما ترى حيث الرؤية فيكان سهيل
طالعا وفيه ان جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الا
ضافة غير مرضي عندهم وكذا القول في بنائه حيث والاولى ان يجعل الحال
من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي مرئيا طالعا
قاله الدماميني في شرح مغني اللبيب واذا اتصلت بها ما الكافة
تضمنت معنى الشرط قال ابن هشام في المغني ان حيث لم يقع اسما لان خلافا
لابن مالك وغلط ما استشهد به منها اي بعض الظروف اذا وهي
وجهين للمفاجات كما سيأتي الان حكمها ما الغالب ان يكون ظرفا
للمستقبل متضمنة معنى الشرط ومختصة بالدخول على الجملة الفعلية وقد تخرج
عن هذا الاصل فيدخل على غير المستقبل لكن اذا دخل على الماضي صار الماضي
مستقبلا لفهم المخاطب على ان هذا الامر لم يقع لكنه يقع نحو اذا جاء نصر الله
ثم رأيت بعد ذلك الناس آه وكقول الشاعر وندمان يزيد الكاس

طلبا سقيت اذا تغورت النجوم ويدخل على الحال ايضا وذلك بعد القسم
نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وفيها معنى الشرط لانه مفسر حرف الشرط
ويحتاج الى جواب وجزاء غالبا اي في اكثر الاستعمالات قيد به لانها قد
لا يكون متضمنا لمعنى الشرط ومثاله قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون واذا ما غضبوا هم يغفرون ونحو قولك اذا غربت الشمس
فقبل لانها لو كانت شرطية لاقترنت بالفاء وجوزان يقع بعدها
الجملة الاسمية مع كون الفعلية مقدرة نحو اسلك اذ الشمس اي اذا طلعت
الشمس واعلم انهم قد اختلفوا في ناصب اذا ذهب بعضهم المحققين الى انه
هو الشرط كما في متى واخواته وفيه ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
وبعضهم الى انه ما في جوابها فعلا او شبهه ورد عليهم بامور باعث
لطول الكلام والاولى هو ما قاله الفاضل الرضي ده والاولى ان يفصل
ويقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان
لم يتضمن فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن
جزاء في الحقيقة تنبيه في قوله تعالى اذا وقعت الواقعة قوله الا قولا جرى

عن الظرفية والثاني كونها ظرفية وإذا الثانية بدل من الأولى
وجوابها محذوف لفهم المعنى وتقديره بعد إذا الثانية أي انقسمتم أقساما
وكنتم أزواجا ثلاثة وقد يكون إذا هذا هو القسم الثاني أي من موارد
استعماله كونها للمفاجأة يقال فاجأني كذا إذا لقيك بغتة وهي
مختصة بالجملة الاسمية للفرق ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء
ومعناه الحال لا غير لذا قال المصنف فيجاء أي فيلزم أن يكون بعدها المبتدأ
كما تقدم من نحو خرجت فإذا السبع أي المفترس واقف متوجه وهي حرف
عند الأخفش وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج و
اختلف في عاملها فقيل هو معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر والفاء
للسببية وذهب بعضهم إلى أنه هو الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد
جالس أو المقدر نحو خرجت فإذا الأسد ومعنى المثال خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع أو مكانه وقال الزمخشري في قوله ثم إذا دعاكم
التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت يعني أن عاملها
فعل مقدر من لفظ المفاجأة قال أحد من المحققين لا يعرف هذا

لغيره

لغيره وإنما علم أنه كذلك الله ثم إنه وقعت مناظرة بين إمام النحو والكسائي
في البصرة فذكرها بأسرها بعض المحققين من النحاة فأنا أيضا أذكرها
تشحيذا للأذهان وتشويقا للمتعلم والصبيان ولنشرع فيه بحول القادر
السبحان فنقول قد نقل عن العرب قد كنت أظن أن العقرب أشد
لسعة من الزنبور فإذا هو هي وقالوا أيضا فإذا هو إياها وقد تقدم
إمام النحو على البرامكة فعزم سيدهم الجمع بين القولين فجعل لذلك يوما
فلما حضر الإمام تقدم إليه الفراء وخلف فسأله خلف عن مسألة فأجاب
فيها فقال له أخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول أخطأت
فقال هذا سوء أدب فأقبل إليه الفراء فقال إن هذا الرجل حدة وعجلة و
أنا أسألك فسأله وأجابه فقال له أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى
يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال تسألني أو أسألك فقال سيبويه سل
أنت فسأله عن ذلك المثال فقال له سيبويه فإذا هو هي لا يجوز النصب
فقال الكسائي العرب ترفع ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما
رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال الكسائي هذه العرب وقف ببابك

واحضروهم فوافقوا الكسائي فاسكتوا سيبويه فامر له يحيى بعشرة الاف
درهم فخرج الى فارس فاقام حتى مات ولم يعد الى البصرة ولقد لخص
الامام الاديب ابو الحسن حازم الاديب محمد الانصاري المغربي اذ قال
في منظومته في الخوجا كيا هذه الواقعة: العرب قد تحذف الاخبار
بعد اذا: اذا عنت فجاءة الامر الذي دهما: وربما نصبوا بالحال بعد اذا
وربما رفعوا من بعدها ربما: فان توالى ضميران اكتسى بهما: وجه الحقيقة
من اشكاله غمما: لذاك اعيت على الافهام مسئلة: اهدت الى سيبويه
الحتف والغمما: قد كانت العقرب العوجاء احسبها: قدما اشد من
الزنبور وقع حمى: وفي الجواب عليها هل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة: ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما: وغاظ عمرا
علي في حكومته: ياليته لم يكن في امره حكما: كغيظ عمرو عليا في حكومته:
ياليته لم يكن في امره حكما: وفجع ابن زياد كل منتحب: من اهله اذ غدا منه
يفيض دما: كفجعة ابن زياد كل منتحب: من اهله اذ غدا منه يفيض
دما: وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم: لولا التنافس في الدنيا لما اضما

واصحبت

واصحبت بعده الانفاس باكية: في كل طرس كدمع سح وانسجما: ومنها
اذ وهي للماضي اي تكون اسما للزمان الماضي ولها اربعة استعمالات احدها
ان تكون ظرفا نحو فقد نصره الله اذ اخرجه وان تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم
قليلا فكثركم وبدلا منه نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها
وان تكون مضافا اليها اسم زمان نحو وقد يكون اسما للزمن المستقبل و
للتعليل نحو يومئذ تحدث اخبارها فبل كانه قد سبق لعدم احتمال الكذب
على قائلها فهو ماض في الحقيقة مستقبل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وقد
تكون للمفاجاة نقل ذلك عن نص سيبويه ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية وفعلها ماض نحو بينا انت كذا اذ طلعت الشمس واذ يرفع ابراهيم
القواعد والاسمية نحو اذ الشمس طالعة ومنها اين وانى الموضوعين
للمكان بمعنى الاستفهام نحو اين تمشي وانى تقعد اي اي مكان تقعد
ووجه بنائهما تضمنهما حرف الاستفهام وعلى الحركة للساكنين وعلى الفتح
لاستثقال الكسرة ويجي بمعنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى نحو
اين تجلس اجلس وانى تقم اقم ومنها متى وهي للزمان سواء كانت

استفهاما اى مفيدة لمعنى الاستفهام او شرطا نحو متى تسافر اى اى
مكان ادث ومتى ظرف اسم اى كلما تصوم اصوم وتصوم فى موقوف
فى الحقيقة على صومك وقد تجر بها نحو قوله: شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج: قيل بمعنى من وقيل بمعنى فى ووقع اسما مرادف
للوسط فيقال منى كمى اى وسط كمى على ما نقل عن ابى زيد ومنها كيف
ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو وهى اسم لدخول الجار عليه والدال
الاسم الصريح منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم هذا مذهب سيبويه على ما
نقله الرضى والسيرافى والاخفش على ما قال ابن هشام ومذهب
كونها ظرفا ومحلها النصب وتستعمل على وجهين شرطا مقتضيا فعلين
متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ومنه كيف تشا
والثانى ان تكون محققة للمعنى الاصطلاحى وهو الكونه استفهاما
حقيقيا نحو كيف انت او غيره نحو كيف تكفرون بالله اى فى اى حال انت
والتعجب من كفرانهم قيل قد تاتى عاطفة ومنها ايان للزمان استفهاما
كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وتختص بالاستفهام عن

المستقبل

المستقبل نحو ايان يوم الدين اى القيامة وبالامور العظام نحو ايان
مرساها وكسر همزتها لغة والنون ايضا قال ابن جنى ينبغى ان يكون من
اى لان اين قيل والاصل اى وان وقيل الاصل اى حين ومنها مذ
ومنذ حذف النون تخفيفا بدليل التصغير واختلف فى اصله قال الفراء
مركبة من من وذا وبعض الكوفيين من اذ فكسر الميم وضم الذال للغير
واذا يجر بهما فقولا انهما اسمان مضافان واما ذهب اليه الجمهور
انهما حرفان يجران قال ابن هشام فى المغنى والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من
ان كان الزمان ماضيا وفى ان كان حاضرا ومن والى جميعا ان كان
معدودا واذا لم يجر الاخلاف فى كونهما اسما لكن فى ارتفاع ما بعدهما
اقوال قال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدآن وما بعدهما خبر
وقال الزجاج انهما خبر مبتدأين مقدمان معناهما بين وبين فمعنى
ما رأيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ووجهه على ما قيل تعسف
ظ واكثر الكوفيين ظرفان مجلة حذف فعلها وبقى فاعلها اى كان
يومان وبعضهم جزئه لمحذوف اى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان

ويكونان بمعنى اول المدة ان صلح جوابا لمتى المقدم ذكرها نحو ما رأيت
زيدا مذ يوم الجمعة حالكونك تقول ذلك فى جواب من قال سائلا
متى ما رأيت زيدا اى اول انقطاع رؤيتى اياه اى الزيد من ابتدا
يوم الجمعة فتكون لابتداء الغاية من الزمان ويكونان بمعنى جميع المدة
ان صلح جوابا لكم الاستفهامية نحو ما رأيته مذ يومان قائلا فى جواب
من قال كم مدة ما رأيت زيدا اى جميع مدة ما رأيت زيدا يومان اى علم
ويعنى لجمعا يومان لا ازيد وهذان القسمان ويجب الثانى منهما اما
فى رفع ما بعدهما فلانهم وحيث واما فى حال جرهما فلتضمنهما معنى
الحرف تنبيه اذا وليهما الجملة فالمشهور انهما ظرفان مضافان
قيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة ومنها لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهما بمعنى عند الا انه
اسم لمكان الحضور حسا نحو فلما رأه مستقرا عنده او معنويا نحو قال الذى
عنده علم من الكتاب وكسرها اكثر ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن
وبعزيما نحن مقدمات لبيان الحضور نحو المال لديك اى عندك والفرق
بينهما

بينهما اى عند ولدى هو ان عند لا يشترط فيه الحضور لانها تستعمل فى
الحاضر القريب وفيما هو فى حوزتك ويشترط ذلك اى الحضور فى لدى
ولدى وان لدن لا يكون الا فضلة فيجب جرها وان جرت لدن بمن اكثر
من نصبها فلم يجئ فى القرآن منصوبة ويختلف عند وعن لدى منع جرها
مبنية لحلولها وان لدن قد تضاف الى الجملة وانها قد لا تضاف وذلك
انهم حكموا فى هذه الواقعة بعدها الا وجه الثلثة من الاعراب بقيمة
وجاء فيه لغات اخرى لدن بفتح اللام والدال مع سكون النون ولدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وكسر النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال وقد جاء بالتخفيف النون من لدن اللتى هى ام الجميع وهذا
لغات ثابتة وجعد بنائها وضع بعضها وضع الحرف واعلم ان عند اعم
من لدى لصلاحيتها ظرفا للاعيان والمعانى بخلافها ومنها قط
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهى تستعمل ظرفا لاستغراق
ما مضى وهى للماضى لا بل للماضى المنفى وتعمل بخيره نحو ما

دائرة فقط اى فيما انقطع من عمرى وبنيت لتضمنها معنى مذ وعلى ما
عليها دفعا لالتقاء الساكنين وتشبيها بالغايات وقد تستعمل قط بمعنى حسب
مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطنى درهم واسم فعل بمعنى يكفى
ويقال قط زيد درهم اى حسبه وكفاه وعوض بفتح العين وضم الضاد وظرف لاستغراق
المستقبل لا معمول للمستقبل المنفى نحو لا اضربه عوض اى ابدا من الزمان
لانه كلما مضى جزء عوض جزء وهى معرب ان اضيف ومبنى ان لم يضف
واعلم رحمك الله جزاء معنويا انه اذا اضيف الظرف الى الجملة يجوز
بناؤها على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم كيوم ولد
ويجوز للرفع اضافتها الى الجملة سبب الاعراب ايضا وكذلك اى كما المذكور
من الظرف فى جواز البناء والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة وان
مشددة تقول ضربته مثل ما ضرب زيد وغير ان ضرب زيد على الوجهين
ووجه البناء ما تقدم وحليت فلذلك فقد تم الباب الشاملين المقدمة
والمقاصد الثلاثة فى باب الاسم ونستعين من الله واسعين نحو
اتمام الخاتمة والباب الاخرين الخاتمة المقصد من ذكرها اجمالا

تم باب ٣

فى ذكر سائر احكام الاسم ولو لم يحصر على الاعراب والبناء المقدمين ذكر
بهما وجعلها اى فى الخاتمة ثمانية فصول **فصل** الاول منها فى المعرفة و
النكرة **واعلم** سلمك الله تعالى فى الدارين ان الاسم بعد التقسيم على ضربين
معرفة ونكرة والمعرفة ما اى اسم وضع كونه ليستعمل لشىء معين احترازا عن
النكرات فلم يرد به واحدا معينا اذ لو كان لم يخرج عن الاعلام بمعنى المعرفة
ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه سواء ذلك الواحد مقصود الواضع كما
فى الاعلام او لا كما فى غيرها قال الشارح الرضى يدخل فى هذا الحد العلم
المنكر والمضمر نحو ومثل قال الاصح فى تعريف المعرفة ان يقال ما اشير
به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الغائب وان عادت
الى النكرات والمعرف بلام العهد وان كان المعهود نكرة فيخرج منه
اى العهد الذهنى لا الخارجى
النكرات المعينة للمخاطب ومثل ما ذكره من الحد الفاضل التفتازانى
نحو جاءنى رجل تعرفه
فى كتابه الموسوم بالمطول حيث قال ومعنى التعريف جعل الذات
مشار به الى خارج اشارة وضعية وهى سبعة قيل بالاستقراء وعند
قيد مخرج للنكرات المخصصة
خطر لانه قد صرح بعضهم بان المنادى ايضا من المعارف ولا يكون

باب المعرفة والنكرة

والحاصل ان المعرفة للمعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليدخل فيه الاعلام الشخصية وغيرها فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا فى متخاصص معين او لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليس موضوعا لواحد منهما والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منهما والا لكانت مشتركة صح

قال السيد المحقق ان هذه العبارة مذكورة فى النسخ التى رأيناها وقد خط ان يرى على بعضها والاولى حذفها دون اثباتها وانها ماخوذة من كلام الرضى نجم الائمة والحاصل ان هذه العبارة مجملة لا يعلم مراده كاملا منها اراد بقوله الذات والخارج اقول المراد بقوله الذات بعد اللفظ من لسان الذات المعنى المستقل بالمفهومية ومفهومات الوصف لانه يجعل مشارا بها والا لما كانت مفهومات الاوصاف والمراد بقوله الخارج هو ما سبق من علم المخاطب لانه فقد الذهن لانه ذكر شرط المعارف بعد المخاطب من حيث انها معلومات فيها فعلم هذا

منتشر بل بسبعة اقسام لان سبب التعريف اما امر لفظي او معنوي والثاني
اما ان يكون محتاجا الى القرائن او لا الثاني الاعلام والاول اما ان يكون
محتاجا الى شيء متقدم او متأخر والاول المضمرات والثاني اسماء الاشارات
والموصولات والاول اما ان يكون سبب التعريف فيه مقدما او لا والاول
المعرف بالاداة والمنادى والثاني المضاف الى احدهما والالف
واللام في قوله المضمرات للعهد فانها موضوعة بازاء معان معينة
متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا ثم وضع انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه والاعلام وسيأتي والمبهمات اعني اسماء الاشارة والموصول
لان بحسب تلك صح كونها من المعرفات لان اسم الاشارة من المشار
اليه مبهم اذا قيل هذا من غير اشارة لا يعلم ما قصده وكذا الموصول
من غير الصلة على ما سبق في بابه من ان تعريفه بالصلة على قول وبها
على الآخر واعلم ان الوضع باعتبار الواضع محتمل على اربعة اقسام لان
اي وضع شيء لشيء يحتمل اقسام اربعة اما ان يكون الوضع عاما على

المعنى

المعنى والموضوع عاما على المعنى والموضوع له كذلك او يكون الوضع عاما
والموضوع له مقابله واما ان الوضع خاصا والموضوع له كذلك او يكون
الوضع خاصا والموضوع له مقابله فهذا اربعة احتمال والرابع محال كما لا يخفى
على الفاطن والاول هو ان يكون الواضع في حال الوضع ملاحظا الامر الكلي
فيكون اللفظ الملاحظ هذا الامر الكلي كالانسان الموضوع للحيوان الناطق
ثم اعلم انهم اختلفوا في وضع المضمرات والمبهمات قال المحقق التفتازاني انه
الوضع عام والموضوع له ايضا لكن ما استعمل فيه ذلك خاص صرح في
ذلك سيد المحققين وذهب بعضهم الى ان وضعها عام والموضوع له خاص
وهذا القول بعيد عن الصواب والمعرف باللام يعني ال وهي على ثلثة او
الموصول وقد تقدم انها هي الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول وقيل والصفة
المشبهة مثل الحسن والداخلة في افعل التفضيل ليست موصولا بالاتفاق
وقيل في الجميع حرف تعريف والثاني ان يكون حرف تعريف وهو نوعان
عهدية وجنسية وكل منهما على ثلثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها
معهودا ذكريا كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول

اذ ذهبنا لحوادث في النار او حضوريا قال ابن عصفور ولا يقع هذا الا
بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل و اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما
لاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو خلق الانسان ضعيفا او خصائص
الافراد مجازا نحو انت الرجل و ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهي
التي لا تخلفها كل نحو وجعلنا من الماء كل شيء وبعضهم يقول في هذا انها
لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن
بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين معرف بال هذه و
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المطلق والمقيد قال ابن هشام واختلف
في ان الة التعريف هل هو ال بجميعها او الهمزة او اللام وحدها والاول اصل
والمضاف الى احدها اي الى احد الامور الخمسة والمثل والغير والشبه
مستثنى من هذا الحكم اما ان مضيفه احترازا عن اللفظية لما سبق والمعرف
بالنداء فان قلت هذا ينافي ما سبق من ان المعارف ستة قلت جعله
المبهمات من حيث كونها مبهما احد الاقسام ولما سبق تعريفها المضمرات
والمبهمات والمضاف لاحدها والمعرف باللام والنداء مستغنى عن

التعريف

التعريف بحق العلم بالتعريف وقال العلم هو ثلاثة اقسام اسم هو ما لا يقصد
به مدح او ذم كزيد ولقب وهو ما يقصد احدهما كبطة والمصطفى وكنية
وهي المبدوءة باب او ام او ابن او بنت وقد يكنى بالالقاب كابي الحسن لا
مير المؤمنين وهو معرفة ما وضع لشيء معين شخصا او جنسا كاسامة واحترز
به عن النكرات وعن الاعلام الغالبة بحيث لا تشتمل غيره واحترز به عن
المعارف كلها وفائدة قوله في موضع واحد دخول الاعلام المشتركة كعبد الله
ثم اراد ان يذكر وجه تقديم بعضها على بعض بقوله واعرف المعارف المضمر
حذ فالمص قال العلم واعرف المضمرات ضمير المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه
نحو انا ونحن ثم المخاطب نحو انت ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهمات
ثم المعرف باللام ثم النداء ولما كان تفاوت المضاف تبعا في المضاف اليه
قال والمضاف في قوة المضاف اليه في التعريف وما نقل من الترتيب
فيه اختلاف والقسم الثاني النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل وفرس
بالتنوين واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والا
ستفهام استغرقت الجنس ظاهرا نحو واذا دخلت عليها من فهي نص

فيه نحو ما جاءني من رجل وان وقعت في غيرها في غير الاستغراق نحو وقد
يكون للاستغراق مجازا نحو تمرة خير من جرادة والله اعلم بحقايق الامور
فصل الثاني من الفصول في ذكر اسماء العدد افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها هي ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء وكمية الشيء عدده
المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كالخمسة
المعينة والمراد باحاد الاشياء كل واحد منها فالواحد عند النحاة من
الاعداد خلافا لبعض الحساب واعترض عليه بان قوله احاد يخرج لاحد واثنان
لان واحد لم يوضع لكمية احاد الاشياء فيدخل نحو رجل ورجلان ولو
قال العدد ما وضع لكمية الشيء لحسن كان التعريف مطردا منعكسا واصوله
العدد اي الالفاظ التي ترجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وما
عداه متفرع عليها واحد اسم فاعل من وحد يحد وحدة اي انفرد
الى عشرة ومائة والف واستعمالها اي العدد من واحد الى اثنين
على القياس بحذف التاء الظاهر المشهور ما بين النحاة في للمذكر والمؤنث
بالتاء اي بالتاء التانيث فنقول في رجل الذي هو مذكر رجل واحد

لا واحد وفي رجلين اثنين لا اثنين فنقول في امرأة واحدة لا واحد
وفي امرأتين اثنتين على لغة الحجازيين او ثنتين على التميمية ومن ثلثة الى عشرة
على خلاف القياس اعني المذكر بالتاء نقول ثلثة رجال اعتبار التانيث
الجماعة ونقول في المؤنث بدونها اي بدون التاء نقول ثلث نسوة واربع
نسوة الى عشر نسوة لان التاء ثم واحدها اسما جماعات فالاصل ان
تكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدمه وتغير و
حذفت من المؤنث فرقا للشاخر بينه قال ابن مالك ولم يعكس لتقدم
المذكر وبعد العشرة اي اذا جاوزت منها نقول احد عشر رجلا واثنا عشر
درهما في المذكر على ما هو القياس وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا
في المذكر وتذكير الثاني لكراهة اجتماع حرفي التانيث من جنس واحد في
الشيء للتخفيف عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة او ثنتا عشرة على القياس
وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على خلاف القياس وتانيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وبنو تميم تكسر الشين من عشرة في المؤنث

تحرزا عن توالي اربع حركات والمجاورون يسكنونها ونقول بعد ذلك
اي هذه الاعداد عشرون رجلا وعشرون امرأة بلا فرق بين المذكر والمؤنث
الى تسعين رجلا وامرأة اي نقول مثل ذلك في ثلثون واربعون و
خمسون وستون وسبعون وثمانون الى تسعين امرأة فاذا اردت
التجاوز عن عقد الى عقد اخر نعطف تلك العقود على الزايد عليها فنقول
احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امرأة على القياس في الجزء الاول فيهما فنقول ثلثة
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا بل الى تسع
وتسعين رجلا على خلاف القياس في الجزء الاول ولذا قال ثم تسع
وتسعين امرأة ثم نقول بعد الزيادة على تسع وتسعين مائة رجل في الواحد
المذكر ومائة امرأة في المؤنث والف رجل في الواحد المذكر والف امرأة
في المؤنث وفي التثنية مائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة
بلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زاد العدد على المائة والالف
نستعمل على قياس ما عرفت من عطف الزايد عليها او عطفها على الزايد

ويقيم الالف

ونقدم الالف اي لفظ على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات
فنقول عندي الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفان وثلث
مائة واثنان وعشرون رجلا في التثنية واربعة الاف وتسع مائة
وخمس واربعون امرأة في الجمع وعليك بالقياس من بواقي الامثلة
واعلم ان الواحد والاثنين من الاعداد لا يكون مميز لهما اي للواحد
والاثنين لان اللفظ المميز يستغنى ذكره عن ذكرهما بكونه مفيدا لبيان العدد
فقولك بقوله يستغنى لا ينزع الابهام الذي فيهما يعني ان رجل يفيد
الجنسية والوحدة ورجلان يفيد الجنسية والتثنية فلا حاجة الى
شيء لان شان المميز لدفع الابهام وهو موضوع له وبقوله ما سوى
الاعداد فلا بد لها من مميز يجري عليها لعدم امكان استفادة الجنس
والعدة الا من العدد والمعدود جميعا لان الثلثة مثلا يفيد العدد بلا
الجنس واعلم ان الفاظ العدد اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد
واثنان وعشرون وثلثون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا
عشرة الفاظ مائة والف وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة

الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو على احد وعشرون
وتسعة وتسعون وما بينهما واذا علمت ذلك فنقول في مميز الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشرة مخفوض اما باضافة العدد اليه مخففا او بمن ان كان
اسم جنس كشجر او اسم جمع كقوم او رهط ومجموع لفظا كما مر او معنى
كقوم ورهط لسوا في المعدود العدد فنقول ثلثة رجال وثلث نسوة
وتلك القاعدة مستمرة الا اذا كان المميز لفظ المائة فحينئذ يكون المميز مخفوضا
مفردا لانهم لم يجمعوا مائة حقيقة فيها ثلثا ملحقاته وان كان القياس
ان يجمع فنقول ثلث مائة الى تسعمائة والقياس ثلثمئات لان لها جمعين
احدهما ضرورة جمع المذكر السالم والثاني جمع المؤنث السالم ومميز احد
عشر الى تسع وتسعين والى تسعة وتسعين يكون مفردا منصوبا اما في العقود
فلفقد الاضافة واما في غيره فلانهم كرهوا تصيير ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ونحو خمسة عشر ابني عمرو ونقول احد عشر رجلا في المذكر واحدى
عشرة امرأة في المؤنث وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعون امرأة وحقا
افراده فلكونه فضلة ومميز مائة والف وتثنيتهما ومميز جمع الالف

هذا الذي

هو الالف ولم ينقل جمعها لان استعمال الجمع مائة مع مميزها في الاعداد مخفوض
مخفوض مفردا اما الاول فللاضافة واما الثاني فلتعادل فنقول مائة
رجل ومائتا رجل والف رجل والفا امرأة وثلثة الاف رجل وثلثة الاف
امرأة وقد يجيء غير مجموع قوله تعالى بثلثة الاف من الملائكة مردفين
نسلت على هذا النمط قاعدة اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا
وبالعكس وجهان قلت ثلثة اشخص وتريد النساء وثلث اشخص
باعتبار المعنى يجوز لك ان تشتق من لفظ اثنين وعشرة
وما بينهما اسم على وزن فاعل نحو ثان وثالث ورابع كضارب
وحكمه كحكمه في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث ولك
استعماله على وجهين احدهما استعماله مفردا فنقول ثالث ورابع قال الشيخ هي
اثنان لها فرعها السنة عولم وهذا العام سابع والثاني استعمالك له مع اصله
نحو خامس خمسة افادة ان الموصوف هذه العبرة والاضافة واجبة
كما في يد زيد والقول بالنصب مرجوح قال الله تعالى الذين كفروا ثاني اثنين
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة هذا باعتبار وبان حاله اي وجه

التي هو فيها من العدد له باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد
من الثلثة والثالث استعمالك له للتصيير فتقول هذا ثالث اثنين اي
مصير الاثنين ثلثة ولا يجوز ان يكون المصير انقص من ذي صيغة واحد
ولا ازيد بثنين فتقول باعتبار الاول الاول والثاني في المذكر والاولى
والثانية في المؤنث ومن غير اعتبار معنى التصيير في الثاني الثاني والثانية
وليس قبل الواحد عدد حتى يكون مصيره هكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر والحادية عشرة الى تاسع عشر والتاسعة عشرة وتقول
حادي عشر احد عشر على الاعتبار الاول   وفي ثاني عشر فتح اليا
وهاهنا اسكانها وحذفها مع حذو انكسار النون
فصل في بيان الاسم من حيث التذكير والتأنيث فهو اما
مذكر او مؤنث على سبيل منع الخلو والمؤنث قدم لكونه مقصودا
وجودي يخلف المذكر ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا
ظاهرا او تقديرا اي مقدرا غير ظاهرة سواء كان التأنيث حقيقيا
ولا يسمى مؤنثا والمذكر ما خلا منه اي خلاف المؤنث لانه لم يوجد فيه

علامة التأنيث

علامة التأنيث مطلقا وعلامة التأنيث ثلثة التاء كطلحة اسم رجل
اي ابدان التأنيث فيه لفظي والالف المقصورة كحبلى للحامل
وسلمى علم امرأة والممدودة كحمراء للحمرة وصحراء للفلوات والفيافي
والمقدر انما هو التاء فقط اي من علامة ما يقدر في الكلمة فهو التاء
لا غير لان وضعها على عرضة الانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر
بخلاف الالف كارض ودار اذا يرجع اليهما ضمير لا يكون الا مؤنثا بدليل
اريضة ودويرة اي هذا دليل لكون التاء مقدرا لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ومما قيل ان اليا ايضا من علامة التأنيث مثل تضربين في
ليس بشيء لان الصناعة والكتب والعبارات شاهد صدق على
انه مما سيها موضوع لمفرد المؤنث فالاولى ان يقول لا نسلم انها ثلثة
بل اربعة والياء في تضربين اسم لا حرف تأنيث ويجيء التاء لاربعة
عشر معان احدها الفرق بين المذكر والمؤنث ونحو ضعيف وضعيفة
فالاصل اي بعثر والفصل بين الاحاد المطلوقة واحاد المصادر من
اجناسها كنمل ونملة وتمر وتمرة ونخل ونخلة وضرب وضربة واخراج واخراجة في

للفرق بين آحاد المصنوعة واجناسها نحو لبن لبنة والجنس المميز واحدة بالتاء بتذكيره الحجاز يوين وتؤنثه غيرهم وعلى الوجهين قوله تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وللدلالة على الجمع في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها نحو كوكب ونكون أي جماعة راكبة ولتاكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول نحو فاتر ومطرابة وفروقة كياء النسب نحو احمري وتدخل على الجمع الاقصى دلالة على ان واحدها معرب فيقال الجاعلة من العجمة ددلالة على ان واحده منسوب كالمشاهلة وتدخل ايضا فيه عوضا من الياء المحذوفة وتدخل لتاكيد التانيث في الجمع نحو افعلة واعزبة وفعالة كحالة وتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وتدخل المعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي نحو غرفة وعمامة وظلمة وعوضا من فاء الفعل نحو عدة وعوضا من الاضافة في يا ابت ويا امت فاما لنقل من الوصفية الى الاسمية كالذبيحة فقد يكون عوضا من الفاتا نيث كما في جره بضعرضيانى والاصل في الصفات ان يفرق بين

مذكرها ومؤنثها بالتاء الا ان تكون مختصة بالاناث الكاينة على وزن فاعل ومفعل وفعيل مطلقا وقيل ان لم يقصد معنى الحدوث فان قصد فالتاء فالحاصل ان فيه ثلثة اقوال ثم اعلم ان المؤنث على قسمين حقيقي وهو ما بازائه مذكر من الحيوان وفائدة قيد الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي قال الرضي لو قيل ذات الفرج من الحيوان لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى ولا ذكر لها من حيث تحقيقه يعني انه يشعر بالامكان الوقوعي لا بالامكان الذاتي اي لم يقع ومن علم وقوعه لا يستدل على علم امكانه كامرأة في مقابلة الرجل وناقة في مقابلة جمل ولفظي وهو ما بخلافه اي ما لم يكن في مقابلة مذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ كظلمة مثال الحقيقي ومثال التقديري فلما كان تانيث الفعل وتذكيره بحسب الفاعل ناسب ان يذكر بعض احواله اذا اسند واعتذر عن ذلك بقوله وقد عرفت احكام الفعل اذا اسند الى المؤنث اي فاعل المؤنث فتذكره لفعلها

للرفع التكرار من الفصول في البحث عن المثنى وهو

اسم الحق بآخره اي آخر مفرد بحذف المضاف الف في حالة الرفع او ياء

مفتوحة ما قبلها في حالتي النصب والجر والحق بآخره على كل التقديرين

نون مكسورة لتدل هذه الهيئة المخصوصة على ان معه اي مع المفرد

شيء آخر مثله في العدد بحيث يكون هو اياه من جنسه حقيقة او حكما

ليدخل فيه نحو قمران وعمران وقد سبق الكلام في ذلك نحو ان

رجلان في حالة الرفع ورجلين هذا الذي ذكرناه في الاسم الصحيح

اما المقصور يسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه حبس فيه

الحركات والحبس القصر فان كانت المقصورة منه الفا منقلبة

عن واو وكانت المقصورة ثلاثية اي ثلاثية رد الى اصله وهو الواو

ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالا

ضافة وانما جاز رد الثلاثي الى اصله دون ما فوقه لخفة الثلاثي

فلم تستثقل معه الواو وان كانت الالف منقلبة عن ياء او عن واو

وهو اي والحال انها اكثر من الثلاثي بان يكون رباعيا انقلبت ياء

كرهيان

كرهيان في رحى وملهيان من اللهو وحباريان للطاير واما

الممدودة على اربعة اضرب فان كانت همزته اصلية اي فيه زايد

ولا منقلبة منعم كقراء الجيد القراءة تثبت الالف كقراان وحكى ابو علي

عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة علامة

للتانيث اي مبدلة من الف التانيث تقلب واوا كحمراء في حمراوان

دون الياء لوقوعها بين الفين فيلزم في العرب من اجتماع الامثال

لان الياء اقرب الى الالف من الواو فتكون الهمزة والواو

متنافيين في الثقل وحكى المبرد عن المازني حمرايان قلبها ياء

وان كانت الهمزة منقلبة عن الاصل اي من حرف كانت في الاصل

جاز فيه الوجهان المذكوران ككساوان وكساءان جاز ان ابقاء

الهمزة فيتبعها اشبهها بقراء لانه همزة كساء منقلبة عن واو وكلا

كساء فيثبت فيقال كساءان وقلبها واوا لان عين الهمزة

ليست اصلية بل هي كالاصلية فتشابه همزة حمراء فتقلب واوا

فيقال كساوان ووقع من سيد الشريف كلا ماما صله ان في

عبارة الكافية وهي قوله والآتي فالوجهان فنظر لان اللازم من
هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في زوراء الابدال او رد ام
لكن المشهور بد ابان فكان الاولى ان يقول فوجهان وهذا بعيد
منه جداً لان ما ادعاه من كونه مشهوداً محض ادعاء ولم يثبت في
ما أيّنا من كتب النحوية على ان ابن هشام قد صرح بشذوذه حيث قال
وشذ كساءان بابدال الواو ياء نعم ذكر الشيخ الرضي ان اثره قد يقلب
المبدلة من اصل ياء ولفظه وقد ترد على ما قال ابن هشام والتي تجد
للالحاق حكمها حكم هذا الهمزة كعلباء الحاق بقرطاس اجمعوا
على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر
وان تحنّى كل عود ودبر وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه
واهل الوفا من حادث وقديم واما العكس اي مد المقصور
للضرورة ففيه اختلاف قال ابن مالك ويقصر ذي المد
اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع واما الصحيح والملحق به والمعتل
المنقوص لا تغير لها في التثنية نحو جائني رجلان ودلوان وقاضيان

والمعروف

ويجب حذف نونه اي نون المثنى عند الاضافة للانفصال المؤذن
بالانفصال والاتصال دليل من تمام الكلمة حذفا للاضافة يقول جاء غلاما
زيد فيل يسقط للضرورة وكذلك يحذف التاء التانيث التي فما
ان لا يختلف في تثنية الخصيتين بضم الخاء المعجمة والية بفتح الهمزة خاصة
اي لا في غيرهما قال ابو علي الوجه في ذلك لما كانا الخصيتان لا ينفرد احد منهما
من الاخرى صار باللفظ الدال عليهما معا وليس للمثنى وخصية بمفردين
بخصيان والياتان بل مفردها خصي والى واذا قال خصيان والياتان
لانهما مثلا زمان فكانهما شيء واحد لا زوج سقاك الله ثم
انه اذا اريد اضافة المثنى الى المثنى يعبر عن متعلق مثنى الاول
بلفظ الجمع كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما الخطاب لحفصة وعائشة
ونحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وذلك اي جعل الاول
بلفظ الجمع والثاني بالتثنية لكراهة اجتماع التثنيتين كانهما من
جنس واحد اعني التثنية فيما يكون منه الاتصال لفظا ومعنى
اي في اللفظ والمعنى واما اتصال اللفظي بلفظ المثنى هو اتفاق

اللفظين بحيث لا يفهم انه كلمة او كلمتان واما الاتصال المعنوى فلان
المتصل بالمفرد يجب ان يكون نوعها واحدا كما ذهب اليه بعضهم من انه
لا يجوز لك ان تقول نابت الفين مريدا الذهب والفضة بل من
دين من الذهب او الفضة هذا هو الاتصال المعنوى فى المثنى
من فصول الخاتمة فى بيان المجموع وهو اسم ما بالاضافة
اى هذا اللفظ اسم اى علم لما دل على احاد يشتمل المجموع وغير المجموع من
اسم الجمع كقوم والعدد كثلثة وعشرة والحال ان تلك الاحاد مقصودة
اى متعلق به القصد فى ضمن اطلاق ذلك الاسم بحروف مفردة
بتغيير ما اى دلالة ذلك الاسم على ذلك المعنى بحروف مفرده مع تغيير
ما اى الدال بشيئان حروف المفرد وتغيير المخصوص فبهذا القيد
خرج غير المحدود من اسماء الاجناس وغيره ثم هذا التغيير الكائن
فى حروف المفرد على قسمين لفظى اى منسوب الى اللفظ وظاهرا
فهو ايضا اما بالحروف والحركة معا كرجال واما بالحروف
فقط كمسلمون واما بالحركة وحدها كاسد فى جمع اسد او تقديري
غيره

غيره كفلك فانه جمع فلك لكنه فى حال الجمع مثل اسد وفى حال
الافراد مثل قفل والتغيير التقديرى ولهذا قال على وزن اسد
اى حال الكون كذلك فان مفرده ايضا فلك ولكنه على وزن قفل
واذا عرفت ذلك فالقول والرهط مما هو اسم الجمع وكذا واحد له
من لفظ خارج لانه وان دل على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفرد
له يكون قابلا للتغيير المذكور واسم جنس الذى يكون الفارق
بينه وبين مفرده اما التاء نحو تمر وتمرة او الياء نحو روم ورومى
لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لماهيته
الماهية المعتبرة معه ولو تنزلنا وسلمنا الدلالة عليها قلنا
ليس بتغيير ما فى حروف مفرده والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس
ان اسم الجنس لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان
الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه انما هو بالتاء او بالياء
اما التاء بخلاف اسم الجمع وقد سبق الكلام فى اسم الجنس بابينا
واسم الجمع فى اول الكتاب ثم اعلم ان مطلق الجمع الذى نحن بصدده

على قسمين وبعضهم الاطلاق انفيا انما يعد من قول الجمع انفيا على قسمين
مصحح وهو ما لا يتغير بناء مفرده نحو مسلمون فان واحده مسلم
ولم والمراد بجمع التصحيح ليس المقابل للمعتل بل هو اعم منه والمعتل وهو
على قسمين ما ان يكون مقصورا او منقوصا او غيرهما فما كان غيرهما
حكمه حكم جمع التصحيح فهو المراد بجرائه مجرى التصحيح كدلو وظبي والمنقوص
يحذف اليا نحو قاضون ويحذف الالف من المقصور في الاحوال لسكون
للساكنين نحو مصطفون ومصطفين قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فحذفت الالف لالتقا الساكنين ومكسر وهو ما اى
اسم يتغير بناء مفرده كرجال وافراس والمصحح المقدم ذكره على قسمين
مذكر وهو ما الحق باخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوح
ما قبلها كمسلمون او الحق باخره ياء مكسور ما قبلها ونون
كذلك في كونه مفتوحا وانما الحق تلك الملحقات ليدل الجمع على ان
مفرد الذي يكون معه اى مع الجمع اكثر منه اى يكون الجمع اكثر من
المفرد ويشترط هذا الجمع على مذهب عام للاسماء والصفات وخاص

باحدهما

باحدهما فالعام شيئان التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة
خلافا للكوفيين فيما قالوه مخالف للاستعمال والقياس وكونه من
اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس فهذا الجمع لانهم اشرف من غيرهم
والصحة اشرف من التكسير فالخاص شيئان العلمية وقبول تاء التانيث
فيا في هذا الذي الذي ذكرناه من الحاق الواو والنون على صفة المذ
كمرة في جمع الصحيح غير المنقوص واما المنقوص فيحذف ياءه نحو قاضون
وداعون جمع قاض وداع والاصل قاضيون نقلت ضمة اليا الى ما قبلها
تخفيفا فحذفت اليا لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة الجر
والنصب نحو قاضين لان الاصل قاضيين وداعيين داعيين
حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين والمقصورة تحذف الفه لما تقدم ويبقى ما قبلها
مفتوحا ليدل على الالف المحذوفة لان الفتحة بعض الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة الجر والنصب والاصل
مصطفيون ومصطفيين ثم قلبت اليا الفا وانما حذفت الالف

في الجمع وقلبت في المثنى مع وجود العلة فيه اتفاقاً لانه لو حذف فيه
اتفاقاً لالتبس بالرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخونك
بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلو اخونك واعليهم وانما لم تحذف
حذفاً نسياً منسياً للرفع بها الكلمة فكانها لامها وتحقيق هذا الجمع باولي
العلم ولم يقل باولي العقل ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا
يطلق عليه تعالى انه عاقل واما قولهم اي العرب سنون وارضون
وثلثون وقلون وعليون والعالمون واهلون وعشرون الى
تسعين واحون وعضون وثبون فشاذ اي مخالف القياس
والشرط الخاص الذي وعدناه اراد ان يذكره بقوله ويجب ان
لا يكون مؤنثه افعل فعلا كاحمر حمراء ولا فعلان الذي مؤنثه
فعلى كسكران مؤنث سكرى يعني ما يجمع من هذا الجمع من الصفات
شرطه قبول تاء التأنيث فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى ونحوه ولجاز
ابن كيسان احمرون وسكرانون مستدلا بقوله حلائل احمرين
واسودينا واجيب بانه شاذ وانما اعتبروا في الصفات قبول

التاء

التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
بالتاء كالفضل واجاز سيبويه ندمانون لقبوله التاء لندمانة
ويجب ان لا يكون فعيل بمعنى مفعول ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
كجريح بمعنى مجروح يقال رجل جريح وامرأة جريح ولا فعول بمعنى فاعل كصبور
بمعنى صابر فلا يقال احمرون وسكرانون وجريحون وصبورون
ويجب حذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي بسبب الاضافة لما
تقدم من ان الاضافة دليل النقص نحو جاءني مسلمو مصر وهو علم البلدة
مشهورة ومؤنث عطف على قوله مذكر يعني الجمع على قسمين مذكر ومؤنث
وهو اي الجمع المؤنث السالم ما الحق باخره دون اوله الف وتاء زائدة
وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة اي لذلك المفرد
مذكر فان يكون اي فهو ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون
كمسلمات وان لم يكن له اي لمفرده مذكر فشرطه ان يكون مؤنثه
مجردة عن التاء كالحائض في جمع حائض يعني ان المؤنث اذا كان
صفة الحائض يجب ما ان يكون له مذكر او لا فان كان له مذكر فشرطه

ان يكون ذلك المذكر قد جمع بالواو والنون نحو مسلمات فان مفرده
وهو المسلم يجمع بالواو والنون فيقال مسلمون وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا من التاء كحائض الذي يقال في جمعه حوائض
والحائضات جمع لحائضة بمعنى تحيض فانه لو قيل فيه هذا افضى الى
اللبس ومن نفس كلامه فتبين ظهر خروج فعلى افعل وفعلان
فعلى وجميع الامثلة التي يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح
ونحو علامة فذلك حملا على المذكر ويسلم في هذا الجمع ما سلم
في المفرد نحو هند وهندات الا ما يكون فيه تاء التانيث فان تاءه
تحذف في هذا الجمع فرارا من اجتماع العلامتين نحو مسلمات و
قائمات قال صاحب المتوسط لا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء
لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة يعني انها زائدة
لهذا المعنى وجمع المقصور يقرر فيه ما يقرر في التثنية فيقول
حبليات وصحراوات وان كان المؤنث اسما بان لا يكون صفة
ولا كنية ولا لقبا جمع هذا الجمع بلا شرط كهندات هذه العبادة

معنى قول ابن الحاجب

معنى قول ابن الحاجب مطلقا اي من غير ان شرط مثل طلحات وزينبات
قال نجم الائمة ليس هذا الاطلاق بسديد لان اسماء المؤنث بالتاء مقدرة
كقدر ونار ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع
بل هو فيها مسموع كالسموات ومما يتعلق بهذا المقام ذكره بعض
ما لم يذكره المصنف فذكره بعضهم واعلم انه اذا كان الاسم الثلاثي ساكن
العين ولا يكون عينها معتلا ولا يكون مدغما فان كانت فاؤه مفتوحا
لزم فتحة عينه نحو جفنة ودعد فيقول فيهما جفنات ودعدات قال الله
تعالى حسرات عليهم وكقوله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي
منكن ام ليلى من البشر وان لم يكن احد من المشتركين الشروط
المذكورة بان كان مضموم الفاء نحو خطوة او مكسورها نحو هند
جاز للا الفتح والاسكان والاتباع لحركة الفاء وان لم تكن الفاء مضمومة
واللام ياء كمدية فانه جاز فيها الفتح والاسكان فيقال دميات
ولا مكسورة واللام واوا نحو رشوة وزينبات بالاسكان
لعدم كونها ثلاثيا ومثل ضخمات لكونها وصفا لا اسما ولا يجوز

الاسكان في ثمرات لانها متحركة الوسط واما ما لم يصح اذا كان معتل
العين نحو جوزات قال الله تعالى في روضات الجنات الاعلى قراءة
وفيها ثلاث عورات وقول الشاعر اخو بيضات رائح متاوب رفيق
بمسح المنكبين سبوح واما نحوا فاذ علم الادغام نحو حجات وحجات وليحفظ
هذه القاعدة لانه قد حجبها من كتب العربية والقسم الثاني جمع المكسر
هو ما تغير صيغة معنى بناء مفرده اما بزيادة او نقصان او تبديل شكل او كليهما
معا كما تقدم ولا يخفى عليك ان جمع ايضا بناء مفرده بسبب الزيادة
بحيث يكون المفرد كلمة غيره وكذلك الكلام في الجمع بالالف والتاء لكن
هذا التغير غير ذلك التغير وصيغته من الثلاثي كثيرة تعرف بالسماع
كرجال وافراس وفلوس مثلا ومن غير الثلاثي وهو الرباعي كعمالد
كجعافر جمع جعفر وجداول جمع جدول كما عرفت في علم التصريف في باب
ابنية الاسم وانقسامها الى الثلاثي والرباعي والمجرد والمزيد الفرق
بين هذا الجمع وجمع السلامة من امرين احدهما السلامة والثاني
اختصاص جمع السلامة بالعقلاء بخلاف هذا الجمع والثالث كونه

معربا

معربا بالحروف بخلافه ابداه الله ان الجمع ايضا اي مطلق الجمع
على قسمين كما كان الاول ايضا كذلك جمع قلة فهو ما يطلق على الثلاثة
الى العشرة وما فوقها من المساقط ما بينهما وابنيته اي جمع القلة اربعة
افعل بضم العين كاكلب وافعال كاحمال وافعلة بكسر العين كاحمرة وفعلة
بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي يعني كلما كان على هذه الاوزان
فهو جمع قلة قيل انما اختصت بها لانها تصغر دون سائر الجموع والتصغير
دليل التقليل ومن القلة جمعا التصحيح والكوفيون يذهب اللام التعريف
بل هو هو في المنكر لانه لو كان معرفا بحرف الاستغراق لما كان قليلا
وجمع كثرة وهو ما يطلق على فوق العشرة وابنيته ما عدا هذه الاوزان
والجمع الصحيح قال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة و
الكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وقد يستعمل كل منهما اي من جمع القلة والكثرة موضع الاخر مع وجود
ذلك الاخر على سبيل الاستعارة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرء
من الفصول الخامس في الخاتمة في بيان المصدر

وهو اسم مكان على وزن مفعل اي محل الصدور وهو اسم يدل على الحدث
فقط من غير دلالة على الزمان ولهذا يقال انه جزء الفعل لانه يدل على الحدث
والزمان والمراد بالحدث معنى قائم بغيره سواء كالضرب والمشي
والطول وقوله يشتق منه اي من المصدر جميع الافعال ان قلنا من تمام
الحد لكان حدا تاما على مذهب البصريين ووجه العدول من تعريف
ابن الحاجب لكونه مبنيا على الفاظ مبهمة وانما سمي مصدرا لكونه مو
ضع صدور الفعل وخرج بقوله يدل على الحدث اسم المصدر لانه دال
على لفظ المصدر الدال على الحدث واحترز بقوله فقط عن الفعل كا
الضرب فانه مصدر يتولد منه الاشياء التسعة وهذا هو المراد
من الاشتقاق وهو على ثلثة اقسام كما تقدم قال البصريون المصدر
هو الاصل لان الفعل مركب وهو واحد والواحد مقدم على المركب
لتقدم الجزء على الكل ولكونه مصدرا والكوفيون ان الاصل هو الفعل
لكون اعلال المصدر موقوفا على اعلاله ولكونه عاملا فيه والعامل
قبل المعمول ولكونه مؤكدا له وفيها كلها نظر اما الاول فلعدم

لعدم كونه

لعدم كونه اصلا في الاعلال اصلا في الاشتقاق واما الثاني فلانه
مسلم في وقت واما الثالث فلانه دليل الاعراب على ان كونه مؤكدا لا
يدل على اصالته فافهم وابنيته اي ابنية المصدر من الثلاثي المجرد غير مضبوط
ويبلغ عدده عند سيبويه الى اثنين وثلثين وقيل ذكره ابن مالك في التسهيل
منها ستة وستين ويعرف بالسماع من العرب يعني ابنية مصدر الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي المزيد والرباعي المزيد والمجرد قياسي ليس موقوفا
على السماع كالافعال يقال لكل ما كان ماضيه على افعل مصدره على افعال
وكذا نحو الانفعال والاستفعال والفعللة والتفعلل مثلا واعلم
ان الاصل في العامل هو الفعل في العمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من
المصدر واسم الفاعل وغيرهما فرعا عليه فيطلب المرفوع والمنصوب
كالفعل لكن الفرق ان طلب الفعل وضعي في المرفوع او تابع للموضوع في
المنصوب وطلب المصدر وغيره لا يكون وضعيا ولا تابعا له بل هو
عقلي بخلاف الوضع العقلي وان الحكمة لان الواضع نظر الى ماهية
الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره لا فاعلا ولا مفعولا لكن

هذه الصفات شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول
اقوى من المصدر لفظا ومعنىً ولذلك لا يجب الاضمار بعدهما واعمالها في جميع
المواضع كالفعل من لزوم رفع المسند اليه بعدهما ولما لم يكن مشابهة المصدر
شباهة اسم الفاعل والمفعول لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند
اليه بعده ولا يجب الاضمار فيه ولما كان مستقلا للعمل فيادني زيادة
على عمل الفعل وان المصدر يكون كذلك اذا كان بتقدير حرف المصدر
والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لعدم صحة تقدير الفعل وحرف
المصدر بعده اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت وقوله
يعمل عمل الفعل جزاء الشرط المقدم اي اذا كان كذلك كان كذلك
اعني يعمل الفعل انه يرفع فاعلا اذا كان لازما لان اللازم لا يطلب
المفعول كاعجبني قيام زيد فالتهدي موضع بكونه فاعلا للقيام وينصب
مفعولا ايضا كما يرفع الفاعل اذا كان متعديا بالطلب المفعول نحو اعجبني
ضرب زيد بالجر عمرا ولا يجب تقديم معمول المصدر عليه اي على
المصدر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فلا يقال اعجبني

ايزور

زيد ضرب هذا فالشارح الرضي اعلى الله مقامه حيث قال وانا
لا ارى منعا من تقديمه عليه اذا كان ظرفا او شبهه ويجب اضافته
الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله فيصيران كلفظ واحد نحو كرهت ضرب
عمرو بالجر ويجوز اضافته الى المفعول عند قيام القرينة على كونه مفعولا
نحو كرهت ضرب زيد عمرو قائم واعماله باللام قليل ضعيف لبعده
من الفعل ويجوز اعماله منونا قيل هو الاقيس نحو او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما واما ان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
لما ذكرنا نحو ضربت ضربا عمرا فعمرو منصوب بضربت لا بضربا
الذي هو المصدر وان كان بدلا منه فوجهان فرع في اعمال
اسم المصدر وحقيقته على ما قال ابن هشام هو الاسم الدال على مجرد الحدث
ان كان علما كفجار او مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب او مختوما
وزائدا على الثلاثة كغسل في اغتسل فهو اسم مصدر فهما ان كان
علما لم يعمل وان كان مع الميم فكالمصدر وان كان غيرهما ففيه خلاف
من تلك الفصول في تحقيق اسم الفاعل وهو اسم

مشتق اى ماخوذ من يفعل الذى هو ماخوذ من المصدر فهو ماخوذ
من المصدر ومعلوم لا مجهول يعنى بهذا ان المراد بهو ابن الحاجب فى
الكافية من يفعل هو الفعل لا المصدر بعكس ما فسره الشراح مدليل ان
سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا لتدل على من قام به الفعل
اى لذات ما قام بها الفعل قال الرضى الاولى حرى فى هذه العبارة ان
يقول ما قام له من قام لا ن المجهول امره بل يكفيه لفظ ما فكانه قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعنى هذا الفعل موجود فيه لا على الاستمرار و
خرج بقوله من قام اسم المفعول والالة والزمان والمكان والصفة
المشبهة لا من وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وكذا
ماكان على وزن الفاعل ولم يدل على الحدوث وصيغته من الثلاثى المجرد
من الزوايد على وزن فاعل كضارب وناصر وذاهب ومن غيره
اى غير الثلاثى وهو الثلاثى المزيد والرباعى مجردا كان او مزيدا
على وزن صيغة المضارع المعلوم ومن ذلك الفعل بميم او مع ميم
مضمومة مكان حرف المضارع سواء كان حرف المضارع مضمومة

او لا ومع كسرها قبل الاخر وان لم يكن ما قبل حرف المضارع مكسورا
نحو متدحرج ومتدخل ومستخرج بناء وضع ميم المضمومة موضع حرف المضارع
وكان له ان يقول مفاعل ومفعل اى اسم الفاعل يعمل عمل فعله فى كونه متعديا
الى مفعول واحد او مفعولين وكونه متعديا الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كما ان فعله
كذلك لا مطلقا بل ان كان بمعنى الحال والاستقبال اى يعمل حال كونه متلبسا
بها وهذا الشرط انما يكون للعمل فى المفعول وذلك لانه مشابه للفعل
لفظا ومعنى بخلاف كونه بمعنى الماضى ونحو باسط ذراعيه داخل فى
الحال والاستقبال لان المراد حكاية الحال واجاز الكسائى ان يعمل
بمعنى الماضى مطلقا مستدلا بالاية وبقوله جاعل الليل سكنا واجاب
السيرافى عن الثانى بان نصب المفعول هنا ضرورة فلما كان العمل
فى الصفات كاسم الفاعل خلاف وضعها لانها وضعت للذات المتصفة
بالمصدر كما فى اسم الفاعل والمفعول احتاجت الى شىء يقويها وذلك
اذا كان معتمدا اى متكيا على المبتدا نحو زيد ضارب ابوه ومنه كان

زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك او كان منكبا على ذي الحال
نحو جاءني زيد ضاربا ابوه عمرا او الموصوف نحو مررت برجل ضارب
ابوه عمرا او همزة نحو اقائم زيد ولا فصل حرف الاستفهام كما قال او حرف
النفي نحو ما قائم زيد وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة
الى ما هو بعده تاكيدا في المعنى مفعولا نحو زيد ضارب عمرو امس
هذا اي ما ذكرناه كله ان كان منكرا او الواو لتاكيد اللصوق وان
كان اسم الفاعل معرفا باللام يستوي فيه جميع الازمنة من الماضي
والحال والاستقبال نحو زيد الضارب ابوه الان بمعنى الحال او امس
بمعنى الماضي او غدا بمعنى الاستقبال وقيل ان اسم الفاعل اذا
كان باللام لا يعمل اذا كان ماضيا نقلا عن سيبويه وقد يكون
صيغة فاعل للتكثير والمبالغة نحو فعال ومفعال ومفعال وحكمها
حكمه في العمل والمثنى والمجموع ويحذف نونهما وجوبا مع الاضافة و
جوازا مع وتخفيفا مع التعريف من حصول الخاتمة
في بيان اسم المفعول وهو اسم مشتق من يفعل يفعل اذ اللازم لا

المفعول ولذا قال الدال على من وقع عليه الفعل اجري مجرى الواقع
عليه فلنقل نحو او حديث ضربا وهذا من تمام الحد فخرج ضرب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب فخرج بهذا القيد ما عدا المحدود مكرم وصيغته
اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول سواء كان
لفظا ظاهرا كمضروب من المتعدي ومن اللازم كمدخول او مقدرا
كمقول ومرمي لان اصل مقول مقوول ومرمي مرموي نقلت حركة الواو الاولى
الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وحذفت
ما الحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا على ما قال سيبويه واصل مرمي
مرموي كما اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو
ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء وزيدت الميم لما تقدم
في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من الالتباس ثم تولد
الواو من اشباع الضمة لئلا يلزم مفعل في كلامهم ومن غيره اي من
غير الثلاثي المجرد كاسم الفاعل منه اي من الفعل او من المفعول
لكن لا مطلقا بل بفتح ما قبل الاخر كمدحرج ومستخرج لئلا يلتبس باسم الفاعل

ويعمل اسم المفعول عمل فعله المجهول في كونه رافعًا للمفعول على سبيل النيابة

اما بشرايط المذكورة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والا

ستقبال اذا لم يكن مع اللام نحو زيد مضروب غلامه الآن بمعنى الحال

او غدًا بمعنى الاستقبال واعماله مطلقًا اذا كان مع اللام نحو زيد المضروب

غلامه امس او الآن او غدًا والاعتماد على المذكورات ولا تغفل

الفصل الثامن من تلك الفصول في البحث عن الصفة المشبهة بل المشبهة

باسم الفاعل ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع نحو حسنة

حسنان وحسنات وحسنون كما تقول ضاربة الخ فلذلك عملت

النصب كما يعمل اسم الفاعل كذا قيل وهو اسم مشتق اي ماخوذ من فعل

لازم احتراز عن الفاعل والمفعول المتعديين مدلك ليدل على من قام

به الفعل اي الحدث بمعنى الثبوت لا الحدوث اي دلالة على ان

هذه الحدث ثابت فيه وقوله من قام به الفعل يخرج اسم المفعول

وقوله على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد

فانه مشتق من لازم لمن قام به الفعل لكن على معنى الحدوث

ويصلح ان يجر الفاعل المعنوي بعد نقله بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يرجع الى الموصوف

ولو

وهكذا ما يكون في الاصل كذلك نحو طالق وحامل قال نجم الائمة ولا ندري

ان الصفة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت

لان زيد حسن يفهم منه انه ذو حسن ولا يفهم منه الاستمرار والحدوث

وصيغتها اي صفة المشبهة على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول هذا

نقض بان المراد اسم الفاعل والمفعول انما تعرف صيغها بالسماع يعني

ان صيغ صفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وجاءت

من الالوان والعيوب كاسود وابيض واعور ومن غيرها الحسن

وصعب وظريف وهي تعمل عمل فعلها مطلقًا اي من غير شرط زمان لكن

بشرط الاعتماد على احد الاشياء الخمسة المذكورة شرطًا نحو جعله وحطى

على ثبوت اذا مت والكسوة فيه لحاظ مات وهو مشتق لما قلناه

بل هو بينهما اعلى لضعفها ومسائلها اي مسائل صفة المشبهة ثمانية عشر

وذلك لان الصفة اما باللام كالحسن او مجردة عنها بان يكون

نكرة نحو حسن ومعمول كل واحد منهما اي كل واحد من القسمين

اما مضاف نحو الحسن وجهه او باللام نحو الحسن الوجه او مجردة عنهما

اى عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه وحسن وجهه وحسن الوجه
وحسن وجه فهذه ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة ومعمول كل
واحد منها اى كل واحد من الاقسام الستة بحسب الاعراب اما مرفوع
على الفاعلية او على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة او منصوب على التشبيه با
المفعول ان كان معرفة وعلى التميز ان كان نكرة او مجرور بالاضافة فى الصفة
اليها فيكون المعمول فى كل واحد منها على ثلثة اوجه فحصل من ذلك
ثمانية عشر صورة لان الستة صارت مضروبة فى الثلثة وانما قسمها
بحسب اعراب معمولها لا نفسها لان الكلام ههنا فى عملها لا فى اعرابها
فى نفسها فنفصلها بالتمثيل نحو جاء زيد الحسن وجهه على الرفع والحسن
وجهه على النصب والحسن وجهه بالجر بالاضافة فذلك ثلثة وكذلك
الحسن الوجه ثلثة على الرفع والنصب والجر والحسن وجه ثلثة ايضا
على الرفع والنصب والجر وحسن الوجه ايضا ثلثة على الرفع والنصب
والجر وحسن وجه ثلثة ايضا على الرفع والنصب والجر وهى خمسة اقسام
الاول منها ممتنع اى ما يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف

وحسن وجهه ثلاثة ايضا على الرفع والنصب والجر

الجر الموصوف

١٤٧

الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة نحو الحسن وجهه او وجه
غلامه لعدم حصول ما يكون المطلوب فى اضافة اللفظية وتحصيل
ذلك اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فيها واما بحذف التنوين من الصفة واما بهما
معا وذلك غير حاصل فى ذلك والتنوين لم يكن بسبب اللام حتى يحذف
والقسم الثانى من الممتنع ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد منها نحو الحسن وجه او وجه غلام وفى هذا وان حصل المطلوب
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنها فرع الاضافة المعنوية واذا
لم يكن مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه فلذلك المذكور من التعليل صار ثانيا
متنفيا من حيث الصناعة ومختلف اى قسم مختلف فيه وهو كون
اى صناعة النحو
الصفة مجردة من اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها فى ضرورة الشعر
على قبح والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح

الا اقتصار على اهون التخفيفين مع امكان اعظمها والبواقي من الاقسام
جائز وهي على ثلثة اقسام احسن ان كان فيه ضمير واحد فهذا الضمير اما
اما ان يكون في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بالنصب والحسن
الوجه بالجر وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن
وجها وحسن وجه بالجر اوفي المعمول نحو الحسن وجهه وحسن وجهه بالرفع
وجهه كونه احسن لان الضمير يتقيد بالحاجة من غير زيادة ونقصان و حسن
ان كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول نحو حسن وجهه و
الحسن وجهه بالنصب فيهما وذلك حسن لحصول ما يكون محتاجا اليه
احسن لاشتماله على ضمير زائد يتقيد بالحاجة وقبيح ان لم يكن فيه ضمير وهو
اربعة صورة الحسن الوجه وحسن الوجه وجه والحسن وجه بالرفع
فيها لخلو الصفة من عائد الى الموصوف وضعف الجار مع المجرور وقبح
قليل ويلزم النقض على ذلك ما مر في باب المبتدا ولما كان معرفة
الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير هنا قاعدة يتبين
بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال ومتى رفعت انت بها اي

بالصفة

بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة لان معمولها فاعلها والا يلزم
تعدد الفاعل فهذه الصفة كالفعل اذا كان مسندا الى الظاهر ومتى نصبت
او جررت فيها اي في الصفة ضمير الموصوف ليكون فاعلا فاذا كان الموصوف
مؤنثا انث الصفة ايضا وكذلك اذا كان مثنى او مجموعا تقول الزيدان
حسنا وجه وحسنان وجها فالمعنى الفرق بينها وبين اسم الفاعل وهذه بامور
منها ان معمولها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل ولا يجوز زيد
وجهه حسن بخلاف معمول اسم الفاعل ومنها لزوم كون معمولها
سببيا وهو ما يكون اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه واما تقديرا نحو زيد حسن الوجه قال نجم الائمة وقولهم
هذا ليس بوجيه بل تعمل في الاجنبي ايضا اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها
نحو رجل طيب داره بعمل وكذا اذا اعتمدت على حرف استفهام او نفي
انتهى ذكر الازهري في التقريع انه اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها الى اربع عشر الف صورة وماتين وستة و
خمسين صورة فذكرها في جامع الخفر فصل التاسع من ثلث

الفصل في بيان اسم التفضيل واحواله واحكامه وهو اسم مشتق
من فعل اى حدث ليدل على موصوف قام به الفعل او وقع عليه بزيادة
على غيره اى غير ذلك الموصوف في اصل ذلك الفعل وزيادة اما ظرف
لغو لموصوف او ظرف مستقر اى متلبس بتلك الزيادة وخرج بقوله مو
صوف اسماء الزمان والمكان والالة وبقوله بزيادة على غيره خرج اسم
الفاعل والمفعول وصيغة افعل غالبا اى في اكثر الاستعمال للمذكر
وفعلى للمؤنث ولا ينقض التعريف بنحو خير وشر بانهما يفيدان معنى الزيـ
ـادة ولا يكونان على وزن افعل كقول مجنون العامري فاجر مشوق
لسوء بقتل اهله كما قتل العشاق في سالف الدهر لان اصلهما اخير
الكذب الاشر وابو الاخير ولا يبنى اسم التفضيل الا من الثلاثي
المجرد احترازا عن الرباعي نحو دحرج ومن الثلاثي المزيد نحو اخرج لانه
لو لم يكن كذلك لم يمكن بناء افعل منه لان في بنائه احد الامرين اللازم
الحذف وعدمه فان اريد بناؤه من غير حذف شيء فات وزن الاسماء
وان اريد بناؤه مع حذف حرف او حرفين يلتبس المعنى لسبب حذفه

ولا يبنى

ولا عيب ظاهري صفة لقوله ثلاثي ايضا لانه جاء منها افعل لغير
تفضيل فلو بنى منها لكان ملتبسا بافعل الصفة مقدم بناؤه على افعل
التفضيل كما لا يخفى على المتأمل وانما قلنا ظاهري لانه قد جاء من الباطن
طلبه كاحمق في حكاية ابن هبيرة والحكم بشذوذه ليس بشيء نحو زيد افضل
الناس فان افضل ثلاثي ليس بلون ولا عيب فان كان غير ثلاثي على
الثلاثي المجرد بان كان مزيدا او رباعيا او كان لونا او عيبا وقصدت
تفضيل شيء على الاخر وجب ان يبنى افعل من الثلاثي ليدل على المبالغة
والشدة ثم يكتب بعده اى افعل الذي قصدته مصدر ذلك الفعل حال كونه
منصوبا على التمييز كما تقول اشد استخراجا في الثلاثي المزيد فيه واقوى
حمرة مثال للون واقبح عرجا للعيب اكثر اضطرابا مثال للرباعي وهذا للجميع
وقياسه ان يكون للفاعل اى لتفضيل الفاعل على غيره كما مر من الامثلة
في نحو زيد افضل الناس اى بين الفاضلين وانما كان قياسه ذلك
لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه وقد جاء
للمفعول قليلا على غير القياس نحو اعذر اى اكثر معذورية واشغل

اي اكثر مشغولية واشهر اي اكثر مشهودية واستعمالا اي استعمال افعل
في المحاورات على ثلاثة اوجه كونه مضافا كزيد افضل القوم او معرفا
باللام كزيد الافضل او بمن نحو زيد افضل من عمرو يعني يلزمه اسم كل من ذلك
لكن على سبيل الانفراد ولا يجتمع اثنان منها في تركيب واحد ولا يجوز
ان لا يكون بالمرة بل احد المذكورات لازم ويجوز في الاول المضاف الى
ما بعده الافراد والتذكير ويجوز مطابقته اسم التفضيل الموصوف نحو الزيد
افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم
ونحو الهند افضل القوم والزيدون افضل القوم ولكن ننظر الى ما قاله
ابن هشام قال والحالة الثالثة ان يكون مضافا فان كانت اضافته
الى النكرة لزمه امران التذكير والتوحيد فاما قوله تعالى اول كافر به
فالتقدير اول فريق كافر به وان كانت الاضافة الى معرفة فان قصد
به التفضيل جازت المطابقة وان كان على اصله جازت المطابقة
وتركها وفي الثاني وهو كونه مع ال يجب المطابقة لافعل للموصوف
نحو الزيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون

وابنه المفضل

وهند الفضلى والهندان الفضليان اما المفضل وهي الثالث يجب كونه
مفردا مذكرا ابدا سواء كان الموصوف مذكرا مؤنثا مفردا او تثنية
او جمعا نحو زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو وهند افضل من
عمرو والهندان افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو وعليه قوله تعالى
ليوسف واخوه احب الى ابينا وقول الشاعر ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر خرجت على زيادة ال او على انها نكرة محذوف صلة
من الاكثر المذكور اي اكثر منهم ويجب حذف المفضل عليه حيث علم اذا كان
افعل خبرا كما في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
اي من كل بيت وقوله تعالى الله اكبر اي من ان يوصف على ما يعني
عن الصادقين ومن كل شيء على قال النحاة والامر كذلك على الاوجه الثلاثة
المذكورة وعمر نفيه اي نحو افعل الفاعل ويعمل في عامله ذلك المضمر
المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ضميره مستتر مرفوع يعود على زيد ولا يعمل افعل
في اسم المظهر اصلا في لغة قليلة حكاها سيبويه وذلك اذا كان اسم
التفضيل صفة لشيء متقدم معتمدا عليه قبل وكان افعل حالا محل الفعل

ويكون افعل صفة في المعنى لشيء مشترك بين ذلك الشيء المقدم وبين غيره
فكان من حقه اجنبيا مفضلا باعتبار الموصوف الظاهر ومفضلا
عليه باعتبار الموصوف المعنوي فكان مسوقا لنفي هذا الاجنبي واقعا
بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما له وذلك في مثل قولهم ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان الكحل اسم ظ فاعل احسن
وواقع بين الضميرين ومشترك بين عين الرجل وعين الزيد مفضل باعتبار
عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين الزيد ورجل هو الشيء المقدم المذ
كور في اللفظ وحذف المعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين
غيره فان الحسن ثبت فيه باعتبار المحل اي هو في هذه النشاءة للطافة
احسن من ذلك وههنا بحث وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف
مشابهة لاسم الفاعل وذلك مقربا العمل حاجب بانه لو لم يعمل لزم
رفعه بالابتداء فيكون الكحل مبتدأ والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك
لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين
العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وذلك غير جائز ثم هذا انما

ان كان العامل

ان كان العامل قويا ويعبر عن هذا بعبارة اخرى بين ضميرين نحو محل
الضمير الثاني العائد الى الكحل متصل من على الاسم الظاهر او على محله وهو
العين ويحتمل ان يكون المراد بقوله بحث تدقيقات النحويين وتطويل
كلامهم في ذلك لان مسئلة الكحل مما هو مشهور فيما بين النحاة ولهم
فيها تحقيقات ذكرنا بعضها وذلك كاف في اتمام المقصود والله اعلم
من كل شيء بالصواب والحق وهو غاية المسؤل ونهاية المامول انه
ولي التوفيق احق لما ذكرنا في الخاتمة لسعة فصول والاخر منها
افعل في التفضيل وكان افعل في التعجب مشابها له اوردنا وعقدنا
فصلا فيه ليكون عقدا تاما فنقول الفصل العاشر في بيان افعل
في التعجب ويعرفونه بانه استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفيت او قليل اسبابها ابهام نظائرها في الوجود وله صيغ كثيرة نحو كيف تكفرون
بالله وقوله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقوله واها
لليلى ثم واها واها وقولهم لله دره فارسا الكن المبوب
له في النحو صيغتان ما افعله وافعل به وذلك لاطرادهما في كل معنى

يتعجب منه التعجب اما الاول فالكلام منه في شيئين في ما وفي الفعل اما
ما فهو اسم وهو مبتداء بالاتفاق وبعد هذا الاتفاق اختلفوا في انها نكرة
او معرفة قال الجمهور واصحابنا انها نكرة بمعنى شيء والمسوغ للابتداء بها تضمنها
معنى التعجب وما بعدها خبر وقال الاخفش هي معرفة ناقصة موصولة
بمعنى الذي وما بعدها صلة لها او نكرة ناقصة موصوفة وما بعدها صفة
لها ومحلها الرفع والخبر محذوف اي شيء عظيم وفيه نظر لعدم جواز حذف
الخبر مع شيء يسد مسده قيل والاصح قول سيبويه لان قصد المتعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص
خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل
بذلك ابهام واما الفعل كاحسن فهو فعل عند البصريين مستدلا بلزومه
مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما اعرفني بكذا وقال الكوفيون اسم بدليل
التصغير في ما احيسنه وهو من خصائص الاسم واجيب بان الشيء قد
يخرج عن بابه بمجرد الشبه بغيره واما الثاني نحو احسن بزيد فهو فعل
بلا خلاف قال البصريون لفظه امر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل

ماض

ماض بمعنى صار كذا ثم غيرت الصيغة وقلبت الياء الفاعل المضمر على صورة
المفعول به كامرر بزيد وقال غيرهم كلاهما امر والهمزة للحسن المدلول عليه بحسن
او للمخاطب وما بعدها فعل وهو الزيد منصوب بكونه مفعولا وهو
في الحقيقة فاعل ويجوز حذف المتعجب منه ان دل عليه دليل كقول امير
المؤمنين جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفها واكرمها وقوله تعالى اسمع بهم وابصر وقولك احسن بزيد
واجمل فرع وليعلم ان هذين الفعلين ممنوعي التصرف فالاول يشبه
عسى والثاني بهب وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف
واعلم ان الافعال التي يجوز في القياس ان يبنى منها افعل التعجب لها
شروط وهي كونها ثلاثية متصرفة قابلة للتفاوت والتفاضل غير ناقص
ولا ملازم للنفي على ما قال ابن الناظم وكونه مثبتا منفيا متم عليها
قال ابن هشام ولا اسم فاعله على وزن افعل ولا مبني للمفعول فلا
يبنيان من نحو دحرج وضارب وفهم وبئس وفني ومات وكان
وصار وعاج على ما قال ابن الناظم وقام على قول ابن هشام ايضا

ولا من نحو عرج وسهل ولا من نحو ضرب على البناء للمفعول واذا اردت
التعجب من فعل فقد بعض هذه الشروط في ما اشد او اشدد ونحوهما ناصبا
مصدره وهذا الفعل الذي تريد منه التعجب مجرورا بالباء بعد افعل بقول
ما اشد واعظم دحرجته وافظع انتزاعا واشدد واعظم بها وهذا الفاعل جا
معه فيها التي في الجامد ومالا يتفاوت له والله اعلم بالصواب وبعون
الاستعانة وفتح الابواب فلنتم القسم الاول من الكتاب ونرجو من
الله ان يوفقنا في اتمام القسمين الاخرين من الاقسام
الثلثة في بيان احوال الفعل وانه يمتنع الاسناد على الامر به مرة وقد سبق
معرفته بانها كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
وان من خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء
فعلت وتاء التانيث الساكنة واقسامه اي اقسام الفعل بحسب الزمان
ثلثة اذ الزمان لا يخلو منها ماض ومضارع وامر الماضي المتقدم
ذكره قدمه لتقدمه بحسب الذات وما قيل ان زمان المستقبل مقدم
على الماضي باطل لانه وهو فعل اي ليس باسم دال بحسب الوضع على زمان

قبل الزمان الذي انت فيه قبلية ذاتية ونحو ذلك الجزء منه
اي في هذا الزمان يعني الماضي عبارة عن الزمان الذي قبل زمانه
تلفظ المتلفظ بالجزء على صيغة الحكاية وتدخل فيه نحو ضربت في قولك اليوم
نفعل ويد بعد هذا ضربت امس فضربت ماض وان لم يدل ههنا على
زمان قبل زمان تلفظك به لانه حال ومن يتلفظ به لا على وجه الحكاية
فيدل على زمان قبل زمان تلفظ فالرجم الائمة ذكروا ان نحو بعت فهو
لانشاء البيع ولا خارج له وان كان لفظه ماضيا فهذا خلف وضعه
ولهذا يقال ان الانشائيات لا تحتمل الصدق والكذب لانها تتعلقات
بالخارج وهذا هو الفرق بين بعت الانشائي وبعت اذا كان حالية
لان الاول موجد لماهية البيع في الحال ولم يكن بيع حاصل في الخارج
بخلاف الثاني لانه لا بد له من بيع خارج حاصل يعبر بهذا اللفظ واما
نحو قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة واذا جاء اجلهم واذا كان يوم
القيمة ورأى المجرمون النار ونحوها فللقطع بوقوعه كانه قد وقع وهو
مبني لانه فعل والفعل لم يشابه معانا تفتقر في تمييزها الى الاعراب

كما تقدم في اول الكتاب على الفتح دون السكون الذي هو الاصل في البنا
لمشابهته بالمضارع وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا ومعنى وخفة الفتحة فهو لذلك
لا مطلقا بل ان لم يكن معه ضمير بارز مرفوع متحرك فان كان فهو مبني على السكون
كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقوله متحرك احتراز من
المرفوع الساكن ولا واو الجمع كضربا فهو مبني على الفتح ومع الضمير المتحرك
مبني على السكون لما تقدم ومبني على الضم مع الواو للمجانسة الواو والثاني
من اقسام الفعل المضارع وهو فعل اشبه الاسم حال كونه متلبسا باحد
حروف انيت وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم ثم لم يسم مضارعا
الا لهذا كما سيأتي وجزم بهذا القيد الماضي بشرط كون ذلك الحروف
في اوله لا في آخره ونحو تكرم جاء وهذه المشابهة انما تكون لفظا اي
في اللفظ من حيث الموازنة كما في اتفاق الحركات نحو يضرب ويستخرج و
السكنات نحو كضارب ومستخرج ومعنى اي هو يشبه به في دخول لام التا
كيد في اولهما اي في اول الاسم والمضارع فتقول ان زيدا ليقوم كما تقول
ان زيدا لقائم ولا تقول ان زيدا لضرب فان هذه اللام داخلة في خبر ان اصلها

١٧٣

لا تدخل في المبتدا ثم ما حرف للحصول اي فهي تدخل الاسم او ما اشبهه فانما
لتشاركهما اي اسم الفاعل والمضارع عدد الحروف كيضرب وضارب في
حروفهما سواء ومعنى عطف على قوله لفظا اي هو يشبه به من حيث المعنى
في انه اي المضارع مشترك بين الحال ومعنى الاستقبال يعني به ان
المضارع حقيقة في كليهما لا في احد فالمن قال انه حقيقة في الحال ومجاز في
الاستقبال وقيل بعكس ذلك ولكلم دليل لكن الاقوى هو الثاني على
ما قال الرضي كاسم الفاعل في كونه مشتركا بين الحال والاستقبال نحو زيد
ضارب الآن او غدا لا يخفى عليك انه لو قال كالاسم ومثل بنحو عين
ورجل في انهما مشترك فيما بين كثير من الافراد واذا اريد احد منها
لابد من الاتيان بقرينة مثل قولك عين جارية ورجل طويل كذلك
المضارع اذا اريد احد معنييه لابد من قرينة مشابهة للاسم المطلق
من حيث المعنى ولهذا قيل ولذلك سموه مضارعا وقدم قوله
والسين مختصة اي المضارع بالاستقبال القريب نحو سيضرب و
اللام المفتوحة مختصة بالحال وسوف باستقبال البعيد ولا يجوز

ان يبدأ السوف يخرج للبناء فمن ثم جاء فالبصريين حيث لم يعرفوا ذلك لان
اللام عندهم ما فيه على افادة التاكيد فقط كما تقدم نحو كيضرب وجعل قوله هذا
دليل للوجه المشابهة اى هو شبيه بالاسم فى كونه محتاجا الى المخصص
كما ان الاسم اذا كان مشتركا يكون كذلك لكان اولى وانسب بطريق العبارة
والمعنى كما جعله بعضهم كذلك وحروف المضارعة اى حروف الداخلة على المضارع
مضمومة فى الرباعى اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او فيه
زايد كيكرم ويخرج فان اصله يأخرج ثم حذفت الهمزة لئلا يجتمع الهمزتين فى المتكلم
وحروف المضارعة مفتوحة فيما عداه كان ماضيه على اربعة احرف كيضرب
ويتدحرج وانما فتحت حروف المضارعة فى الثلاثى لان الفتحة لخفته كانت
اصلا فكان بالثلاثى الاصل اولى وضمت فى الرباعى لان الضم اثقل الحركات
وكان الثلاثى اكثر فاعطى الضم لرعادله وتركوا الياء منها على الياء بتثقيل واعلم
ان المعرب من الافعال هو المضارع وانما اعربوه مع ان الاصل فى الفعل
البناء لما تقدم لمضارعته اى لمشابهته هذا معناه اللغوى وفى شفقه
من الضرع كان كل المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

كذا قال

كذا قال علامة الزمخشري رد الاسم المطلق او المقيد كما تقدم واصل الاسم اى
ما ينبغى ان يكون عليه الاعراب كما تقدم فتذكر هذا مذهب البصريين واما
الكوفيون مذهبهم ان اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه
قد يتوارد عليه المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه وذلك
اى كونه معربا ليس مطلقا بل اذا لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد مطلقا
فانه ح مبنى على ما ذهب اليه جمهور النحاة لتركيبه معه وصيرورته معها كالكلمة
الواحدة والاعراب فى الوسط وانما النون حرف لا حظ له من الاعراب فيبقى
الجزءان مبنيين ولان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب
الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء بادنى سبب وقالت شرذمة
منهم انه مع النون معرب كما ان الاسم على التنوين معرب لكن الاعراب مقدر
كما فى نحو عصى وحبلى وذهب الى المفصل بانه مع النون مبنى الا اذا اسند
الى الالف نحو هل تضربان ولا يخرج عنه ايضا الا المذكور
واعرابه ثلثة انواع ايضا كما ان اعراب الاسم كذلك رفع ونصب
لشاركه الاسم فيهما وجزم مختص بالفعل كما ان الجر مختص بالاسم وهذا معنى قولهم

انّه الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء نحو هو يضرب وهو مرفوع لكون
جزأ ولن يضرب بالنصب ولم يضربا باسقاط النون ولم يضرب بحذف الحركة
ولم يضربوا بحذف النون   اي هذا فصل معقود في بيان اصناف
الاعراب الفعل واقسامه ومواضعه وهي اي الاصناف الكائنة
فيه اربعة اصناف نذكرها مفصلة الاول من تلك الاصناف
ان يكون الرفع بالضمة نائبة عنه والنصب بالفتحة نائبة عنه
حال كونهما لفظيين والجزم بالسكون ويختص هذا الصنف من الاعراب
بالمفرد الصحيح وهو ما لا يكون آخره حرف علة كما تقدم غير المخاطبة
الموضوعة للمؤنث فهذا الحكم شامل المفرد الغائب والمخاطب المذكر
كيضرب وتضرب تقول انت هو يضرب بالرفع ولن يضرب بالنصب
ولم يضرب بالجزم وكذلك في تضرب والثاني من الاصناف ان
يكون الرفع حاصلا بثبوت النون والنصب والجزم بحذفها
ويختص هذا الصنف من الاعراب بالتثنية والجمع والمفرد المخاطبة
صحيحا كان او غيره تقول هما يفعلان في حالة الرفع وهم يفعلون ايضا

وانت تفعلين

وانت تفعلين ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي بحذف النون
للناصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي بحذف النون ايضا
للجازم والناصب تقديم الجزم على النصب لانه محمول على الجزم كما حمل
على الجر في المثنى والمجموع وانما جعلوا علامة الرفع في المذكور النون دون الواو
في يفعلون لانه لا يمكنهم ذلك فيه لانه يؤدي الى اجتماع الواوين
فجعلوا النون علامة الرفع لانها شبيهة بالواو [illegible] ثم حذفوها لاجل
الجازم ثم حملوا النصب عليه وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله
لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء الثالث من تلك الاصناف ان يكون
الرفع حاصلا بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا اي يكون الفتح في
الكلمة ظاهرا والجزم بحذف اللام من الكلمة مطلقا ويختص هذا الصنف
من الاعراب بالناقص اليائي والواوي يعني اذا كان لام الكلمة
واوا او ياء كان الاعراب على هذا النمط وسمي نحو يرمي ويدعو ناقصا
لنقصانه من حروف الصحيح وانما يجري هذا الحكم في غير التثنية وجمع مخاطبة
وقد سبق حكمها في قوله صحيحا كان او غيره تقول هو يرمي ويغزو وفي

حالة تقدير الضمة على الواو والياء لثقلها عليهما ولو عرى ولم يعرف
باجراء الفتحة على الياء والواو لخفتها فلم يبهم ولم يعرف بحذف الياء
والواو وانما حذفهما مع الالف في حالة الجزم لان الجازم عندهم يحذف
الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم
فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حروف العلة المشابهة للحركة فحذفها الرابع
من الاصناف هو ان يكون الرفع حاصلا بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة
وذلك لتعذر اجراء الحركة على الالف والجزم بحذف اللام من الكلمة ويختص
هذا الصنف من الاعراب بالناقص الالفي عن التثنية نحو الحبلى اللتان
تقدم حكمهما نحو هو يسعى في حالة الرفع ولن يسعى في حالة النصب ولم يسع
في حالة الجزم وقد تقدم سطرا من ذلك فذكر خلاف الذي وقع بين
سيبويه وابن السراج فذكر المرفوع من المضارع عامله معنوي
ليس بلفظي وهو اي عامل المعنوي التجرد اي تجرد المضارع عن الناصب
والجازم نحو يضرب ويرمي حيث جردا عن الناصب والجازم وهذا ما
ذهب اليه الفراء ومن تابعه واعترض عليه بان التجرد امر عدمي وانما

الامر

الاثر للامر الوجودي وليس بشيء لان كونه مجردا عن الناصب والجازم
ليس امرا عدميا كما قاله بل هو امر وجودي كما لا يخفى على مدقق النظر وذهب
البصريون الى ان العامل فيه وقوعه موقع الاسم وقال الكسائي عامل الرفع
فيه حروف المضارعة وقال ثعلب مشابهته بالاسم قال ابن هشام الحق
ما ذهب اليه الفراء وهو الذي يجري عليه الستة المعربين حذاق الكوفيين
والاخفش بعض البصريين وقد ضعف قول البصريين بنحو هلا تفعل فان المضارع
مرفوع فيها وليس حالا محل الاسم واجيب بان الرفع كان مستقرا قبل دخول حرف
التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره لانه عامل اخر واعترض
قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل في غيره وقول ثعلب ان المضارعة انما
اقتضت اعرابه في الجملة واما التعيين فيحتاج الى امر اخر معه نظر
المنصوب من المضارع عامله اي ما يعمل فيه الاثر وانما سمي عاملا
لكونه مغيرا اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا كما تقدم
في اول الكتاب وهو اربعة على ما نقل عن البصريين وعشرة عند الكوفيين
ان ولن وكي واذن نحو اريد ان اضرب او ان تحسن الي وانا لن اضرب

واسلمت كي ادخل الجنة، واذن تغفر لك حيث نصبت الحروف فعل
المضارع اعمل في خصفيه هذه الحروف اختلف اما لن فقال الفراء
اصلها لا فابدلت الالف نونا وعند ابن المعروف ابدال النون الفا العكس
الخليل وع
وقال الكسائي ان اصلها لا ان فحذفت الالف تخفيفا والالف لساكنين
وهو لنفي الفعل المستقبل والحق انه لا يقتضي تابيد النفي ولا تاكيده خلافا
للزمخشري حيث صرح بالاول في انموذجه وبالثاني في الكشاف في تفسير
قوله تعالى لن تراني يا موسى لان نفي الرؤية عن الله ابلغ لا يختص
بزمان دون زمان يعني ان الرؤية لا تحصل لك ابدا انتهى قلنا من
هذا الكلام والمقام لا يلزم كونه للتابيد والتاكيد وهذا المعنى الذي
ادعاه لا يعرف له العرف بل اذا قيل لن تضرب يحتمل ابدا دائما او في بعض
الازمنة نعم لما كان الرؤية لله تعالى امرا محالا ممتنعا خارجا عن دائرة
الامكان افاد لن في هذا المقام التابيد والتاكيد فافهم ولتوهم التكرار
في قوله تعالى لن يتمنوه ابدا وللتناقض في قوله فلن اكلم اليوم
انسيا فلا تقع بعد لن فعل دعائي كما قال ابن هشام في احد قوليه هذا رد.

بعضهم

١٧٨

بعضهم الى جواز وقوعه بعدها والنقض بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا
للمجرمين ليس بشيء واما كي فله ثلثة اوجه كونها اسما مختصرا من كيف
نحو كيف تجنحون الى السلم وكونه بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما
الاستفهامية والمصدرية والثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا
وهي الداخلة عليها اللام مظهرا نحو لكيلا هو حينئذ تكون فاما كي المصدرية
ناصبة بنفسها لا بتقدير ان المصدرية بعدها فالجمهور النحاة فيره قولهم بالاتفاق
المذكورة واما التعليلية فجادة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في
الشعر كقول الشاعر كيما ان تغر وتخدعا والقول بانه ناصبة دائما مردود
لا التفات اليه   اذا سبقه اللام فهو مصدرية نحو لكيلا تاسوا
وان تاخر عنه فهو تعليلية ويجوز الامران في قوله كيلا يكون دولة
واما اذن فالحق انها كلمة موضوعة براسها البسيطة كثير من اقوال في اذا قلنا
كذلك تسقط ما مثل ان التنصب بان ويشترط اعمالها ثلثة امور كونها مصدرا
وكون ما بعدها مستقبلا وكونهما متصلا الا اذا كان الفاصل قسما كقوله اذن
والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب واما ان فلا نزاع في كونه حرفا

بسيطا ناصبا للمستقبل وواقعا في موضعين في كليهما مرفوع المحل نحو ان تصوموا
خير لكم والذي اطمع ان يغفر لي واما اخواتها من المصدرية والزائدة والمخففة
فلا تنصب المضارع وهو ينتصب ظاهرا او مضمرا اما ظاهرا فهو معلوم واما
مضمرا فهو الذي اراد المص بيانه بقوله وتقدير ان الناصبة في سبعة عشر
موضعا منها بعد حتى ان كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة او باعتبار ما قبلها نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة نصبه فانه
يعني يلزم ان يكون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله سواء كان
لا بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى المثال بسبب اسلامي في
دخول الجنة وحتى هذه بمعنى كي وفي زلزلوا بمعنى الى وقت قول الرسول فحتى هنا
بمعنى الى وقد يجيء للمعنيين نحو كنت سرت حتى ادخل البلد ويرفع الفعل بعدها
ان كان حالا او مؤولا بها ويجب ان يكون ما بعدها سببا لما قبلها نحو مرض زيد
لا يرجونه الى الان ومنها لام كي نحو قام ليذهب اي لان يذهب فحاصل الذي
ذكره النظم ان ان تقدر بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر نحو امرت لان
عدل وبعد الله لتذهب ومنها لام الجحود ومثل هذا من تسمية العام على الخاص

لانه عبارة

لانه عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي وهي التي تدخل على الفعل مسبوقا
غالبا يكون منفيا بافضى ما من لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم
يكن الله ليغفر لهم هذا ما قاله البصريون في الثلثة واما الكوفيون فيقولون
ان الفعل بعدهن منصوب بهن بانفسها والا ومنها الفاء الواقعة في جواب
الامر اذا كان صريحا فلا كلام فيه وان لم يكن صريحا نحو نعم عمل خير فيقلب
عليه او اسم فعل ففيه اختلاف فبعضهم يلحقه بالامر الصريح وكذا فالاكثرون
وكذلك الواقعة في جواب النهي وكذا الواقعة في جواب النفي لا كلام في
النفي الصريح واما ما بمعنى معناه فلا ينصب جوابه وكذا الواقعة في جواب
الاستفهام والتمني وقيل بالترجي ايضا نحو لعلي ولعلي ابلغ الاسباب
قوله والطلب والعرض هو عرض الشيء على الشيء كما في عرض الجيوش على الناقد
فهو الترغيب لحصول شيء من غير توبيخ وان كان فهو التحضيض ويقبل
به ايضا هذا هو الشرط الاول وشرط الثاني ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
نحو اسلم فتسلم ولا تعص فتعذب وما تاتينا فتحدثنا وهل تعلم فتحدثنا وليت
لي مالا فانفقه والا تنزل بنا فتصيب خيرا فينتصب المضارع في الكل مع وجود الشرطين

وكذلك اذا وقع بعد الواو والواقعة كذلك في جواب هذه الاشياء المذكورة
هذا هو الشرط الاول واما الشرط الثاني فكونها مسبوقة بالجمعية ما قبلها لما بعدها
نحو اسلم وتسلم من الآفات وتلك الابدال الفاء واوا الى آخره مثله وكذا
الواقع بعد او التي هي بمعنى الى او الا نحو لاحبسنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي وكقولك لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم ومن باب الشعر هنا هل
نحو تقاتلونهم او يسلمون بمعنى الا انها من اللبس فانها في الاصل لاحد
والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام فليس بمراد وكذا الواقع بعد
واو العطف بتقدير ان نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف ولكن لا مطلقا بل اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون الاسم معطوفا
على اسم وكذا العطف بالفاء وثم نحو اعجبني قيامك فخروجك اي وجود خروجك فا
ضرب زيد فتشتم او ثم تشتم   ونحو ذلك في قولهم لا تاكل السمك وتشرب
اللبن القراءة بنصب تشرب ان قصدت النهي عن الجمع وبالجزم ان قصدت
النهي عن كل واحد وبالرفع ان قصدت نهي الاول   اي لا تاكل السمك
ولك شرب اللبن ثم اخذ بين المواضع التي يجب الاظهار بقوله ونحو ذلك

الاظهار

الاظهار مع لام كي نحو اسلمت لان ادخل الجنة ومع واو العطف نحو اعجبني قيامك
وان تخرج وكذا بعد اللام الزائدة نحو لئلا يعلم وانما جاز الاظهار بعد هذه الثلاثة
لانها تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضب واردت
لهذين فجاز ان يظهر بعدها ما يطلب الفعل الذي اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح يظهر بعدها فيجب الاظهار
ان مع لا بعد لام كي لئلا يسأل المثلان نحو لئلا يعلم فلئلا تكون للناس
بادغام النون في لا المؤكدة هذه هي المواضع التي ينتصب المضارع فيها
شاذ نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه واعلم ان ان الواقعة بعد فعل
العلم سواء كان مادة العين واللام والميم او لا ليست هي الناصبة للمضارع
وانما هي المخففة من المثقلة نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون
ومحافظة ان المخففة لا يقع عليها او الواقعة بعد فعل الظن ففيه
الوجهان كونها ناصبة والمخففة ان نصب بها والوجه الثاني ان تجعلها
كالواقعة بعد العلم يعني اذا كانت بعد العلم او ما مؤول به فهو غير ناصبة
ان سيقوم وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع قال ابن هشام اذا كان بعد الظن

فالنصب ارجح ولهذا اجمعوا عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في
وحسبوا ان لا تكون وسيأتي الكلام في اخواته في بحث الحروف اراد
ذكر الجوازم الجزم من المضارع عاملة الفاظ عديدة منها لم مثل اصله
على قياس ما سبق في لن حتى قالوا اصله لم ويترتب عليها ما لا ويثبت فلما
الشرطية واما ولام امر وتسمى لام الطلبية نحو لينفق ذو سعة او دعاء
نحو ليقض علينا ولا الكائنة في النهي نحو لا تشرك بالله او في الدعاء نحو لا
تؤاخذنا وتلزم اللام الا في فعل غير الفاعل المخاطب في النثر وهو اما فعل
المفعول نحو لاضرب ولتعرف انت واما فعل الغائب المعلوم نحو ليضرب زيد
ولتضرب هند ونحو اكتبان واما فعل المتكلم فقليل لان المتكلم لا يأمر نفسه فاللام
فيه على اصل الكلم ولنحمل خطاياكم واقل منها حذف في فعل الفاعل المخاطب نحو
فلتفرحوا وقلنا حذف واما التاسعة فمجزوم على المتكلم مبنيا للفاعل والمفعول
نحو لا اخرج ولا اخرج ومنها كلم المجازات اي من عوامل الجزم كلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهي
اي كلم المجازات ان وهي تجزم فعلين وام كلمات الشرط ويحذف بعدها الشرط

والجزا

والجزاء في الشعر خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما
قالت وان وفي السعة شرطها وجعل وهي حقيقة للشك ولذا قال الكوفيون
انها بمعنى في قوله تعالى ان كنتم في ريب معناه قلنا تستعمل الله تعالى الكلمات استعمال
المخلوقين لان الكتاب قد نزل عليهم وان كان يستحيل مدلولها في حضرته تعالى كما عرف
من التأويل وكذا قوله لعلكم تشكرون مع علمه به او بعد منه وسيأتي في الحروف
ان شاء الله ومنها اسم بدليل عود الضمير عليه في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية
وعليه الجمهور من النحاة وقيل انه حرف كما في فعله ومنها ابي سيد امر من
حلفته وان حالها يخفى على الناس تعلم ولم ثلثة معان ماك تعقل غيره الى
مان مع تضمن معنى الشرط كما في الاية الثاني التي مان والشرط فتكون ظرفا للفعل
الهم الشرط نقل عن ابن مالك مستدلا بقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا قيل لا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر معنى
اي اعطاء كثيرا او قليلا والثالث للاستفهام واختلف في اصله قال بعضهم
هي كلمة غير مركبة والخليل هي ما الحقت الف بها كلمات الشرط ثم استكره
تتابع المثلين فابدل الالف ما والاولى هاء وقيل مركبة من مه وما الشرطية

والصحيح ما قال ابن هشام حيث قال انها بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية
ولا النافية وان ما حرف شرط جازم مثل ان عند سيبويه وظرف عند المبرد
بمعنى انها ما فيه على اسميتها وعملها الجزم وقال بعضهم اصله اما والحق انها بسيطة
ايضا واينما كذلك يجزم وحيثما وقد تقدم ان حيث اذا اتصلت بها ما الكافة
تضمنت معنى الشرط جازمة فاما قيل ان ذا ايه ومن على اربعة اضرب شرطية واستفهامية
منية نحو من يقتنا من فرخنا او نكرة موصوفة كقوله رب من انضجت غيظا
صدره قد تمنى لي موتا لم يطع لان رب تدخل على النكرة الموصوفة وموصولة
كما تقدم وصفها اى ما بقى وقد تدخل عليها ما الزائدة وان المقدرة عطف
على قوله لم بمعنى تجزم المضارع مثلا لكونه مقدرة نحو لم يضرب بالجزم وكذا لما يضرب
وليضرب وان يضرب وهو من ضرب الى آخرها نحو مهما تقم وحيثما تضرب ومن يضرب
وانما وجب ابهام كلمات الشرط لتضمنها معنى ان التي للابهام ولا تستعمل في الامر
المتيقن من المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس لكان كذا واعلم ان لم تقلب
المضارع ماضيا منفيا ولما كذلك تقلب المضارع ماضيا منفيا الا انها تفارقها
في خمسة امور احدها عدم اقترانها باداة الشرط لا يقال ان لما تقم كما يقال

ان لم تفعل

ان لم تفعل وان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا تشترط في منفي لم وان
منفي لما متوقع الثبوت بخلاف نفي لم وايضا يجوز حذف الفعل المنفي بعد لما آخر
تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم قال ابن
هشام ومثله هذه الاحكام كلها ان لم للنفي ولما للنفي فلا يعمل هذا الذي ذكر
من الجوازم التي لا تحتاج الى جواب جزا واما الكلم التي ان كانت حروفا كانت نحو ان
او اسما نحو مهما ومن اى تلك الكلم تدخل على الجملتين لتدل تلك الكلم على ان الجملة
الاولى سبب للثانية اى وجوده موقوف على تحققه وسمي الاول شرطا
لتعليق الحكم عليه والثانية جزاء لان مضمونها جزاء لمضمون الشرط ثم اعلم
انهم قد اختلفوا في العامل في الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط وذهب الخليل و
المبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما يعملان في الجزاء وقيل ان الشرط
مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وقيل الشرط والجواب تجاوبا كما قال
الكوفيون في المبتدأ والخبر وقيل الجواب مجزوم بالجوار كالجر ثم يشترط ان يكونا
من جنس واحد او من جنسين بل قد يكون من جنس ان كان الشرط والجزا
مضارعين يجب الجزم فيهما اى في الشرط والجزاء لدخول الجازم وصلاحية المحل

نحو ان تكرمني اكرمك بالجزم وان كانا ماضيين لم تعمل الاداة او عمل الجزم
فيهما لفظا اي من حيث اللفظ نحو ان ضربت ضربت اي ضربي لك موقوف
على ضربك اياي وان كان الجزاء وحده ماضيا يجب الجزم في الشرط الذي هو
المضارع نحو ان تضربني ضربتك بالجزم في الاول وان كان الشرط وحده
ماضيا جاز فيه اي في الجزاء الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وعدمه
للفصل بين العامل والمعمول وهو الماضي نحو ان جئتني اكرمك بالجزم
واكرمك بعدمه قال ابن هشام في التوضيح ان رفع الجواب
المسبوق بماض او مضارع منفي بلم حسن كقوله وان اتاه خليل يوم
مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول ونحو ان لم يقم اقوم
ورفعه بعد ذلك ضعيف انه لا بد بين الجملتين من شيء لربط احدهما
الى الاخرى والرابطة هنا الفاء فخصت بالتخصيص لانها للتعقيب والجزاء
ابدا يعقب الشرط وتفصيل المقام ان الجزاء لا يخلو اما ان يصلح ان يقع
شرطا او لا فاذا كان الجزاء من الاول بان يكون ماضيا بغير قد لفظا
او معنى لم يجز اتيان الفاء فيه اي في الجزاء وذلك لتحقق طلب اداة الشرط

للاهمال

للاهمال نحو ان اكرمتني اكرمك وقال الله ومن دخله كان امنا فكان
جواب لمن وليس معه الفاء وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
او بلم جاز الوجهان الاتيان بالفاء وعدمه نحو ان تضربني اضربك او فاضربك
وان تضربني لا اضربك او فلا اضربك او لم اضربك او فلم اضربك وان لم يكن
الجزاء احد القسمين يجب الفاء لما قلنا من انه ان يصلح للوقوع شرطا فلا يحتاج
اليها لان بينهما مناسبة لفظية وان لم يصلح فلا بد من اتيانها لحصول المناسبة
وذلك في صور اربع الاول من الصور التي لا يصلح ان يكون شرطا ويجب فيه
الفاء اذا كان الجزاء مستقبلا ماضيا مع قد اي مصدرا بقد لفظا نحو قوله
تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنى نحو ان كان قميصه قد من دبر
فصدقت الثاني من الصور ان يكون الجزاء مضارعا منفيا بغير لا ولم كقوله
تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها
الثالث من تلك الصور ان يكون الجزاء جملة اسمية نحو قوله تعالى فله عشر امثالها
ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها وذلك لما ظهر مما تقدم ان المناط
في ذلك وقوع الجزاء شرطا وعدم وقوعه وانما لم يصلح وقوع الجملة الاسمية

شرطا لما ظهر من ان الشرط يجب ان يكون فعلا غير ماض المعنى   منها ان
يكون الجزاء جملة انشائية او طلبية دائما لا يكون الشرط جملة انشائية ولا طلبية
لان وضع ادات الشرط ان تجعل الجزء الذي يليها مفروض الصدق فلذلك لم يجز
وقوعهما شرطا ما لجزاء ولذلك ليس شيئا مفروضا بل مترتب على المفروض فيقع فيها
فمنها اما ان يكون امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني واما نهيا
كقوله وان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن او استفهامية كقوله ان
تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا يرحمك الله وكذا التمني والعرض
والتحضيض والنداء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن
معنى الانشاء المدح والذم وكل ما كان فعلها جامدا وفعل التعجب والقسم
وقد تقع اذا الفجائية مع الجملة الاسمية موقع الفاء للمناسبة بين معنييهما لدن
للحدوث مرة بعد مرة كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون ثم الكلام في ان المقدرة التي يجزم بها المضارع واقعا بعد الا
شياء الخمسة المذكورة التي هي الامر نحو تعلم تنتبه بالجزم وكذا النهي نحو لا تكذب
يكن خيرا لك والفعل الواقع بعد ادات الاستفهام نحو هل تزورنا اكرمك

اكرمك

وكذا التمني نحو ليت عندي احدا منك وكذا العرض نحو الا تنزل بنا تصب
خيرا وكل ذلك المذكور جاز لك ان تطلقه بل اذا قصد ان الاول الذي هو الشرط
سبب للثاني كما رايت في الامثلة المذكورة هنا وفيما قبل فان معنى قولنا تعلم
تفلح هو ان تعلمك سبب لنجاتك وكذلك البواقي من الامثلة كقولك الا اكرام با
الزيادة اي اكرامنا لك سبب لزيادتنا لك لنا وانما احتيج ان يذكر لانها
ام الباب كما تقدم ولذلك اي لقصد ان الاول سبب للثاني امتنع مثل
قولك لا تكفر تدخل النار لامتناع السببية اذ لا يصح ان يقال ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر البطلان لانه وان لم يكن سببا لدخول الجنة فكيف بالنار
وهذا عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده مستدلا بان
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار والعرف قرينة ظاهرة فظهر انه اذا
قصد ذلك في هذه المواضع تجزم واما اذا قصد ذلك في هذه المواضع تجزم
واما اذا لم يقصد يجب ان يرفع كما ان قصد الاستئناف نحو قم يدعوك الامير
او الوصف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون   تنبيه الاولى هو ان هذا غير مخفي عليك ان اداة يكون

شرطها مستقبل المعنى وكذا الباقي فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط
لفظ كان نحو ان كنت قلته وان كان قميصه قد فذلك من خصائص كان
لما بيّن في كتب المطولة ككتاب الرضي والتفتازاني وبعض كتب التفسير وقد
يستعمل في الاستقبال نحو ان كنت غدا فاتني الثامنة انه يجوز حذف ما
علم من شرط ان كانت الاداة ان نحو وان امرا خافت فقد يكون معرفة
بلا الثامنة وقيل من يسلم تسلم عليه ومن لا فلا ومع جواب نحو فان استطعت
اي فافعل ويجب حذفه ان كان ما تقدم دال عليه مما هو جواب في المعنى
نحو انت ظالم ان فعلت   اذا كان في كلام شرط وقسم اما ان يكون
الاول مقدما او الثاني فكل ما اخر يجيء له وجوبا غنيا عن الاتيان بجواب
آخر للاول نحو ان قام والله اقم ولئن اجتمعت الجن والانس الاية
انه اذا انقضت الجملتان جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك
جزمه بالعطف ورفعه ونصبه نحو فيغفر لمن يشاء ومن يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم واذا توسط فالنصب والجزم قال ابن هشام هذا اخر الكلام
في الفعلين   من اقسام الافعال الامر وهو عند النحاة اعتراطي

سواء

سواء كان هذا الطلب على سبيل الاستعلاء من المستعلي او غيره فهو الامر عند
الاصوليين او على سبيل الخضوع وهذا الامر قد يكون على سبيل الوجوب كاضرب
مثلا وعلى الاباحة نحو كلوا واشربوا والتهديد نحو اعملوا ما شئتم وانما قيل
بالمخاطب ليخرج نحو ليفعل فانه يقال له امر الغائب ولا فعل امر لنحو لفظا
بالكم وقد حصر والاصطلاح في ذلك وان كان نحو ليفعل ايضا امرا الحاصل
ان الامر الذي يحتويه النحاة عندهم هو بهذا المعنى الذي ذكرناه وصيغته تستفر
من المضارع وطريقه بان تحذف من المضارع حرف المضارعة ثم نقل الحرف
انظر انت الى ما بعد حرف المضارع فان كان ما بعد حرف المضارع ساكنا في المضارع
زادت همزة وصل مضمومة لتعذر الابتداء بالساكن ان انضم ما بعد حرف
المضارعة حركة اصلية لها الكسر لكن لما كان الخروج من الكسرة يقبل الضم
فزادت همزة وصل مكسورة ان فتح ثالث المضارع كاعلم وانكسرها فانه لو ضم
همزة اعلم التبس بالمضارع المجهول واضرب واستخرج فانه لو فتح فيه التبس
بالماضي المجهول من الاضراب وان كان ما بعد حرف المضارع متحركا اما بحركة
اصلية وحاسبة مستقلة نحو قل وعد ابتدء بعد الحركة ولا حاجة الى الهمزة

لعلم موجب وما بقي من الافعال مما لم يذكر من القسم الثاني فهو مبني على علامة
الجزم اي حذف الحركة او الحرف وقال الكوفيون هو مبني على السكون الا ان آخره
كآخر المجزوم فلما حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال زال علة الاعراب
اعني المضارعة فرجع الى اصله من البناء كما في مضارعه اي كالمجزوم في مضارعه من انه
اذا كان صحيحا تسكن الآخر كاضرب مثل تضرب واذا كان معتلا يحذف حرف
العلة منه نحو اغز وارم واسع واذا كان تثنية يحذف النون او جمعا نحو اضربا
واضربوا مثل لم تضربا لم تضربوا   فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله ويجوز ان يريد بلفظ ما الفعل ليكون مناسبا من العام الى الخاص
هو فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه اعترض عليه ابن مطرف على مذهب
سيبويه لا نسلم يجب حذف الفاعل والحد الشامل له ولغيره هو ان فعل الماضي
سعيد احمل حذف فاعله ويختص ذلك بالمتعدي من الافعال لما هو معلوم [illegible]
في الماضي سواء كان ثلاثيا مجردا كان او مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا
ان يكون حرف الاول مضموما وما قبل آخره مكسورا وانما اختير هذا الوزن
الثقيل المبني للمفعول دون المبني للفاعل لانه اقل استعمالا منه فان قيل
ذلك

ذلك الغرض يحصل اذا كسر اوله وضم ما قبل الآخر فكيف قلنا ذهب لكن الخروج
من الضمة الى الكسرة اخف منه من العكس فهذا انما يكون في الابواب التي ليس
في اولها همزة وصل وتاء زائدة وان يكون عطفا على قوله ان يكون اي علامة
هذا الفعل في ذلك هو ان يكون الحرف الاول منه في هذا هو ان يكون اوله وثانيه
مضموما وما قبل آخره مكسورا وذلك الحكم فيما اي في الفعل الذي يكون في
اوله تاء زائدة نحو تفضل وتقدم وتضعضع وانصب [illegible] منه ان يكون ثالثه
اي ثالث الفعل مضموما وما قبل آخره مكسورا وذلك فيما يكون اوله همزة
وصل نحو استخرج واقتدر وذلك لانه لو لم يضم ثاني ما يكون في اوله التاء
نحو تدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك
تكلم وتدحرج وكذا لو لم يضم ثالث ما اوله الهمزة لالتبس بالامر عند الابتداء
اذا وقفت عليه ولئن نحو قوله الهمزة تتبع المضموم بعده ان لم يندرج في الكلام
في حال الكون متصلا بما قبله نحو [illegible] واستخرج
منادية فانك وعلامته في المضارع هو ان يكون حرف المضارعة مضموما
وما قبل آخره مفتوحا [illegible] وانما لم يحمل على الماضي في ضم ما قبل الآخر ليقابل
الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي كيضرب ويستخرج و[illegible] ذلك

الفاعلة سمية الثانى باب المفاعلة والافعال والتفعيل والفعللة وملحقاتها
فهو يفعل ويفعال ويفعلل ويفعيلل ويفعالل ويفعللل التى تكون الثلاثية
بل ادعيه فان العلة منها اى فى تلك الابواب فتح ما قبل الاخر بمحاسب
ويدحرج بفتح ما قبل الاخر وعليك بالقياس هذا وغير الاجوف واما فى
الاجوف سمى به لخلو جوفه عن حرف الصحيح فيقال فى ماضيه قيل وبيع اى كل
ما كان ماضيه ثلاثيا معتل العين فبنى لما لم يسم فاعله استثقل مجى الكسرة
بعد الضمة ووجب تخفيفه بالقاء حركة الفاء ونقل حركة العين اليها كقولك فى
قال وباع قيل وبيع والاصل قول وبيع فاستثقلت الكسرة على حرف العلة بعد
الضمة فالقيت الضمة ونقلت الكسرة الى مكانها وانقلبت الواو من قيل ياء
لسكونها بعد الكسرة وقرئ بالاشمام وهو التلفظ بالكسرة مع الاشارة الى
الضمة نحو قيل وبيع وقيل من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه
فان كان واوا سلمت كقوله ركبت على السوكين ادخلها تخبط السوء ولو
تشاكلا وان كان ياء قلبوها ياء وبالواو والحالص نحو قول وبوع كقوله ليت
شبابا بوع فاشتريت والافصح فيها قيل وبيع وكذلك اى على الوجه الثلاثة

باب اخير

باب اختير وانقيد لشاركهما له فى العلة واستحير وافيم اى لا يجى فيهما الا الكسر
دون الضم والاشمام لفقد علة الذى السببية ما يكون فيه وهو ضم ما قبل حرف
العلة واصلهما استحير واقوم بالواو والياء المكسورة وينقد المبنى للمفعول
من مضارعه اى من مضارع المعتل العين فقلب العين الفا واو كانت او
ياء مثال اوياء نحو يختار ويباع للحمل على الماضى لانه ماض مزيد عليه حرف المضارع
كما عرفت ذلك كله فى علم التصريف الفعل الاصطلاحى اما متعد وهو
ما اى الفعل الذى يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل كضرب زيد عمرا
فان ضرب يحتاج الى امر غير الفاعل وهو العمرو وقيل وعلى هذا ينبغى ان يكون
نحو غرب وبعد وجرح ودخل متعديا ما يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية
بالحرف الذى لكن لا يقع عليها اسم المتعدى بل يقال انها لازم لكنهم
قد اصطلحوا المتعدى على ما لا يكون كذلك فافهم هذا الذى ذكره المصنف له
العلامات وله علامتان اخريان احدهما ان يصلح لان يتصل به هاء ضمير
غير المصدر والثانية ان يصلح ان يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كضرب
ايضا واما اللازم وهو ما يخالفه اى يخالف المتعدى من الجهات

الثالثة اقول للمانع ان يمنع الحصر بان افعال النواقص يلزم من هذا ان يخرج
من كونه فعلا كما ذهب اليه المنطقيون حيث قالوا انها ليست بافعال بل كلها
اسماء لكن روابط عن معانيها كما ان الحروف روابط عن معانيها لكنها
لا تتصف بالتعدي واللزوم كما صرح به بعضهم فان منصوبها جار على قولك حالا
على قول آخر مع ان النحاة قد صرحوا بكونه هذا اللهم الا ان يدعى انها داخل
في القسم الثاني وان لم يكن داخلا في الاول فظهرها ولذا يقال ان منصوبها
شبيه بالمفعول من حيث السماع فافهم فانه دقيق كقعد زيد وقام فان
كلا منهما لا يحتاج الى شيء وكذا اذا قلت فعل زيد عشر التمر يرجع الى المصدر
لا الى غيره والمراد بكونه يبنى اسم مفعول ان لا يحتاج الى حرف جر تمكنه
لمرغوب فلا يقف مقعود ولتعلم ان المتعدي اذا تعدى بنفسه يقال
له المتعدي واذا تعدى بحرف يقال له اللازم كذا قيل والجار والمجرور
في موضع المفعول ولذا قد يعطف منصوبا كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم والحرف حرف زايدة وقد يحذف الجار مع بقاء المجرور نحو قوله اذا
قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع وقد يحذف

ان وان شاذ كما في الشعر ولا يعز حرف المجادة معنى الفعل الا الباقي
بعض المواضع كذهبت بزيد لحكمه فهربت به واما الهمزة والتضعيف
المتعديان فلا بد من التغيير وقد يحذف الباء المعزة نحو ابوني بقر الحديد
اي بزبر الحديد اذا ذيت هذا فلنا علمنا بحرف الجر او متعديا
بنفسه فعليك بالتمرين والمتعدي على اقسام اما ان يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب زيد عمرا وذلك كثير المعدود في الكلام
واما متعدي الى مفعولين ليسا في الاصل مبتداء والثاني غير الاول
كاعطى زيد عمرا دينارا ويجب في نحو هذا المثال تقديم مفعول الاول على الثاني
اذ لو اخر لزم الالتباس نحو اعطيت زيدا درهما هكذا ان كان الثاني
مقصودا نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او كان المفعول الثاني اسما
ظاهرا نحو انا اعطيناك الكوثر وكذا الحال في الثاني ويجوز فيه اي
في باب اعطيت الاقتصار اي حذف مفعوليه او احدهما بغير دليل
الاول نحو زيدا اعطى والثاني وهو الاقتصار الى احد مفعوليه كاعطيت
زيدا في الاول واعطيت درهما في الثاني وكذا يجوز فيه الاقتصار

اى الحذف بلا دليل نحو قولك جوابا لمن قال ماذا فعلت اعطيت عمروا والحذف

باب علمت اى مفعولى باب علمت فان حذف احدهما اقتصارا امتنع بالا

جماع كما ان حذفهما معا جائز اقتصارا بالاجماع هذا جائز في غير باب علمت وكذا

فجاز اقتصارا نحو الذين كنتم تزعمون ومثله حذفهما اقتصارا او احدهما اقتصارا

فان يكن الاجماع على ذلك بل هو مختلف فيه لكن على علمه المحققون من

النحاة كسيبويه فهو امام النحو ويتعدى الى ثلثة مفاعيل وهذا من اضافة

العدد الى الصفة وهو قليل وهو باب علم اذا زيد عليه الهمزة نحو اعلم الله

زيدا فاضلا وسنذكر الزايد عليه الهمزة نحو يريهم الله اعمالهم حسرات

على احد القولين وما تضمن معناهما من انبأ كقوله وانبئت قيسا

ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن ونبأ بالتشديد نبئت ذرعة

السفاهة كاسمها يهدى الى غرائب الاشعار جاء زعما عليك اذا الخبر

فتقاد وخاب يعلك قوما ان يعودين وخبر بالتشديد وخبرت سوداء

الغميم مريضة فاقبلت من اهلى بمصر اعودها وحدثت نحو فمن حدثتموه

علينا الولاء فهذه الافعال كلها معمولها الاول مع وجود الاخيرين

لمفعولى

لمفعولى باب اعطيت فيجوز على الاقتصار احدهما نحو اعلم الله زيدا والمفعول

الثاني مع الثالث كمفعولى علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما فلا يقال

اعلمت زيدا كريم الناس اقتصارا على المفعولين بل يقال اعلمت زيدا عمرا كريم الناس

على ما سمعت مما سبق فصل افعال القلوب سمى بذلك لكون

معانيها قائمة بالقلب ويسمى افعال الشك واليقين ايضا فافعال هذا الباب

على ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وما يتعدى لواحد نحو عرف وما

يتعدى لاثنين وهذا على ثلثة اقسام ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة

وجد والفى وتعلم ودرى وما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا

وعد وهب وزعم والقسم الثالث ما يرد على الوجهين وهو رأى وعلم فا

الظ ان المراد بقولهم الشك الظن وهى اى الافعال القلوب اصولها

سبعة علمت وظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت ووجدت وهى

اى هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر تنصبهما بناء على المفعولية هذا ما

نص عليه الجمهور من النحاة وغيرهم لان ليس اصلها المبتدأ والخبر اما

كمفعولى باب اعطيت مستدلا بقولك ظننت زيدا عمرا فانه لا يصح زيد

عمرو لامتناع حمل الذات على الذات والفرا الى الثانى مفعولا على التشبيه بالحال
وعلى الافعال الثلثة بعض فى نحو علمت زيدا فاضلا وظننت زيدا عالما اما النصب
واعلم ان لهذه الافعال خواص اربعة لا توجد فى غيرها منها اى بعض تلك
الخواص ان لا تقتصر ههنا للمفعول على احد مفعوليه حيث لا قرينة فى الكلام ومنها
امتناعا قليلا مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا بسبب العلة ههنا ان المفعولين كان
واحدا لكونهما فى الحقيقة المفعول به فلو حذف احدهما فكان حذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة بخلاف باب اعطيت كما تقدم ذكره فلا تقول علمت زيدا
بحذف المفعول الثانى واما حذفهما معا فلا يجوز مطلقا لكون الكلام حينئذ
مفيدا فلا تقول ظننت او علمت اذ الانسان لا يخلو منهما ومنها اى من الخواص
جواز الغائها لا مطلقا بل اذا توسطت هذه الافعال بين المبتدأ والخبر نحو زيد
ظننت عالم فباب الاعمال والالغا متساويان بل يرجح لكون العامل ما لا قويا
او تأخر اى يجب الالغا اذا تأخر العامل نحو زيد قائم ظننت فيكون الالغا فى ذلك
هو الاقوى ومنها جواز التعليق والفرق بين التعليق والالغا ان الالغا
هو ابطال العمل لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال العمل لفظا لا معنى وللجملة

المعلق عنها

المعلق عنها منصوبة المحل بخلاف الملغاة فان الالغا امر اختيارى والتعليق
امر ضرورى وذلك اعنى ابطال العمل لفظا اذا وقع فعل منها قبل الاستفهام
اى قبل حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وهل على خلاف نحو علمت ازيد
عندك او اسم الاستفهام نحو لنعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا وكذا اذا كان
قبل حرف النفى نحو ما زيد علمت فى الدار ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون وكذا
وان النافيتان الواقعتان جواب قسم مطلقا نحو علمت والله لا زيد فى
الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم وكذا اذا وقع قبل لام الابتداء نحو علمت
لزيد منطلق وكذا قبل لام القسم والسبب فى ذلك كلها ان لهذه كلها الصدر
فلم يعمل ما قبلها فيما بعدها لم يبق من الصدارة شئ ولا يجوز الغاء عامل
المقدم حينئذ فلا يكون حينئذ حيث جوزنا الغائه ايضا المعطوف
على الجملة المعلق حكمه النصب تقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره بالنصب
عطفا ان هذا عطف على الجملة المعلقة اذ لا عمل للعامل فى ذلك لكونه معربا
بالاعراب المحلى الذى لولا المانع لكان ظاهرا ومنها اى ومن الخواص
المذكورة انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال المذكورة فى المتن ولفظه

ب يعني احسب وبابه للخبر ومفعولها مهرين مشغلين لشيء واحد يعني
يكون الضميرين متحدي المعنى نحو علمتني منطلقا وظننتك فاضلا وقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا وكذا الحال في عدم وفقد حملا على وجد من باب حمل النقيض
على النقيض وفي رأى البصرية حملا على القلبية ولم يجز ذلك في غير هذه الافعال
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متأثرا واصل المؤثر ان
يكون غير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا يقول ضرب زيد زيدا
ضرب نفسه واذا اردت هذا المعنى تقول ضرب زيد نفسه واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
فيها لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به واما ان كان احدهما متصلا
والاخر منفصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا نحو ما ضرب الا اياك انما يقبل
اياي الا اياك واعلم انه قد يكون لبعض افعال القلوب ايضا نحو ما ضرب الا اياك
انما يقبل ما عدا حسب وخلت وزعمت معنى آخر مثل كون ظننت بمعنى اتهمت
من الظنة اي التهمة فظننت زيدا اي اتهمته وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا
اي عرفته وتخصه وجدت بمعنى اصبت نحو قوله تعالى فاقتلوهم حيث وجدتموهم

يعني احسب

يعني احسب يقول وجدت الضالة اي اصبتها تنصب هذه الافعال في تلك المعاني
مفعولا واحدا فقط فلا يكون ح من افعال القلوب كما هو الظاهر
اذا حكى بعد القول وما يتصرف منه جملة فعلية كانت او اسمية فلا يعمل فيها كلها
مطلقا كقوله يقول هي التي مرت بآيات واما غيرهم فشرطوا في ذلك شروطا
وهي كونها مضارعا وعامسندا الى المخاطب وكونه بعد استفهام حرفا كان او اسما
نحو اتقول للعميان عقلا   افعال الناقصة قد سبق وجه التسمية بكونها
ناقصة وانما هي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة وكونه متصفا على صفة
غير صفة مصدرها فخرج به الافعال التامة فانها موضوعة لان تدل على تقرير
الفاعل عليها   هذه العبارة ان قولك ضرب زيد المراد به كون الزيد
ضاربا وهو متصف بصفة الضاربية والمراد هو الحدث الحاصل من الزيد
الذي هو المصدر فالضرب في ضرب زيد دال على تقرير الفاعل على المصدر
نفسه الذي هو الضرب مثلا وكذا الحال في افعال التامة كلها وهذا بخلاف
افعال الناقصة فانها تدل على ان الفاعل متصف بصفة هي غير مصدرها
وان كانت تلك المصدر ايضا صفة لتلك الصفة بعد تدقيق النظر مثلا

قولنا كان زيد قائما يدل على ان الزيد متصف بالقيام الحاصل المتصف بالكون فالزيد متصف بغير المصدر وكان يدل على حدث ابهمته حصوله في زمان وعلى حدث مطلق يقيله خبره وخبره يدل على حدث معين في زمانه مطلق يقبله كان والفرق بين الكلامين كون الاول مضيا والآخر عطلية ثم بين ان قول المصنف فالفعل لما شرحته وقرينته فانه قال على صفة غير صفة مصدرها مع انك قلت ان الفاعل متصف بصفة القيام المتصف بالكون لا يا تقول ليس منافاة بين ما قلناه وبين ما قال المصنف بل هو هو لان الاضافة في قول المصنف بيانية اي عن صفة هي مصدرها فافهم وهي كان وصار نحو صار زيد غنيا اي ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل وكذا الحال في اصبح وامسى وفي بعض الكتب ان سيبويه لم يذكر سوا كان وصار وما دام وليس والحق انها غير محصورة على ما قالوه فقد يضمن بعض افعال التامة معنى الناقصة نحو قولهم تمّ التسعة هذا عشرة اي يصير وكمل زيد عالما اي صار وتدخل هذه الافعال على جملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كما مر غير مرة لافادة

سبقها وطرمنها

نسبتها وحكم معناها على الخبر لما ظهر من السابق فترفع هذه الافعال الاول اي المبتدأ ليكون اسما وتنصب الثاني اعني الخبر ليكون خبرا تقول كان زيد قائما وقد تقدم ذلك شرحها ثم شرع بذكر معانيها ووقوعها ناقصا وتاما فقال وكان اي منها كان وهو يكون على ثلثة اقسام ناقصة بمعنيين احدهما ان تدل على ثبوت خبرها لفاعلها في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله عليما لان كون الله عالما لا يختص بوقت دون وقت على ما حقق في موضعه او يكون ثبوت مضمون الخبر للفاعل منقطعا عنه اي نحو كان زيد شابا والترديد رد لمن قال انه للاستمرار في الزمن الماضي متمسكا بقوله تعالى كان الله الى آخره ان هذا الامر خارجي وهو امتناع الجهل على الله تعالى فافادة التابيد فيه لذلك لا لما فهم والثاني كونه بمعنى صار كقوله تعالى وكانت وردة كالدهان وبعضهم في هذه الحالة نحو الشان وتامة اذا كان بمعنى ثبت وحصل ووجد نحو كان القتال اي حصل او ثبت او وجد ولا يخفى عليك ما تقدم وزايدة لا يتغير به اي بسبب وجوده معنى الجملة بل فايدة كونه في الكلام مجرد التاكيد كان المراد بالزايد في كلام العرب

هو هذا كما صرح به بعضهم كقول الشاعر جياد وهو صفة لموصوف محذوف
اي خيولهم جياد جمع جواد وهو الفرس النفيس وعبري سراة بضم السين
جمع سري وهو الكريم ومعمر بالابتداء بني ابي بكر ابو جبلة فتسامى خبر لقوله
جياد من السمو وهو العلو على كان المسومة العراب وهي الخيل التي جعلت
عليها علامة وتركت في المرعى والعراب الخيل العربية وعبري ظلم ايضا
اي على المسومة يعني كان في هذه زائدة ولوقوعه زائدا شرطان ان لا يكون
الا ماضيا وغيره شاذ نحو ان تكون ماجد نبيل وان يكون بين شيئين ليسا
بجار ولا مجرور ومنه قوله تعالى من كان في المهد صبيا وهذا من خصائص
كان وصار للانتقال هذا معناه ان كانت تامة واما اذا كانت ناقصة
فبدله لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يكن نحو صار زيد غنيا
واصبح وامسى واضحى تدل هذه على اقتران معنى الجملة بتلك الاوقات فتكون
ناقصة بمعنيين اما بمعنى كان نحو اصبح زيد ذاكرا اي كان ذاكرا في وقت
الصبح وبمعنى صار وهو اعم من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها اعني تركيب
الفعل فمعنى اصبح زيد كان في الصباح وتامة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء

فيدل

فيدل كل منهما على زمانين وظل وبات تدلان على اقتران معنى الجملة بوقتيهما
فمعنى ظل زيد متفكرا كان جميع النهار كذلك وبات زيد مهموما كان في
جميع الليل كذلك من ظل يظل ظلولا ثم استعمل الناقصة بمعنى ظلل وبات
يبيت والمصدر البيتوتة وتجي ظل بمعنى صار نحو ظل وجهه مسودا واما تجيء
فالتي هي عينه نظره ما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة
وما برح من برح اي زال وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل هذه
الافعال الاربعة على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها مذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي هذا الاستمرار من وقت قابلية الفاعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن
قيامه بها فيه نحو ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد من
وقت قابليته لذلك هكذا ينبغي ان يفهم وبيانها اي هذه الافعال الاربعة مع
النفي لفظا او تقديرا نحو تالله تفتؤ اما دخولها على استمرار ثبوت الخ فلان
معاني هذه الافعال نفي فاذا دخل عليها حرف النفي فيكون نفيا للنفي
ونفي النفي اثبات وهذا وجه لزوم هذه حرف النفي وما دام تدل على
توقيت امر اي تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها مبين لفاعل المصدر

وانت في نحو قولك اجلس مادام زيد جالساً موقت ومعنى ملازمين
المخاطب عليه شرعاً الجلوس للزيد وليس ثلاثي لنفي مضمون الجملة بشرط
ان تكون حالاً اي في زمان الحال هذا مذهب الجمهور من النحاة وقيل و
القائل سيبويه ونصره ابن السراج انه للنفي مطلقاً ماضياً او مضارعاً او حالاً
نحو ليس خلق الله مثله في الماضي ليس مصروفاً عنهم في المستقبل ونحو ليس
زيد قائماً فهو محتمل بالآن نحوهم والجمع ما بين القولين ان الخبر اذا
لم يقيد بزمان حمل على الحال وان قيد فعلى ما قيد وقد عرفت تفسيرها واحكامها
من نحوها ونظايرها وعدمها في القسم الاول وذا نفسرها للزوم التكرار
افعال المقاربة هذا من باب التغليب افعال وضعت للدلالة على دنو الخبر
اي على قرب حصوله لفاعلها وهي ثلاثة اقسام الاول ما يكون للرجاء
اي ترقب وجود شيء والاقبال عليك والاكراه المكروه وهو عسى فعل جامد
مطلقاً لا حرف كذلك خلافاً لمن لم يقل كذلك لا يستعمل منه غير الماضي
وانما سرق لتضمنه انشاء الطمع والاشفاق في المكروه والانشائيات
فالاغلب من تعالى الحروف والواقع في كلام الله للتحقيق لا للحوف

والترجي

والترجي للعبد لا للرجاء لاستحالته على الله وهو في العمل مثل كاد في رفع الا
سم ونصب الخبر لكان وهذا ما ذهب اليه المتاخرون واعترض بان الخبر
في تاويل المصدر والخبر عنه ذات فلا يكون الحدث عين الذات واجيب
على تقدير مضاف اي عسى امر زيد صاحب القيام وبانه من باب زيد عدل وبان
ان زائدة لا مصدرية وقيل على الاول بانه تكلف وعلى الثالث بان الزائد
لا يلزم الا مع بعض الكلمة كزيادة ما في افعل وقيل المقرونة بان تشبه بالمفعول
فيكون عسى بمنزلة فعل المتعدي فمعنى عسى زيد ان يخرج قارب وقيل قرب
ليكون بمنزلة فعل اللازم وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلاً مما
قبله بدل الاشتمال الا ان جزئه اي جزء عسى مضارع مع ان نحو عسى زيد ان يخرج
فيكون في هذه الحالة بمعنى قارب خلافاً لابن مالك وهذا احد استعمالاته
والثاني والثالث والرابع ان ياتي بعدها المضارع المجرد او المقرون
بالسين او الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم بحذف ان وعسى زيد سيقوم
وعسى زيد قائم وقد يحذف ان مع الفعل فلا يجوز تقديمهما عليه وقد تتصل
به الضمير نحو عساني وعساك ويجوز تقديمه على اسمه نحو عسى ان يقوم زيد

وقد يحذف ان وحده نحو عسى زيد يقوم   اذا اميل بيد عسى ان يقوم
يحتمل كونه ناقصا على تقدير تحمل الضمير واما تاما على تقدير خلوها منه وكذلك عسى ان
يقوم زيد فيكون الزيد اسما متنازع فيه فافهم الثانى من الاقسام افعال يكون
للحصول اى لدنو الحصول وهو كاد من كيد يكاد كيدا ومكادة ومكادا كودة وكاد
بمعناه والاصل بمعناه الشرع ومن مرادفها كرب بمعنى قرب واولى بمعنى قارب
وهلهل ويجب تجريد خبره عن ان وخبره اى كاد مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر من الحال دون الاستقبال الدال على الاستقبال نحو كاد زيد يقوم وقد يستعمل ان تشبيها
له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وقوله رسم عفا من بعد ما قد امحى فكاد من
طول البلى ان يمصحا لكن التجريد مع كاد وكرب اكثر كما عرفت وقد يعاد وسك
ان مع الفعل   اما عسى الثانى من هذه الافعال التمام كما انه الاضافة
من افعال الناقصة التى كان للسير يسبقه القسم الثالث من الثلثة افعال
وضعت للاخذ وقوله الشروع عطف تفسيرى الفعل اى الشروع فى الفعل وهى
طفق يطفق طفوقا اذا شرع وعرا اعانة فهو اخذ وانشا واقبل وهب
وعلق وجعل نحو طفق زيد يكتب اى شرع فى الكتابة الخ واستعمالها مثل كاد فى

لرز

كونه خبرها الفعل المضارع بغير ان نحو قوله تعالى وطفقا يخصفان وشرع قال
بعضهم نفى كاد اثبات واثباتها نفى بخلاف سائر الافعال وقد غلطهم المحققون من الائمة
فيه وقيل نفيه يكون للاثبات مطلقا وقيل فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالا
فعال والحق انه كالافعال   ومن الافعال افعال التعجب ما وضع اى فعل
الموضع لانشاء التعجب وله اى لانشاء التعجب صيغتان ما افعله نحو ما احسن زيدا اى
شىء احسن زيدا هذا ما ذهب اليه سيبويه وفى احسن ضمير هو فاعله والثانى افعل به
نحو احسن بزيد والمجرور فاعل له عند سيبويه ولا ضمير عنده فى الفعل والباء زائدة
لازمة ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية ولا يبنيان اى فعلى التعجب الا
مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتها له ويتوصل بناء فعل التعجب فى الممتنع من رباعى
امتنع فى مزيد فيه او مجرد مما فيه عيب ولون بمثل ما اشد استخراجه وما اشد
ما استخراجه كما عرفت فى اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيه اى فى فعلى التعجب
بتقديم وتاخير على ما عرفت فيما تقدم ذكره مناسبة ولذا اختصرنا ههنا فتذكره
تفهم   افعال المدح والذم اى المعروف منها بهذا اللقب وقد مر حكاية الخلاف
من كون نعم وبئس فعلين او اسمين ما وضع لانشاء مدح او ذم وذلك الذى

اذا قلت نعم زيد فقد انشئ المدح بهذا اللفظ فليس في الخارج مدحا موجودا حتى
يترتب هذا عليه وهذا تقدم في الفرق بين نعت وانشاء اما المدح فقدم لشرفه
فلم قلنا ان نعم وفيه اربع لغات فعل بكسر العين وهو الاصل وفعل باسكان العين
وفتح الفا وكذلك مع كسر الفا والرابعة كسر الفا اتباعا للعين ومنه فنعما هي
وفاعله اسم معرف باللام اي شرط كونه لذلك ان يكون كذلك وذلك
لان التفصيل بعد الاجمال والتوضيح بعد الابهام له وقع في النفس ما ليس في
غيره وهذا هو الذي دعاهم الى اخراجه عن الاصل ولزوم كون فاعله معرفا وهو
مع فاعله في تقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها فمعنى نعم الرجل رجل في
غاية الجودة ولهذا يقال انه ان كان علما فهو حكاية نحو نعم الرجل زيدا ويكون
فاعله نكرة مضافا الى المعرف نحو نعم غلام الرجل زيد وهلم جرا واختلفوا في
الالف واللام قال بعضهم انها لاستغراق الجنس والمخصوص مندرج تحته ثم
نص عليه لما يفيد الخاص بعد العام ورد باداته الى التكاذب في قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو وذهب بعضهم الى كونه مجازا مثل انت كل الرجل ورد
بامتناع التفريع في نحو نعم كل الرجل بدليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى

وبعضهم

وبعضهم الى انها للعهد واختلفوا على قولين احدهما انها للمعهود ذهني كما في اشتر
اللحم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح ومن ثم يكون فاعله مفردا مستترا مبهما
ولا مثنى ولا مجموع ولا مؤنث لعدم تصرف نعم ولا يتصرف المفرد المذكر استثناء
من غيره وهذا احد المواضع التي جاز فيها عود الضمير على متأخر ان لم نقل انه عائد الى الشيء
المفهوم واما تمييز هذا الضمير فمعروف واما اذا اتصل موصوف وجب مطابقته على
ما صرح ابن مالك وابن الحاجب ويجب تمييزه بنكرة منصوبة بعده لرفع الابهام
نحو نعم رجلا زيد وبما بمعناها نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم ما هي اي نعم شيئا هي
على ما نقل عن سيبويه وعن الفراء انها على انها موصولة بمعنى الذي فاعل النعم
ولا يجوز الفصل بين هذا الضمير وتمييزه ويسمى زيد الذي هو المقصود المخصوص
بالمدح ويذكر بعد الفاعل واختلف في رفعه على ما سبق مرارا ويقال في نحو
نعم الصديقان اخواك والفصل الثاني في حب فعل المدح وفاعله ذا على ما ذهب اليه
سيبويه خلافا لمن قال انها كلمة واحدة والاصل حبب فادغم كغيره وذا لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بل في الجميع سواء والمخصوص زيد ويجوز ان يقع قبل المخصوص
حبذا او بعده تمييز بخلاف المخصوص نحو حبذا راكبا زيد وحبذا زيد رجلا

وذلك لم يجز في نعم احتيانا او حال موافق للمخصوص في الافراد وفروعه نحو حبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا واما الذم فلم يعلم ان اصيفا كما ان للمدح كذلك وهو بئس
نحو بئس الرجل زيد وبئس غلام الرجل زيد في المضاف وبئس رجلا زيد في
عدم التعيين والثاني ساء نحو ساء غلام الرجل زيد او ساء الرجل زيد وساء رجلا
زيد مثل نعم اي فعل الذم مثل نعم في جميع الاحكام المذكورة لم يتبعها من اللغات ايضا
لكن بئس لم يجئ في القرآن الا مكسور الفاء فقلت القسمين بتوفيق الله ومنه
كرمه   من الاقسام الثلثة اي الحروف وقد علمت التغاير بين الظرف
والمظروف وقد سمى بعضهم بانه كلمة لا تدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة واقسامه سبعة عشر حرفا   الجر   المشبهة بالفعل
العطف   التنبيه   النداء   الايجاب   الزيادة
التفسير   المصدرية   التحضيض   التوقع
الاستفهام   الشرط   الردع   التاء الساكنة
والتنوين نون التاكيد وترتيبها على عددها الفصل   في حروف الجر
ما وضعت اي حروف وضعت لافضاء الفعل اي لايصاله او لايصال شبهه

كاسم الفاعل

كاسم الفاعل والمفعول او معنى فعل اي ما يكون فيه معنى الفعل كاسماء الاشارة و
والى ما يليه حقيقة او حكما ليكون ذلك المجرور مفعولا به نحو مررت بزيد
فانا مار بزيد وهذا في الدار ابوه اي الذي استقر فيها فيه معنى الفعل
وسميتها بالحروف الجر لانه تجر معنى الفعل الى الاسم وسماها بعضهم بحروف
الاضافة اي تضيف الافعال الى الاسماء وهي اي حروف الجر تسعة عشر حرفا
على قول المشهور واحد وعشرون على غير المشهور وهذه الثلثة وهي متى ولعل
وكي شاذة لا التفات اليها وهي اي الاولى من حروف من ولها معان
الاول كونها للابتداء الغاية المكانية بالاتفاق والزمانية عند الاكثر
البصريين وهذا المعنى هو الغالب المستعمل فيها حتى ان بعضهم ادعى رجوع جميع
معانيها اليه والغاية تستعمل في الزمان والمكان بمعنى النهاية والمراد
بقولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية
وانتهاء النهاية قاله الرضي نحو وعلامته اي ما يكون سببا للعلم بانها هو
ان يصح في مقابلته الانتهاء وان يكون الفعل المتعدي بها شيئا ممتدا نحو سرت
من البصرة الى الكوفة فان السير امر ممتد قابل للابتداء والانتهاء ونحو

اول يوم فى الحديث الجمعة الى الجمعة وهذا يرد قول البصريين وللتبيين
والضابطة فيه ان يسبق كلام مبهم ثم يأتى بعد للتبيين والتوضيح وعلامته ان
يقع موضع الموصول وهو الذى مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اى الرجس الذى هو الاوثان فانك لو قلت ذلك استقام المعنى وللتبعيض
اى يجئ للتبعيض وعلامته ان يقع موضع لفظ بعض فى مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى اخذت البعض الدراهم والزائدة فى كلام غير الموجب وعلامته ان لا يختل
باسقاطه بمعنى وجودها وعدمها سواء نحو ما جاءنى من احد وفائدتها التنصيص
على العموم والتاكيد وشرط زيادتها امران تقدم نفى وشبهه وكون مجرورها
نكرة وكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ كالمثال المذكور ولذا قال ولا تزاد
من الجارة فى كلام الموجب خلافا للكوفيين حيث لم يشترطوا ما شرطنا ه
مستدلا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وبقولهم قد كان من مطر اما الاستدلال
ممنوع بكون من للتبعيض والمعنى يغفر من ذنوبكم شيئا واجابوا بان قوله
تعالى يغفر الذنوب جميعا ينافى ذلك ورد بان الخطاب ليس لواحد
بل الاول لامة نوح والثانى لنبينا ولو سلم قلنا غفران البعض لا ينافى الكل

اما الاستدلال

198

واما الاستدلال الثانى فقولهم قد كان من مطر وشبهه ممنوع ايضا قلنا انه يتأول
بكونها للتبعيض وللتبيين كان سائلا يسأل هل كان من مطر فاجيب بانه قد
كان من مطر وعند ابن مالك لبيان الجنس واكثر وقوعه بعد ما ومهما نحو ما يفتح الله
للناس من رحمة ومهما تأتنا به من آية واساور من ذهب وللتعليل نحو مما
خطيئاتهم اغرقوا وقوله وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود وللبدل
نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ومرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفى قيل الظ انها للابتداء
ومرادفة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا ومرادفة فى نحو
اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وللفصل
بين المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح والتنصيص على العموم فى مثل ما جاءنى
من رجل وللغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك
اى محلا للابتداء والانتهاء ومرادفة ربما اذا اتصلت بما والى ولها
ايضا معان الانتهاء الغاية زمانية نحو اتموا الصيام الى الليل ومكانية نحو
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم

وايديكم الى المرافق اى مع المرافق قال الرضى نعم الائمة والتحقيق انها بمعنى الانتهاء
اى مضافة الى المرافق والتبيين وعرفه بعضهم بانها المبينة لفاعل المجرور بعد
ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الى ومرادفة اللام نحو
والامر اليك وبمعنى فى نحو قوله تشركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار
اجرب وبمعنى عند نحو قوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الى من
الرحيق السلسل وللتوكيد وهى الزائدة وحتى حرف يأتى لثلثة معان لانتهاء الغاية
وهى فى هذه الحالة مثل الى نحو حتى الصباح واكلت السمكة حتى راسها وحتى
مطلع الفجر وبمعنى مع كثيرا عكس الى نحو قدم الحاج حتى المشاة اى معهم وللتعليل
بمعنى كى نحو لا تحج الا مصدرا ما قلت به العقل المستضىء بعلمها بان المصرة كا
تقدم نحو اسلمت حتى ادخل الجنة والفرق بين حتى والى ان حتى يجب ان يكون
ما قبلها ذا اجزاء والمجرور اخر اجزائها نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا
لاخر جزء نحو حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت الليلة حتى ثلثها او نصفها وان كان
منها فلا يكون محلا لان يصلح للاخر نحو كتبت الحديث واما الى فهو وسرت حتى
بالنصب ولا يجوز كل منهما مقام الاخر كما تحقق وان حتى لا تدخل فى غير النعم

وهو المصر

وهو المضمر بعدها ان نحو حتى فالمرد حيث جوز دخولها عليه واما نحو قول
الشاعر والله الفاء للعطف ولله لا يبقى اناس حياض الغنم
اى لا يجد فتى يعمل صالحا بالاجر وبيان ويستعمل للتعليل نحو وتجى مرادفة
الا الاستثنائية   لحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة
الى نحو حتى يرجع الينا موسى وكى نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وفى الظرفية
حقيقة مكانية نحو يلج اللا ر والمائى الكون وحكما نحو نظر فى الكتاب امتعا ابتية
نحو فى بضع سنين وفى القصاص حيوة وتجى بمعنى على اى لك مسئلة قبلك نحو
لاصلبنكم فى جذوع النخل والمصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى مع امم والتعليل نحو فذلكن
الذى لمتننى فيه مدخلت النار فى هرة والمقايسة وهى الواقعة بين مفضول
سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل ومرادفة الباء
نحو يبصرون فى طرف الا باهر ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم ومرادفة
من كقوله وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا فى ثلثة احوال
نحو فاركبوا فيها الباء للالصاق حقيقة نحو به داء ومجازا نحو مررت بزيد اى
الصقت مرورى بموضع يقرب منه وبذا قيل هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر

بسبويه عليه وللاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وبسم الله
وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه واهبط اي معه وللمقابلة
وهي الداخلة على الاعواض نحو بعت هذا بهذا ونحو ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
على غير مذهب المعتزلة وللتعدية وتسمى باء النقل لنقلها معنى الفعل كالهمزة
والتضعيف غيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت بزيد اي
اذهبته قال الزهري ما سمعته مقدما الا في قراءة دون الجلايد وللظرفية نحو جلست با
المسجد اي فيه وللسببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وللمجاوزة نحو فاسئل به
خبيرا وللاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار وللتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله
وللغاية نحو احسن بي اي الي وللزائدة قياسا في خبر الواقع في النفي نحو ما زيد
بقائم وليس زيد بقائم والواقع في الاستفهام لا في مطلق الاستفهام فلا يقال
ازيد بقائم وسماعا في المرفوع نحو بحسبك زيد اي حسبك زيد هذا في المبتداء
وفي الفاعل نحو كفى بالله شهيدا وفي المنصوب اي في المفعول نحو القى بيده اي
القى يده وكذلك في التوكيد بالنفس والعين نحو دانني الخليفة بنفسه وبعينه
واللام للاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد وهذه اللام مكسورة مع

المظهرة

المسفات والتمر وللتعليل نحو ضربته للتأديب وللملك نحو لله ما في السموات
وللتمليك نحو وهبت لزيد دينارا وشبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
واللام الموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها وللاستعلاء نحو ويخرون للاذ
قان وان اساءتم فلها وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وتكون
بمعنى عند نحو بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام على قراءة وبمعنى عن كقوله
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل وللتبليغ نحو
قلت له واذنت له وللصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وللتعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو ولتوكيد النفي نحو وما كان الله ليطلعكم
على الغيب ولم يكن الله ليغفر لهم ويقال لها لام الجحود وتجيء زائدة كقوله
تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان اي الايمان خيرا ما سبقونا
لم تبينا عليكم السيه وفيه اي في كونها زائدة والتمثيل بها نظر وفي كلام
ابن الحاجب انه مثل بحيثها بهذه الاية والمص اراد ايضا ان يذكر قولهم
فيه هذا المطلب ووجه النظر هو انه لو كانت زائدة لكان من الواجب
ان يقول سبقتمونا لانها اذا كانت اللام زائدة لكان الخطاب مشافها

ومقتضاه ان يؤتى بصيغة الخطاب لا الغيبة فان قيل انما التزموا الغيبة في
حالة الخطاب لانهم يصلون لهم هذه في حالة النجاة وغير ذلك نعم لكن
باب الالتفات مفتوح فالتفت من الخطاب الى الغيبة وقيل هذه اللام للتعليل
وقيل للتبليغ وبمعنى الواو في القسم للتعجب معا كقوله اى قول الهذلي لله
اى قسمي لا يبقى على الايام اى معها كلها ذو حيد بكسر الحاء المهملة جمع حيدة
ويقال ايضا الحيد باسكان الياء مشمخر هو باسم ابن فالاس شجر معروف

وهو الجبل العالي به الظيان بالظاء المعجمة على وزن فعلان

وفي الصحاح انه واد ... للكبهام اراد مثل هذا يقسم باسم الله
وتجيء للتعجب المجرد عن القسم كقولهم لله دره ولها معان اخرى ورب وفيه
ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء وضع للتقليل كما ان كم الخبرية للتكثير
لكن لكثرة استعماله في التكثير خرج عما هو اصل وضعه كانه حقيقة ثانية ولذا
قال ابن هشام رب للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا الحاصل هو حرف جر عند البصريين
خلافا للكوفيين مستدلا بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار واجيب بالمنع بانه خبر لمحذوف ومن الاول قوله الا رب مولود
وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه

مجلله

مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان
ومن الثاني ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام كما في كم كذلك
فلا تدخل الا على نكرة لعدم احتياجه الى المعرفة موصوفة بمفرد او جملة لتكون
نسبة نصا فاقل وقيل لا يجب ذلك نحو رب رجل كريم لقيته او على ضمير
مبهم لا مرجع له مفردا مذكرا ابدا الكمية كذلك وان كان التمييز خلافه فنحو
ربه رجلا هذا الضمير نكرة منصوبة على التمييز بخفض رجل وربه امرأة كذلك وعند
الكوفيين يجب المطابقة اى مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهما امرأتين
وقد تلحقها ما الكافة فلا اثر لها ملفوظا فالتي معني للتقليل غالبا وهو
الغالب فيها اي على الجملة الفعلية نحو ربما قام زيد وعلى الاسمية نحو ربما زيد
قائم ولا بد لها من فعل ماض لفظا او تقديرا لان التقليل محقق فيه اي هو
كذلك وقيل لا تدخل على الجملة الاسمية وكلما دخل عليها فهو متعلق بفعل محذوف
ذلك الفعل غالبا اى في كثير من الاستعمالات اذ كان الكلام الذي جواب
عنه مصرحا كقولك رب رجل اكرمني في جواب من قال هل رأيت من اكرمك
اى رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة لرجل ولقيته متعلقها وهو محذوف

وهذا الفعل ليس عاملا في رب بل هو صفة مجرورها على ما قال الرضي ورب
مبتدأ لا محل له وواو رب في حكمها وهي الواو التي يبدأ بها في اول الكلام
ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمتأخر واختلفوا في ان الجر برب او بها
قال ابن هشام والصحيح ان الجر برب المحذوفة والواو عاطفة خلافا
للكوفيين مستدلين بوقوعها في اوائل القصائد نحو قوله وقاتم الاعماق
خاوي المخترق وكقول الشاعر وهو عامر بن الحارث وبلدة اي ورب بلدة
ليس بها انيس الا اليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والا العيس جمع عيساء والابل البيض يخالط بياضها
ولا تدخلها واو العطف عليها لا يحذف حرف الجر ويبقى عمله
الا على سبيل الشذوذ كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع اي الى
كليب ويشترط ان تكون بعد الواو والفاء وكونها في الشعر وواو القسم
وهي تختص بالظاهر نحو والله لاضربن ولها شرطان حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وعدم استعمالها في قسم السؤال فلا يقال والله
اخبرني وكذا لا تدخل على المضمر ولا يقال وك وتاء القسم وهي بدل من الواو

ولها الشرط

ولها الشروط الثلاثة وتختص بالله وحده ولا يقال تالرحمن وقولهم ترب
الكعبة شاذ لا يلتفت اليه وباء القسم وهي تدخل على الظاهر والمضمر نحو بالله
وبك وبالرحمن وهي اعم من الواو والتاء من كل الوجوه ولابد للقسم من
جواب والقسم على قسمين قسم السؤال نحو بعمرك الله هل تجيبه اما
امر او نهي او استفهام وغير السؤال وهو الذي يحتاج الى ما يؤكده وهي الثابت
باعتبار الجزاء التي هي جملة وتسمى تلك الجملة المقسم عليها فان كان بعده اي بعد القسم
جملة موجبة لا منفية يجب ادخال اللام في الاسمية والفعلية الموجبة وهذه
اللام هي اللام الابتداء المفيدة للتأكيد نحو والله لزيد قائم والله لافعلن
كذا وقد تدخل ان المشددة مع اللام في الجملة الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وانما اجيب بهما لانهما متنبئان للتأكيد التي جاء لاجل القسم ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد لمطلق جواب القسم ايضا فهو مقدر وان كانت
الجملة منفية يجب دخول ما النافية ولا النافية نحو والله ما زيد بقائم
ووالله لا يقوم زيد وان كانت ماضيا مثبتا فالجمع بين اللام وقد
نحو والله لقد جرح وقد يحذف حرف النفي عن الجواب لزوال الالتباس

تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وعد ذلك مما انقطع انه الفم للشارب

وقد يحذف جواب القسم ان تقدم ما يدل عليها نحو زيد عالم والله انه عالم او توسط

ما يدل عليه نحو زيد والله قائم وعن المجاوزة اي المجاوزة شيء عن شيء

وحصوله اليه نحو رميت السهم عن القوس ومنه قوله تعالى ان الذين

يخالفون عن امره وتاتي للبدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس

وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم

لابيه الا عن موعدة ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين نحو يحرفون

الكلم عن مواضعه وطبقا عن طبق والظرفية نحو ولا تك عن حمل الرباعة

وانيا الرباعة النجوم نجوم الحمالة ومرادفة من نحو يقبل التوبة عن عباده

ومرادفة الباء نحو ما ينطق عن الهوى وللاستعانة نحو رميت السهم عن

القوس ويكون حرفا مصدريا نحو اعجبني ان تفعل عن تفعل قال الرضي المعنى

وعلى للاستعلاء نحو جلست زيد على السطح او مجازا نحو على فلان دين وللمصاحبة

نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والمجاوزة

نحو اذا رضيت علي بنو قشير والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم والظرفية

نحو على

نحو على حين غفلة من اهلها وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس والباء نحو

حقيق على ان لا اقول ويأتي للاستدراك وزائدة وقد يكون من وعلى اسمين

اذا دخل عليها من فيكون عن بمعنى الجانب كما تقول جلست من عن يمينك و

على من عن يميني مرة وشمالي وكذلك اذا دخل عليها على فيكون على بمعنى

فوق نحو نزلت من على الفرس والكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو وزائدة نحو

للتوكيد كقوله تعالى ليس كمثله شيء فانها لو لم تكن زائدة يلزم الخ وحملت

على مذهب والتعليل نحو ويكانه لا يفلح الكافرون وللاستعلاء نحو صبحت

كخير والمبادرة نحو سلم كما تدخل وقد يكون اسما كقول الشاعر بيض صفة

لموصوف محذوف اي نساء بيض ثلاث كنعاج والمراد به هنا البقر الوحشي

وكثيرا ما تشبه بهن النساء في العيون جم جمع جماء وهي التي لا قرن لها

يضحكن عن كالبرد المنهم وهو حب الغمام ويقال انما يستعير لذلك المنهم

الذائب يريد ان اسنانهن في البيض كالبرد ومذ ومنذ يأتيا لابتداء الغاية

الزمان في الماضي كما تقول في شهر شعبان ما رأيته هذا معقول القول

للتعجب اي مذ علمت ومنذ لابتداء الغاية من الزمان والظرفية في

وسائر احوالها من غير اعتبار معنى الابتداء نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اى جميع زمان انتفاء رؤيتي شهرنا هذا ويومنا هذا وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها وقد مر تحقيق حاشا نحو جاءني
القوم حاشا زيد وعدا بكرا وخلا عمرو وقد تقدم بعض احوالها في باب الا
ستثناء   حروف المشبهة لفظا لكونها منقسمة كالفعل ومعنى لدلالة
معانيها معانى الافعال فان معنى ان اكدت وليت تمنيت وهي ستة
ولذا قيل المناسب احرف المشبهة ان وان وكان ولكن وليت ولعل
وهذه تدخل على الجملة الاسمية ولها صدر الكلام الا ان المفتوحة وتنصب
الاسم وترفع الخبر جعلا لها بالافعال المتعدية بسبب دخول نون الوقاية به
استحقت الخبرية وقدم المنصوب على المرفوع فرقا بينها وبين الافعال نحو
ان زيدا قائم وتلحقها ما الكافة فتلغى اى تعزل عن العمل لانها على مذهب
الجمهور حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون
اسما وما بعدها خبرا وفرق بعضهم بين ليت واخواتها بانها اذا لحقها تجوز
الوجهان لانه تبقى شبيها بالفعل لكن الالغاء اولى عند الجميع وحينئذ اى حين

الحاق

الحاق ما الكافة تدخل على الافعال نحو انما قام زيد   ان ان مكسورة
الهمزة شرع في تفصيل معانيها لا تغير معنى الجملة ما البتة وقيل بالمصدر كالمفتوحة
بل تؤكدها لان معناها تحقيقا فان المفتوحة الهمزة مع ما بعدها من الاسم والخبر
في حكم المفرد لانها موصولة لانه تؤول مع ما بعدها بالمصدر اى مصدر خبرها
مضافا الى اسمها معنى بلغني زيد قائم قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو
بلغني انك زيد اى زيديتك ومن ثم اى من اجل عدم التغير وجب الكسر في موضع
الجمل والفتح في موضع المفرد وكذلك يجب الفتح اذا كان في ابتداء الكلام حقيقة
نحو ان زيدا قائم او حكما نحو الا ان اولياء الله وبعد القول اى اذا حكي به نحو
قال انه بقرة يقول انها بقرة وبعد الموصول نحو رايت الذي انه ابوه في المسجد
وذلك لان الموصول والصلة لا يكون الا جملة وكذا ان يقع جوابا للقسم نحو حم
والكتاب المبين انا او يقع حالا نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين او صفة نحو مررت برجل انه فاضل او بعد عامل ملغى بالام نحو والله
يعلم انك لرسوله او خبرا عن اسم ذات نحو زيد انه فاضل ويجب فتح الهمزة حيث
اى في الكلام الذي يقع فاعلا نحو بلغني ان زيدا راكبا اى ركوبه وحيث

مفعولاً نحو كرهت انك شاعر اي شعرك وحيث يقع مبتدأ في الحال او في الاصل
نحو عندي انك فاضل وحيث يقع مضافا اليه نحو اعجبني اشتهار انك فاضل وحيث
يقع مجرورا بحرف الجر نحو عجبت من انك فاضل او منكور معطوفا على شيء من
ذلك نحو اني فضلتكم على العالمين وحيث يقع خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي
انه فاضل ويجب الكسر في نحو لعمرك انك قائم لانه مبتدأ وبعد لولا نحو لولا انه فاضل
لانه فاعل على ما يجي واما جاز الوجهين ففي ما يصح بعد فاء الجزاء نحو فانه
غفور وبعد اذا المفاجأة وفي موضع التعليل وبعد فعل القسم ولا لام
معها وفي نحو قولي اني احمد الله وبعد اما وبعد لا جرم نحو لا جرم
ان الله يعلم الفتح لكونها وصلتها فاعلا والكسر على ما حكي من انهم قد ينزلون
منزلة القسم ويجوز العطف على اسم ان المكسورة احتراز من المفتوحة فيقع المعطوف
بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ مثل ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب
وعند ابن يعيش استكمال الخبر والمحققون على انه مبتدأ حذف خبره او انه معطوف
على ضمير الخبر كذا افاده بعض الافاضل او ان المكسورة قد تخفف فيقل عملها
بالتخفيف فيلزمها اللام الابتداء فرقا بين هذه والنافية كقوله تعالى

وان كلا

وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف لما فاللام للابتداء وما موصولة
وما بعد جواب لقسم محذوف فهو بجوابه صلة ولا يجب الغاؤها اي
ابطال عملها لزوال اختصاصها نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون
فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر وقد يحذف اللام لقرينة
فتدخل على المبتدأ والخبر نحو وان كنت من قبله لمن الغافلين وان نظنك لمن
الكاذبين وكذا المفتوحة قد تخفف فيجب دخول السين او سوف نحو ان
سوف يأتي ما قدرناه وقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا وذلك ليكون فرقا بين
ان المفتوحة المخففة والمصدرية او حرف النفي ومجرد دخولها لا يكون فرقا منها
يجمع كل منها ان التفاوت من حيث المعنى على الفعل والمراد به المستقبل فلا
ينقض بنحو وان ليس للانسان الا ما سعى وكذا اذا كان الخبر جملة اسمية ولا حرف
دعاء نحو ان الحمد وكان دعاء نحو والخامسة ان غضب الله لان الفصل
بها يكون عوضا من الحرف المحذوف والاسم وهو بعدها لا اسمية ولكنه
ثم حمل عليه الجامد والدعا كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقد جاء
بغير فصل على سبيل الندرة والشذوذ نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان

نسيلو باعظم سؤل والقمر المسير اسمها يعني ان المفتوحة تعمل وان كان مخففا
ولكن يجب ان يكون اسمها ضمير الشان على قول وان لا يكون ظاهرا على قول آخر
وجه العمل ان اكثر مشابهة بالفعل من المكسورة وهي قد تعمل في كثرة من الكلام
وان لم تعمل لزم زيادة الاضعف على الاقوى ولهذا قدر ضمير الشان والزهوان يكون
خبرها الجملة محافظة على الاصل حيث لم تكن الاسم وقد تاتي ان صلة ماضيا
مسندا لجماعة المؤنث مشتق من الاين وهو التعب تقول النساء ان اي يعيين اي
ان وكان حرف مركب عند ادعى بعضهم الاجماع عليه وقيل وليس كذلك بل الاصل في
زيدا كالاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما وله ثلثة معان احدها ما تقع للتشبيه ان كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم او الشك لا التشبيه
بنفسه كذا قال الزجاج وابن السيد قال الرضي تجم الائمة قال والاولى ان يقال هي للتشبيه
ايضا اي كانك شخص قائم والتحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي مستدلا بقوله
فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي التبين ومعه مركب من كان التشبيه
وان المكسورة وانما فتحت لتقديم الكاف الجارة عليها تقديره ان زيدا كالاسد والذي
ذكره مستدلا الى ما ذهب اليه الزجاج وابن جني وذهب بعضهم الى انه لا موضع لان

الابر

وما بعدها فالحاصل ان فيه اشكال قال ابن هشام والمخلص عندي من الاشكال
ان يدعى انها بسيطة وهو قول جماعة والحق انه هو الحق يعرف بالتأمل وقد يخفف
فتلغى عن العمل على الافصح نحو كان زيد الاسد بالرفع من الاعمال وقوله كان ظبية
تعطو الى وارق السلم وقوله كان ثدييه ولكن ما خلف عنه ايضا ما هو مركب
من لا وان المصدرية بالكاف او مفردة بسيطة وفي معناها ثلثة اقوال الاول
وهو المشهور للاستدراك وفسره ابن يعيش بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها
فلا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها ولذا قال وتتوسط بين الكلامين
المتغايرين في المعنى نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء وما هذا ساكنا لكنه متحرك
وغايب زيد لكن بكر حاضر قال الرضي يكفي فيها التضاد والتغاير بوجه ما والثاني
انها للاستدراك تارة وللتوكيد اخرى والثالث انها للتاكيد دائما ويصحب التوكيد
معنى الاستدراك ويجوز معها الواو ويجوز كونه الواو عاطفة الجملة على الجملة
نحو قام زيد ولكن عمرو قاعد قال الرضي جعلها اعتراضية اظهر من حيث
المعنى وتخفف فتلغى عن العمل وجوبا نحو مشى زيد لكن عمرو وقعد وعن بعضهم
جواز الاعمال ليت للتمني ومعناه التمني طلب حصول الشيء سواء كنت تنتظره

اذ لا يستعملون بالمستحيل قال الشاعر فيا ليت الشباب لنا يعود وفي غرة نحو ليت
هذا عندنا واجاز الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما الكوفيون بمعنى
او تمنيت وقوله ياليت ايام الصبى رواجعا سيأتي في تحقيق قولهم ليت شعري
قال الرضي واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت
اشعر كنصرت انصر اي فطنت لم قال سيبويه انه اصله ليت شعرة حذف الها في الاضافة
كما في قولهم هو ابو عذرتها وقال الشيخ حذف الجزء منه مرة فانا الاستفهام كقوله ليت
شعري اللسعا ولدتني امي ام العناء تبثني وهذا الاستفهام مفعول شعري
وقال ابن الحاجب هذا الاستفهام قائم مقام الجزء ولعل حرف ينصب الاسم
ويرفع الخبر وقال الفراء انا الذي قاله في ليت وحكى لعل اباك منطلقا قال
معنى لا فاصل انا فعل هذا على اماد يوجد وعند الكسائي على انها يكون ولها
معان احدها كونها للترجي وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس كقول الشاعر احب الصالحين ولست منهم لعل الله يرزقني
صلاحا ولا يخفى ان هذا في المطمع واما الاشفاق فكقولك لعل الرهيب
حاصل وهو لا يستعمل الا في الممكن هذا هو الفرق بين التمني والترجي واما

فذ

فقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب انما قاله جهلا والثاني التعليل نحو
فقولا له قولا لينا لعله يتذكر والثالث الاستفهام نحو لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى ويستلزم بها نحو لعل زيد قائم كما
تقدم وفي لعل عشرة لغات سماعية وعن خلف لعن وعن ورعن ورغن
وعند المبرد اصله عل زيد فيه اللام كما هو المشهور والبواقي من اللغات
فرع حروف العاطفة والعطف بمعنى الميل عشرة الواو والفا
وثم وحتى واو وام واما ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها
فالاول وهي الاول منهم الهمزة للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس لاجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان يعني ان المراد حصول الفعل من كليهما سواء
كانا في زمان واحد أم لا ومع ترتيب ام لا فانهم الواو للجمع مطلقا
انهم فلما ظهر كلامهم وعلل اوهامهم في ذلك حتى جعلوه
كنايا عما سهاله ان الواو للجمع المطلق او لمطلق الجمع قال ابن هشام في المغني
كلاما حاصله انها لمطلق الجمع ومعلوم ان مراده من ذلك ما ذكرناه اذ ليس

احتمال قابل غيره وقال ايضاً انها تعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه و
على لاحقه وقال ابن مالك كونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل
انتهى كلام ابن مالك ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب او تراخ
لا يخفى عليك ان ما ذكره تفسير لقوله لمطلق الجمع وانه نص فيما ذكرنا
اي المفهم حصول الفعل ثم قال وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد
لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد   جوابه ما رايت في
بعض الحواشي ان معنى قولهم الواو للجمع المطلق حصول الفعل من كليهما مثلاً
اي من غير شرط من زمان او مكان او تقدم او تاخر او ترتيب او غير ذلك اي هذه
المعاني ليست بمعتبرة فيها وبعبارة اخرى انها تفيد الجمع اي حصول الفعل
من كل الوجوه لا مقيد دون آخر وبعبارة ثم هذا نظير عبارة المتكلمين الماهية
بشرط شيء وبشرط لا ولا بشرط وهي من قبيل الثالث مما قلنا ظهر للمتامل
ان قوله هي للجمع لا بقيد عليه لا يرد واذا عرفت ذلك فاسمع ما هو الحق في
المسئلة وهو ما فهمه الازهري لانه قال والتعبير لمطلق الجمع مساو للتعبير
بالجمع المطلق ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وطول الكلام

لما رايت

لما رايت في بعض الكتب صرح بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني مع التعبيرين
قال ما لم يعلم مع ان المفهوم حاصل من كلتا العبارتين يعرف بالتامل الصادق
في نحو جاءني زيد وعمرو سواء كان زيد مقدماً ام عمرو لا في المقصود ما قلنا
قال الرضي انه نقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه
وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب ولا يخفى لطيف فليرجع اليه ثم اعلم انها على اقسام
منها واو ان يرتفع ما بعدها واو الاستئناف نحو ونقر في الارحام ما نشاء
ولا تاكل وتشرب اللبن وواو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد
والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء وواو ان ينتصب ما بعدها واو المفعول
معه كسرت والنيل والداخلة على المضارع المنصوب وواو رب كقوله ويوم
كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وقد تقدم احوالها وواو
الزائدة نحو حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها وواو الثمانية قال ابن هشام ذكرها
جماعة من الادباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين
كالثعلبي وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذاناً بان السبعة
عدد تام وان ما بعده عدد مستانف بدليل قوله سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى

قوله سبعة منا منهم كلهم وهي الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها

بموصوفها نحو قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وواو جمع الذكور نحو الزيدون

والفا للترتيب المعنوي نحو قام زيد فعمرو والذكري نحو فازلهما الشيطان عنها

فاخرجهما لا بمهلة نحو قام زيد فعمرو اي عقبه اذا كان زيد متقدما بلا مهلة وللتعقيب

وهو في كل شيء بحسبه نحو تزوج فلان فولد له اي بعد ان مضت ودخلت البصرة

فبغداد وقد تكون بمعنى ثم كالفا في فكسونا العظام وبمعنى كقوله قفا نبك من ذكرى

حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وللسببية نحو لآكلون من شجر

من زقوم فمالئون منها البطون وثم للترتيب بمهلة نحو دخل زيد ثم خالد

اذا كان زيد متقدما وبينهما مهلة وهي كالفا في الترتيب والمهلة في ثم الا ان

مهلتها اقل من مهلة ثم قاله الجزولي وهي متوسطة بين الفا وثم قاله الرضي والذي

ادى ان حتى للمهلة ويشترط فيه ان يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه

وان يكون بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو

اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى

ولدها وهي تفيد الغاية في المعطوف نحو مات الناس حتى الانبياء مع انهم كانوا

افضل الناس

افضل الناس واشرفهم واعلمهم اي الموت تعلق بكله حتى الانبياء مع انهم كذلك

او ضعفا بفتح الضاد منه اي في المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع انهم

ماشيا بالحجيين لان الماشي ضعيف بالنسبة الى الراكب في المشي واما

وام هذه الثلثة لثبوت الحكم لاحد الامرين لا بعينه نحو مررت برجل او امرأة

اي احدهما واما انما يكون حرف العطف اذا تقدمت اما اخرى عليها في نقل

عن بعضهم فتح اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما وقد تحذف

كقوله فاني من مرتب فلن تعيما قد روي ايما وقال غيره هي مفرد غير مركب

للاصل واختلفوا في كونها عاطفة ام منع ابو علي وعبد القاهر ذلك

لان الاولى داخلة على ما ليس معطوفا على والثانية مقرونة بالواو العاطف

ولا يليق ما الاولى مع الثانية حرف عطف لا يخفى ما في كلامهم قال نجم الائمة و

الحق ان الواو هي العاطفة واما احد الشيئين وهي نحو قوله اما الى جنة اما

الى نار الواو مقدرة وضعف قول من قال ان الواو عطفت اما على اما ولا

خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وقد

حذفت اما غير مسبوقة باخرى في الشعر يلم بلا سعد بعدها واما

بأن وافق الوجيا لها ولها خمسة معان الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو والإبهام

نحو اما ان يعذبهم واما ان يتوب عليهم والتخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم

حسنا واما ان تلقي واما ان نكون اول من القى والاباحة نحو تعلم اما فقها

واما نحوا والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا والعدد اما زوج واما فرد

ويجب ان اما على وفق نظيرها ما كان بأو واو اي ليس كباب اما او قبلها معا

الشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم والابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال والتخيير

وهي الواقعة بين ما يمتنع الجمع نحو تزوج هندا او اختها والاباحة وهي عكسه نحو جالس

الحسن او ابن سيرين والجمع المطلق كالواو كقوله وقد زعمت ليلى بأني فاجر

لنفسي تقاها او عليها فجورها والاضراب كبل على قول وبشرط نفي او نهي

واعادة العامل على قول آخر نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا ونحو كانوا ثمانين او زادوا

ثمانية والتقسيم نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف وتجيء بمعنى الا الاستثنائية

فهي تنصب المضارع بعدها باضمار ان نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت

كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيما والشرطية نحو لأضربنه ان عاش او مات

والتبعيض نحو كونوا هودا او نصارى قال ابن هشام التحقيق ان او لأحد

الشيئين

الشيئين او الاشياء واما ام فهي على قسمين متصلة وهي اي ام المتصلة ما يسأل اي التي

يسأل عن تعيين احد الامرين بعد علمها والسائل اي لأن السائل عالم بثبوت احدهما

اي احد الامرين مبهما اي من حيث الابهام وانما وجب السؤال من حيث التعيين بحرف

او واما ما كان السائل جاهلا بعلم بثبوت احدهما اصلا وتستعمل ام المتصلة بثلاث

شرائط الاول ان يقع قبلها همزة استفهام اي همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو

أزيد عندك ام عمرو وتجيء هل قبلها وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو او

همزة التسوية اي همزة يقع بعدها التسوية سواء كان بلفظ سواء ام لا نحو سواء

عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم والفرق بين النوعين ان الواقعة بعد هذه لا

جوابا لها لأن ما بعدها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف الاول والثاني

ان يليها لفظ مثل ما اي اللفظ الذي يلي الهمزة اعني بعد ام اذا كان بعد الهمزة

اسم فكذلك بعد ام كما ان كان بعد الهمزة فعل فكذلك بعد الهمزة نحو أقام زيد

ام قام عمرو ولا نحو أرأيت زيدا ام عمرو والثالث ان يكون ثبوت احد

الامرين متساويين محققا لأن ما يكون الاستفهام عن تعيين احدهما

فلذلك يجب ان يكون جواب ام بالتعيين لأحد الامرين دون نعم الذي

بعد ثبوت الامرين معا اعنى اى و ذلك التى تطلبهما معا اما اذا سئل با
و ما فجوابه نعم او لا والبحث على المص ان كلمة بل مكرر يكفى لا وهو مكرر لفظا
ومعنا غير مرضى لان عادته ما لا هو المطلب فافهمناه فى اول الكلام واعلم ان
المعادلة بين الهمزة وام اعم من تخالفهما بان يكون بعد همزة مفردا وبعد
جملة او بالعكس ويقع بين الجملتين سوا فقتين او مختلفتين وانما سميت متصلة
لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة ويفتقد
ام المتصلة ومعطوفها كقوله دعانى اليه القلب انى لامره سميع فما ادرى ارشد
طلابها تقديره ام غى وقد تحذف الهمزة نحو لعمرى وما ادرى وان كنت داريا
بسبع رمين الجمر ام بثمان ومنقطعة ما لا يكون كذلك بل الاضرابية مع الهمزة الاستفهام
سمى بذلك لكونها مقتضاها مع الاستفهام الحقيقى كالحديث شبحا اى سوادا من بعيد
وايقنت انه حيوان قلت انها لابل على سبيل القطع اى قولك هذا على سبيل القطع
ثم حصل شك لك انها شاة فقلت ام هى شاة فقصد الاعراض عن الاخبار
الاول واستيناف سؤال الاخر معناه اى بعنى ذلك بل اهى شاة وانما
فيه قد بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد او الانكارى نحو ام له البنات

ويقع

ويقع بعد همزة غير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها الآية واعلم ان ام المنقطعة
لا تستعمل الا فى الخبر المحض كما مر من الامثلة نحو تنزيل الكتاب الى قوله ام يقولون
وفى الاستفهام نحو اعندك زيد ام عمرو سألت الاول عن حصول زيد ثم اعرضت
عن السؤال الاول وسألت عن حصول عمرو ومنه ام المحتملة للاتصال
والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده
ام تقولون على الله ما لا تعلمون ومن هذا الباب نحو قوله افلا تبصرون ام انا خير و
تكون للتعريف كما تقدم ولا وبل ولكن لثبوت الحكم لاحد الامرين معينا اما
لا فلنفى ما وجب من الثانى نحو جاءنى زيد لا عمرو فثبت المجئ لزيد ونفاه عن
عمرو وقد تجئ لا بعد غير موجب او امر وقد تجئ بعد الاستفهام ونحوه تقول
اضرب زيدا لا عمروا ولا تقول لا تضرب زيدا لا عمروا وهى موضوعة لعطف
المفردات لا الجمل وقد تعطف الجملة على جملة نحو اقوم لا اقعد وتكررها لا يجوز
كساير حروف العطف فلو اردت ذلك وجعلت الواو على المعطوف تقول
لا بكر ولا خالد وبل للاضراب اى لصرف الحكم عن الاول موجبا كان او غير
موجب فتجعل الاول كالمسكوت عنه والاثبات للثانى ويليها مفرد وح

هي لتدارك الغلط ولا تخلو ان يكون بعد نفي او نهي او ايجاب او امر فهي في كلها
للاضراب ومن قال ان الكوفيين لا يجيزون العطف ببل بعد الايجاب
فهو وهم منه لتجويزهم عطف المفرد بلكن بعد الموجب حكى نحو ما جاءني زيد بل
عمرو معناه بل جاء عمرو وما جاءني بكر بل خالد معناه بل جاء خالد والجملة ومعناها
فيها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى قيل وهم ابن مالك انها لا تقع
في التنزيل الا على هذا الوجه نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة
الدنيا ولكن للاستدراك وقبلها النفي قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
وانما يؤتى بها لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد وجاء او بعدها
نحو جاء بكر لكن عمرو لم يجئ وذلك لما تقدم من لزوم التغاير بين
جزئيها فيعطف بها المفرد والجملة حروف التنبيه الا بفتح الهمزة
والتخفيف واما ايضا كذلك وها ومعنى هذه الحروف تنبيه المخاطب
والسامع لئلا يفوت شيء اي جزء من الكلام قال وا ما ثم قوا استفتاح يبدأ
بها الكلام تاكيدا لمضمون الجملة قال الزمخشري كانها مركب من همزة الا
ستفهام وحرف النفي فلذلك تفيد التحقيق وقد تبدل همزتها هاء وعينا نحو

وعما

وعما بعدها تحذف الفها كثيرا وتدخلان على الجملة الاسمية مختصا بها
فلا تدخلان على المفرد والجملة سواء كانت خبرية او طلبية امرا او نهيا او
استفهاما او تمنيا او غير ذلك وقد تدخل الا كثيرا على الندا نحو الا يا اسجدوا
والا انهم هم المفسدون واما كثيرا على القسم كقوله اي قول مجنون ابن الملوح
مجنون ليلى حين بعد مهرها من الظبا فانسيتنا اما والذي ابكى والمراد به
الله اي اوجد البكاء واضحك اي اوجد الضحك والذي امات واحيا
حيث انهما ضدان والذي امره الامر اي هو الآمر الحقيقي وامره الكائن
في الامر حتمية فيبعث لقد تركني احسد الوحش ان ارى اليفين لا يروعهما
الذعر ونحو قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم
وتدخلان على الفعلية نحو الا تفعل واما لا تضرب وقد يكون اما بمعنى
حقا او احقا وهي التي تفتح بعدها ان وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض
فتختص بالفعلية نحو قولك الا رجلا جزاه الله خيرا ومنه الا تحبون ان يغفر الله
والثالث ها تدخل الجملة نحو ها زيد قائم وجميع المفردات من اسماء الاشارة
نحو هذا وهؤلاء وضمائر الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها انتم هؤلاء

في النداء نحو يا ايها الرجل واسم الله تعالى عند حذف الحرف نحو ها الله بقطع

الهمزة حروف النداء خمسة يا وايا وآ وأي فاي للقريب وايا وهيا للبعيد

اي للمنادى البعيد ويا لهما اي للبعيد والقريب وقيل للبعيد واما يا الله

فيا دب مع ان الله اقرب من كل شيء لاستبعاد الداعي من المدعو وما

قاله المص اولى كما لا يخفى وقيل قد ينادى بها المنادى القريب والهمزة

للمتوسط وقد مر احكام المنادى مشروحا على وجه لا مزيد عليه

حروف الايجاب اي حروف وضعت لان يجاب وهي ستة نعم وبلى واي

واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح المشددة واما نعم ففيه اربع لغات فتح

النون والعين وكسر العين وكسرهما وابدال العين حاء نحم والمشهور الاول

فلتقرير كلام سابق اي تدل على تثبيته ويكون تاكيدا له مثبتا كان الكلام كنعم

في جواب من قال قام زيد اي قد قام او منفيا كنعم في جواب من قال لم يقم زيد

اي نعم ما قام زيد قال ابن هشام هي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول

بعد الخبر كما مر والثاني بعد افعل ولا تفعل والثالث بعد الاستفهام قال

التهمي هي بعد الاستفهام ليست للتصديق لانه انما يكون في الخبر فالاولى

ان يقال

ان يقال هي بعد اداة الاستفهام لاثبات ما بعد الاستفهام ولذا قال ابن عباس

في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انهم لو قالوا نعم لكان كفرا اي نعم لست بربنا وهو

كفر وايا ما قيل من قال ان نعم يقام مقام بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي فا

لامر كذلك ولا يكون كفرا بلبه ويقع في جواب الامر نحو نعم لمن قال ادن مني والنهي بلى

قال الرضي والغرض بهذا الامر ونا بعد نعم بلى قيل اصلى الالف وهو اولى

من قول من قال ان اصلها بل وزيد عليه الالف وهي تختص بايجاب ما نفي ثانيا

اي للاستفهام سواء كان تقريريا كقوله تعالى مخاطبا لنا الست بربكم قالوا

بلى اي انا بربكم قلنا بلى انت ربنا فجعلنا بلى مثبت للمنفي لا النفي للنفي بل نفيل

ابطاله او حقيقيا نحو اليس زيد قائما فنقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا

لا نسمع سرهم ونجواهم بلى او كان الكلام خبريا لا استفهاما كما اذا قيل لم يقم

زيد قلت في الجواب بلى اي قد قام وبالجملة بلى بنقض النفي المتقدم وزعم بعضهم

ان بلى يستعمل بعد الايجاب ايضا مستدلين بمواضع قليلة وليس لهم فيها حجة

لقلتها واي تسكون اليا للاثبات بعد الاستفهام عكس بلى موجبا كان

او منفيا ويلزمها القسم كما اذا قيل هل كان كذا قلت اي والله بخلاف الاجلة

لنيابة حرف التنبيه عن حرف النداء مثال الرضي لا تسلك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضها انها تجي للتصديق وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وردّه احسن ردّه واجل وجير بالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالفتح
للتخفيف كاين وان خلافا لبعضهم لتصديق الخبر او الخبر سواء كان الخبر
موجبا او منفيا ولا تجي بعد ما فيه معنى الطلب خلافا لمثل جاء زيد قلت
اجل وجير وان اي اصدقك في هذا الخبر جي المسوغ في ان بقوله بقلن
شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه وان عرض بان الاسلم ان الهمزة للسكت
بل هي مضمره والخبر محذوف بالدليل لا اسد لا لقول ابن الزبير لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لانه لا يحمل التاويل   حروف
الزيادة اي حروف قد تقع زائدة وليس مرادا ان ما يزاد في كلام العرب
فهو لغير معنى هذا فايدة المعنوية واما اللفظية فلا استقامة سجع او
امثاله ولا يجوز خلوها عنهما والا لعدلها عبثا وهو عن الفصحا بعيد جدا
لا يقال انها اذا كانت مفيدة هاتين الفايدتين لم تكن زائدة لان
التاكيد بالا فايدة له اصلا لا نا نقول تسمية كونها زائدة وكونها زائدة.

ان لا يتغير بها في اصل المعنى ولا يزيد الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها
لم تفد شيئا زائدا على المعنى الاصلي وقوله بالا فائدة له اصلا جزم سلم فلو ساء
بالمراد المفيد له لا مطلقا ما فهم وهي سمة ان وان تخففتان وما ومن ولا
والبا واللام فان بكسر الهمزة تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي سواء
كانت الجملة اسمية نحو ما ان زيد قائم او فعلية نحو ما ان اتيت بشيء انت تكرهه
وح يبطل عملها الحجازية ومع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس الامير اي وقت
جلوسه ونحو تحلو وبعد الا نحو ما ان رايته على السن جزلا يزال يعوده وقد
تزاد بعد الموصول كقوله يرجى المرء ما ان لا يراه ومع لما نحو لما ان جلست جلست
ومع الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كئيبا وان بفتح الهمزة
تزاد مع لما التوقيتية كثيرا كقوله فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو والله
ان لو قمت وقوله اما والله ان لو كنت حرا وكذا سائر حروف الشرط وبعد
كاف التشبيه كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم وما تزاد مع اذا وهي
وان وماي وان الشرطيتان اي اذا افادت الشرط كامرء من يبعض بقولنا اذا
ما صمت صمت ومتى ما تكرمني اكرمك وكذلك البواقي وقد تدخل بعدها ان ايضا.

قليلا ثم اعلم بعد ذلك ان ما الزائدة على ضربين كافة وغير كافة والاولى ثلثة
اقسام اما كافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال وهي قل وكثر وطال
نحو قلما وكثر ما وطالما فيقل ما هذه مصدرية وكافة عن عمل النصب والرفع
ولا تتصل الا بثلثة افعال وهي المتصلة بان واخواتها كما تقدم وقولا لكن
فيقال ان هذا اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان معزول من التحقيق وكافة عن الجر
اذا وقعت بعد حرف الجر بعدها نحو قوله تعالى فبما رحمة الله وعما قليل
ومما خطيئاتهم وربما يود وغير ذلك وغير الكافة في مثل اما انت منطلقا انطلقت
ولا تأمر مع الواو وبعد النفي نحو ما جائني زيد ولا عمرو وبمعنى المصدرية
نحو ما منعك ان لا تسجد وقبل القسم كقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد ولا اقسم
بيوم القيمة بمعنى اقسم واما من والبا واللام فقد مر ذكرها في ذكر حروف الجر
فلا نعيدها حرفا للتكرار   حرفا التفسير اي بالفتح والسكون وان
كذلك فاي تفسر كل مبهم مفرد كان نحو جائني زيد اي ابو عبد الله وكما قال
الله تعالى واسئل القرية اي واسئل اهل القرية لان السؤال لا يتعلق
بالجماد او جملة نحو قوله وترميني بالطرف اي انت مذنب وان اختلفوا

منه

منه فقد المشتق لا بمنزلة المفعول مقدرا للفساد الا على معنى القول
كما قال المص انما تفسر بها فعل بمعنى القول لا لفظه كقوله تعالى وناديناه ان يا
ابراهيم اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم ولا يقال قلت له ان كنت اذ
هو اي الفعل لفظ القول لا معناه وقد غلط من قال منه اخر دعواهم ان الحمد
لله   حروف المصدرية ثلثة ما وان وان بالتشديد والاوليان اي
ما وان المفتوحة المخففة للجملة الفعلية على ما ذهب اليه المص وابن الحاجب والاخرى
وحينئذ هو ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا اما ما فوصلها الفعل المتصرف
اذ ينزه لا مصل ولا كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وكقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا اي ذهاب
الليالي ولا توصل بالامر اتفاقا واما ان فجوز ابن جني كون صلتها جامدا ومجردا
ولا يخفى عليك اضطراب كلامهم في كونها حرفا او اسما واما ان المصدرية فلا
تدخل الا على الفعل المتصرف ماضيا كان نحو قوله تعالى فما كان جواب قومه
الا ان قالوا اي قولهم او مضارعا وله قيل ان تأتيان تصبر وتخفيفه
بالاستقبال او امرا او نهيا على مذهب سيبويه ووجه تخصيصه بالفعل ما ذكرنا

فيما مر ان غير المصدر لا مصدر له حتى ما اول به وان المشددة للجملة الاسمية
نحو علمت انك قائم اي قيامك ومن حروف المصدرية كي اذا دخلت عليها
اللام ومنها الي حروف التحضيض والعرض معناهما طلب الشيء لكن الاول
طلب بحث وازعاج والثاني طلب بلين وهي اربعة هلا والا ولولا ولوما
لها صدر الكلام معناها حض الفعل اي طلبه غير ان دخلت المضارع وفي
في المضارع بمعنى الامر نحو هلا تاكل ولوم من الملامة وتعيير اي توبيخ ان دخلت
الماضي نحو هلا ضربت زيدا حينئذ يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات فهذا معنى
قوله ولا يكون تحضيضا الا باعتبار ما فات ولا تدخل الا على الفعل كلام
غيرها لان التحضيض طلب الفعل واذا جاء وبعدها الجملة الفعلية فانه حادث
منه بعد فتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت كذا قال الازهري
فان وقع بعدها اي بعد حرف التحضيض اسم فباضمار فعل كما تقول لمن
ضرب زيدا اي هلا ضربت زيدا فقد جاءت الجملة الاسمية بعدها نحو علم

الاسمية

الى فهلا نفس ليلى شفيعها وجميعها مركبة الا حرف ما سبقها ومنها الثاني
حرف النفي والجزء الاول حرف الشرط في لولا ولوما وحرف الاستفهام في
هلا وحرف المصدرية في الا ولولا ولوما لهما معنى آخر هو الكلام الدال على امتناع
الجملة الثانية التي هي الجواب لوجود الجملة الاولى يعني انهما لامتناع الثاني
لوجود الاول مختصان ح بالجملة الاسمية نحو لولا علي لهلك عمر فهلاك عمر
ممتنع لوجود علي وح يحتاجان الى الجملتين اوليهما اسمية ابدا والثانية فعلية
حرف التوقع ومنها قد انتظار امر يمكن الوقوع عادة وهي في الماضي
الى الحال نحو قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه اي قبل هذا ولاجل ذلك اي
افادتها هذا المعنى سميت حرف التقريب ايضا فانكر بعضهم كونها للتوقع مع
الماضي وقد يقطع بتقريب من ذلك ولهذا تلزم الماضي لتصلح ان يقع
حالا وقد اورد عليهم بعض بانا اذا قلنا قام زيد يحتمل الماضي القريب
والبعيد فان قلت قد قام تختص بالقريب وقد تجيء للتاكيد اذا كان جوابا
لمن يسأل هل قام زيد تقول قد قام زيد وقد تدخل في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس وتكون فيه للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق

وان الجود قد يعتري اي على بذلة ومعنى التحقيق مجردا عن معنى التقليل كقوله
تعالى قد يعلم الله المعوقين قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ولفظة قد
بالنسبة الى الفعل قد يفصل بينهما بشيء ومنه يجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله قام زيد وسمع قد والله احسنت وقد يحذف الفعل بعدها عند وجود
قرينة نحو قول الشاعر وهو النابغة الذبياني ازف بكسر الفاء اي دنا وقرب الترحل
اي للنزول غير ان اي الا ان ركابنا بكسر الراء الابل التي يسار عليها لما تزل بضم
التاء اي تذهب برحالنا وكان قد اي قد زالت فحذف لوجود كان وكلا
على غير المتصرف من نحو نعم وبئس وعسى وليس وعلمها معاني الهمزة وهما حرفا
الاستفهام اي اللتان يكون بهما طلب الفهم الهمزة وهل لهما صدر الكلام
واعلم ان هذا وكلما يكون لازم التصدير بما تقدم وسر وجوب كونها مصدرا
هو كلا لنهاية في قول الامر لي احد انواع الكلام مثل ان حرف الاستفهام لازم
التصدير لانها في اول الامر دلت على ان المستفهم غير معلوم وكون الكلام بعينها
فهذا هو السر في وجوب التصدير وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الثاني الهمزة تدخل على اسمية سواء كان خبرها فعلا او لا نحو ازيد قائم او قام وهل

لا تدخل

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل قائم زيد الا على سبيل الشذوذ وقيل
ان اصلها قد كقوله تعالى هل اتى اي قد اتى وهي مختصة بالافعال بعد دخولها
على الفعلية اي لا يكون الاستفهام بالفعل الا على كما يعرف ذو الذهن السليم والفهم
المستقيم والفارق بين الهمزة وهل وجوه احدها ان الهمزة لطلب التصور
نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم بلا خلاف فانها مختصة بطلب
التصديق الايجابي نحو هل قام زيد وعكسه الا وان مختصة بطلب التصور ولذا
يقال هل زيدا ضربت ونحو هل زيد قائم ام عمرو وهل لم يقم زيد جاء منفيا قد تدخل
الهمزة في مواضع لا يجوز دخول هل فيها نحو ازيدا ضربت باعتبار الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل ولذا لا يجوز في هل لما عرفت واضرب زيد فهو كذلك
باعتبار الهمزة للاثبات على وجه الانكار ولا تدخل هل عليه نحو ازيدا المتفق هل
جاء زيد ام عمرو في كون الهمزة لطلب التصور ولا يجوز ذلك لما عرفت
وان الهمزة اذا كانت في جملة معطوفة بالواو نحو اومن كان ميتا الفا
نحو افمن كان او ثم نحو اثم اذا ما وقع قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها
في التصدر بخلاف هل فانها ... وان الاستفهام ولا تستعمل هل في هذه المواضع

وهذا مذهب سيبويه واصحابه والجمهور من النحاة وخالفهم جماعة منهم الزمخشري
وهذا المصنف وههنا بحث اشارة الى مذهبهم حيث قال وان الهمزة في تلك
المواضع في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف
وذلك زعم منهم وهو دعوى لا داعي اليه واعلم انه قد تخرج الهمزة عن استفهام
الحقيقي وترد لمعان منها همزة التسوية الواقعة بعد سواء ولا ابالي وليت
شعري وما ادري وهذه الهمزة تدخل على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم كذا القياس والثاني الانكار الابطالي
وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين
واتخذ من الملائكة اناثا ونحو اليس الله بكاف عبده لان نفي النفي اثبات
والثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان الفاعل ملوم نحو اتنحتون من
الجبال بيوتا والرابع التقرير بمعنى حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف
بامر قد استقر عنده نحو انت ضربت زيدا انت فعلت والخامس التهكم نحو
اصلواتك تامرك والسادس الامر نحو أأسلمتم اي اسلموا والسابع التعجب
نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل والثامن الاستبطاء المرادف نحو الم يأن للذين آمنوا

فصل حروف الشرط

حروف الشرط ثلاثة ان ولو واما ولها صدر الكلام لما مر ويدخل كل واحد
منها على الجملتين اسميتين كانتا او فعليتين او مختلفتين في الاسمية والفعلية في الظاهر
وانما قلنا في الظاهر لانها تقتضي كل منهما فان للاستقبال اي لتعليق الجواب
على الشرط في زمان الاستقبال وان دخل الماضي اي سواء دخل الماضي او المضارع
نحو ان زرتني اكرمتك ولو للماضي وان دخل المضارع بمعنى سواء دخل المضارع
او لم يدخل نحو لو تزورني اكرمتك ومذهب الفراء انه لو يستعمل في المستقبل مثل ان
ويليهما الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو لو انك زرتني لاكرمتك
وجاء في الضرورة شرطها اسمية نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق فالنجم هذا من
باب وضع الاسمية مقام الفعلية الدالة على خلاف ذلك ولذلك لما تلك بالفتح
اي ان الشرطية قد تفترق بين النافية فقط من كلا معرفة لما فيها الا
لما لا تعرف وهو فضل حرف الله وانها لا تستعمل الا في الامور المشكوكة التي ليست
معلومة ولا مظنونة بخلاف ما بعث لعدم العلم بالجملة فلا تقول انك
ان طلعت الشمس لانه معلوم الوجود قطعي الحصول بحيث لا مجال للشك
والظن على خلاف فضلا عن العلم بل اذا اردت هذا المعنى تقول اذا طلعت

الشمس لما تقدم ولو مفيد لانتفى معنى الجملة الثانية بسبب نفي جملة الاولى واعلم انهم
اختلفوا في لو على ثلثة اقوال الاول انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولا يخفى عليك
ان مثل هذا لا يقول به عاقل فضلا لانه من انكار البديهيات الاولية والثاني
انها مفيد لامتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب والثالث انها
مفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب وهذا هو الذي اختلفوا فيه المكلمين من اصحاب
التحقيق لم تلت منه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم
وقد خط الوهم فيه القيل والقال حتى ان هذا المطلب غالب لو ضع كتاب لا على حدة
فقال ابن الحاجب ومن تابعه انها لامتناع الثاني كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان ملعم هذه الالهة بسبب لعدم الفساد متمسكا
بان السبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس وقال
بعضهم انها لامتناع الثاني لامتناع الاول وتحقيق الحق وتفصيل المقام ما في
الشرح الرضي ثم في كتاب الفاضل التفتازاني الموسوم بالمطول ثم اقتضاه
في كتاب المغني من ابن هشام الذي لم يات احد بمثاله ولم ينسج بمنواله والمطلوب

[illegible]

من الرسالة الاصفهانية واذا وقع القسم في اول الكلام متقدما على كلمة الشرط
سواء كانت ان واخواتها ولو ولولا او اسماء الشرط يجب ان يكون الفعل الذي
دخل عليه حرف الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك ولو انهم
استعملوا به او معنى نحو والله ان لم تاتني لاهجرنك ووالله لئن اتيتك
لاكرمتك ومع ذلك يكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم وجزاء للشرط اي للشرط
والقسم جميعا والاول الاصح وانما معنى جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط
ايضا لكونها مشروطا بالشرط فلذلك يجب فيها الكلام اللازم لما يجب في جواب
القسم من اللام وغيرها كما رايت في المثالين هذا اذا كان مقدما واما اذا
وقع في وسط الكلام بان يتقدم عليه الشرط او غيره فجاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يكون الجواب له اي للقسم لفظا نحو ان اتيتني والله لاتيتك
ومن حرف الشرط اما وهي للتفصيل ما اي الكلام الذي ذكر مجملا نحو الناس
سعيد وشقي واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار حيث
ذكرها قد اجملا ثم فصلت ويجب في جوابها الفاء فيجب ان يكون الاول
اي الشرط سببا للثاني اي الجزاء فيجب حذف فعلها مع ان الشرط لا بد له من فعل

وذلك اى وجوب حذف الفعل ليكون تنبيها على ان المقصود اى مقصود المتكلم
بها اى بأما الحكم على الاسم الواقع بعدها قال الرضى انهم ادعوا ان يقوم ماهو
الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام
تفسيره ذلك ان اصل نحو اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يعنى ان لا يكن يقع فى الدنيا شيء يقع انطلاق زيد فهذا جزم بوقوع انطلاقه
فحذف الفعل الذى هو يكن لان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة
بين الشرط والجزاء الرفع القيام لزيد فحذف الملزوم الذى هو الشرط مع متعلقه
وهو الجار والمجرور حتى بقى اما فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف
الشرط على فاء الجزاء نقل الى الجزء الثانى اعنى منطلق ثم وضع جزءه الاول
بين اما والفاء عوضا من الفعل المحذوف فحصل الفائدة بذلك على اتصال
ما بعدها لما قبلها فحصل غرضك الكلى ثم ذلك الجزء الواقع بين اما والفاء فيها
ان كان صالحا للابتداء فهو مبتدأ كما مر فى باب المبتدأ فان لم يصلح فعامله اى
عامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق ما ملخص يوم الجمعة
معنيه مذهبان آخران   حرف الردع الردع بمعنى الزجر والمنع

وهو كلا

وهو كلا حاصله تصرف لزجر المتكلم وردعه اى منعه عما يتكلم به كقوله ثم
ربى اهانن كلا اى لا تتكلم بهذا فانه ليس الامر كذلك اى كما تقول هذا
فى الجزية وقد تجيء بعد الامر كما اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اى لا افعل
هذا قط وقد تجيء بمعنى حقا كقوله كلا سوف تعلمون وح يكون اسما مبنى
لكونه مشابها لكلا هذه وقيل يكون حرفا ايضا بمعنى ان لكونه للتحقيق
معنى الجملة واذا كانت بمعنى حقا تفتح همزة ان بعدها كالقسم نحو كلا والقمر وكلا ان
الانسان   تاء التأنيث الساكنة لان المتحركة منها مختصة بالاسم
وقد مر آنفا وزعم بعضهم ان الساكنة اسم وهو غلط وهى تلحق الماضى
لتدل على تأنيث ما اسند اليه نحو ضربت هند فان هذا مؤنث حقيقى قد
اسند اليه الفعل وانما تلحق بالمسند دون المسند اليه للاتصال الذى بين
الفعل وهو الاصل فى كونه مسندا وبين الفاعل فلما اتصلت صار الفعل
كالكلمة الواحدة وسكون اللام فى الفعل لئلا يتوالى الحركات وانما تكون
التاء ساكنة تخف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فناسب سكونه هذا على بناء ما الحقه وعرفت فى باب الفاعل وغيره

مواضع وجوب الحاقها واذا لقيتها الساكن بعدها وجب تحريكها ما الكسرة
ذلك لما قالوا الساكن اذا حرك اى اذا اريد تحريكه حرك بالكسر بناء على اصل
التقاء الساكنين نحو قد قامت الصلوة وحركتها هذا جواب لسؤال جوابه
لا توجب اى الحركة ونحو حرف لا يحل سكونها ولا يقال ومات المرة بعد
المحذوف بل تبقى بعد المرة لان حركتها عارضة لدفع التقاء الساكنين
وقولهم المرتاد ما ثابت المحذوف ضعيف لا يستشهد به اما الحاق علامة
التأنيث وجمع المذكر السالم فضعيف ايضاً ولا يقال فاما التثنية فقا
موا الزيدون ونحن النساء كما قالوا اكلوني البراغيث ويقدر الحاق علامة
تكون الالف والواو والنون ضمائر وذلك لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
بل علامات دالة على احوال الفاعل كتاء التأنيث اى كما ان تاء التأنيث
تعرف في اول الامر ان الفاعل مؤنث كذلك هذه الضمائر تدل على احوال
الفاعل في اول الامر   التنوين في الاصل مصدر نونت اى ادخلت نوناً
وقد ركبته من احوال في اواخر الكلمات وهي نون ساكنة زائدة تخرج
ضمن للطفيلي وحسن تتبع آخر الكلمة فخرج نحو انكسر ومنكسر لتأكيد

السن

الفعل فخرج نحو لنسفعا لان النون فيه للتوكيد وهي على ما هو المشهور خمسة
اقسام الاول للتمكن وهو ما يدل على ان الاسم متمكن في مقتضى الاسمية
يعني انه منصرف قابل للحركات الاعرابية ولذا سمي تنوين الصرف
نحو زيد ورجل الثاني للتنكير وهو ما يدل على ان الاسم نكرة نحو صه اى اسكت
سكوتاً ما في وقت ما وصه بدون تنوين اسم الافعال معناها وتنكيرها فاما
بالسكون فمعناه اسكت السكوت الآن الثالث للعوض وهو
ما يكون عوضاً من المضاف اليه نحو حينئذ وساعتئذ ويومئذ اى حين اذ
كان كذا وساعة اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا الرابع المقابلة و
هو التنوين الذي في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فانه مقابل للواو و
النون في مسلمين وهذه الاربعة تختص بالاسم الخامس تنوين يكون
للترنم وهو التغني او لدفع الترنم فهو الذي يلحق اخر الابيات والمصاريع
التي اخرها حرف الاطلاق كقول الشاعر اقلي اللوم عاذل و
العتاب وقولي ان اصبت فقد اصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين
عوضاً من الالف وكقوله يا ابتا علك او عساكا والاصل عساك ونا د

الموصوف نحو ياسادسًا سمع العالي وهو اللاحق للقوافي المطلقة
نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وعند بعضهم سابعًا وهو تنوين الضرورة
وهو اللاحق لما لا ينصرف نحو ويوم دخلت خدر عنيزة اسم امرأة وثامنا
وهو اللاحق للمنادى نحو سلام الله يا مطر عليها وتاسعًا وهو تنوين الشاذ
كقول بعضهم هؤلاء قومك وعاشرًا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجل
بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به ويحذف التنوين من العلم لا مطلقا
بل اذا كان موصوفا بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد ابن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين وخطا
بحذف الالف فان لم يكن بين علمين لم يحذف كل منهما نحو زيد كريم ابن كريم
وحكى ابن هشام ابن   نون التاكيد هي نون وضعت للتاكيد الامر مطلقا
والمضارع ان كان فيه اي في المضارع طلب فانها تدخل النون عليه لكونه
ما ذا، فذلك التي تدخل لتاكيد الماضي كما مر ولا تؤكد بالنون مع الماضي
لانها تخلص مدلولها للاستقبال وذلك ينافي الماضي فمستقبله وما م
سعدك لو رحمت متيما وهي على ضربين خفيفة اي ساكنة ابدا سواء وقعت

بعد الف

بعد الف الاثنين ام لا نحو اضربن وثقيلة اي مشددة وهي مفتوحة ان لم
يكن ما قبلها الف التثنية والف الفاصل في جمع المؤنث نحو اضربنان فانها تحرك
بالفتح لخفة الفتحة وثقلها والا فمكسورة نحو اضربان واضربنان تشبيها
بنون الاعراب وتثبت الالف للفصل بين نون الجمع ونون التاكيد و
تدخل النون الامر سواء كان دعائيا ام لا الا افعل في التعجب والنهي
والاستفهام والتمني والعرض جوازا اي تدخل جوازا لان في كل منها طلبا
كما مر بعبرة نحو اضربن ولا تضربن وليت تضربن والا تنزلن فاعلم ان
للمضارع المجرد من لام الامر حالات احديها ان يكون توكيده بالنون واجبا
وهي التي اراد بيانها بقوله وقد تدخل النون في المستقبل المثبت الواقع في
القسم وجوبًا بشرط ان لا يفصل من لام القسم فذلك لوقوع القسم فيما يكون
مطلوبا للمتكلم غالبا وهو التاكيد نحو قوله فاذا ان لا يكون اخر القسم خاليا
عن معنى التاكيد الذي هو الاصل [illegible] نحو والله لا تفعلن كذا ولا
يؤكد بها اذا كان منفيا او كان حالا او كان مفصولا والثاني ما يكون قريبا
من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان ما نحو اما [illegible] والثالث ما يكون كثيرا

اذا دخل فعلا داخلا الطلب نحو هل تضربن والله والرابعة ما يكون طلبا وحد ذلك
اذا كان بعد ان ما الزائدة التي لم يسبق باب الشرطية واختلفوا
في ان الخفيفة والثقيلة ايهما يكون اصلا واعلم انه يجب ضم ما قبلها اي ما قبل
النون خفيفة كانت او ثقيلة في جمع المذكر نحو اضربن بضم الباء ليدل الضم على
الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لان الاصل اضربون فالتقا الساكنان
الواو والنون المدغمة فحذفت الواو وايضا يجب كسر ما قبلها في المخاطبة ليدل
الكسرة على الياء المحذوفة نحو اضربن كما قلنا في ذلك لان الاصل اضربين ويجب
فتح ما قبلها فيما عداهما اي في المفرد والمثنى لو ضم لالتبس بجمع المذكر ولو كسر لالتبس با
المخاطبة مع تركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح طلبا للخفة واما في المثنى وجمع
المؤنث فلان ما قبلها الف نحو اضربان واضربنان وانما لم يحذفوا الالف
في اضربان وان التقا الساكنان كما حذفوا الواو والياء لخوف اللبس بالواحد
لان النون انما كسرت لتشبيه التثنية فلو حذفت لا انفتحت وزيدت الالف
في جمع المؤنث قبل نون التاكيد لكراهة اجتماع ثلث نونات الضمير ونون التاكيد
ونون المدغم واعلم ان نون الخفيفة تنفرد عن الثقيلة باحكام الاول انها

لا تدخل

لا تدخل التثنية اصلا وانها لو وقعت بعد الالف لالتقاء الساكنان والثاني
انها لا تدخل على جمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين لا على حده لان النون ليست خفيفة فلم يكن
على الاصل لان عدم الحركة كان سببا لخفتها فان سبقها التقا الساكنان ولزم
التقاء الساكنين على غير حده غير مغتفر عندهم لانه يجوز اذا كان الاول منهما حرف
مد وهو الالف والواو والياء وكان الثاني منهما مدغما في حرف آخر نحو دابة
والثالث انها تحذف قبل الساكنان نحو لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه والرابع انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة
قلبت الفا نحو لنسفعا ولنكونا وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت هذا
آخر الكلام ونهاية ما يسر لنا في اتمام المقصود والمرام توفيقا من الله الملك
العلام في البداية والاختتام ونسأل الله الملك المعبود من التوفيق لحفظ
العهود نسألك اللهم يا من يعد برحمته القاصدين ولم يسبق نعمته المتفردين
على انشراح صدورنا وتنوير قلوبنا وتزكية نفوسنا وستر اسرارنا وصيانة
عيوبنا وغفر خطايانا وتبديل سيئاتنا حسنا ونجاتنا الى التحقيق انك
انت الذي قلت في كتابك يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب

فان الله يغفر الذنوب جميعا وكان الاختتام في يوم الاربعاء من الثلث الثاني
من الاسبوع الثالث في تاسع عشر من الشهر الثاني من سنة الثامن و
الاربعون من المائة الثالثة من الالف الثاني من الهجرة النبوية المصطفوية
على هاجرها الف الف تحية والله اعلم
بالصواب والله المرجع و
المآب
١٢٤٧

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد الحقير الفقير الفاني الى الله العلي محمد

هو الله تعالى شأنه
قد دخل في ملكي هذا الكتاب المستطاب بعون الله
الملك الوهاب [illegible] وانا اقل الطلاب
[illegible] محمد رضا [illegible]
[illegible]





